عدد 2 — 19 رمضان 1436 (6 يوليوز 2015)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2014 - 2015 : دورة أبريل 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

(دورة أبريل 2015)

صفحة

- محضر الجلسة السابعة بعد الألف ليوم الثلاثاء 24 من جمادى الآخرة 1436 (14 أبريل 2015) 8

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة الثامنة بعد الألف ليوم الثلاثاء 2 من رجب 1436 (21 أبريل 2015) 37

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 86.14 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 83.14 يوافق بموجبه على الاتفاق في ميدان التعاون العسكري الموقع بتاورمينا في 10 فبراير 2006 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 65.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون الأمني والتنسيق، الموقعة بمراكش في 10 جمادى الأولى 1435 (12 مارس 2014) بين وزارتي الداخلية بالمملكة المغربية ومملكة البحرين (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

صفحة

- مشروع قانون رقم 49.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، الموقعة ببروكسيل في 18 فبراير 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة بلجيكا (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 45.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في المجال الأمني الموقعة بالرباط في 11 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 40.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2013 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة بشأن نظام قواتهما (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
- مشروع قانون رقم 41.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 16 سبتمبر 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بشأن نظام قواتهما والدعم المتبادل (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

- محضر الجلسة التاسعة بعد الألف ليوم الثلاثاء 2 من رجب 1436 (21 أبريل 2015) 60

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

- محضر الجلسة العاشرة بعد الألف ليوم الثلاثاء 9 من رجب 1436 (28 أبريل 2015) 89

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد ترتيب الآثار القانونية على القرار الدستوري الصادر عن مجلس الدستوري رقم 14/950 بتاريخ 23 ديسمبر 2014، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433، الموافق ل 17 يوليو 2012، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- مشروع قانون رقم 038.13 يتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

صفحة

- مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة؛
- مقترح قانون متعلق بكراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

صفحة

• محضر الجلسة الحادية عشرة بعد الألف ليوم الثلاثاء 9 من رجب 1436 (28 أبريل 2015)..... 114

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الثانية عشرة بعد الألف ليوم الثلاثاء 16 من رجب 1436 (05 ماي 2015)..... 138

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 1007

التاريخ: الثلاثاء 24 من جمادى الآخر 1436 هـ (14 أبريل 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السادسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

الوزيرين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية، والمحالة على المجلس من مجلس النواب:

-1 مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛

-2 مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 1202. المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012)؛

-3 وأخيرا، مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد ترتيب الآثار القانونية على القرار الصادر عن المجلس الدستوري رقم 14/950 بتاريخ 23 ديسمبر 2014.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 أبريل 2015، ويتعلق الأمر بالسادة: محمد الزعيم، عبد الحميد أبرشان، عبد الواحد الشاعر، شعيب حميدوش، مولاي إدريس العلوي الحسني، سعاد لغماري، لحسن بوعود، عبد اللطيف أعمو، أحمد العاطفي، عبد السلام الهمس، فريدة النعيمي، أحمد شفيق، عبد الرحيم واعمرو، الحسن بلمقدم، مصطفى الرداد، الهاشمي السموني، بناصر أزكاغ، مبارك النفاوي، محمد أمزال، لحسن عباد، شفيق بنكيران، عزيز الفيلالي، محمد الهبطي، عادل المعطي، كافي الشراط، علي الجغاوي، عبد الغني مكاوي، أحمد إبراهيم المامي، فؤاد قديري، أحمد الحنصالي، محمد نصيري، أحمد احميمد، سيدي عمر حداد، أحمد بابا، محمد ولد الرشيد.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية بتقديم السؤالين الموجهين لوزارته مباشرة بعد قطاع الصحة لارتباطه بأنشطة حكومية، وبمراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الاتصال بإدراج السؤال الفريد الموجه لوزارته في آخر جلسة لالتزاماته كذلك بأنشطة حكومية.

أما بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها الرئاسة لغاية يوم الثلاثاء 14 أبريل 2015، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 157 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 32 جوابا؛
- عدد الأسئلة الشفهية المسحوبة: 20 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الشفهية المحولة إلى كتابية: 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالا، 5 أسئلة منها آنية موجهة لقطاع الصحة والاتصال، و15 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات الأوقاف، التعمير، السكنى، التجهيز، التشغيل، الوزارة المكلفة بالنقل.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، والسؤال الآني الأول حول إشكالية الممارسات غير المشروعة لطب الأسنان بالمغرب. الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعرف مهنة طب الأسنان بالمغرب نوعا من العشوائية التي تتجلى خصوصا في المزاولة غير الشرعية لهذه المهنة من طرف صناع الأسنان وبعض تقنيي الأسنان الذين لا يتوفرون على المؤهلات العلمية المطلوبة لمزاولة هذه المهنة. هذه الممارسات التي تساهم في انتشار الأمراض المعدية بسبب استعمال وسائل غير معقمة، قد تؤدي أحيانا إلى الوفاة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها للحد من تفشي هذه الظاهرة الخطيرة بالمغرب؟ وما هي إستراتيجية الحكومة لتنظيم وتأهيل هذا القطاع الحساس بالتنسيق مع الهيئات المهنية المسؤولة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل للمستشار المحترم لطرحكم هذا السؤال.

فصحيح أن هناك مجموعة من صناع الأسنان يزاولون بصفة غير شرعية وغير قانونية لطب الأسنان، وهاذ الشي كي شرت ليه، السيد المستشار، تيأدي إلى مضاعفات خطيرة، منها تعفنات، منها مرض السيدا، منها مرض الالتهاب الفيروسي، يعني (l'hépatite).

للتذكير فقط، مهنة طب الأسنان هي مهنة مقننة بظهير شريف اللي تيحدث القانون 07.05 الذي يمنع منعا باتا مزاولة هذه المهنة الطبية بدون التوفر على شهادة الدكتوراه في طب الأسنان، ذلك ما أكدته دورية الأمانة العامة في 94، وجات دورية وزير الداخلية في 98.

هذه المزاولة غير القانونية تتم – أشرتم إلى ذلك – في ظروف سيئة، غالبا ما تستعمل فيها أدوات ومستلزمات غير معقمة، وفي محلات تفتقر إلى شروط السلامة والنظافة، الهدف منها تحقيق الربح على حساب صحة المواطن.

آش دارت الوزارة؟

أولا، مع السيد وزير الداخلية تم تحيين دورية وزارة الداخلية اللي ادوينا عليها ديال 98 في 2014. آش في هاذ التحيين؟ وقف جميع الترخيصات الجديدة لهاذ الناس التقنيين باش ما يبقاوش يزاولوا مهنة طب الأسنان.

ثانيا، الحكومة صادقت يوم 26 فبراير 2015، يعني هاذي شهر أو شهرين على مشروع قانون متعلق بتنظيم مهنة محضري ومناولي المنتجات الصحية ومنهم مرممي الأسنان؛ التعريف الدقيق لمرممي الأسنان، الشروط للمزاولة، عملية التفتيش، وكذلك العقوبات للناس اللي ما تيحترموش القانون.

النقطة الثالثة، التدبير الثالث هو تنتسناو اقتراح ديال الهيئة الوطنية لطب الأسنان باش يتم كذلك تحيين القانون اللي قديم قديم جدا، 1960.

وأخيرا، مع الهيئة يتم تحسيس المواطنات والمواطنين بالمضاعفات والأخطار.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير. احنا عارفين دائما الصراحة ديالك في الحقيقة في هاذ المواضيع.

القانون، غير هو يمكن احنا متفقين على العشوائية والفوضى اللي كتهم هاذ القطاع. الناس اليوم، السيد الوزير، في الأسواق كيدير القيطون كيحيد السنان للناس، اعرفتي آش كيديروا؟ كيجيبوا الجرانة كيدقوها يابسة وكيحطها لو على السن وكتطير ذيك السنة بلا حريق. المواطن مسكين على نيتو امشى هاذي خطيرة، لأنه مادة سمية.

ثانيا، أنا نقول لك حتى ذوك التقنيين اللي عندهم الرخص، كيخص واحد الشوية ديال المراقبة، راه غياب المراقبة هي المصيبة في هاذ الموضوع، لأنه التعقيم.. اليوم السيدا موجودة، يمكن ذاك الآلة باش يديرلهذا يقيس بها واحد العدد ديال الناس، راه أشرت لها، (l'hépatite B ou C) نفس الشي، كتنقل من خلال هاذ النوع ديال الممارسة لأن الدم اللي غيقيسك صافي امشيتي.

وهذا احنا ما طرحنا هاذ السؤال إلا باش الرأي العام يعرف الإجابة ديالكم، واش كاين شي تدقيق في هاذ الموضوع، لأن كيخص تتوقف هاذ الفوضى وهاذ العشوائية، هاذي راه كتهم طبعا الصحة ديال المواطن، والصحة ديال المواطن هي أغلى شيء، وتيعرض راسو للخطر بلا ما يشعر، لأنه ملي تتجيه الحريق ديال السنة تيمشي لأي كان يحيدها لو بوسيلة أو بطريقة ما، وهاذي خطيرة.

زيادة على كيخص لا بد من مراقبة الأسعار ديال هاذ الناس اللي كيديروا حتى هاذ الشي، راه ما كايناش المراقبة في الأسعار، تمشي

كيتفاوض معك حيد وزيد، وهاذي كذلك كيخصها تتقنن، وخصها تكون خاضعة لواحد المراقبة صارمة، لا سواء في هاذ الشي اللي واقع، الشي اللي كيخلينا باش تحاولوا، لأن هاذ طب الأسنان راه فيه أنواع، فيه اللي كيحيد الأسنان وفيه اللي كيركب واللي كيوجد ذاك الأطقم وذاك لاخر... إلى آخره. وبالتالي، أنتم لكم كامل الصلاحية باش غادي تضغطوا على هاذ المسائل باش توقفوها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

اللي قلت، السيد المستشار، كاين، فهما تيتعترف بهم، كان قبل 2014. أولا تيتعترف بهاذ الناس كصناع تقليديين، ومن بعد تتعطى لهم الرخصة من طرف السلطات المحلية باش يمارسوا هاذ الشي.

النقطة الثانية اللي ربما ما متفقش معك، ما يمكناش نقننو الثمن لواحد الحاجة اللي احنا ما معترفينش بها تماما، احنا تنقولو هاذ الناس ما يمكنش يزاولوا مهنة طب الأسنان، وإذا به نمشيو نقننو لهم الأثمنة، لا، بالعكس وقفنا الترخيصات، ودابا خرج مشروع قانون اللي صادقت عليه الحكومة، ونتمنى أنه ينال رضاكم تصادقوا عليه، وكذلك كاين القانون 131.13 فيما يخص مزاولة مهنة الطب ككل، هاذ المشاريع كلها لا فيما يخص مزاولة المهنة أو الأخرى، غادي تمكننا تدريجيا نحلو هاذ المعضلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه شائعة انتشار وباء المينانجيت. الفريق الاستقلالي، تفضل السي الأمين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

طبعا أوردت بعض الصحف خبر انتشار داء المينانجيت أو التهاب السحايا، مع العلم أن هذا المرض يصيب جميع الفئات العمرية، وخاصة صغار السن وهم الأكثر تعرضا لهذا الداء، إذ أن 15% من حالات الوفيات نتيجة التهاب السحايا تكون في صفوف الأطفال بين سن الثالثة والخامسة، بينما تسجل 50% من هذه الحالات في صفوف الأطفال أقل من سنة.

كما أن هناك شريحة عريضة من المواطنين المغاربة يجهلون خطورة هذا الداء، ويتهاونون في الكشف المبكر عنه، مع العلم أنه مرض يصيب المخ بعدوى فيروسية أو بكتيرية ويهدد خلالها حياة المصاب، وأن مرض المينانجيت يصيب بطانة الدماغ، ويمكن أن تنتج عنه الوفاة أو تبعات صحية وخيمة، تتمثل في فقدان الطفل قدراته في السمع أو القدرة على التعلم، وأن أكثر أنواع المينانجيت المنتشرة في المغرب هي نوع «ب» بنسبة 80%، إلا أنه إلى حدود الآن لا يتوفر لقاح واقي منها، مقابل توفر لقاح مضاد للنوع A أو C.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

- ما مدى صحة هذا الخبر؟

- ما هي التدابير العلاجية المتخذة لإنقاذ حياة المصابين بهذا الداء؟

- وما هي السبل الوقائية منه نتيجة تنقل العدوى بالنسبة للتلاميذ بالمدارس وروض الأطفال وداخل الأماكن المغلقة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، أطمئنكم، السيد المستشار المحترم، ومن خلالكم الرأي العام الوطني، بأن أولا أشرت أنه الجرائد، بكل احتراماتي لهم، أولا ما كاين حتى شي حاجة في المغرب اللي تتهم المينانجيت (التهاب السحايا) اللي موجودة في المغرب أكثر من الدول في العالم، ما كايناش، وخاصة نقارنو احنا في المغرب مع دول أوربا الغربية.

حوالي في المغرب كاين 1300 حالات فرادية، حالات معزولة، ما كاين حتى شي صلة بيناتهم، نعطيك واحد الرقم أو رقمين، سنة 2010 كان في المغرب 1579 حالة، 2014 تسجلت 1318 حالة، إذن تنبقاو في ذاك العدد اللي قلت. أما بخصوص هاذ السنة 2015، إلى حدود 10 أبريل تم تسجيل 328 حالة مرض التهاب السحايا.

التحريات كلها ديال وزارة الصحة، أن قلت حالات فرادية منعزلة، ولم تسجل أي حالات وبائية لا في ما يخص الناس في محل سكناهم، يعني واحد جوار آخر، ولا فيما يخص المدارس.

كاين استراتيجية ديال الوزارة اللي كترتكز أولا على المراقبة الوبائية المستمرة بكل الجهات والأقاليم، التبليغ عن الحالات، التكفل التام بالمرضى (استشفاء وعلاجات)، التقصي الوبائي الميداني من أجل التأكد من عدم وجود حالات أخرى اللي تيكون تيتخلط معهم هذاك السيد ولا ذاك الطالب ولا ذاك التلميذ إلى تقاس، القيام بالعلاج الوقائي

مجانا لمخالطي المريض، التلقيح الوقائي المجاني ضد هاذ الجرثومة لفائدة مخالطي المريض، وأخيرا التلقيح الوقائي لفائدة السجناء، نزلاء الداخليات، الحجاج والمعتمرين.

فأطمئن مرة أخرى، ما كاين حتى شي حالات ديال التهاب السحايا (الميننجيت) أكثر من شي سنة أخرى اللي دازت، ولا أكثر من شي دولة من دول العالم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السي الأمين.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير بالنسبة لطمأنة كل المواطنين، ويمكن لنا نقولو بأن هناك معطيات صادرة عن المنظمة ديال الصحة العالمية تشير إلى نحو 450 مليون نسمة ممن يواجهون مخاطر هاذ الإصابة بداء الميننجيت نوع A، يؤدي بحياة الآلاف من الناس.

وكيف ما أشرت، السيد الوزير، بأن هناك حالة ديال 1300 ولا 1000، هذا رقم لا يهان به.. وتسجلت واحد 328 في هاذ السنة الأخيرة كيف ما أشرت، إلا احنا اللي ابغينا نعرفو ويعرف الرأي العام، واش هناك بالنسبة لتلقيح هاذ الوباء ديال النوع ديال الألف، هذا هو اللي كتشيرلو الجرائد، وابغينا احنايا أننا نسمعو من عند السيد الوزير باش الطمأنة ديال المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا مرة أخرى.

فيما يخص عدم توفرلقاح لنوع «B»، هذا ماشي غيرفي المغرب، غير باش أنا اعرفتك انت قلت.. باش الرأي العام، النوع «B» على الصعيد العالمي، ما كاينش حتى شي دولة اللي فيها، باقي العالم كل ما لقاش هاذ اللقاح نوع «B».

أما فيما يخص الأنواع الأخرى جميع اللقاحات موجودة في المغرب، وتشترى سنويا في المغرب، وهاذ الشي بكل تواضع وبكل مسؤولية ماشي هاذ الحكومة اللي ابداتو، هاذ الشي راه كان، واحنا غاديين في هاذ الاتجاه، يعني الحكومة لا اللي قبل ولا اللي قبل، كان هاذ اللقاحات موجودة، واحنا تابعينها، لأن خصك تعرف المغرب يضرب به المثل فيما يخص اللقاحات، أكثر من 98% من المغاربة ملقحون.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثالث، موضوعه تدبير الموارد البشرية بقطاع الصحة وأثره على صحة المواطنين.

الأصالة والمعاصرة، فريق الأصالة والمعاصرة تفضل.

المستشار السيد الحبيب بنطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

يعتبر قطاع الصحة، بالإضافة لقطاع السكن وقطاع التعليم، من أهم القطاعات اللي كينتظروا المغاربة من الحكومة القيام بمجهودات إضافية كفيلة لتجاوز الصعوبات والمعاناة اللي تيعيش هاذ القطاع.

ويعتبرتدبير الموارد البشرية من أهم الصعوبات اللي تيعيش القطاع الصحي ببلادنا، على مستوى الخصاص في الأطر الطبية والتمريضية وكذلك على مستوى التوزيع ديالها وكذلك على مستوى التخصص والاختصاص.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، أشنو هي التدابير اللي غادي تاخذوا لمعالجة هاذ الإشكاليات، خصوصا فيما يتعلق بالنقص الهائل في الأطر الطبية وكذلك إخضاع التوزيع ديالها لمبدأ الحاجة والاختصاص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما أشرتم كاين نقص حاد في الموارد البشرية على الصعيد الوطني، ولكن كاين تفاوتات، وكاين تفاوتات وفوارق بين العالم القروي والمناطق النائية والمناطق الجبلية من جهة والعالم الحضري.

فأشنو هي التدابير اللي اخذيناها في الوزارة؟

أولا، بكل -أقولها- مسؤولية، الحكومة قامت بمجهودات جبارة فيما يخص الزيادة في المناصب المالية، نعطيك أرقام:

2013 وزارة الصحة كان عندها 3978 منصب مالي كلي اللي اخذينا؛

2014: 2691 منصب مالي، بدون احتساب مناصب المستشفيات الجامعية اللي كانت غير العام اللي داز 1604 منصب مالي.

النقطة الثانية هي اعتماد الجهوية للمباريات والتوظيفات، راه البارح دازت واحد المباراة واخا فيها القيل والقال.

إعطاء الأولوية للعالم القروي، 70% من التوظيفات وجهت إلى العالم القروي في 2014-2015.

إخراج مرسوم التعاقد مع أطباء القطاع الخاص في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والخريطة الصحية، احنا دابا مرحلة إطلاق عروض باش ناخذو هاذ الأطباء يخدموا في هاذ المناطق النائية.

كذلك اللمسات، وهذا الجديد، اللمسات الأخيرة، أقولها لأول مرة، لإخراج قانون جديد متعلق يتعلق بإحداث خدمة صحية وطنية، فأنا دائما أقول كيفاش ما كان (Service Militaire obligatoire)، اعلاش ما يكونش (Service Sanitaire Obligatoire)، أنه جميع المهنيين اللي تخرجوا واللي قراتهم الدولة يخدموا أولا في المناطق النائية عام، عامين، كلهم يمكن لهم يدخلوا، وهذا الخدمة الصحية الوطنية الإجبارية إن شاء الله عما قريب، القانون يجي أمامكم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بنطالب:

شكرا السيد الوزير، شكرا كذلك على التجاوب ديالكم مع السؤال.

فعلا، كيف تفضلتو هناك المشكل الحقيقي كاين تباين في العالم القروي، وخصوصا في المغرب العميق، حيث هناك بنايات، مثلا دار الولادة خالية ومسدودة لأنه كاين مشكل ديال الأطر في عدة مناطق، إذن احنا تنتقاسمو معك هاذ الفكرة، ونتمناو أنه يتجاوب مع هاذ الشي، لأن كاين مشكل كبير على مستوى الأطر.

وهناك كذلك عدة قطاعات حكومية وغير حكومية أخرى اللي مستعدة تدخل في شراكات مع وزارة الصحة من أجل معالجة بعض القضايا الصحية، وتيتطرح المشكل ديال الأطر الطبية، كالاقتراح اللي جا به مجلس عمالة مراكش، أنه ابغى يقوم يعني بتجهيز ديال دار الولادات في الأقاليم القروية هاذي اللي تابعة لتراب العمالة، ولكن تطرح مشكل ديال الأطر الطبية.

لذا، السيد الوزير، نتمناو أنكم تتاح لنا فرصة باش نتناقشو معكم هاذ الموضوع أكثر.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.. السؤال الآني الرابع موضوعه تفاقم ظاهرة الإجهاض السري ببلادنا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد جمال بوهير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعيش بلادنا في الآونة الأخيرة فصول نقاش عمومي بين مختلف مكونات المجتمع حول موضوع حساس تتداخل فيه الاعتبارات الدينية والحقوقية والسياسية والإيديولوجية، ويتعلق بإشكالية الإجهاض السري.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي إستراتيجية الحكومة بخصوص تقنين هذا المجال الذي يعرف تفاقما يوميا لحالات الإجهاض غير القانوني الذي يعرض حياة المواطنات للخطر؟

وهل سيتم مراعاة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع المغربي في وضع هذه الإستراتيجية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الإجهاض، وخاصة منه الإجهاض السري غير المأمون، هو غالبا ما تيأدي إلى مضاعفات خطيرة وإلى قدر الله إلى الموت.

هو على حسب المسح الوطني ديال وزارة الصحة يشكل هذا الإجهاض السري غير المأمون 4,2 من جميع وفيات الأمهات، فهو مشكلة صحية وطنية عمومية حقيقية.

يا للأسف القانون الجنائي المغربي اللي تهم الإجهاض هو قانون مجحف فيما يخص النساء، هو قانون متشدد، هو قانون قاسي، هو قانون متجاوز، ما تياخذش بعين الاعتبار آش تيعيشوه المغاربة في هاذ الوقت، ولهذا استعجالية تعديلو.

وزارة الصحة عندها واحد الإستراتيجية، والدولة عندها واحد الإستراتيجية بوزارة الصحة اللي أعلنا عليها يوم 11 مارس 2015 في اللقاء الوطني اللي حضروه جميع الفعاليات.

هاذ الإستراتيجية تتركز على ثلاثة المحاور:

المحور الأول: هو الوقاية ثم الوقاية ثم الوقاية، يعني الصحة الإنجابية والتربية الجنسية والتربية الإنجابية، لهذا دور الوزارة

صحيح، ولكن كذا دور المجتمع المدني، دور المدرسة، دور الجمعيات... إلخ، المجتمع المدني والآباء.

ثانيا: النقطة المهمة اللي جات بها جديدة هاذ الإستراتيجية هي تيسير وتسهيل ولوج هاذ النساء ضحايا الإجهاض السري باش يتمكنوا يتداواو في المستشفيات بدون الخوف من المتابعة، هذا أدنى حق من حقوق الإنسان، فما يمكناش نتصور أنا كوزير أنه امرأة إجهاض سري تتموت، تجي للمستشفى ونقول لها أنت ما عندك راجل ولا شي حاجة ابحال هاذ الهضرة، سيري تموتي، هذا حق من حقوق الإنسان.

النقطة الثالثة: هي التعجيل بالقانون الجنائي المغربي، وكذلك مع احترام القيم الثقافية، الاجتماعية، الأخلاقية والدينية ديال بلادنا.

أذكر، أخيرا، أنه، كتعرفوا هاذ الشي، أنه صاحب الجلالة في إطار تفاعل جلالته الدائم مع انشغالات المواطنين بخصوص القضايا المجتمعية، أصدر توجيهاته السامية للانكباب على تدارس موضوع الإجهاض السري ورفع اقتراحات داخل أجل أقصاه شهر، نتمناو يكون خير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السي جمال.

المستشار السيد جمال بوهير:

شكرا السيد الوزير.

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن المبادرة الملكية التي تعتبر بمثابة خارطة طريق وانتصارا لصوت العقل والمعرفة والعلم والوسطية، كما ننوه بالحوار والتشاور الجهوي الذي يؤطره المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن الورش المفتوح حول مراجعة مقتضيات القانون الجنائي فيما يخص تجريم الإجهاض.

بعض الإحصائيات، السيد الوزير، ديال الجمعية المغربية لمناهضة الإجهاض السري، ترى بأن 800 إلى 1000 حالة إجهاض يوميا رغم المنع القانوني لهذه العملية، كاين وفاة ديال 13% من الأمهات جراء الإجهاض ببلادنا، كما أنه من بين 700 أم تتوفى أثناء الوضع، 91 منها على الأقل تفقد حياتها جراء الإجهاض، وعندنا إحصائيات غير رسمية تتحدث عن وجود 24 طفل متخلى عنهم يوميا في المغرب.

وفي فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن المعالجة الحقيقية لهذا الموضوع بقدر ما هي تستوجب نقاشا عموميا هادئا واستشارات واسعة، فإنها تقتضي كذلك إقرار سياسة عمومية منسجمة ومندمجة فيما يتعلق بالنهوض بحقوق النساء وتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا وضمان استقلاليتهن وتمتعن بحقوقهن الإنسانية، وذلك وفق مقاربة حقوقية، تقوم على احترام مبادئ الحرية والمساواة والإنصاف.

ونرى المراهنة على إشراك الأصوات العلمية والطبية والسوسيولوجية والنفسية في طاولة النقاش والحوار المتعلق بقضايا المجتمع، خاصة النساء على اعتبار صلتهن المباشرة بالموضوع.

نرى ضرورة مواكبة الإعلام والتعليم لهذا الورش عن طريق حملات التوعية ودروس التربية الجنسية للنساء والأطفال ودمجها في البرامج التربوية بدل الاقتصار على الحملات الموسمية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم تعقيب السيد الوزير؟ الرد على التعقيب؟

السيد وزير الصحة:

غير واحد النقطة، ابغيت نأكد على واحد النقطة، راه جميع الدول اللي مشات عدلت غير القانون فقط لم تنجح، القانون لوحده لا يكفي، راه قلت، السيد المستشار، أنه رغم أن القانون مجحف قاسي، يعني متشدد، وأنت قلت العدد، فخص تكون واحد المقاربة شمولية، أولا للوقاية يعني التربية الجنسية والتربية الإنجابية.

ثانيا، التكفل بهاذ الناس راه حق من حقوق الإنسان، وعاد هنا تنوضع القانون في المرتبة الثالثة، هذا لا يعني أنه تنقول أن القانون ما خصوش.. خصو يتدار بطريقة استعجالية، وليني القانون بوحدو ما غاديش يحل المعضلة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية حول البطالة طويلة الأمد. الكلمة لأحد المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

مع مرور السنوات يزداد أعداد العاطلين من حاملي الشهادات العليا (الإجازة، ماستر، الدكتوراه)، ويوجد عدد هام منهم في وضعية بطالة لسنوات عديدة، وبكل ما يعني ذلك من انعكاسات اجتماعية ونفسية جد سلبية، وحرمان البلاد من استثمارات كفاءات وموارد بشرية تم تكوينها بالمال العام كاستثمار دون جني النتائج من هذا الاستثمار.

مما يزيد الأمر تعقيدا أن القطاع الخاص الذي عليه استيعاب جزء من هذه الفئة، يطلب غالبا تجربة لطالبي الشغل لا تقل أحيانا عن 5 سنوات، دون الاهتمام بكيفية حصول هذه التجربة مادام أن شروط ولوج التجربة هو وجود تجربة سابقة.

إن هذا الوضع يطرح على السياسة العمومية في مجال التشغيل إيجاد مخرج وحلول، أولا حتى لا يطول أمد بطالة حاملي الشهادات العليا، وثانيا لحل مشكلة التجربة بالنسبة للقطاع الخاص وإيجاد صيغة جديدة تنبني على فكرة تكوين من أجل الإدماج لتطويرها وتعميمها وضمان حقوق العاملين بالقطاع الخاص، سواء من حيث الأجور أو الاستقرار أو التغطية الاجتماعية، ليصبح القطاع جذابا للأطر العليا المعطلة.

فهل لدى الحكومة، السيد الوزير، تصور وتدابير عملية لمعالجة هذه الإشكالية وإيجاد صيغة تحول دون إطالة أمد بطالة حاملي الشهادات العليا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكر السيد المستشار المحترم عن فريق التحالف الاشتراكي على توجيه هذا السؤال الهام اللي كيهم بالطبع شريحة مهمة من شبابنا، هم خريجي المعاهد والجامعات والمؤسسات العليا.

طبعا، السيد المستشار المحترم، سؤالكم يتضمن بعض عناصر الإجابة، ماذا قامت به الحكومة وما ستقوم به؟

كما ورد في سؤالكم، هناك عدة إجراءات نقوم بها:

الإجراء الأول هو ما سميتموه بالتكوين من أجل الإدماج أو التدريب من أجل الإدماج.

الإجراء الثاني هو التكوين التعاقدي أساسا اللي كيهم القطاعات الواعدة، ابحال المعمل ديال الطائرات، السيارات، الإلكترونيك، الخدمات المالية، (offshoring).

والمجال الثالث هو مرافقة الشباب اللي عندهم رغبة باش يكونوا مقاولات لروسهم.

هاذ المشاريع الثلاثة، هاذ السياسات الثلاثة مكنتنا باش ندمجو من 2006 إلى يومنا هذا، إلى آخر 2014، بالكاد 600.000 شاب وشابة.

ولكن فيما يخص التكوين من أجل الإدماج أو التدريب من أجل الإدماج، اللي كيهم واحد 474.000، يالاه 40% منهم اللي تم إدماجهم بصفة نهائية في العمل، تيتدربوا تيمشيو في حالاتهم.

لذلك، بعد ما قمنا بالتقييم ديال هاذ السياسات، احنا بصدد مراجعتها، وصوتوا في هاذ القاعة على مشروع قانون من الأهمية بما كان اللي كيعالج هاذ الاختلال، واحنا إن شاء الله غادي نحسنو مستوى الأداء ديال هاذ السياسات العمومية، علما على أننا إن شاء الله في الأيام القريبة بعدما أنهينا من إعداد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، عندنا واحد العدد ديال الإجراءات، ننتظر فقط الضوء الأخضر ديال رئيس الحكومة باش نعلنو عليها، وربما تكونوا، السادة البرلمانيين، أول من يطلع عليها، وتكون كذلك مناسبة لتطوير النقاش فيما بيننا حول هذه الإشكالية اللي كتهم جميع المغاربة ولا تهم الحكومة لوحدها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

ونريد أن نسجل أهمية العمل الذي تقومون به لحل مشاكل البطالة لدى الشباب، ونلح على مزيد من الاهتمام بحاملي الشهادات العليا، ليس فقط لأنهم بحاجة إلى الشغل، بل أيضا لأن الدولة والمجتمع بحاجة إلى كفاءاته وأطره الشابة.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لك رد على التعقيب؟

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

ابغيت فقط إضافة بسيطة، الوقت يعني.. باش نكونو صرحاء فيما بيننا، التشغيل مرتبط بالاستثمار ومرتبط كذلك وأساسا بجودة التكوين، راه ما حد ما توفقناش في هاذ المسألة ديال التكوين والتعليم يعني كنبقاو ندورو في حلقة مفرغة، كنرقعو فيما بعد.

لذلك، الأمل معقود على شعبنا وعلى أمتنا وعلى المسؤولين ديالنا باش نحلو هاذ الإشكالية ديال التعليم اللي حقيقة ليست.. ما كاينش هناك مغربي يرضى عليها، النتائج اللي تعلن عليها يعني مصدمة، خصنا نوقفو جميع كمغاربة باش نصلحو المنظومة ديال التكوين، ماشي الشغل ديال الحكومة هو شغل مجتمعي، مسألة مجتمعية.

نحيدو واحد العدد ديال يعني الأفكار المسبقة والخلفيات حول يعني منظومتنا التربوية والتكوينية، إلى ابغينا حقيقة نربحو رهانات

الغد ونصبحو يكون بلد صاعد عندو مكانتو من بين البلدان المتقدمة والصاعدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، السؤال الثاني موضوعه تقييم عمل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. الكلمة للفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أقبيب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المرسلين وآله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

في الحقيقة قبل ما نطرح السؤال، كنقدم بإسمي وبإسم سكان جهة طنجة-تطوان، وبإسم مستشاري الاتحاد الدستوري تعازينا الحارة لأسر ضحايا حادثة السير التي أدت إلى مصرع 35 طفل وطفلة في طريق طانطان المؤدية للعيون، فرحم الله تلك الشباب والشابات، وكانوا ممكن شي شابة ولا شاب غدا يكون وزير ولا وزيرة.

بالحق الحمد لله، لأن احنا ابحال اللي قلت لكم كنقدمو تعازينا الحارة لأسر تلك الضحايا، والله يرحمهم، والله يدخل عليهم الرحمة.

فيما يخص السؤال، أحدثت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات منذ سنوات، وقد تم إحداث هذه الوكالة ضمن الآليات المؤسساتية التي وضعتها الدولة المغربية لإنعاش التشغيل، وتمكين الباحثين عن الشغل من الدعم والتوجيه، كما أسندت لها مهام اقتراح الإجراءات الكفيلة بإنعاش سوق الشغل، وملاءمة التكوين مع طلبات السوق وحاجياته. كما باشرت هذه الوكالة دور الوساطة أو الوسيط في التشغيل، وتنظيم هجرة اليد العاملة المغربية إلى بعض الدول الراغبة في جلب العمالة المغربية.

نريد من سيادتكم، السيد الوزير المحترم، اليوم، تقويم وتقييم عمل هذه الوكالة وإطلاع المجلس المحترم، ومن خلاله الرأي العام الوطني على حصيلة ونتائج عمل هذه الوكالة، وما هي المعيقات التي تحول دون تحقيقها للهدف، وهو القضاء على بطالة الخريجين؟

ابحال اللي شفنا دابا ملي جينا ندخلو للبرلمان، كاين أساتذة اللي حصلوا على المباراة وها هما كيحتجوا أمام البرلمان، إذن احنا كنتضامنو معهم، كنتضامنو مع الخريجين ومع المثقفين ومع حاملي الشهادات، وبطالة الشباب المغربي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال فيما يخص يعني رصيد الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

بالطبع، باش نحيدو أي لبس، الوكالة، وقلتيها، السيد المستشار، هي مؤسسة عمومية، لها مهام محددة في القانون المؤسس لها، واسمحوا لي أن أذكر بها في عجالة. ما هي هاذ المهام؟

- إخبار الباحثين عن شغل وتوجيههم عبر مقابلات تشخيصية وإعدادهم من خلال ورشات البحث عن عمل؛

- تجميع عروض الشغل سواء داخل المغرب أو خارجه؛

- الربط بين المقاولة والباحثين عن عمل عبر البوابة الالكترونية للوكالة، ومواكبة حاملي المشاريع المقاولاتية.

هاذ الخصائص، هاذ المهام الموكولة إلى الوكالة اضطلعت بها على العموم، على العموم على أحسن وجه، والأرقام راه دالة، عبرت عنها في الإجابة الأخيرة.

أما بخصوص التقييم أو التقويم، بالطبع نحن قمنا بتقييم، ومكتب خاص مستقل هو الذي قام بالتقييم، وقفنا على مكامن القوة ومكامن الضعف، ها هي نقط القوة:

- تحديث وتوسيع شبكة الوكالات وتهيئتها، الآن عندنا تقريبا 78 وكالة عبر التراب الوطني، 78.

- الاعتراف الدولي لخبرة الوكالة بفضل مهنيتها، وتنمية مواردها البشرية، والجميع يعترف، جهويا ودوليا، بالعمل الذي تقوم به الوكالة.

- ثالثا، تقديم خدمات تستجيب لتطلعات زبناء الوكالة.

نقط الضعف كذلك، احنا ماشي ابني (oui oui)، كنصفقو على كلشي، حتى احنا كننتقدو. ما هي نقط الضعف؟

- النقص في الموارد البشرية، وهاذ الشي عام تقريبا هاذ المشكل ديال الموارد البشرية؛

- النقص في الوكالات من حيث تغطية جميع التراب الوطني؛

- وعدم استفادة جميع فئات العاطلين من الباحثين عن العمل.

الآن بعد هذا التقييم، نحن نسعى، وهاذ الشي شرعنا فيه، إلى

توسيع مجالات التدخل ديال الوكالة أفقيا وعموديا.

أفقيا، يعني كنوسعو أكثر فأكثر الوكالات، غير هاذ العام، هاذ السنتين، فتحنا أربعة ديال الوكالات في قلب الجامعات المغربية، وعندنا رغبة باش تكون عندنا 14 وكالة في كل الجامعات المغربية باش نقربو على الأقل الوكالات من الطلبة ومن الخريجين ديال الماستر، إلى غير ذلك.

غادي نفتحو الوكالات في واحد العدد ديال الأقاليم الجديدة، فتية، بلا ما نعطي الأسماء، وبعض النواب والمستشارين عارفينها، عندنا مواعيد مضبوطة.

المسألة الثالثة باش ننفتحو كذلك على مستوى عموديا، أننا نهتم بالمغاربة الباحثين عن العمل أنهم الشباب اللي ما عندهمش شهادة بكالوريا فما فوق، وهذا بالطبع غادي نبداو بواحد الإجراء تجريبي.. هاذي قضية وطنية ديال التشغيل، التشغيل مهم، خليني غير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

غادي ننفتحو على هاذ الشباب اللي ما عندوش شهادات ولكن عندو الكفاءات، وهاذ الشي غادي نديروه في واحد ثلاث جهات تجريبية ريثما نتوسعو، باش تكون في الحقيقة الوكالة تلعب الدور ديالها كمؤسسة عمومية يلجؤوا لها كل المغاربة اللي كيبحثوا على شغل.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد أقبيب:

السيد الرئيس، الله يجازيك بالخير.

أما فيما يخص التعقيب أنا غادي نتكلم لأن كانوا ثلاثة النقط: التقويم، التقييم، الحصيلة، أنا غادي نتكلم غير فيما يخص التقويم، أي إصلاح الاعوجاج.

ماشي كنعتبرو أن الوزارة، أنا كنحيي الطاقم ديال الوكالة في مدينة طنجة.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أقبيب:

ابغيت غير نقول، السيد الوزير، كيف يعقل، هناك مشاريع مهمة اللي استقطبها صاحب الجلالة: (la maison Renault) و(Tanger Med)، وذاك الشي.

دابا ها الإخوان كاملين يمشيو معنا في لجنة تقصي الحقائق، الناس ديال المنطقة حتى واحد ما خدام، وماشي لأن احنا بالنسبة لنا بناء على الدستور، احنا كنعرفو بأن حرية التجول وحرية الشغل، احنا ماشي كنوجهو أصابع الاتهام لهم، احنا كنشكروكم على الجواب، أنا كنبلغكم هاذ المعلومة، احنا ماشي عنصريين؟ بالحق ابغينا الناس ديال المنطقة ما يمشيوش للبحر يموتوا، ما يمشيوش يحرقوا، ابغيناهم يخدموا. تصور ما كاينشي شي نسبة قليلة ديال الناس اللي غادي يخدموا في (la maison).

ونقول لك واحد القضية أخطر منها، ما يقدرش يقرب حتى (le siège)، ما يقدرش يقرب لأن...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت مع الأسف، شكرا.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه ضرورة فتح مقلع الطين الكائن بمدينة فاس. الكلمة للسي زاز، تفضل.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارين،

لقد استبشر الصناع التقليديين بمدينة فاس خيرا بقرار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بخصوص فتح مقلع الطين ليستفيد منه الصناع التقليديين، وخاصة المهتمين بصناعة الخزف، لكن مع الأسف حتى ليومنا هذا لا يزال الصناع ينتظرون فتح هذا المقلع.

لذا نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير المزمع اتخاذها للتعجيل بفتح مقلع الطين، الذي يعتبر المادة الأولية في صناعة الخزف؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار، أشكركم وفريقكم على هذا السؤال.

بلا ما ندخل في التفاصيل ديال التاريخ ديال هاذ المسألة كما كتعرفوها انتما في فاس.

الوزارة قررت باش توقف الكراء من بعد ما خرجت المدونة، لأن هاذ النوع ديال استغلال المعادن وكذا ما وارداش التفاصيل ديالها في المدونة. قررت إيقاف الكراء إلى حين تحديد شروط الاستغلال وفق إطارقانوني خاص بهذا النوع، ووفق مقتضيات مدونة الأوقاف الجديدة ودفتر تحملات يحدد مدة الاستفادة والكمية المسموح باستخراجها وكافة الشروط الكفيلة بحماية القطعة، تفاديا للفضائح اللي وقعت فيما بعد.

والوزارة بصدد إعداد الدراسات اللازمة والتصاميم الطبوغرافية الضرورية لذلك، وسيتم الإعلان عن السمسرة مع بداية الموسم الفلاحي المقبل إن شاء الله.

ونظرا لعدد الراغبين في استغلال هاذ المقلع من صناع تقليديين وشركات وغيرها، ارتأت الوزارة تقسيم القطعة لعدة أجزاء، وعرض كل جزء منها على السمسرة العمومية العلنية لفتح المجال لعدد أكبر من المستفيدين.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير على هاذ الخبر المهم هو أنه سوف يعلن عن افتتاح هذا المقلع في الموسم الفلاحي القادم، وهنا لابد أن نشكره.

بطبيعة الحال، السيد الوزير، من ضمن الأدوار التي تقوم بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هو الحفاظ على الوقف بالمملكة المغربية، بطبيعة الحال بما يحافظ على هاذ الموروث واستثماره ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

وطمعا في الزيادة من هذا الفضل، تم تأسيس تعاونية استغلال معدن الطين بفاس، وما يتبع ذلك من توفير لمناصب الشغل وضمان مصادر قارة للدخل للعديد من أفراد الأسر.

كما أن جودة هذا المعدن بهذه المنطقة بالذات تعتبر كبيرة وفق معايير السوق، إلا أننا نخشى أن يؤثر هذا الترخيص المستقبلي باستغلال هذا المعدن على هذه الفئات، ويضربهم مما يزيد من احتقان اجتماعي ويخلق نظرة سلبية تجاه هذه المشكلة التي تحظى باحترام جميع المغاربة.

إلا أننا بعد الدراسة التي تم إجراؤها في جميع أنحاء الجهة، والبحث عن معادن أخرى لم نجد مثل هذه الجودة التي يتوفر عليها هذا المقلع، راجين من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير هذه الشريحة.

إن الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

أنتم قلتم ذاك الشي اللي خصو يتقال، الاحتقان مع التعاقدات ما يمكنش يكون، إذا كان تعاقد المتعاقدان عارفين كل واحد اعلاش داخل، ما كاين محل للاحتقان.

ثم تكلمتو على حقوق الأوقاف وعلى أن الأوقاف كتسهروا عليها كما كنسهرو عليها حتى احنا، فقلنا لكم هذا التأخير لوضع وتفادي.. وضع القواعد اللي على أساسها كيعرف كل واحد اعلاش تفتحت السمسرة وكيفاش غادي تستغل وأشنو نهاية الاستغلال، ما يوقعشاي بحال الضياع اللي وقع من قبل في غياب هاذ المقتضيات.

فلذلك، إن شاء الله احنا كنتمناو أننا نوفقو بين هاذ الوقائع كلها.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، السؤال الثاني موضوعه أداء الديون المستحقة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد حسن سليغوا:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير، تعيش الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس أوضاع مالية صعبة بفعل تراكم مستحقاتها المالية لدى مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، وعلى الخصوص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمبلغ يصل إلى أكثر من 23 مليون ديال الدرهم.

السيد الوزير،

تعلمون أن هذه المؤسسة تقدم خدمات حيوية وأساسية للمواطنات والمواطنين تتعلق بتوفير الماء الصالح للشرب والكهرباء، وبالتالي أصبح من المستعجل أداء مستحقات وزارتكم لفائدة هذه المؤسسة لضمان استمرار أداء هذا المرفق العمومي الحيوي.

السيد الوزير،

متى ستؤدون مستحقات وزارتكم من الديون لفائدة هذه المؤسسة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

إذا سمعنا شي واحد أنا وإياك كنتكلمو غادي يصحاب ما كنخلصوش الضو والماء، والحقيقة كنخلصوه، وهاذ المسألة اللي تذاكرتو عليها كترجع لقبل 94، فلذلك إذا كانت شي أزمة عند الوكالة ما هياشي نتيجة ديال كوننا احنا ما كنخلصوش.

ثم أنا نمشي لك مباشرة، الله يبارك فيك، كنقترحو تشكيل واحد اللجنة، الأطراف ديالها الأوقاف والداخلية والوكالة باش نعاودو نتذاكرو على هاذ الموضوع، ونوجدوله أسمو باش ما باقيش يتطرح، وإلا هاذيك المياه ملكية ديال الأوقاف، كتستغل في الاستعمار كلو، كيخص الأوقاف تطالب أنه الوكالة واللي قبل منها تخلص لها الثمن ديال هاذ المياه من نهار كانت.

ثم إن هذه القضية راه وقع فيها أنه يعني أن الوكالة كتبت في تاريخ 94 أنه تقر هذاك الشي اللي كانت كتطالب به.. أن المياه تكون مجانية بالنسبة للأوقاف، هذا الموضوع باش ما نرجعوش فيه للخلفيات التاريخية، غير أنا كنقترح مباشرة مسألة عملية، نتلاقاو بثلاثة ونتذاكرو ونرجعو، والحقوق ديال الأوقاف غادي تبقى الحقوق، ولكن كيمكن لها تتحول إلى واحد الاستفادة عينية من واحد الخدمة عينية مثلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن سليغوا:

اسمح لي، السيد الوزير، جوابكم غير مقنع. كتعترفوا بأن الديون أكثر من 10 سنوات، من 94، وكتقولوا مازال غادي.. من 94 هذا اعتراف ديالكم، لأن هذي ديون.

هذه الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لها عقدة مع الوزارة ديالكم، إلى تعاملتم انتما دابا في هذا الإطار ديال تكوين لجنة والرجوع إلى الوراء ما بذمتكم، فأظن إلى ما كانوش الوكالات المستقلة ولا المواطن المغربي غادي يثيقوا في الوزارة ديالكم في من ابغيتيهم يثيقوا؟ في من ابغيتيهم يتعاملوا؟

أنا تنتمنى باش ما تعاملوش بواحد الموضوع لأنهم المساجد لا ما نأديوش للوكالات، راك إلى ما أديتوش هاذ المستحقات راكم تساهمون في تدمير هاذ النوع ديال الوكالات، لأن جميع المؤسسات مع الأسف المواطنين الضعفاء كيخلصوا، الشركات كيخلصوا، ونجيو للمؤسسات ونجيو للوزارات وما نخلصوش، ونقولو من بعد سنين آجي نديرو واحد اللجينة.

أنا أظن، السيد الوزير، وأنا كنعرفكم زعما، وسبق لي كما قلت لكم بأنكم وزارة كيحترموكم جميع المغاربة، أديو ما بذمتكم لتساهموا في الاقتصاد وتساهموا في تنمية الاقتصاد في هاذ المدينة، لأن إلى امشيتو واستعملتو، لأن بكل صراحة الوكالة ما غيمكنلهاش تقطع الماء على المساجد، ما غادي يمكنلهاش تقطع الضو على المساجد، ولكن المسؤولية ديالكم خصكم تكونوا في المستوى، أديو ما بذمتكم، لأن إلى ما أديتوهاش غادي تكونوا انتما من الناس اللي تتساهموا في تدمير هاذ النوع من الوكالات.

أنا كنتمنى باش هاذ الشي تاخذوه بواحد النوع ديال المسؤولية والوطنية، ماشي تستعملوه بواحد النوع ديال هاذ الوكالة راه ما عندها ما تدير لنا واحنا في موضع قوة، ويمكن لنا نخلصو ولا ما نخلصوش ونتماطلو. أنا كنتمنى باش تتعاملوا مع هاذ الموضوع بوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

أنا عمري ما تنتكلم بهاذ الكلام، نقارن بين اللي كيخلص واللي ما كيخلصش والقضية ديال الثقة وأننا احنا ما كنخلصوش وغادي ندمرو.

كنذكر عاود ثاني بما قلته، الأمر يرجع إلى 94، أنا كنستغرب كيف أن الوزارة من 94 كتخلص، والمياه ديالها، هذا هو اللي غنستغربو. لذلك، ابغيت نتجاوز هاذ الشي هذا، نتفقو ما يحفظ حقوق الأوقاف، وفي نفس الوقت ما يجعلكمشاي كتظنوا بأن راه عندكم ديون على

الأوقاف والوكالة، فإذا به إلى ابغيتو راه ممكن، وإلى ما ابغيتوشاي راه الأوقاف عندها حقوق ديالها، فغادي ترجع لواحد القضية أعمق من ذلك، المياه ديالها تستغل عقود هاذي بدون موجب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني واللذان تجمعهما وحدة الموضوع إذا سمحتم. الأول موضوع مشكل تطبيق قانون التعمير بشكل عام دون مراعاة خصوصيات العالم القروي، الفريق الاستقلالي تفضلوا.

المستشار السيد خالد إبراهيمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

من المعلوم أن طبيعة العالم القروي تختلف كليا عن المجال الحضري، الشيء الذي يجب المراعاة ديالو على مستوى التعمير والسكنى، فأغلب سكان القرى لا يتوفرون على الأمتار المحددة في القانون من أجل البناء، مما يعثر برنامج البناء بشكل خاص والتنمية بشكل عام، وخصوصا أنه يصعب تطبيق قانون التعمير بالعالم القروي.

نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير التي ستتخذونها لحل مشاكل السكن بالعالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني، موضوعه المنظومة القانونية للتعمير في الوسط القروي. الفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

احتفلت بلادنا مؤخرا بالذكرى المئوية لصدور قانون التعمير، وفي هذا السياق تطرح، السيد الوزير المحترم، إشكالية التعمير في الوسط القروي، الذي يخضع لتدابير قانونية وتنظيمية لا تراعي خصوصية هذا الوسط، سواء على مستوى التصاميم أو مساطر الترخيص وإشكالية تحديد الملكية والعقار.

السيد الوزير المحترم،

الوسط القروي الذي يشكل ركيزة أساسية للتنمية المحلية. بناء على ما سبق، نود مساءلتكم، السيد الوزير المحترم، عن إستراتيجية الحكومة لوضع سياسة قروية في مجال التعمير.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بقانون التعمير بالوسط القروي، في ست دقائق، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محند العنصر، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا للسيدان المستشاران عن الأسئلة ديالهم. السؤالين في الحقيقة كيطرحوا واحد الإشكالية ديال أهمية الوثائق ديال التعمير فيما يتعلق بالتحكم في البناء وفي التعمير، أي التحكم في نمو الفضاءات اللي هي كتساهم كذلك في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وحقيقة أن الفضاءات ليست كلها فضاء واحد، هناك اختلاف ما بين فضاءات قروية وفضاءات يعني حضرية، ولكن المشرع ما عمرو اغفل على هاذ التفاوت اللي كاين ما بين الفضاءين، وأحسن دليل وهو أن خرج في 1960 واحد الظهير يخص العالم القروي فيما يتعلق بالتجمعات القروية وبالتجهيزات في العالم القروي.

كذلك، في القانون 12.90 ديال التعمير، هناك التحديد للمجالات القروية التي تخضع للرخصة ديال البناء، والفضاءات القروية التي لا تخضع لهذه الرخصة، ثم تنوجدو نفس الإشكاليات في القانون 25.90 ديال التجزيئات اللي كذلك هناك إجراءات خاصة بالعالم القروي، وحتى في المرسوم ديال التطبيق ديال القانون 12.90 كنوجدو واحد ثلاثة ولا ربعة ديال الفصول اللي تيقولوا أشنو هي يعني الإمكانيات باش يشتغل الإنسان في العالم القروي.

لكن لنكن صرحاء، هذا كلو موجود، التطبيق ديالو كيحط إشكاليات، هذا اللي اجعل الوزارة أنها اتجهت لإصلاح هاذ المنظومة لتتلاءم أكثر مع العالم القروي، فهناك مشروع قانون الآن راه يعني تطلق امشى للأمانة العامة للحكومة الذي يعيد النظر في كيفية يعني إنجاز الوثائق ديال التعمير باش يمكن لنا نسرعو بها، هناك كذلك مرسوم الآن اللي امشى كذلك للأمانة العامة للحكومة اللي كيغير ذاك المساحة ديال 10 آلاف متر والعلو والمساحة المبناة، اللي عوض 200 متر غادي تصبح 500 متر، والعلو كذلك، وهناك اتجاه نحو عدد كذلك

ديال الإجراءات فيما يتعلق بالتبسيط ديال المساطر، لأن تنعرفو أن المشكل هو في الوثائق، واحد العدد ديال الوثائق اللي هي مطلوبة في العالم القروي، واصعيب أنها تعطى، تنعرفو بأن ما كاينشاي التسجيل ديال الأراضي كلها في المحافظة، ما كاينش واحد العدد ديال الأشياء.

هذا كذلك كاين تعليمات في هاذ الاتجاه، وإضافة إلى حث الوكالات الحضرية باش تحدد واحد اللائحة ديال المراكز اللي فيها الساكنة باش يمكن نسرعو بها ونعطيوها الأولوية.

أنا اللي ابغيت نقول في هاذ الباب لأن طرح المشكل ديال الإستراتيجية ديال الحكومة أشنا هي؟ هي جوج الحوايج، أولا توحيد ما هو ضروري، وهي السلامة ديال البناء، ما يمكناش يعني نخليو الإنسان يبني بواحد الطريقة اللي يمكن يكون فيها ضرر على المواطنين، وهي كذلك السلامة الصحية، يعني في المدينة أو في البادية لا بد نراعيو واحد العدد ديال الأمور، والحماية ديال الملكية، لأن هذاك اللي كيبني راه ذاك الشي كلو اللي حوشو على طول السنين تيحطوا في ذوك الحيوط، تيخصنا نحميوه كذلك باش غدا ما يجيش شي واحد يقول لو هاذ الشي راه ماشي هو ديالك.

إذن، القوانين والإجراءات اللي احنا سايرين فيها هي ابغيناها أنها تمشي في هاذ الاتجاه، توحيد ما هو ضروري وتسهيل كل ما هو مبسط، مثلا الملكية يمكن لنا نكتفيو بالشهادة ديال الأراضي ديال الجموع، أو ديال النواب ديال الأراضي الجموع، وكذلك نحيدو واحد العدد ديال الوثائق. كتعرفوا بأن المهندس المعماري ليس ضروري في كل يعني العمليات، ويمكن لنا كذلك الآن باتفاق مع الهيئة ديال المهندسين المعماريين والسلطات المحلية إعادة النظر في التعامل باش يمكن لنا نسهلو على العالم القروي الولوج إلى البناء في ظروف حسنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضل السي بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإجابة، وكما تعلمون، السيد الوزير، أن الطبيعة هي خلقها الله وجميلة، وهذه الطبيعة تتجلى بشكل واسع في العالم القروي، إلا أن هذه الطبيعة تم اغتيال براءتها من طرف فئة... الذي عاث فيها فسادا وتدميرا على مرأى ومسمع من الجميع دون وجود قوانين وتشريعات كافية تحمي هذه الطبيعة الخلابة وهذا الفضاء الجميل.

السيد الوزير،

إن كنا قد حصنا العالم الحضري بقوانين تعميرية أووثائق تعميرية، وإن كنا عندنا ملاحظة في هاذ التحصين ديال المجال الحضري اللي تم اغتياله هو الآخر عن طريق رخص الاستثناء، التي أصبحت هذه الرخص قاعدة وليست استثناء.

ونرجع إلى العالم القروي الذي نحن بصدده، الذي هو له خصوصية، معالي الوزير، خصوصية ومقاربة خاصة، والحكومات المتعاقبة لم تتعامل مع هذه الخصوصية بالشكل المطلوب، وبالتالي باق المجال باقي عرضة للاستباحة من طرف الإنسان عن طريق البناء العشوائي، اعلاش؟ لأن القوانين غير موجودة، السيد ما يمكنلوش يبني، ما يمكنش يصلح، اعلاش؟ لأنه أراضي على الشياع، أراضي الجموع، ما عندوش الملكية كثيرتهم، وحتى إلى كان عندو الملكية غادي يكون الشياع، والشياع خصو اللي ابغى يبني خصو الموافقة ديال الشركاء، وهاذ الشي فيه إشكالية كبيرة، وكتبقى دار لقمان مع حالها، والإنسان إما كيهاجر يمشي للمدينة أو كيبني بناء عشوائي وكيسيء لهاذ الفضاء الجميل وهاذ الطبيعة الجميلة اللي قلنا.

إذن، معالي الوزير، خصنا ما نبقاوش نعتمدو في هاذ الدوريات اللي كتجي من حين لآخر، خصنا نسرعو بهاذ القوانين لتحمي هاذ الطبيعة ديالنا وهاذ المجال الجميل اللي كتغزيه واحد العدد ديال البناء اللي هو غير مرخص، واللي لا يليق، وبالتالي خص حتى الوكالة الحضرية كتسمية خصنا هي سمية الوكالة الحضرية ابحال إلى كنستثنيو العالم القروي، خصنا نسميوها وكالة تعميرية، تشمل المجالين، ونحميو هاذ الفضاء ديالنا اللي هو طبيعي، ونحميوه بشكل زين، وبشكل لائق، لأنه عار علينا أنه كنمشيو نخرجو من المدن وكنلقاو البناء غير سليم وغير جميل، وبالتالي باقين مكتفين يدينا، خصنا نسرعو بهاذ وثائق التعمير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الفريق الحركي في إطار التعقيب كذلك.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا كنهنيوكم على الأجوبة ديالكم لأنه منذ السؤال الفارط اللي لقينا عليكم في هاذ الغرفة وفي الدورة السابقة، والوعود اللي اعطيتونا تنشوفو أنه تقدمنا كون أن الآن القانون موجود لدى الأمانة العامة، صحيح إلى ابغينا نبنيو هذا راه ماشي ساهل، ولكن سردتو واحد العدد ديال الوثائق ديال التعمير، اختلاف بين الفضاءات القروي والحضري،

مراسيم التطبيق، تكلمتو على إعادة النظر للمنظومة، تغيير من هكتار إلى 500 متر وهذا شيء مهم جدا، توحيد سلامة البناء اللي كتجلى في واحد التصميم موحد، ويكون فيه (le plan béton armé)، وتكون الجماعة كتعطيه مجانا، هاذ الشي كلشي داخل في هاذ الإطار اللي كتقولوا وكنشكروكم عليه، السيد الوزير، لأنه احنا طالبنا به مرارا وتكرار بجهة الدار البيضاء، وفي عمالة المحمدية تقريبا واحد الجماعة بوحدها اللي فيها أولاد سيدي عبد النبي، وأولاد سيدي علي وارك، وسيدي علي شطيبة، وبابا سعيد، وبابا عزوز، كاينة 150 ألف ديال السكان، وكلها الآن كتعاني من هاذ المشاكل اللي تكلمتو عليها.

واحنا كنشكروكم مسبقا لأنه بشرتونا خير بهاذ الترسانة ديال القوانين اللي جاية، وكنتمناو أن التعمير راه ماشي هو مشكل البناء بوحدو، خصو سياسة شمولية.. العالم القروي خصو سياسة شمولية كاملة في إطار التعمير، راه ماشي غير البني بوحدو، خصنا البني، وخصنا المدرسة، وخصنا السبيطار، وخصنا واحد العدد ديال المرافق الاجتماعية كذلك ترافق هاذ السكان في إطار هاذ التنظيم اللي احنا بصدده.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات، تفضلوا.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

أنا غير ابغيت نأكد اللي تنقول أن مسألة التعمير ومسألة البناء والترخيص للبناء هناك شقين، الشق الأول اللي راه ما مختلف لا في المدينة ولا في البادية، وهو أن نحميو بالخصوص الملكية، راه قلتها نحميو الملكية ديال هذاك اللي كيبني، راه مستحيل أننا نقولولو سير تبني وغدا يجي شي واحد يقول لو خرج من تم راه هاذ الأرض ماشي ديالك، راه ما كتسال فيها والو، ويولي هو ضايع، ولكن ما خصنشاي نشنقوه، واحنا عارفين الواقع ديال بلادنا بأن مازال المحافظة ما واصلاشاي لكل بلاصة، مازال ما يمكن لوشي يجيب (titre) ديالو، إذن تيخصنا نلقاو الصيغ اللي تمكنو أنه يشتغل.

المسألة الثانية وهو أن العالم القروي صحيح له خصوصياته، تيخص القوانين تاخذها بعين الاعتبار، ولكن اسمحوا لي نقول لكم بأن راه ما كاينش عالم قروي واحد، كاين على الأقل 3 ديال العوالم القروية، كاين العالم القروي اللي كلنا كنعرفوه وكنهضرو عليه وهو الدوار نعطيوه التيساع، نخليوه، غير نظموه اشوية ونعاونوه إلى كان باش نعاونوه، كاين العالم القروي ترفيهي، الناس اللي باغين يبنيو يعني ديور يخرجوا نهار السبت والأحد وكذا، هاذوك راه عندهم الإمكانيات راه يمكن كيطبقوا القانون ويمكن يتطبق عليهم، وكاين مع الأسف العالم القروي ديال المضاربة الملكية وديال البناء السري والتجهيزات السرية خصنا نحاربوه، هو اللي داير بالمدن، هو هذاك اللي تيجي يشري واحد 10.000 متر احدى المدينة وتيبقى تيقطع فيها بـ 80 متر وبـ 100 مترو، خصنا نديرو لو ضوابط، وهاذ الشي اللي تنشتغلو عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة، وموضوعه البنايات الآيلة للسقوط في القصور والقصبات بعد الفيضانات والتساقطات المطرية الأخيرة.

الفريق الاستقلالي، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في الفريق الاستقلالي ارتأينا أن نسائلكم عن موضوع نعتبر أنه من الأهمية بمكان، وهو يتعلق بما هو معروف في الجنوب الشرقي، وفي الجنوب المغربي بصفة عامة، من تواجد عدد كبير من القصبات وما يصطلح عليه بالقصور.

والساكنة ديال هاذ المناطق لازالت في مجملها متمسكة بذلك التراث التاريخي ذي نمط معماري متميز، والذي أصبح الآن يعرف بعض المشاكل نظرا لقدمه وتآكله، مما يستوجب التدخل العاجل من طرف وزارتكم في إطار برامج محددة أو بشراكات، وخاصة مع الجماعات المحلية، الجماعات القروية، من أجل إسعاف تلك الساكنة والتعجيل بالترميم، وجعلها في الحد الأدنى قابلة للإسكان، وخاصة، السيد الوزير، أنا كنت أتحين الفرصة لأقول ذلك، وهو أن هناك مرسوم 1968 الذي يمنع البناء داخل الواحات، وبالتالي فهم ملزمون بالبقاء داخل تلك القصبات والقصور.

إذن أين المفر؟ قصور متآكلة، مساكن أصبح جلها غير صالح للسكن، والمنع الكلي من البناء خارج تلك القصور.

إذن، نسائلكم، أولا بعد هذه الأمطار الأخيرة التي كانت غزيرة، هل لديكم برنامج محدد للتدخل في تلك المناطق لإسعاد تلك الساكنة وللتغلب على هذه المشاكل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا لكم، شكرا على هذا السؤال، السيد المستشار المحترم، والسيد الرئيس.

فعلا إشكالية التدخل في القصور والقصبات إشكالية معقدة، خاصة أن الأمر يتعلق بتدخل في عالم قروي، وكنا بصدد الاستماع إلى الصعوبات التي نجدها على هذا المستوى في العالم القروي.

القصور والقصبات اليوم تراث، اليوم كذلك إرث يتعين أن نحافظ عليه، لكن في نفس الوقت كما قلتم، السيد المستشار، أنا متفق معكم، هذه القصور والقصبات عدد منها مسكون، وعدد منها حي، بمعنى أن هناك أسر تعيش في ظروف قاسية، ويتعين أن نجد لها حلول، وعندما تأتي بعض الشروط والظروف المناخية الصعبة مثل الفيضانات الأخيرة، كيزيد يتعقد الموضوع من خلال الطابع الهش لهذه البنايات، اللي كيجعل أن عدد منها كيسقط.

هذا ما حصل هذه المرة، ويمكن نقولو أن أزيد من 1000 بناية غير في المنقطة ديال الراشيدية مؤخرا اللي تمست بهذه التساقطات المطرية.

الآن، كيف نسعى إلى التدخل؟ هناك برامج يمكن لي نقول تقليدية، البعض منها، أعتقد أن منهم واحد القصر اللي أنتم شخصيا، السيد المستشار، سهرتم كثيرا على تتبعه اللي هو القصر ديال أبو عام، البعض منها نتدخل هكذا في برامج نخصص له أموال أساسا من أجل الترميم.

بدأت الأشغال بالتأخر في بعض هذه القصبات، لكن ذلك لا يكفي، ولذلك فكرنا في تدخل اللي هو أعم، واللي أشمل، والبرنامج الأخير اللي وقعناه مع برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية هو برنامج ديال 134 مليون درهم نموذجي، غيمكنا من أننا نتدخلو في 10 ديال قصبات، ولكن التدخل ديالنا ماشي فقط يهدف إلى الترميم، التدخل ديالنا يهدف كذلك إلى إيجاد مصدر عيش للساكنة المعنية، أي تدخل اللي كياخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب التراثي والثقافي.

وفي هذا الاتجاه نسعى إن شاء الله أننا نوسعو هذه التجربة من بعد ما نبداو في هاذ التجربة اللي غنبداوها مع الصندوق ديال الأمم المتحدة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير.

أنا ابغيت فقط نزيد نأكد مرة أخرى أنه في إطار الجهوية الموسعة، واعتماد 12 جهة، لقد أحدثت جهة جديدة، جهة درعة- تافيلالت، والتي تضم الأقاليم المعنية بهذه القصبات والقصور، وبدون شك أن هناك ستكون دفعة من الناحية التنموية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الجهات.

أتمنى من الآن أن تبدأ الحكومة في بلورة دراسة لهذه الجهة، جهة درعة- تافيلات، ومن أجل التغلب على هذا المشكل، مع العمل من تعديل المرسوم ديال 1968 لفك الحصار على الساكنة التي بقيت حبيسة تلك القصبات وتلك القصور، نظرا لعدم تمكنها كذلك من إدخال لا الماء بصفة أساسية ولا أقول الكهرباء، بالإضافة إلى ذلك ما ابغيتش نعرف ما هو الدور اللي تيقوم به المركز ديال الدراسات لترميم قصبات الجنوب، اللي بدون شك عندو موارد مالية وخص تكون واحد البرامج.

على كل حال، احنا الساكنة ديال ذاك الجهة ديال ورزازات، ديال زاكورة، ديال تنغير، ديال الراشيدية، ابغينا نعرفو ونحسو باللي كاين واحد المواكبة وكاين واحد الإحساس بالمعاناة ديال الساكنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

بسرعة، فقط في هاذ الجانب الأخير، لأقول فعلا المركز اللي تكلمتيو عليه، هو مركز الذي يشتغل إلى جانب المديرية التقنية اللي كنتوفرو عليها في الوزارة، وأريد تذكيركم في هاذ المجال بالمرسوم اللي دوزناه في مجلس الحكومة واللي كيسمح بالبناء بالمواد المحلية، بحيث أنه تعلمون أنه من قبل وعدد منكم كانوا رؤساء جماعات، بأنه في العالم القروي كيقولوا للناس اللي عندو بيت متآكل أو آيل للسقوط، كيقولوا لو خصك تبني بالطرق الحديثة، وهاذ الأمر كيضرب في الصميم القصبات والقصور.

لذلك، اليوم مكنا من خلال هذا المرسوم من الاستناد إلى البناء بالمواد المحلية، وهذا الأمر هذا أعتقد أنه تقدم كبير، بمواد محلية معززة بما يصمد أمام الزلازل وأمام الفيضانات، وغير ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه حصيلة البرنامج الحكومي للتقليص من

العجز السكني. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

أمام التعثر الحاصل في تخفيض العجز السكني بنسبة 50% حسب ما جاء في التقرير الحكومي، وفي غياب مقاربة تنموية فعالة مبنية على سياسة مندمجة بين كافة القطاعات المعنية، نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى التزام وزارتكم على العمل لتخفيض هذا العجز الملاحظ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار على هاذ السؤال.

بإيجاز يمكن نقولو بأنه المغرب بالخصوص منذ بداية هذا القرن، في 2004 كان عندنا مليون و200 ألف وحدة في العجز السكني، لما دخلت هاذ الحكومة كان نزل هذا العجز إلى 840 ألف، الآن نوجد في أقل من 600 ألف، بمعنى 580 ألف، والتزمنا بأن نصل إلى نصف هاذ 840 ألف أي 400 أو 420 ألف.

أعتقد أننا في الطريق، باقي لنا واحد العامين تقريبا ديال العمل من أجل أن نصل إلى ذلك من خلال التدخلات بأوجه مختلفة، التدخل الكبير هو التدخل الذي قمنا به منذ سنوات، وواصلناه في هذه الحكومة من أجل محاربة جميع أنواع السكن غير اللائق، تدخل ضد مدن الصفيح، الآيل للسقوط في عدد من المدن اللي معنية الآن ببرامج.

الجانب الثاني ديال التدخل هو البناء بكثافة، السكن الاجتماعي بنوعيه، 25 مليون، 140 ألف درهم، يعني 250 ألف درهم، و140 ألف درهم.

والتدخل الثالث، هو التدخل في الأحياء غير المنظمة، غير المهيكلة، ولكن اللي مبنية بالصلب، واللي موجودة في هوامش المدن، واللي تصرفت فيها ملايير ديال الدراهم، ملايير أقول ديال الدراهم منذ أزيد من عشر سنوات، وواصلنا كذلك الأمر في هذه الحكومة.

بفضل كل هذه التدخلات، ما خصناش نحسبو غير اللي كيتبنى، خصنا نحسبو بأنه الدولة كتجي، وكتجيب الطرق، كتجيب الإنارة، وكتجيب التطهير والماء والكهرباء، إلى غير ذلك، والتجهيزات عمومية لأحياء اللي كتكون هامشية، وبالتالي كتهيكلها وكتولي جزء من المدينة. هذا كذلك يعتبر سكن، كيولي سكن لائق بالنسبة للمواطنات والمواطنين.

بفضل تظافر كل هذه الجهود وكل هذه التدخلات، نحن في واحد الطريق. نريد أن نسرع الوثيرة فعلا، لكن التزاماتنا نعتقد أننا وفيين، أوفياء إليها، بحيث أننا نسير في الطريق من أجل الوصول إلى 400، 420 ألف في نهاية 2016 اللي رسمناها لنفسنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تعقيب؟ هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الوزير على ما ورد على لسانكم من معلومات، لكن حسب ما جاء في التقرير الوطني لحقوق الإنسان على أنه الازدياد ديال الأسر المغربية هي 120 ألف أسرة، والمتطلبات هي 600 ألف، والالتزامات هي 200 ألف. هذا واضح على أنه.. واضح على أنه الخصاص كاين، هذا جانب.

الجانب الآخر، السيد الوزير، نسائلكم على هاذ الالتزام الحكومي اللي هو 200 ألف، ما هو نسبة الاستفادة ديال المناطق الجنوبية، خصوصا مناطق جهة واد الذهب، لكويرة، الداخلة، لأنه كنعرفو على أنه في مدينة الداخلة لا وجود للسكن الاقتصادي اللي هو ما كاينش بصفة مطلقة، اللهم بعض التجهيزات اللي كتقوم بها العمران ديال البقع الأرضية، وكنعرفو بأنه العمران إلا حطت في السوق 200 بقعة، كتجيها 1000 طلب، وكيوقع ذاك (tirage au sort)، تيديروا، تينتقيو الناس واحد بواحد، ولكن كيعطوهوم أثمنة باهضة، كتجاوز الثمن ديال السكن الاقتصادي، في البقعة الأرضية.

كيف يعقل على أنه هذا اللي غيشد بقعة أرضية ما فوق 150 ألف درهم، وكيعطيوه واحد الأجل قانوني باش يخلص به، الشيء اللي كيجعل هاذ.. اللي كيجعل على أنه السيد المستفيد ما كيدخلش في التجاوب مع هاذ المؤسسة، وكيوقع نوع من السمسرة، وكيجيو هاذوك الناس اللي حقيقة كيكونوا عندهم الفلوس، وكيدخلوا في السمسرة ديال هاذ...

وهذا حال، السيد الوزير، كاين اكتظاظ، دابا، هاذ الساعة هاذي، أمام المقر ديال مؤسسة العمران، هذا يعني على أنه الخصاص مهول، وعلى أنه الناس ما مستافداش بالطريقة اللي هي أصلا خصها تستفاد. هذا كنقول لك في البقع الأرضية، ناهيك على السكن الاقتصادي اللي هو غير موجود أصلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

السيد المستشار،

تكلمتيو على منطقة اللي خاصة، وعندها خصوصيات، ومن الضروري أن نؤكد بأن المجهود اللي تبذل فيها لم يبذل في باقي المناطق في المغرب، باش انكونو صرحاء، ماشي معكم، السيد المستشار، مع أنفسنا كوطنيين.

عشرات الآلاف من البقع الأرضية التي وزعت في الأقاليم الجنوبية الصحراوية، أقول عشرات الآلاف في كل من العيون والسمارة، السمارة تأخروا لأن كان عندهم مشكل ديال طبيعة التربة، حلينا هاذ المشكل الآن في إطار برنامج جديد، والداخلة وبوجدور.

المخيمات، ما كان يسمى بالمخيمات تم القضاء عليها بتوزيع البقع الأرضية على كل الأسر التي كانت موجودة، وتعلمون ذلك، فبالتالي هذا مجهود هائل تبذل.

أعي بأن هناك بعض المضاربات وبعض المضاربين من قبل البعض، بعثنا بلجنة ديال التفتيش كنتظرو النتائج ديالها، لأنه فعلا سمعنا بأن هناك من يستفيد من هذه الوضعية، فين ما كيكون شي مشروع جديد أو شي تجزئة جديدة كيجيو كيحاولوا يقتنيو ويديروا هاذ العمليات اللي كتكلموا عليهم، هذا مع الأسف محاولة ديال الاغتناء بناء على ممتلكات عمومية اللي موفرة من أجل القضاء على المشاكل ديال السكن الموجهة للفئات المستضعفة، وأنا معكم أنه هاذ الشي خصنا نكونو فيه صارمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، والسؤال الأول حول وضعية الطرق ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة المحترمة،

بادئ ذي بدء لابد أن نترحم على أرواح فاجعة طانطان، اللهم تقبلهم بغفرانه.

السيد الوزير،

عرفت الأمطار الأخيرة بطبيعة الحال اللي عرفتها بلادنا، تعرضت الطرق لمجموعة ديال الإتلاف والقناطر اللي انهارت ومجموعة من الأمور اللي أنتم وقفتم عليها في الميدان، وزرتو مجموعة الأقاليم اللي كلها تضررت، فابغينا نعرفو، السيد الوزير المحترم، فين وصلت العمليات اللي تدخلتو فيها؟

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

لاشك أنه جميعا من أي موقع كنا نتضامن مع يعني العائلات والمناطق التي أصيبت بهذه الفاجعة، ونترحم على الضحايا. بالنسبة كما تعلمون بأنه هذه الفيضانات غير مسبوقة، وسبق أن تحدثنا عنها وتداولنا فيها، ثم أيضا سبق أن كان عمل جبار على مستوى الجهات المعنية، أنتما تعلمون الفيضانات الأخيرة همت 31 إقليم، ولكن الجنوب كان له النصيب الأوفر، 282 نقطة ديال الانقطاع، يمكن لي نقول لكم وقع الانقطاع حتى في الطرق الوطنية والطرق الإقليمية والجهوية وأسبابها معلومة ومعروفة، وهو أنه بالإضافة إلى استثنائية الفيضانات والأمطار، هو أنه فعلا الشبكة الطرقية ديالنا واحد العدد ديال المحاور تحتاج إلى إعادة النظر، هذا واقع، تحتاج إلى إعادة النظر لا القناطر التي تغمرولا الطرق التي تغمرولا أيضا قدم واحد العدد ديال المنشآت الفنية، سبق وأن عبرنا عن ذلك في أكثر من موقع، وخاصة في هذه الغرفة الموقرة.

كلفة الإصلاح اللي تم رصدها باش غير نصلحوها ترجع كيف ما كانت، بالمناسبة باش يكون الأمر واضح، مع بعض التأهيل لقناطر وبعض الطرق، مليار و342 مليون ديال الدرهم، بمعنى 134 مليار ديال السنتيم، منها 41 باش فقط ترجع الحركة ديال السير بإصلاحات خفيفة، ولكن التوسيع والإصلاح حوالي 130 مليار ديال السنتيم.

سنة 2015 من الصندوق ديال مواجهة الفيضانات زائد الميزانية ديال الوزارة، حددنا 760 مليون ديال الدرهم، بمعنى 76 مليار للمواجهة، جزء كبير منو غادي يمشي لهاذ الأقاليم ديال الجنوب، أعتقد بعض الصفقات أطلقت، وصفقات راه الآن غادي تطلق، خاصة في النواحي ديال كلميم حوالي واحد 100 كلم اللي غادي تطلق قريبا، لكن احنا اقترحنا أنه يتعاد النظر في الشبكة، إعادة النظر في الشبكة باش يمكن لها إذا جاءت فيضانات استثنائية، يعني بعد 30 سنة إعادة النظر تحتاج إلى 5 المليار ديال الدرهم، نحن الآن بصدد إعداد هذه المقاربة ديال إعادة النظر في الشبكة بكاملها.

كنعاود نقول يعني 760 في 2015، 76 مليار في 2015 تهم كافة الأقاليم، الجزء الأهم والمهم يذهب إلى الأقاليم الجنوبية، وخاصة

من كلميم، وخاص نقول من النصف ديال إقليم تزنيت إلى الأقاليم الجنوبية، إلى أقصى نقطة التي تضررت من الفيضانات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا زرتم الأقاليم كما قالت سبقت واحصيتو، ولكن مرت الآن 6 أشهر، تقريبا حوالي 6 أشهر، بطبيعة الحال كيحتاج لدراسات، كيحتاج اعتمادات مالية، كيحتاج صفقات يتفتحوا، كلنا كنتفهمو هاذ الشي، وهاذ الصدمة اللي وقعت هاذ الأيام خلاتنا نفكرو حتى في الخطة اللي كنا تشاورنا فيها جميع، السيد الوزير، ديال الطريق السيار، ابغينا نعرفو حتى هي فين وصلت؟

والطريق السيار ديال كلميم أمسكروت وكلميم الكركرات اللي كنا غادي تمشي يعني عبر أشطر، هاذ الشي وقعنا محضر معكم، السيد الوزير، على أساس أننا نفكرو فيه.

انتما اطلقتو الدراسات، كانت 4 ديال المقترحات: توسيع الطريق اللي كاينة، التثنية ديالها، في الأخير استقر رأيكم، السيد الوزير، شخصيا على الطريق السيار.

السيد الوزير،

ما خلفت الفيضانات، أتأسف، السيد الوزير، باقي ما درتو والو، 6 أشهر هاذي، احنا ما غاديش نتزايدو عليكم سياسيا، وما غاديش نديرو معكم المعارضة، ولكن أنا غنقول لك واحد الواقع، إلى شفتي إقليم كلميم وشفتي إقليم سيدي إفني اللي منكوب، واللي صراحة راه معزول، واللي الطريق اللي تخلق من مركز الإقليم للجماعات الأخرى راه ما كايناش، إلى ابغيتي تمشي للإقليم، إلى ابغى رئيس جماعة من الجماعات ديال القيادات ديال إمْزاط ولا ديال آيت رخا ولا ديال لخصاص ولا ديال حتى لدائرة ديال سيدي إفني ديال آيت باعمران، راه خصو يخرج من إقليم سيدي إفني باش يعاود يدخل لإقليم سيدي إفني، راه حرام هاذ الشي، السيد الوزير، هاذ الشي انت شاهدتيه، هاذ الشي راه ما كنتزايدو فيه، ولكن هذا واقع، هاذ حرام باش يكون.

إقليم كلميم كذلك اللي شفتو بأنه، السيد الوزير، قبايلة قلتو أنكم ما وقفتوش الصفقات، أن غنأكدها لكم، الصفقة اللي من أندجا، الطريق اللي خارجة من تكانت دايزة لأندجا للخصاص، انتما اللي لغيتوها، السيد الوزير، أنت شخصيا، السيد الوزير، اللي لغيتها أثناء الزيارة ديالك.. اعلاش؟ والطريق تصوبات وما تحلاتش، القناطر ديال محفورين، سير تشوف، السيد الوزير، وسيفط لجنة دابا، وإلى كان هاذ الشي.. أنا مستعد نحط استقالتي، هاذ 3 سنين أنا نحط استقالتي وكنلتزم بها أمام الرأي العام، 3 سنين والقناطر واقفين وحتى... الصفقة وقفتوها، ما اعرفتش اعلاش؟ اعلاش السيد الوزير؟ ولا، حرام هاذ الشي.

الله يجازيك بخير، الله يكثر خيرك، السيد الوزير، إلى ما حل هاذ المشكل هاذ الشي، حل هاذ الإشكاليات.

ثانيا، ابغينا نسولوك على المخطط ديال وزان اللي وقعتوه مع.. مخطط إقليم وزان فين وصل؟ وأشنو درتو فيه؟

الله يجازك بخير، السيد الوزير، كاين أقاليم اللي تضررت، سمحوا لي بزاف، كاين أقاليم اللي تضررت بزاف، وابغينا الله يكثر خيرك بهاذ المناسبة، واحنا راه متضامنين كاملين على أساس أنه الطريق الوطنية، وتكلمنا فيها، السيد الوزير، في المكتب ديالك، وشكرتك هنا، شكرتك في هاذ المنبر على أساس أنك درتي الدراسات فيها، ولكن راه ابغينا هاذ الشي فين غيوصل، السيد الوزير، ابغينا الوقت اللي غنهيو هاذ الكوارث اللي كتوقع في الطريق الوطنية رقم 1، واللي انت كتعرفها أكثر من أي واحد، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

أولا الكارثة التي وقعت والكوارث التي وقعت لا علاقة لها بالطريق، لا علاقة لها بالطريق باش ما نمشيوش للسبب الخطأ، لا باش يكون الأمر واضح، لا علاقة لها. الإحصائيات كتقول الكوارث كتوقع الحوادث في الطرق اللي مقادة على باش ما نبقاوش.. هاذ الأمر واضح.

طيب، وزان راه احنا.. الأقاليم كلها كنديرو معها اتفاقيات، كنتمنى تعطيني نفس الوقت اللي زدتيه على أية حال باش نوضح.

الطريق الوطنية رقم 1 اللي تكلمتو عليها، السيد المستشار المحترم، اجتمعنا عليها، احنا كنتكلمو على 1600 كلم، البلاد ديالنا أكثر من 30 سنة يالاّه دارت 1800 كلم، أكثر من 30 سنة، قل يمكن نقولو أكثر من 40 سنة، يالاّه البلاد استطعت تدير 1800 كلم.. لا إذا أردت أن تطاع، فأطلب.. يعني فأمر بما يستطاع.

لذلك، لما جاو الإخوان كيتكلموا، كلشي كيطلب الطريق السيار في هاذ البلاد السعيدة، معقول انتما كتمثلوا الأمة، من حقكم تطالبوا حتى بالطريق كاع الطريق الطائر، يعني ممكن، ولكن احنا كنتكلمو على الواقعية، طرق السيار احنا درنا جميع الدراسات اطلقناها، بالمناسبة باش اللي غادي يجي من بعد منا يلقى بعد على الأقل الدراسات، ويلقى (Les couloirs) مقادين، اتفقنا.

أشنو التزمنا؟ قلنا على الأقل هاذ الطريق ردوها 9 مترو، وبالمناسبة

عندي الأرقام ديال حجم الصفقات.. لا اسمح لي الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، أنا كنقول لك أشنو كاين، لا الله يرضي عليك.

ثانيا، الدراسة.. أستاذ، أستاذ، أستاذ، الدراسة ديال من أكادير لكلميم طلقناها، واش دابا كاين شي واحد غيبدا الطريق من الوسط؟ من أكادير لكلميم الحمد لله الدراسة طلقناها، غنوجدو عقد البرنامج.

أنتم تعلمون أن الطريق السيار تحدد فيها مؤسسات إستراتيجية، فاحنا غنديرو الدراسات، غنديرو (les couloirs)، وبعد ذلك غادي نحددو الأولويات. حجم العربات المعدل الوطني في الطرق الوطنية 4200، الطريق الوطنية من كلميم إلى الصحراء المعدل هو 2000 سيارة في اليوم، الله يرضي عليك خلينا باش نوضحو.

ولذلك، اليوم الاختيار حسب الأولويات، أشنا هي الأوليات اللي يمكن لها أولا تعالج التنمية، أشنا هي الأولويات اللي تدير الأمن والسلامة، أشنا هي الأولويات اللي غادي تمشي باش تدير الحركية التجارية والاقتصادية، هاذ الأولويات تحدد بطريقة ليس بطريقة سؤال جواب وإنما بطريقة التخطيط، آ أستاذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه فك العزلة.. الله يخليك، السيد المستشار، الله يخليك.. السؤال الثاني موضوعه فك العزلة عن المدن وأقاليم الجنوب الشرقي.

الفريق الحركي تفضل، تفضل الفريق الحركي.

المستشار السيد الأمين الطيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الله يخليك خليني نوضع السؤال ديالي، السيد المستشار، إلى اسمحت، ما تشوش علي.

السؤال ديالنا، السيد الوزير المحترم، هو كالتالي:

يعاني سكان وزوار مدن وأقاليم الجنوب الشرقي، وخصوصا إقليم ورزازات وزاكورة وتنغير والراشيدية وكذلك ميدلت من وعورة المسالك الطرقية المؤدية إلى مدنهم شرقا وغربا وجنوبا وكذلك شمالا، فالمسلك الذي يربطها بمراكش يمر عبر تيزي نتيشكا، وكذلك المسلك الذي يربطها بمدن الشمال تيزي نتلغمت، ونفس الشيء بالنسبة للطريق التي تربطها بأكادير تيزي نباشكو، فكلها ضيقة ووعرة ومهددة بالانقطاع خصوصا طيلة فصل الشتاء، مما يزيد من معاناة الساكنة.

إن فك العزلة، السيد الوزير، عن هذه المناطق سيغير من حالة هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا، حيث ستستقبل هذه المناطق أعداد كبيرة من السياح والزوار وكذلك المشاريع المهمة.

انطلاقا مما سبق، نسائلكم، السيد الوزير: متى سيتم فك العزلة عن هذه المناطق التي ذكرناها لكم؟ وكذلك إعطاء واحد الرؤية واضحة للساكنة والإستراتيجية التي تنوون القيام بها في هذه المنطقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

نشكر السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال، وهو من أكثر الناس اللي عارفين أن هذه المناطق كانت الميزانية المخصصة من 2012 إلى الآن ومازال مقارنة مع الميزانيات اللي كانت مخصصة ما كاينش مقارنة، الأرقام جاهزة، تبداها من فكيك، الراشيدية، ميدلت، تنغير، زاكورة ورزازات، طاطا، حجم الاستثمارات في هاذ المجال...

ثانيا، مع عدد من الأقاليم، أعطي على سبيل المثال زاكورة، ورزازات، تنغير، طاطا، أعددنا مخطط خماسي اللي كان احنا في آخر الترتيبات ديالو.

ثالثا، واحد العدد ديال المحاور اللي حددناهم، واللي تكلمتو عليها، محاور كيمكن لها تخلق واحد النوع من الانفتاح على الأقاليم المجاورة، كنعطي على سبيل المثال:

الطريق الوطنية رقم 12 اللي استثمرت فيها 7 الملايير و300 ديال السنتيم؛

الطريق الوطنية رقم 12 بين تيزارين والريصاني اللي غادي نحدثو فيها واحد النوع من الإصلاح، اللي فيها 2 ديال المليار؛

الطريق الجهوية 108 اللي كتمشي ما بين تازناخت وأكدز لأن عندها ذاك الدور اللي تكلمتو عليه اللي حوالي 4 المليار والأشغال في طور الانتهاء؛

الطريق الوطنية رقم 9 في الطول اللي حددناه 245 كيلومتر، وابدينا كنرتبو، فيها تقريبا 33 مليار ديال السنتيم، وبدات بعض المحاور واعطينا فيها الانطلاقة وأعلنا على الصفقات.

الآن كنحاولو ندير و الدراسات التقنية للطريق الوطنية رقم 10 نظرا للأهمية ديالها مع الطريق الوطنية رقم 13، ثم أيضا اليوم كاين دراسة باش نحسنو الخدمة على مستوى الطريق الوطنية رقم 10، ثم امشينا أكثر من ذالك باش نفتحو المجال لهاذ الأقاليم في اتجاه بني ملال وأزيلال من خلال يعني الطريق الجهوية رقم 307.

فإذن، هذي كلها محاور اللي كنعتبروها كتفتح بين الأقاليم المعنية في هاذ المنطقة ثم مع الأقاليم المجاورة اللي كما قلت مخططات

والتزامات ثم إنجازات كنقومو بها في هاذ الأقاليم، ويمكن، السيد المستشار، من بعد نعطي إقليم بإقليم اشحال درنا في هاذ 3 سنوات مقارنة مع السابق، واشحال مبرمجين في السنوات المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد الأمين الطيبي علوي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالك، ولكن ربما ما افهمتينيش، السيد الوزير، أشنو هو السؤال ديالي، المشكل ديالي في السؤال، واسمح لي أنا ما تنقولكش ما درتوش برنامج ديال الخدمة، ولا ما انجزتوش ولا.. هاذ الشي ما قلناهش، بالعكس انت خدام في جهة تيزي نتيشكا، شفت الأوراش بعيني، والمسائل ديال (triple voie)، ولكن احنا المشاكل ديالنا، السيد الوزير، هي أن هاذ الطريق تتقطع بسبب الثلوج، وعندنا مشاكل في ذوك المعدات، هو بالنسبة لمديرية الطرق هناك غياب تام في ذوك المعدات، السيد الوزير، إلى اسمحت لي، وأنا عشت الجحيم ليلة 4/14 بتيزي نتيشكا، دوزت ليلة تما ونهار، وأنا في وسط طوموبيلة، وأنا في وسط السيارة محجوز، وبالاتصال معكم ومع الحكومة ولا جدوى، وما فكيتوناشي وابقينا تما جالسين في الطوموبيلة نهار وليلة واحنا في وسط السيارة، هاذ الشي ومعنا السواح والسكان و(les ambulances)، وذاك الشي ما كاين ما يتشاف فيه، السيد الوزير.

وبالتالي إلى تيقولوا لك راه عندك معدات في تيزي نتيشكا ولا في احجيرْت ولا شي حاجة تيكذبوا عليك، ما كاين لا معدات لا حتى شي حاجة، بالنسبة (la fraise en panne) في تدارت، وصورتها لك بالحجج، ها هي في التيليفون ديالي، كان السيد القائد مشكور اللي هو اللي كان بالاتصال مع الشركة ديال (Houar) اللي تتخدم في ذيك الطريق، وهي المعدات ديال الشركة ديال المقاولة هي اللي كانت تتفك وما فكات حتى شي حاجة.

وبالنسبة للمعدات كانت غائبة في المنطقة ديال تيزي نتيشكا، والناس مدوزين ليلة الجحيم تمايا في تيزي نتيشكا، لا بالنسبة لـ (CTM)، كاينين الحجج والدلائل قاطعة، وبالنسبة تنعيشو في احجيرت، آيت ساون ديال زاكورة حتى هي عندنا طريق فيها السواح وفيها سواح مهمين، لابد من إعادة النظر في هاذ المناطق السيد الوزير، بالنسبة لآيت ساون، إملشيل اللي فيها حتى هي موسم سياحي، تنعيشو فيها مشاكل مع السفراء، تيجيو لذيك المنطقة. عندنا مشاكل في ديال آيت هاني في أسود.

ذاك الشى انت راه زرت هاذ المنطقة، والطريق عندنا ضيقة، ولابد ما تشوفوا هاذ المنطقة، راه عادت عليكم بالخير الكثير ورجال في المستوى، ولابد ما تعطيونا حتى احنا حقنا، السيد الوزير، راه ما تنطلبو لكم شي حاجة ما هياش... ما خدامش، لا حاشا، أنا ما قلتش هاذ الشي.

بالنسبة للمعدات راه ما كاين لا معدات لا والو. شوف، السيد الوزير، حل معنا هاذ المشاكل الله يعطيك الخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا جزيلا، انتهى الوقت السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

أولا، كنشكر السيد المستشار، وهذا واجب ماشي نوع من التفضل اللي كنقومو به، لأن هذا واجب خصنا نقومو به، ولكن أنا كنت على اتصال مع السادة العمال، يمكن يوقع (en panne)، كنعتقد التقارير كلها كتكلم هذه السنة الحمد لله كان على مستوى فك العزلة من خلال ديال الثلوج كان إنجاز، إلى وقعت في هاذ الحالة آش كنديرو؟ ملي كيوقع عندنا هاذ الشي كنلجؤو إلى الشركات الخاصة، وكنأديو، وبتنسيق مع السادة العمال، وإلا كيف فتحت تلك الطريق، غير باش نكونو واضحين، وخاصة أنه كيحتاج إلى آليات خاصة.

لكن السؤال ديالكم ما كانش على الثلوج، غيرباش نكونو واضحين، راه أنا عندي السؤال، لا حيث قلت لي ما افهمتش، قلت لي على فتح الطرق، على.. ولكن على أية حال، ويمكن أنا ما افهمتش، لكن أنا غادي نعطيك الأرقام، ومستعد نسلمها لجميع السادة المستشارين، الأقاليم المحدثة، الأقاليم ديال الجنوب الشرقي، الأقاليم القروية، ابغيتكم تاخذوا الأرقام وتقارنوها بالأرقام السابقة لأننا كنعتقدو بأن لابد من التوزيع العادل للمشاريع التنموية في البلاد، لابد من التوزيع العادل.

واليوم ربحنا 5 ديال النقط في الصيانة ديال الطرق، اليوم كنوسعو واحد العدد ديال المحاور، اليوم ولينا كنمشيو للمسالك السياحية، مثلا المسالك اللي موجودة في تنغير، انتما عارفين أشنو درنا في المسالك السياحية ديال تنغير، أشنو الآن كنديرو في إميلشيل، أشنو الآن اقترحنا، البارح كان عندنا اجتماع مع وزارة السياحة، حددنا الخريطة ديال جميع ما يسمى بـ (les couloirs touristiques) باش نديرو معهم شراكة باش نعطيوها أهمية باش يمكنا نجدبو السياح.

بطبيعة الحال، وأنا كنعترف أن الخصاص يعني المطالب كثيرة، ولكن كتعرفوا الإمكانيات، 5 المليار ديال الطرق، فيها السريعة وفيها الصيانة وفيها القروي وفيها كذا، كنحاولو نوزعوها بشكل عادل بين الأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه ميناء آسفي. الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد طال انتظار ساكنة مدينة آسفي من أجل إعادة تأهيل البناء الرئيسي للمدينة ونقل المواد الكيماوية إلى الميناء المعدني الجديد.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الجدولة الزمنية لنقل تلك المواد الكيماوية والمعدنية إلى الميناء الجديد، وعن برنامج الوزارة من أجل إعادة تأهيل الميناء القديم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن والرحيم.

السيدة المستشارة المحترمة،

ولكن معذرة، يمكن نقول قررنا هذه السنة 380 مليون ديال الدرهم للآليات، معذرة إلى كان ممكن باش نوزعوها على جميع جهات المملكة.

لكن نمشي لهاذ الميناء ديال آسفي، وأنتم تعلمون الميناء ديال آسفي هذا مشروع قديم، الميناء الجديد قديم، تأخر لا داعي لذكر الأسباب، أول قرار لما جاءت الحكومة هو أنها أول قرار في السياسة المينائية ملي جات الحكومة، هو إنجاز الميناء الجديد ديال آسفي على مراحل، الوقت إلى كان يسمح نشرحوها، نظرا للدور ديالو الاقتصادي للبلاد فيما يتعلق بالطاقة، غادي يساهم بـ 25% من الإنتاج يعني الذاتي للطاقة ديالنا مرتبط بالمحطة الحرارية.

فاحنا أول قرار اخذيناه، سبقناه على جميع الموانئ، لكن في نفس الوقت، ونحن ننتقل إلى الميناء الجديد، لأن كتعرفوا فيه ثلاثة المراحل: المحطة الأولى ثم المحطة الثانية، ثم المحطة ديال الفوسفاط باش يمكن لنا نهزو كل ما هو موجود في وسط المدينة، ولذلك من الآن درنا الدراسة ديال إعادة توظيف الميناء ديال آسفي، الآن الدراسة راه أعطتنا التوجهات أن جزء منو يبقى للتجارة، جزء غيمشي للسياحة اللي غادي تخدم التنمية اللي انتما كتوجدوا.. اللي كيوجدوا الإخوان على المستوى أشنو ابغاو بالنسبة لمدينة آسفي.

فإذن، احنا غنساليو المرحلة الأولى في 2017 باش تشتغل المحطة الحرارية باش تنتج لنا الطاقة، الآن غنبداو الدراسة، الإخوان ديال الفوسفاط كنشتغلو معهم باش احجزنا يعني الآلاف ديال الكيلومترات خلفية باش يكون واحد المركب مندمج يعني اللي غادي يكـــون (le noyau) هو هاذ الميناء.

كما قلنا مرة أخرى «الشاربون»، الفوسفاط، ابحال هاذ الشي كيخضع إلى برمجة وحسب الإمكانيات المادية، لكن الدراسة ديال تحويل الميناء ديال آسفي القديم يعني تقريبا أتميناها وأعطينا التوجهات اللي غنعرضوها إن شاء الله على الفاعلين على مستوى آسفي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيدة المستشارة؟

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بطبيعة الحال، السيد الرئيس، نسجل التأخير، السيد الوزير، في هاذ الإنجاز، ونسجل التأخير فيما يخص الميناء المعدني الجديد، وفيما يخص الميناء المعدني القديم لابد من أن أشير إلى نقط مهمة:

النقطة الأولى، أن آسفي هي جوهرة المحيط مخاصمة مع البحر ديالها، لابد من المصالحة، لأن كاينة ذيك السكة ديال الحديد اللي كتفرق المدينة على البحر.

كاينة مسألة أساسية التي يجب أن تراعوها في الدراسة فيما يخص الميناء القديم، يعني الميناء اللي كاين في مدينة آسفي، وغادي نشير لكم أنه قديما كانت هذيك (la jetée)، حاولت وزارة التجهيز أنها توسعها من أجل توسعة الميناء، فعلا دارتها، ولكن دارت دراسة منفردة، وهذاك كان عندو أثر وخيم على مدينة آسفي.

لذلك، السيد الوزير، اسمحوا لي نستعمل هاذ العبارة، كنهكم لمسألة أساسية، خصكم ترجعوا للخريطة الجيولوجية ديال آسفي، لأن آسفي من المدن القلائل التي تتوفر على خريطة جيولوجية غادي تلقاوها بطبيعة الحال في وزارة الطاقة والمعادن، وخصكم تعرفوا بأن الطبقات الأرضية كتكون من الجبص، وأن هاذيك الأمواج اللي كتكسر خارج الميناء وكتحدث دوران زائد الملوحة، كتدير عوامل التعرية وكتأثر على الجبص، وخصني نقول لكم بأن المياه تنخر مدينة آسفي من التحت، وأن واحد الطرف واقف على (des piliers naturels)، كاينة مجموعة من الأسرار موجودة في هاذ الخرائط اللي كنقول لكم.

لذلك، هاذ الدراسة ما تديروهاش منفردين، لا بد من وزارة الطاقة والمعادن ووزارة الثقافة، عدد من القطاعات المعنية، ما تجيبوش لنا دراسة وتحطوها وتقولوا لنا احنا راه صايبنا لكم الميناء وكفى المؤمنين

شر القتال، راه كاين إشكال خطير جدا.

وخصكم تعرفوا أن آسفي هي من بين المدن اللي كتدخل في واحد (la zone) اللي هي مهددة بالزلازل، احنا ما كنخوفوش الساكنة ولا كنخوفوكم ولكن هذه حقائق علمية، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في الدراسة، لأن أدنى شيء راه ربما يؤدي إلى كوارث طبيعية، واحنا في غنى عنها.

لذلك، أنبه وأستسمح على العبارة، كنهكم، السيد الوزير، إلى هاذ الخطورة، وخصكم ترجعوا للخريطة الجيولوجية، ويجب أن تراعوا هذه المسائل، ولدي من المعطيات الكثير اللي يمكن نفيدكم بها، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

يعني لن أكون إلا سعيد لأن هذا هو المطلوب، كنعتقد بأنه وكنشكرك على التنبيه، لأن هذا دور ديال السادة المنتخبين، غير كنعاود نذكر ملي تحملنا المسؤولية اعتبرنا بأن هاذ الميناء عندو أولوية في الخريطة المينائية ديال البلاد ديال 2030، واللي فيها حجم الاستثمارات الحد الأدنى ديال 60 مليار ديال الدرهم، نظرا كما قلت اللي مرتبط بالإنتاج الذاتي ديال البلاد ديالنا على مستوى الطاقة، ثم أيضا بالمجمع ديال الفوسفاط، فاخذينا هاذ القرار، لأن التأخر ماشي احنا، بالعكس احنا غنساليو في 2017 إلى كمل سيدي ربي، نتمناو ما يكونش شي تأخير.

اخذينا القرار أن جميع الموانئ التي تبنى، الموانئ القبلية كلها كنعاودو لها الدراسات، الدراسات ديال إعادة التوظيف ديالها باش تخدم التنمية المحلية والجهوية.

بطبيعة الحال هذه الدراسات ما يمكن نديروها إلا مع الشركاء وإلا لا معنى أنك تدير دراسة في المكتب وما تمشيش عند المنتخبين، ما تمشيش عند المهنيين اللي تما، ما تمشيش عند القطاع الخاص، لا معنى.. والسلطات.

المسألة الأخرى، ما يمكنش تجيب مكتب دراسة اللي جالس في المكتب، كتاخذ مكتب دراسات اللي كيدير دراسة جيولوجية، كيدرس التربة والطبيعة ديالها، كيدرس أيضا الحركية ديال الأمواج، بمعنى طبيعة البحر والحركية ديالو، هاذ الشي كلو تيتخاذ بعين الاعتبار، إذا لم تكن تؤخد في السابق الله أعلم، إلى عندكم هاذ المعطيات مزيان، ولكن أنا أعتقد كناخذوها وكناخذو مكاتب دراسات، بالمناسبة كنعاود نخبر السادة المستشارين والسيدات المستشارات أن إصلاح قطاع الأشغال بدا بإعادة تصنيف وتكييف المقاولات مكاتب الدراسات، والآن قبل نهاية السنة غنجيبو تكييف جديد لمكاتب الدراسات اللي غينتهي مكتب الدراسات اللي كياخذ دراسة و(sous-traiter) مع ناس آخرين، على أية حال بلا ما ندخل في التفاصيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هاته الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، والسؤال الأول حول ضرورة تحيين مقتضيات مدونة السير، من فريق الصالة والمعاصر، تفضل السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السادة المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير،

مع دخول مقتضيات مدونة السير حيز التطبيق، برزت العديد من العيوب وعدم قابلية تطبيق العديد من بنودها ومقتضياتها لأنها بعيدة عن الواقع المغربي. وإذا كانت الحكومة قد صرحت وفي غير من مرة بضرورة مراجعة وتحيين بنود هذه المدونة، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، عن أسباب تأخركم في مراجعة الثغرات التي تعرفها مدونة السير.

والذي يدفعنا إلى ذلك هو، السيد الوزير، عدد حوادث السير، ماشي في كل يوم، في كل دقيقة وفي كل ساعة، ما ابقاتش شي عائلة اللي ما تتكونش ما تجي فين تسلم عليها حتى تتصيبها تتبكي.

تنتظرو منكم، السيد الوزير، في الجواب ديالكم تقولوا لنا أشنا هو الإصلاحات اللي تتشفوها باش نقصو من هاذ الفئة اللي هي صبحت مضرة أكثر من حرب لبلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، المدونة ديال السير أنت عارف، السيد المستشار، أنها باش خرجت للوجود في 2010 راها دوزت سنوات ديال النقاش، وأي قانون

الذي يحترم نفسه تعلم أيضا، السيد المستشار، أنه ماشي كل عام عامين القوانين اللي هي مفصلية في أي قطاع ما تتغيرش في عام عامين، بمعنى أنه هاذ 4 السنين 2010 اليوم احنا في 2015، المشاورات جارية على قدم وساق مع جميع الفاعلين، مع جميع المهنيين، وأنت عارف بأنه المدونة المتدخلين والفاعلين هما اكثار ومتنوعين وليس فقط هيئات سياسية ونقابية، ولكن الهيئات المهنية بكل.. فكان هناك تشاور، كان هناك إطار أول ديال الاشتغال، امشى للأمانة العامة ديال الحكومة، دارتو في الموقع، ونقول لك، السيد المستشار المحترم، هو أنه ملي تدار في الموقع ما كانتش عليه ملاحظات كثيرة، احنا كنا تنتصورو غادي يجيونا الآلاف، ذاك الشي بسيط جدا.

فاليوم احنا اعطينا الملاحظات ديالنا على هاذ الملاحظات ديال المواطنين وديال المهنيين، واليوم راه النص راه هو عند الأمانة العامة للحكومة باش تعرضو على المجلس الحكومي إن شاء الله رب العالمين باش نخرجو بنتائج إيجابية ونعرضوه في المسلسل ديال المصادقة.

إذن، 4 سنين، أنا تنتصور ماشي كثيرة، ما نتصوروش أن المدونة هي اللي غادي تحل الإشكالات ديال الحوادث ولا الإشكالات ديال السير، المدونة هو إطار بالإضافة إلى الإطارات الأخرى كلها ديال الاشتغال، ديال التحسيس، ديال السلوك، ديال البنية التحتية، ديال الجوانب التقنية، هي اللي يمكن تغيرلنا هاذ السلوك، وبالتالي ما يمكنش نربطو ونقولو غادي نديرو مدونة، وبالتالي الحوادث غادي توصل للمستوى الأدنى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

إلى كنا تنديرو القانون وماشي هو اللي غادي يمكن لو يحمي حوادث السير، آش غادي نديرو شي حاجة اخرى، راه الإجراءات كلها تتدار، وشفت ما كاين حتى شي نتيجة، ها احنا حتى ولينا تنصبو على المغاربة عوضا باش نعاونوهم باش يعيشوا ولينا تنديرو لهم النصب، تنمشيو نتخباو، درنا الرادارات، صفقنا، قلنا الحمد لله الحكومة دارت رادارات، تقدمنا، امشينا في مركب الدول المتقدمة، غادي يبقاو من بعد يحصروا السيارات اللي هما تيخالفوا.

الآن الرادارات كاينين ورجال الأمن ورجال الدرك تيجي من مور الشجرة ويبقى مخبي أو مور الحيط باش يشوف السائق ديال السيارة دار مخالفة، هذي ما تتحسبوهاش، السيد الوزير، بأنها نصب على المغاربة؟ واش المغاربة جينا نصبو عليهم؟

السيد الوزير،

انتما كذلك ملي كنتو في المعارضة كنتو ضد هاذ المدونة ديال السير، ملي جيتو للحكومة قلنا صافي غادي انتما واحنا نتعاونو، وهاذ المدونة نصلحوها، وما نبقاوش نقولو بأننا نتسناو 4 سنين، واش، السيد الوزير، تتعرف 4 سنين اشحال فيها ديال الناس ماتوا؟ اشحال من العائلات راه بقات متشردة؟ اشحال من إنسان راه مقطوعين له يديه وشي مقطوعين له رجليه، شي معطوب، هاذ 4 سنين لو جينا نحسبوهم، ما نقولوش بأن راه هذي 4 سنين ماشي كثيرة.

السيد الوزير،

أنا تنعرف بأن مكانتك، وتنعرف محبتك لهاذ الوطن، غادا تدفع بكم كثيرباش يمكن لنا نحدو من هاذ الحوادث اللي هي راه صبحت أكثر من الحرب لبلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

السيد الرئيس،

مرة أخرى، السيد المستشار المحترم، غير باش احنا.. دابا احنا متفاهمين على أنه خص إصلاح، وقلت لك الإصلاحات هاهما جاية، دابا اللي تنطلب منكم هو توجدوا انتما التعديلات باش امنين تجي ما تعطلشاي حتى في مجلس المستشارين ولا في مجلس النواب.

هاهو جاي، ولكن ماتربطش، السيد المستشار المحترم، ماتقولش أودي راكم عطلتو 4 سنين، راه هاذ الشي لأنكم عطلتو نص قانوني، راه الناس تيموتوا. الإحصائيات، وغاذي نعاودها مرة أخرى، في 2011 كنا في 4222 قتيل، اليوم، السيد المستشار المحترم، في 2014، راه احنا في 3381 قتيل، ربحنا خلال هاذ الثلاث سنوات من 2012، المجيء ديال الحكومة 2013 و2014: 841، أنا عندي بالحساب بالفرد 841 روح بشرية، ما تقولوش ما كاينش نتائج، النتائج هاهي كاينة، وفي الشهرين الأولين ديال 2015، كنا واصلين 24% ناقص، 24% في عدد القتلى، السيد المستشار المحترم.

النتائج ها هي، كاينة، وكنا تنتمناو أنه بالفعل نبقاو على هاذ الوتيرة، وإن شاء الله غنديرو جهدنا لولا هاذ الكارثة، الفاجعة ديال هاذ 10 أبريل، واللي بالفعل أثرت فينا جميعا، ولكن الحمد الله.

الأمور ديال المدونة قلت هو جزء وراه مرتبط، وراه احنا خدامين، وتنتعاونو عليه، واحنا مازال باغين نعدلوها، وانتما باغين تعدلوا، إذن راه احنا متفاهمين على أنه التعديلات خصها تصب في صميم السلامة الطرقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، السؤال الثاني موضوعه الوضعية المزرية للنقل عبر القطارات. السادة المستشارين، فريق التجمع الوطني للأحرار، السي المهاشي تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

لقد ترددنا كثيرا في طرح هذا السؤال عليكم في فريقنا، لأنه طرح عدة مرات، ومن عدة فرق، وفي هذا المجلس، واستمعنا دائما إلى أجوبتكم بإمعان، حيث تصرحون دائما بأن هناك تحسن في مؤشرات جودة السفر عبر القطارات، ونعلم أنكم تقومون بمجهودات مهمة في هذا القطاع، لكن، السيد الوزير المحترم، عمليا وعلى أرض الواقع، اسمحوا لي أن أبلغكم صوت مستعملي القطارات، حيث هناك عدة شكايات تتعلق دائما بالتأخير في المواقيت، عدم تشغيل المكيفات أو معطلة أحيانا، الاكتظاظ المفرط أصبح ملفتا، السيد الوزير، خصكم تلاحظوا معنا هاذ الشي هذا، أن الاكتظاظ ولى ملفت في القطارات. نظافة المقطورات كذلك قليلة، هاذ الشي كلو كيترتب عنو انعدام الراحة والسلامة، وحتى الكرامة ديال المسافرين مستعملي القطارات.

لذلك، سؤالنا، السيد الوزير، هل لديكم من تدابير استعجالية لتحسين، بل للزيادة في تحسين خدمات هذا المرفق الحيوي العمومي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو بالفعل، هو الإلحاح، إن الله يحب العبد الملحاح، مزيان، حتى انتما امنين تتجيو عاود وتلحوا علينا بأنه ضرورة خصنا نجودو الخدمة، ونقدمو خدمة في المستوى، احنا عاود امنين تنمشيو تنحاولو أننا عاود نكثفو من الإجراءات ومن اللقاءات الضرورية للعمل على تحسين الأداءات.

صحيح، دابا الإشكال المرتبط في بعض الأحيان، وهي تتبقى استثناءات على أية حال، هو المراحل ديال الذروة، اللي تتكون فيها إشكالات، متعلقة بالعدد، احنا عندنا 85 ألف مواطن يوميا في المتوسط.

عموما الجمعة والسبت والأحد والأعياد والمناسبات، تنوصلو لـ 140 ألف مواطن اللي تيتنقل عبر السكك الحديدية، بمعنى أنه بالفعل في هاذ الفترات بالضبط، تتكون هناك إشكالات من قبيل اللي تفضلتو به، واحنا تتوصلنا الشكايات ديال المواطنين.

فبالفعل، الإشكالات ديال الذروة باقي مطروحة لحد الآن رغم ما تم إنجازه من تحديث، أولا ديال البنية التحتية، ديال التثنية وديال التثليث، من الصيانة المرتبطة بعدد من العربات اللي عندنا برنامج خلال الخمس سنوات اللي تقريبا 500 عربة ديال الصيانة، لكن هناك بعض الإشكالات اللي مازالت عالقة ومازالت مطروحة، التأخر راه احنا قلنا لكم النسبة ديال 2014 هي 20% ديال التأخر، بمعنى 80% ديال الانضباط وعدم التأخر.

هناك إشكالات تتعلق بالنظافة وبالتكييف وبالحراسة اللي هي مرتبطة، وبالتعاون يعني الاتصال، الإخبار في وقته غادي يتعطل... إلى آخره، هاذو مازال عندنا فيهم نقص، (ONCF) المكتب داير برنامج ديالو، وداير تعاقدات جديدة باش يحسن هاذ الخدمات.

تنتمناو بالفعل على أنه هاذ التعاقدات الجديدة مع الحراسة ومع النظافة أساسا والتكييف أنه يعطيو نتائج إن شاء الله من هنا للعطلة الصيفية وتدوز هاذ المرحلة ديال الصيف في أحسن مرحلة إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السي المهاشي؟

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم، والذي حقيقة تفاهمنا عليه، أنه حقيقة كاين شكايات ديال المواطنين وكاين هاذ المسائل كلها اللي ذكرنا، نتمنى في ظل التدابير الاستعجالية اللي طرحنا عليكم في السؤال أنه من هنا للصيف تكون هاذ التعاقدات، ونحسنو من الجودة ديال السفر في القطارات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب؟

نمر إلى السؤال الثالث موضوعه المخاطر التي تهدد مستعملي الطريق السيار. فريق التجمع كذلك، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد حسيسن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

عملت بلادنا على إنجاز شبكة مهمة من الطرق السيار، ساهمت بشكل كبير في التقليص من مخاطر حوادث السير، وللأسف الشديد لازال الأمر مستفحلا في الطرق الوطنية والثانوية الرئيسية.

وأغتنم الفرصة لأقدم باسمي وباسم إقليم العرائش تعازينا الحارة لعائلات الذين فقدوا ذويهم إثر الحادثة الرهيبة في طريق طانطان الذي ذهب إثرها 33 من الأبرياء، إنا لله وإنا إليه راجعون.

ورغم هذا العمل الجبار والمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة في إنجاز شبكة مهمة من الطرق السيار، لازالت تشهد حوادث السير رهيبة في بعض مقاطع الطرق السيار، تكون تارة بسبب رشق الحجارة على مستعملي الطريق أو بوضع حواجز وأحجار لقطع الطريق، وتارة أخرى بسبب قطع الطريق بطرق عشوائية أشخاص أو حيوانات بمختلف أنواعها، ويكون لها تأثير سلبي على حياة المواطنين.

السيد الوزير،

ألا ترون أنه أصبح من الضروري تسييج هذه المقاطع أو بناء أسوار لعزل الطريق السيار؟

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير الوقائية والأمنية على طول طريق السيار ومقاطعها حفاظا على أمن وسلامة حياة المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل تفضلت، السيد المستشار، وأعطيت واحد يمكن نقولو تصور واضح على حال التطور ديال الطرق السيار وعلى الإشكالات اللي هي مطروحة، ما يمكن إلا نشاطر الجزء الكبير من هاذ التصور ديالك، وقبل ذلك ما دام تحدث على الحادثة هي فرصة أيضا لكي نترحم على الفاجعة ديال طانطان وعلى ديال الشبيكة وعلى جميع الضحايا.

بالفعل كما تعلم، السيد المستشار المحترم، اليوم الحكومات السابقة والحكومة الحالية عملوا على إنجاز برنامج ومخطط كبير ديال الطرق السيارة، وهذا اليوم اللي وصلنا أننا في 2015 غادي تكون عندنا شبكة ديال 1800 كلم، وعندنا خلال 20 سنة المقبلة إن شاء الله برنامج باش نوصلو لـ 3600 أي 1800 كلم أخرى.

الإشكالات اللي هي مرتبطة بالتسييج، انتما تتمشيو في الطريق السيار، وتتعرفوا على أنه بالفعل هناك مجهودات اللي تتصب في هاذ الاتجاه، يا إما السياج اللي هو عادي اللي هو معروف، ولا السياج الآخر اللي هو الإسمنتي اللي معمول، وانتما تتمشيو للعرائش والطريق ديال الشمال، تتعرفوا على أنه ذاك (la côte) كلها من العرائش لمولاي بوسلهام تقريبا حتى القنيطرة، الجزء الأيمن ديالها اللي على البحر كلها راه عندها ذاك السياج، بالإضافة إلى العديد من القناطر والممرات اللي تتعمل على أساس أنه بالفعل المواطن يمشي فيها، بالإضافة إلى الآن كاين سيارات، ها انتما تتشوفوهم تيكونوا ديال المراقبة، تيمشيو واحدة غادية ووحدة جاية في مقاطع اللي هي مكتملة وتيكون هناك تكامل باش يراقبوا اللي تيدخل واللي تيخرج وتيمنعوا، لكن هناك إشكالات اللي هي مازال قائمة، تنعترفو بالصعوبة ديال التعاطي معها والتعامل معها.

اليوم، احنا في إطار اتفاقية مع الدرك الملكي وأيضا مع الأمن المرتبط بالمدن اللي هي جات على الطرق السيار في إطار إعداد خطة أمنية حقيقية باش الطريق السيار تولي تعود آمنة، وما يبقاوش ذوك الفلتات اللي كاين الآن ديال القطاع ولا ديال الرمي ديال الحجارة، وكنتصور على أن هاذي مهمة اللي خصنا نشركو فيها الجميع باش تكون نتائج إن شاء الله إيجابية وتوصل الطموحات ديال المواطنين كاملين اللي تيستعملوا الطريق السيار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب، السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الحميد حسيسن:

السيد الوزير،

أشكركم على التوضيحات التي تقدمتم بها وعلى تصوركم المهم جدا في إعداد برنامج في أفق 2020، هاذ البرنامج حقيقة سيعزز لا محالة مكانة بلادنا في تحسين وضعية قطاع النقل، لكن إن سبب نزول سؤالنا هو يتلخص في المخاطر الأمنية بهذه الطرق التي تفتقد إلى الأمن والسلامة، وقد يتعرض مستعمليه إلى مجموعة من المخاطر.

لذا، نطلب منكم، السيد الوزير، إعطاء العناية لهذا الجانب

المتمثل في تأمين هذا الطريق بكل الجوانب الإستراتيجية والمستقبلية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، السيد المستشار، سنعمل على أننا بالفعل نجتهدو في هاذ الإطار، لكن غير نعطي رقم اللي هو متوفر ورغم ما يمكن يقال على الطريق السيار كتبقى التحسن من حيث الحوادث الجسمانية لأنه قياسا غير 2014-2013 استطعنا نديرو ناقص 21% في عدد الحوادث داخل الطريق السيار، وتتبقى الطريق السيار 3 المرات أسلم من حيث عدد القتلى وعدد الحوادث من الطريق العادية، فهذا تيعني على أنه الحمد لله رغم هاذ الإشكالات اللي هي مازال مطروحة، الطريق السيار تتبقى الحمد لله تتميز بالسلامة وبالأمن، وهذا اللي ربما يدفع المواطنين يستعملوها أكثر من الطريق العادية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع والأخير موضوعه حوادث السير ببلادنا. الأصالة والمعاصرة، السي التويزي تفضل.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أريد باسم الفريق الأصالة والمعاصرة أن أترحم على الأرواح البريئة التي حصدتها الطريق، ونتقدم بالتعازي إلى أسر الضحايا.

السيد الوزير المحترم،

ارتأينا طرح هذا السؤال اليوم بالنظر لهول الفاجعة التي ألمت ببلادنا بسبب الحادث الذي ذهب ضحيته 34 مواطنا أغلبهم أطفال في عمر الزهور، وفي انتظار نتائج التحقيقات التي تباشرها السلطات المختصة، تبرز الأسئلة المقلقة المرتبطة بمخلفات حوادث السير والضريبة الكبرى التي تدفعها بلادنا في هذا المجال.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي قمتم بها على مختلف المستويات من أجل التخفيف من حوادث السير في بلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل الإجراءات يصعب أنني نجردها في ثلاثة ديال الدقايق، لكن بالفعل اليوم السلامة الطرقية هي أولوية من الأولويات ديال العمل الحكومي، اليوم الإستراتيجية الوطنية اللي سالات في 2014، راه احنا نعد الإستراتيجية الوطنية ديال العشر سنوات المقبلة، على أساس أننا نرفعو من الوتيرة ديال الإنجاز.

تعلم، السيد المستشار المحترم، على أنه 9 ديال المحاور ديال هاذ الخطة الإستراتجية ولا البرنامج الإستراتيجي، هاذ 9 ديال المحاور، فيه ما هو تحسيسي للتواصل، فيه ما هو مرتبط بالبنية التحتية، فيه ما هو مرتبط بالمراقبة، فيه ما هو مرتبط بإدراج السلامة الطرقية كموضوع في البرامج التعليمية منذ الابتدائي، الإعدادي، إلى الثانوي، فيه برنامج ديال الانخراط التشاركي مع مؤسسات ديال المجتمع المدني برمتها لأنه في سياسة القرب يتضح على أنها عندها إيجابية حقيقية، بمعنى أنه هاذ المحاور التسعة الرئيسية، احنا اليوم غادي نزيدو نركزو ملي تتجي فاجعة بحال الفاجعة ديال طانطان تتجعلنا على أننا بالفعل نزيدو من الدعم ديال القطاعات اللي يمكن يكون عندنا فيها خصاص، ونزيدو أيضا من بعض الإجراءات الاستعجالية.

تنتصورو على أنه المراقبة التقنية في هاذ الفترة غادي تكون عندنا مهمة جدا، بالاضافة إلى العمل داخل المدن مع المجال الحضري، لأن لاحظنا خلال 2014 في الأواخر ديالها وفي الشهرين لولين ديال 2015، لاحظنا على أنه مازال في المجال خارج الحضري الأمور تتحسن، السلامة الطرقية المؤشرات إيجابية، لكن في المجال الحضري ابدينا نترجعو لبعض الأمور اللي كانت خلال 2011 و2012، وبالتالي غادي نديرو أولوية خلال هاذ السنة أننا نديرو واحد 10 ديال الاتفاقيات مع 10 المدن اللي فيهم أكثر عدد ديال القتلى وعدد ديال الحوادث باش نحاولو أننا نمشيو للمجتمع مع سياسة القرب باش نديرو إجراءات اللي يمكن تكون إيجابية على هاذ الصعيد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الوزير،

في الواقع هذا مشروع كبير جدا ومعقد، نتمنى لكم فيه التوفيق، وفي الواقع احنا في هاذ الحادثة الأليمة التي امشى ضحيتها 34، في الواقع جلهم ادراري باقين صغار، احنا ما غاديشاي نتزايدو في هاذ الألم، ما غاديش يمكن لشي واحد يتزايد في هاذ المسائل هاذ المصيبة اللي أصابت المغاربة، ولكن لابد أن نقول، السيد الوزير، على أن هناك واحد ذاك الحركة، ذاك رد فعل الحكومة في نظرنا كان رد الفعل بطيء شيئا ما.

إذن، كاين واحد السكوت ديال الحكومة، كاين سكوت فيما يخص هاذ الفاجعة، وما كانش رد الفعل بسرعة فيما يخص مواساة هاذ الناس إلا المواساة ديال جلالة الملك اللي صيفط هاذوك كلمات الإشارات اللي صيفط لأسر الضحايا. هنا كاين إشكالية ديال رد فعل الحكومة فيما يخص هاذ الحادث الأليم.

كذلك، لابد كنا تنتظرو، المغاربة كلهم الذين أفجعتهم الفاجعة اللي هي كبيرة جدا، المغاربة كلهم أدمت قلوبهم، منك انت، من أي واحد، أدمت قلوب المواطنين بما فيهم شباب صغار اللي امشاو في محرقة، إذن كان في الواقع من الصعب على أي مغربي كيف ما كان الحال أن لا يتأثر بهاذ المصيبة اللي أصابت هاذ العائلات التي فقدت أبنائها.

كان في الواقع المطلوب كنا كنتظرو كمغاربة على أنه يكون يوم حداد على الأقل، يكون يوم حداد بالنسبة لهاذ الأطفال الصغار، واحد النهار على أن تعطي الحكومة، نعطيو كمغاربة على أن في الواقع هذي مصيبة ألمت بنا كمغاربة، ألمت بالعائلات ونعطيو كذلك إشارات لهاذوك الناس اللي في الطرقان على أن هاذ المشكل ديال حوادث السير مشكل وطني، ما يمكنشاي نقولو على أنه غير الطرقان راه ما تصاوبوش، راه كذا، لأن فيه كما قلتو، السيد الوزير، فيه الأخلاق، فيه المدرسة، فيه واحد العدد ديال المسائل.

إذن، المسألة حكومية، إذن ما يمكنشاي نقولو نجيو عند وزير التجهيز ولا وزير كذا يقول ليه راه الطريق ما مصاوباش ذاك الشي لاش داركسيدة، أبدا، لأن هذا مشكل ديال الحكومة كلها. فيه المدرسة، فيه المجتمع المدني، فيه واحد العدد ديال الفعاليات التي كلها سوف تعمل.

كون درنا هاذ يوم الحداد غادي تعمل على أنه أن نقوم بهاذ العمل للتحسيس، حتى هذاك يوم الحداد غادي يحس المواطنين بقوة هاذ الفاجعة وبهاذ الصدمة اللي هي كبيرة جدا .

كذلك المساءلة، لابد أن تكون المساءلة، لابد أن يكون هناك تحقيق، ما يمكنشاي نخليو الناس مجرمين داخل الطرقات اللي كيقتلوا عباد الله وذاك الشي، ذوك اللي يقتلوا عباد الله يقول لي راه الطريق خايبة يقتل عباد الله، لأن 90 ولا 80% أخطاء بشرية، احنا متفقين عليهم، ولا أخطاء عندها علاقة فيما حالة العربات اللى كتسوق.

إذن، لابد من تثبيت المسؤولية، المساءلة ديال هذوك الناس باش يعرف الواحد مثلا ما نطلقوش الناس، يعرف أن الواحد اللي هازواحد الكاميو ولا واحد الكار هاز الناس، خصو يكون على أن هناك مساءلة كثيرة فيما يخص الأرواح التي تزهق.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك، المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

لا، غير دابا هاذ الموضوع، بالفعل هاذ الكارثة ديال اشبيكة طانطان، احنا ما ابغيناش نخوضو في التفاصيل ديالو لأنه ماشي موضوع ديال السؤال، هو موضوع ديال السلامة الطرقية، واحنا تنحترمو المؤسسات ديالنا.

وتتعرفوا، السيد المستشار المحترم، أنتم كفاعل سياسي وكمنتخب على أنه ما يمكنش نقولو الحكومة ما دارت والو إلا ما كان من.. لما يتدخل، كانت رعاية مولوية سامية ديال الحدث في أول اللحظات، وكانت تكليف بإحداث لجنة وكان تكليف باش الحكومة تكون حاضرة في شخص وزير الداخلية، بمعنى الإجراء الأول والضروري والسريع تدار منذ الوهلة الأولى، فإذن مكونات الحكومة كلها تلتزم بهذه الإرادة المولوية، وامشينا وتدارت اللجنة، احنا اليوم ما يمكن نقولو حتى شي حاجة حتى نشوفو النتائج ديال هاذ اللجنة المحدثة باش نكونو واضحين مع أنفسنا.

فبالفعل هناك بعض القراءات الحكومة تدرقت، شي وحدين خرجوا في الفيس بوك منتخبين وفي البرلمان مختفون تيقلبوا، لا إلى بقات في الهضرة غادي نخرجو نهضرو ماشي مشكل، واش دابا غلبتنا احنا نجيو نقولو ها أشنو كاين؟ لا، احنا احترمنا المشاعر، احنا ما قدرناش، بالفعل تأثرنا، احترمنا المشاعر ديال الضحايا وديال الأسر ديالهم وديال المجتمع المغربي في هاذ الفاجعة، وقلنا اليوم جلالة الملك قرر باش تكون لجنة، هاذ اللجنة راها خدامة، حيث تكون المعطيات ديالها 100% جاهزة وآنذاك اللي ابغات تحملو المسؤولية يتحمل، واللي غادي يكون خصو يؤدي ما عليه خصو يؤدي ما عليه، بالفعل الطريق خاص الجميع يحترمها، خص السلامة الطرقية، وما يمكنش نتجاوزو في هاذ الشي أي هذا.

وبالتالي، هي فرصة أخرى باش نبينو على التضامن ديال الجميع،

والحمد لله المغاربة كلهم في هاذ الفاجعة كلهم متضامنين، وأتمنى أن لا تتكرر مثل هذه المآسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الأخير الموجه إلى السيد وزير الاتصال، وموضوعه تسوية وضعية متعاقدي القطب الإعلامي العمومي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

نسبة كبيرة من العاملين بالقطب الإعلامي يعملون عن طريق التعاقد، دون احترام تشريع الشغل ودون احترام ما تم الاتفاق عليه مع النقابات القطاعية، مما كانت له انعكاسات سلبية على أوضاعهم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها من أجل احترام تشريع الشغل وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع النقابات وحماية حقوق العاملين بالقطب الإعلامي العمومي؟

وفي الأخير، أتمنى أن يتسم جوابكم بالجدية والواقعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، أشكر السيد المستشار على طرحه للسؤال المتعلق بفئة تشتغل بصيغة معينة متعاقدة مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، وتقوم بمهام جليلة وكبيرة، ولابد من التنويه بعملها.

كم تمثل هذه الفئة؟ حوالي 14%، تقريبا 300، كانت عندنا إحصائيات سابقة ولكن الآن بعد تدقيق الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، حوالي 300 على 2100 تشتغل في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، هي ماشي نسبة كبيرة، ولكنها نسبة مهمة.

اشحال كتكلفنا الموارد من الناحية المالية، ماشي هذه الفئة، المجموع ديال الكلفة؟ في سنة 2014: 544 مليون درهم، الميزانية ديال الأجور في 2006 كانت حوالي 154 مليون درهم، الأجور بشكل مباشر في هذيك 544 اللي تصرفت فعليا 508، وهذا راه نصف مليار درهم، يعني تقريبا يمكن نقول لك واحد 3 المرات وزيادة بالمقارنة مع 2006، مع العلم أن نفس العدد راه باقي، هاذي أكثر من 10 سنوات كانت حوالي 2000 شخص و2100 اللي كانت في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

الدولة كتمارس مجهود مالي، أول مشكل لقيناه وتثار السنة الماضية مع النقابات هو المشكل ديال الناس اللي كانوا خدامين في المصلحة ديال الإذاعة والتلفزة القديمة، 76 واحد، تشكلت لجنة بناء على قرارات المجلس الإداري في يونيو 2014، قدمت التوصيات ديالها لاجتماع المجلس الإداري الأسبوع الماضي، صادق عليهم، الآن غادي نحلو المشكلة ديالهم بما فيهم ناس كانوا مستخدمون عرضيون ومؤقتون مسجلين على حساب الوزارة، ولكن كانوا عرضيون مؤقتون وابقاو خدامين مساكن هاذي أزيد من 10 سنوات أو حوالي 10 سنوات بلا ما تسوى الوضعية ديالهم، الآن بناء على قرار المجلس الإداري الأخير جميعا صادقنا وغادي نمشيو نحو تسوية هذا المشكل الذي عمر 10 سنوات، 76 حالة.

المشكل الثاني، فعلا أشرت لواحد القضية ديال التأخر أحيانا في الأداء ديال الناس، ما كيتحترمش التشريع ديال الشغل كاملا، ولكن راهم مؤطرين بعلاقات تعاقدية، التوجه اللي عندنا الآن في إطار عقد البرنامج الجديد، نعملو على المعالجة ديال المشكلة ديال هاذ الناس عن طريق تمكين الشركة من التوظيف، لأنه العقد البرنامج القديم اللي سالى في 2011 ما كانش كيعطي هاذ الإمكانية، دابا الآن تفتحت، وهاذي يمكن تشكل لنا باش نوصلو إلى حل منصف وعادل كيراعي التضحيات ديال هاذ الفئة، وكيمكنها من ظروف العيش الكريم والعمل الملائم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

السلام. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

إلى اسمحتوا، السيد الوزير، طبعا في السنة الماضية كنا طرحنا هاذ السؤال أيضا، وكنتم واعدتونا آنذاك بأنكم غتعملوا على تسوية الوضعية، لذلك من بعد ما كنرجعو نطرحو السؤال من جديد، فهو بطبيعة الحال امتداد لما طرحناه سابقا.

ثانيا، احنا ملي كنطرحو القطب الإعلامي كنقصدو سواء الشركة الوطنية أو القناة الثانية. بالنسبة للشركة الوطنية، إلى سمحتيو، المسألة تتعلق بـ 800، احنا كنقصدو بشكل عام المتعاقدين حتى اللي تيدخلوا في إطار القانون ديال الشغل، واللي كنعتبرو على أنه كاين واحد الإخلال من الناحية القانونية، لأنه القانون ديال الشغل هو قانون حد أدنى بالنسبة للمؤسسات، الأجراء اللي ما كيطبقش عليهم النظام ديال الوظيفة العمومية، كيتعتبر القانون ديال الشغل هو قانون الحد

الأدنى، معناه أنه ما يمكنش لواحد يدوز أكثر من عامين ويكون مرسم بقوة القانون، متفقين. من الناحية القانونية خصهم يكونوا مستقرين، وبالتالي باش نرجعو لـ..

إذن، إلى كان القطب الإعلامي تيلعب دور أساسي في المنافسة اللي كاينة والصعوبات اللي كاينة، خص الاستقرار ديال العمل أساسي بالنسبة لهاذ الناس هاذو، كاين اللي عندو عقد الشغل، كاين اللي ما عندوش كيتخلص غير هكذاك، كاين عدم وحدة عقود الشغل، نفس العمل والعقود متناقضة، ونفس العمل والأجور متناقضة، خص هاذ المسألة يوقع التدارك ديالها.

كذلك خص الحوار مع النقابات والالتزام بما تم الاتفاق عليه مع النقابات، خاصة في شهر يونيو 2014، كان الالتزام باش يتنفذ هاذ الشي وابقى معطل، كذلك ما كاينش الحوار مع ممثلي العمال اللي تم انتخابهم وفق القانون.

إذن، اللي كنطالبو أمام هاذ الأوضاع كلها باش يكون حوار مع هاذ الناس هاذو، كاين مسؤولية ديالكم، السيد الوزير، وكاين مسؤولية ديال الشركتين معا، يعني ديال الشركة الوطنية ولا ديال القناة الثانية باش توجد حلول لهاذ المشاكل اللي كاينة، على أساس ضمان الاستقرار ديال العمل، وعلى أساس أنه يكون الأجر مقابل العمل، تكون المسألة واضحة.

أيضا، كذلك من جهة أخرى حتى بالنسبة لهاذ النوع ديال العقود اللي تكلمتيو، ولو من الناحية القانونية من طبيعة الحال غادي تقولوا لنا عندنا تخريجة، المشكل ماشي مشكل غير قانون، حتى من الناحية السياسية، من الناحية السياسية خص الدعم ديال هاذ الناس، خص إيجاد الحلول لهم، خص واحد التعامل متميز نظرا لطبيعة العمل اللي كيقوموا به.

إذن، حتى لا أطيل عليكم، السيد الوزير، كنشوفو أنه هاذ الدور ديال هاذ القطاع كيقتضي واحد الاهتمام خاص من طرفكم ومن طرف كذلك الشركة الوطنية ومن طرف القناة الثانية باش يعملوا على إيجاد الحلول، غيصعب علينا نطرحو كل القضايا الآن خلال 3 دقائق، ولكن كنقترحو لا بالنسبة لكم ولا بالنسبة للشركات المعنية أو الإدارات المعنية باش يكون حوار لمعالجة هذه المشاكل وإيجاد الحلول لها بما يأخذ بعين الاعتبار المجهودات التي تبذل بالنسبة لكل هؤلاء العاملين، تعلق الأمر بالقناة التلفزية، تعلق الأمر بالإذاعات الجهوية، تعلق الأمر بالقناة الثانية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير، ما ابقاش لك الوقت، السيد الوزير، ولا نعطيوك واحد الدقيقة تتكلم باش ترد على...

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، السنة الماضية جيت التزمت باش نحل المشكلة ديال هاذوك 76، كنخبركم في 5 أبريل 2015 حلينا المشكلة ديالهم، هذا نقطة أولى.

التزمنا بأننا غادي نحركو من جديد النظام ديال التوظيف عبر المباراة، وراه ابدا، كانت المباراة الأولى وتعلنت أيضا عن المباراة الثانية.

ثالثا، ولعلمكم، النقابات في 2013 اتصلت بي ورفضوا النظام ديال التوظيف اللي ما كيكونش في إطار مباراة علنية، وقفنا المباراة في بداية 2013 بناء على ملتمس النقابات، وهذا شيء التزمت به، والحمد لله، الآن راه كتعلن الأمور.

النقطة الثالثة، هاذيك 300، هاذوك ديال الباتنتا، وكاينة الفئة اللي هما المستخدمين العاديين، وكاين الناس اللي عندهم عقود دائمة، وهاذو فيهم جوج ديال الفئات بما فيهم اللي هما (assimilés)، واللـــي (non assimilés). هاذ الفئات–أنا متفق معك–خص تعالج في إطار حوار، لأن كاين اللي عندو أجور أعلى من الأجور إلى كانت الوضعية ديالو مسواة، وكاين اللي فعلا خصنا نضمنو له الاستقرار وأمن وظيفي، خاصة وهو كيتحدث في (l'antenne)، كاين الناس كنعرفهم ديال القناة السادسة واللي هاذي وضعية مستعجلة عندنا أو في تمازيغت أو... هذا كيهضر في (l'antenne)، كيهضر مع المغاربة، ما يمكنش، خص الوضعية ديالو تعالج، وهاذ الشي ممكن يتم في إطار حوار مع النقابات، راه الملف ديال مجموعة 76 ما كناش كنتصورو غنقدو نحلوه.. أنا نجلس معهم من غدا، أنا غدا غنتظرهم في الصباح مع 10 ديال الصباح في مقر وزارة الاتصال، صافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1008

التاريخ: الثلاثاء 2 من رجب 1436 هـ (21 أبريل 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 86.14 يقضي بتغييروتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 83.14 يوافق بموجبه على الاتفاق في ميدان التعاون العسكري الموقع بتاورمينا في 10 فبراير 2006 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 65.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون الأمني والتنسيق، الموقعة بمراكش في 10 جمادى الأولى 1435 (12 مارس 2014) بين وزارتي الداخلية بالمملكة المغربية ومملكة البحرين (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 49.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، الموقعة ببروكسيل في 18 فبراير 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة بلجيكا (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 45.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في المجال الأمني الموقعة بالرباط في 11 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 40.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2013 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة بشأن نظام قواتهما (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 41.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 16 سبتمبر 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بشأن نظام قواتهما والدعم المتبادل (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 86.14 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2. مشروع قانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3. مشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

4. مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

5. مشروع قانون رقم 83.14 يوافق بموجبه على الاتفاق في ميدان التعاون العسكري الموقع بتاورمينا في 10 فبراير 2006 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، والمحال كذلك على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

6. مشروع قانون رقم 65.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون الأمني والتنسيق، الموقعة بمراكش في 10 جمادى الأولى 1435 (12 مارس 2014) بين وزارتي الداخلية بالمملكة المغربية ومملكة البحرين، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

7. مشروع قانون رقم 49.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، الموقعة ببروكسيل في 18 فبراير 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة بلجيكا، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

8. مشروع قانون رقم 45.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في

المجال الأمني الموقعة بالرباط في 11 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

9. مشروع قانون رقم 40.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2013 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة بشأن نظام قواتهما، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

10. مشروع رقم 41.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 16 سبتمبر 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بشأن نظام قواتهما والدعم المتبادل، والمحال كذلك على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 86.14 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلق بمكافحة الإرهاب. الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أحد أشد الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الوطني والدولي. وبقدر ما تبذل الجهود الجماعية للتصدي له، فإن الكيانات الإرهابية ما فتئت تطور أساليب إجرامها.

وفي هذا الإطار، تعتبر ظاهرة الالتحاق ببؤر التوتر أو ما يطلق عليها بـ «ظاهرة المقاتلين الأجانب» من أخطر الممارسات وأهم الوسائل المؤدية إلى انتشار الإرهاب، والتي أصبحت تشكل تهديدا وخطرا حقيقيا للأمن الدولي والوطني، باعتبارها آلية تعطي للجريمة الإرهابية بعدها الجماعي، بفعل ما تتسبب فيه من أخطار على بلدان المنشأ والعبور والمقصد، نتيجة مساهمتها في تلقين الأشخاص تداريب عسكرية وتكوينات شبه عسكرية وتعليمهم تقنيات استعمال الأسلحة والمتفجرات، وهو الوضع الذي يجعلهم بمثابة قنابل موقوتة لدى عودتهم إلى بلدان انتمائهم.

والتزاما بما أقره المنتظم الدولي في هذا الصدد، بادرت العديد من الدول إلى تحيين منظومتها الجنائية والوطنية نحو ضمان فعال لمقاضاة الأشخاص الملتحقين ببؤر التوتر، من قبيل دول فرنسا وألمانيا وكندا وبلجيكا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن المغرب، إلى جانب دول عديدة، لم يسلم من ظاهرة الالتحاق بمعسكرات التدريب الإرهابية، إذ سُجل تزايد ملحوظ للظاهرة في الآونة الأخيرة من خلال إيقاف العديد من الحالات، سواء خلال محاولة الالتحاق ببؤر التوتر أو بعد العودة منها، حيث قدم للعدالة ما مجموعه 242 شخصا، إما من أجل الالتحاق أو محاولة الالتحاق ببؤر التوتر أو من أجل تقديم الدعم والمساعدة لهؤلاء، علما أن العديد من المتطوعين يتواجدون حاليا ببؤر التوتر (حوالي 1212 متطوعا حسب إحصاء 7 نونبر 2014).

والجدير بالذكر أن العمل القضائي بالمغرب دأب منذ سنوات على اعتبار أن الالتحاق ببؤر التوتر أو محاولة ذلك يعد جريمة إرهابية، باعتبار الفاعل حامل لمشروع إرهابي أولى مراحله المشاركة في حروب في إطار منظمات إرهابية، وآخرها ما يتوقع منه عندما يعود إلى وطنه لممارسة أفعال إرهابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يأتي مشروع هذا القانون بتتميم وتغير أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب بمقتضيات قانونية هامة، تروم مراجعة مجموعة القانون الجنائي فيما يخص الشق التجريمي والعقابي، وقانون المسطرة الجنائية فيما يخص الاختصاص القضائي، وذلك، أولا، لحماية أبناء المغاربة من أن يكونوا وقود نار حارقة تخدم أجندات غير واضحة، وثانيا لحماية الوطن والمواطنين المغاربة من احتمال رجوع البعض بمشاريع إرهابية من مواطن التوتر، يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة.

لذلك، كان هذا المشروع يتضمن التعديلات التالية:

أولا: على مستوى مراجعة مجموعة القانون الجنائي:

تم بمقتضى مشروع هذا القانون إضافة مجموعة من التعديلات على مستوى الأحكام المتعلقة بالإرهاب الواردة في مجموعة القانون الجنائي، على النحو التالي:

1- إضافة فصل جديد 1.1.218 إلى مجموعة القانون الجنائي، يروم إدراج مجموعة من الأفعال ذات الصلة بمعسكرات التدريب ببؤر التوتر الإرهابي، بوصفها جنايات معاقب عليها بالسجن من 5 إلى 15 سنة، مع تخصيص الشخص المعنوي بعقوبات تتلاءم ووضعيته القانونية، ويتعلق الأمر بالأفعال الآتية:

- الالتحاق أو محاولة الالتحاق بشكل فردي أو جماعي في إطار منظم أو غير منظم بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية، أيا كان شكلها أو هدفها أو مكان وجودها، ولو كانت الأفعال تستهدف

الإضرار بالمملكة المغربية أو بمصالحها؛

- تلقي تدريبات أو تكوينات، كيفما كان شكلها أو نوعها أو مدتها، داخل أو خارج المملكة المغربية أو محاولة ذلك، بقصد ارتكاب أحد الأفعال الإرهابية داخل المملكة أو خارجها، سواء وقع الفعل المذكور أو لم يقع؛

- تجنيد أو تدريب أو دفع شخص أو أكثر من أجل الالتحاق بكيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية داخل أراضي المملكة المغربية أو خارجها أو محاولة ذلك.

2- كما تم بموجب هذا المشروع المذكور تتميم مقتضيات الفصل 2.218 من مجموعة القانون الجنائي من خلال إضافة فقرة ثانية تجرم القيام بأي فعل من أفعال الدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية بإحدى الوسائل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، وتخصيصها بالعقوبات المقررة لفعل الإشادة بجريمة إرهابية مع تخصيص الشخص المعنوي بعقوبة مناسبة مع مراعاة حقوق الغير.

3- ومراعاة لمبدأ تناسب العقوبة مع الفعل الجرمي المرتكب، يروم مشروع هذا القانون أيضا إعادة النظر في العقوبات المقررة لفعل التحريض على جريمة ارتكاب جريمة إرهابية، المنصوص عليها في الفصل 5.218 من مجموعة القانون الجنائي، وذلك نحو تخفيضها إلى السجن المؤقت من 5 إلى 15 سنة وغرامة تتراوح بين 50 ألف و500 ألف درهم بدلا من العقوبة المقررة في الجريمة الإرهابية الأصلية، والتي قد تصل حسب النص الحالي الجاري به العمل إلى عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أو 30 سنة حسب الأحوال المنصوص عليها في الفصل 7.218 من نفس القانون، زيادة على تمكين القضاء من استعمال سلطته التقديرية في تفريد العقاب حسب الحالات وما قد ينتج عنها من التحريض المفعول.

ثانيا: على مستوى مراجعة قانون المسطرة الجنائية، في إطار تجاوز الصعوبات المرتبطة بتطبيق القواعد العامة بشأن الاختصاص القضائي المتعلق ببعض الجرائم المرتكبة خارج المملكة المغربية (المواد من 707 إلى 712) من قانون المسطرة الجنائية بشأن متابعة الأشخاص مرتكبي أفعال إرهابية، مغاربة كانوا أو أجانب، والتي تشترط توفر عدة عناصر لصحة المتابعة تختلف في وصف الجريمة بين جنحة وجناية، يأتي هذا التعديل بمقتضيات جديدة تهدف إلى مراجعة أحكام قانون المسطرة الجنائية من خلال إضافة مادة جديدة (المادة 1.711) تجيز متابعة ومحاكمة كل شخص مغربي، سواء كان يوجد داخل التراب الوطني أو خارجه، أو أجنبي يوجد فوق التراب الوطني من أجل ارتكاب جريمة إرهابية خارج المملكة المغربية، بغض النظر عن أي مقتضى قانوني آخر، خاصة الشروط المنصوص عليها في المواد من 707 إلى 710 من قانون المسطرة الجنائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد شهدت مضامين مشروع القانون داخل غرفة البرلمان مناقشات هامة وجادة ومثمرة، تمت الاستجابة من خلالها لبعض التعديلات في إطار التفاعل مع المقترحات المقدمة من طرف فرق الأغلبية والمعارضة.

تتمحور التعديلات الجوهرية التي أدخلت على صيغة المشروع كما يلي:

1- تقليص العقوبة المخصصة للشخص الطبيعي فيما يخص الأفعال ذات الصلة ببؤر التوتر والتحريض على جريمة إرهابية، وذلك بجعلها من 5 إلى 10 سنوات، وغرامة من 5 آلاف إلى 10 آلاف درهم، بدلا من 5 إلى 15 سنة، وغرامة تتراوح بين 50 ألف إلى 500 ألف درهم؛

2- تشديد العقوبات في حالة تعلق الأمر بتجنيد أو تدريب أو تكوين قاصر أو إقناعه أو دفعه أو تحريضه على ارتكاب جريمة إرهابية أو إذا تم استغلال الإشراف على المدارس أو المعاهد أو مراكز التربية والتكوين لهذا الغرض؛

3- رفع الغرامة المالية المقررة للشخص المعنوي المتراوحة بين 250 ألف درهم إلى 2,5 مليون درهم إلى غرامة مالية من مليون إلى 10 ملايين درهم؛

4- إقرار الدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة الأشخاص كفعل مجرم إلى جانب الدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية؛

5- رفع الغرامة المالية المقررة للشخص المعنوي في الأفعال ذات الصلة ببؤر التوتر والتحريض على جريمة الإرهاب إلى غرامة من مليون إلى 10 ملايين درهم بدلا من 250 ألف إلى 2 المليون و500 ألف درهم؛

6- اقرار العقوبة للشخص المعنوي بالنسبة لأفعال الدعاية أو الإشادة أو الترويج لفائدة الأشخاص أو الكيانات أو التنظيمات أو العصابات أو الجماعات الإرهابية؛

7- تتميم مقتضيات المادة 49 من قانون المسطرة الجنائية بفقرة جديدة بخصوص مدة سحب جواز سفر الشخص المشتبه فيه وإغلاق الحدود في حقه، تقضي برفع مدة سحب جواز السفر وإغلاق الحدود بالنسبة للجرائم الإرهابية إلى 6 أشهر، قابلة للتمديد مرة واحدة أو إلى غاية انتهاء البحث التمهيدي، إذا كان الشخص المعني هو المتسبب في تأخير إتمامه، على خلاف المدة المحددة لباقي الجرائم في شهر واحد، وذلك مراعاة لخصوصية الأبحاث في الجريمة الإرهابية وتعقدها، لاسيما وأنه قد يتجاوز بعض الأحيان الحدود الوطنية.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أهم مضامين مشروع القانون المذكور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع.. وزع.

إذن الكلمة عن فرق الأغلبية، وزع.. تفضل، اقرا، ما كاين مشكل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

مداخلة الفريق الحركي باسم فرق الأغلبية حول مشروع القانون 86.14 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلق بمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية بالمجلس الموقر، وذلك بمناسبة مناقشة مشروع رقم 86.14 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلق بمكافحة الإرهاب.

ويأتي مشروع هذا القانون بتتميم وتغيير أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلق بمكافحة الإرهاب بمقتضيات قانونية هامة، تروم مراجعة مجموعة القانون الجنائي فيما يخص الشق التجريمي والعقابي وقانون المسطرة الجنائية فيما يخص الاختصاص القضائي، وذلك، أولا لحماية أبناء المغاربة من أن يكونوا وقود نار حارقة تخدم أجندات غير واضحة، وثانيا لحماية الوطن والمواطنين المغاربة من احتمال رجوع البعض بمشاريع إرهابية من المواطن المؤطر، يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة.

السيد الرئيس،

يعتبر الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أحد الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الوطني والدولي، وبقدر ما تبذل الجهود الجماعية للتصدي له، فإن الإمكانيات الإرهابية ما فتئت تطور أساليب إجرامها.

وفي هذا الإطار، تعتبر ظاهرة الالتحاق ببؤر التوتر أو ما يطلق عليه بـ «بظاهرة المقاتلين الأجانب» من أخطر الممارسات وأهم الوسائل المؤدية إلى انتشار الإرهاب، والتي أصبحت تشكل تهديدا خطيرا حقيقيا للأمن الدولي والوطني، باعتبارها آلية تعطي الجريمة الإرهابية بعدا جماعيا بفعل ما تسبب فيه من أخطار على بلدان المنشأ والعبور والمقصد، نتيجة مساهمتها في تلقين الأشخاص تداريب وتكوينات شبه عسكرية، وتعليمهم تقنيات استعمال الأسلحة والمتفجرات، وهو الوضع الذي يجعلهم بمثابة قنابل موقوتة لدى عودتهم إلى بلدان انتمائهم، الشيء الذي دفع بالعديد من الدول إلى تحيين المضمونات الجنائية الوطنية، نحو ضمان فعال لمقاضاة الأشخاص الملتحقين ببؤر التوتر.

السيد الرئيس،

إن المغرب، إلى جانب دول عديدة، لم يسلم من ظاهرة التحاق بعض أبنائه المغرر بهم بالمعسكرات التدريبية الإرهابية ليسجل تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة، ويبدو ذلك واضحا من خلال ما يلاحظ من إيقاف العديد من الحالات المتعلقة بمحاولة مواطنين، سواء أثناء التحاقهم ببؤر التوتر أو بعد العودة منها.

والجدير بالذكر أن العمل القضائي بالمغرب دأب منذ سنوات على اعتبار أن الالتحاق بمواطن التوتر أو محاولة ذلك يعد جريمة إرهابية باعتبار الفاعل حاملا لمشروع إرهابي أو المشاركة في الحروب في إطار منظمات إرهابية، وآخرها ما يتوقع منه عندما يعود إلى وطنه من ممارسات وأفعال إرهابية، الشيء الذي يدفع بالجميع إلى التأكيد على أهمية مسألة المقاربة الأمنية والمقاربة التربوية والقانونية من أجل المساهمة في تحصين ووقاية المواطنين، وخاصة الشباب منهم، من أي انحراف فكري أو عقدي يؤدي إلى الغلو والتطرف المؤدي إلى الانخراط في مشروع دعاة الإرهاب والعنف.

وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن نشيد بدور السلطات العمومية في الرقي بالمغرب إلى مستوى تتوفر فيه كل الضمانات الأمنية لحماية المجتمع من المخاطر الإرهابية، وفي نفس الوقت احترام مبدأ حماية حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية.

كما نود في هذا الإطار أن نجدد التنويه بمجهودات قوات الأمن بمختلف أسلاكها من أجل التصدي لكل مظاهر الإرهاب ومكافحة الجريمة والعمل على استتباب الأمن وحماية حياة وممتلكات المواطنين.

وفي هذا السياق، واعتبارا لكون الإرهاب يتحالف بالضرورة مع كل أشكال التطرف، نود إثارة الانتباه إلى خطورة الاتجار في المخدرات وتشابك علاقات المتاجرين بها مع الإرهاب والفساد وتبييض الأموال إلى درجة اختراق بعض المؤسسات.

وفي الأخير، نعلن عن تفاعلنا الإيجابي مع مشروع هذا القانون، مسجلين انخراطنا الفعال في تنزيل وتفعيل مقتضياته.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

وعليكم السلام. الكلمة لفرق المعارضة.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم فرق المعارضة بمجلس المستشارين أن أتدخل في مناقشة مشروع القانون رقم 86.14 القاضي بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

لقد شكل التداول في هذا المشروع أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، مناسبة للتأكيد على المرجعيات المشتركة للتمظهرات الخطيرة والمعقدة لمسألة الإرهاب، انطلاقا من الإقرار الجماعي، للأغلبية كما للمعارضة، بالحاجة الحيوية لتحصين البلاد من الخطر الإرهابي وفق استراتيجية متعددة الواجهات.

فالإرهاب، اليوم، أصبح حقيقة عالمية، نعيشها من خلال ما تحصده يوميا عبر العالم من ضحايا، وما تخلفه من نتائج وخيمة على الأمن والاستقرار في العالم، وما تؤدي إليه من مآسي اجتماعية، وما تحدثه من تردي اقتصادي واستفحال للبؤس والظواهر المشينة، كما نعيشه كتجلي حقيقي يعيش في أوساطنا من خلال ما عشناه في الماضي القريب من تفجيرات انتحارية مقيتة ومن خلال الأفكار المتطرفة والظلامية المتداولة، ومن خلال الخلايا التي تتشكل ويتم تفكيكها بشكل استباقي، ومن خلال التهديدات التي يتم تداولها عبر وسائل الاتصال في حق قادة أحزاب ومثقفين ورجال دولة وغيرهم.

السيد الرئيس،

إننا أكدنا ولازلنا نؤكد أمام أنظار هاته الجلسة العامة المحترمة على أهمية هذه المراجعة القانونية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، وإن كنا نختلف حول بعض تفاصيل هاته المراجعة، نظرا للتغييرات التي يعرفها المنتظم الدولي على مستوى ظهور بؤر للتوتر تستقطب عددا لا يستهان به من الشباب للتغرير بهم وتصديرهم نحو البلدان الأخرى أو دفعهم لارتكاب أعمال إرهابية أو على مستوى مراجعة العديد من هذه الدول لمنظوماتها القانونية حتى تتلاءم والظرفية الجديدة، وهو الشيء نفسه الذي يفرض على بلادنا أن تلائم منظومتها القانونية وفق هذا الوضع الجديد.

السيد الرئيس،

إن مقاربة الظاهرة الإرهابية لا يجب أن تتوقف عند حدود الهواجس الأمنية أو الزجر القانوني، بقدر ما نحتاج اليوم إلى مقاربة شمولية، يتداخل فيها ما هو قانوني بما هو اقتصادي واجتماعي، ثقافي، تربوي، تعليمي... إلى آخره. إذن، هي مسؤولية مشتركة بين الدولة وبين المجتمع، ونحن كفرق المعارضة نتحمل اليوم مسؤوليتنا كجزء من المجتمع وكأحزاب ديمقراطية تعرف تمام المعرفة الحقيقة البشعة للإرهاب لأن بعض الأحزاب الوطنية كانت من أول ضحاياه.

السيد الرئيس،

نعم تشكل المقاربة القانونية والجنائية إحدى مستويات الاستراتيجية المتعددة الأبعاد لتحصين البلاد من الخطر الإرهابي، وهو ما يفرض التحيين المستمر للترسانة القانونية والتكييف الجنائي للجريمة الإرهابية المتحولة والمتغيرة في مضامينها وأشكالها وامتداداتها الترابية والمتعددة الاستقطاب والتجنيد، لكن من الواجب كذلك استحضار الوعي الكامل بضرورة مزاوجة المقاربة الجنائية بضمانات المحاكمة العادلة واحترام المساطر في إطار دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان.

وأخيرا، ومن منطلق الإقرار الجماعي لخطورة الظاهرة الإرهابية على سلامة وأمن بلادنا، صوتنا داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان كفرق للمعارضة بالإيجاب، وسنصوت اليوم بالإيجاب أيضا تماشيا مع قناعتنا الراسخة بأن سلامة البلاد هي خط أحمر لا يجوز المساس به.

وشكرا السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، على حسن إصغائكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الفيدرالي، الفريق الفيدرالي، ما كاينش.

إذن، ننتقل للتصويت على مواد المشروع، من 1 إلى 4: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 86.14 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون المتعلق بالهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

الكلمة للحكومة.. الحكومة، تفضل للمنصة.. تفضل السيد الوزير.

<u>السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

احنا اليوم بصدد، إن شاء الله، المصادقة في هاذ المرحلة على قانون من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع ديالنا وبالنسبة للمستقبل ديال المجتمع ديالنا فيما يتعلق بالشفافية ومقاومة الرشوة ومناهضة

الفساد.

في البداية، ابغيت نشكر السيد رئيس اللجنة والسيد مقرر اللجنة والسيدات والسادة أعضاء اللجنة، اللي اشتغلوا مدة ديال 4 الأسابيع بين الدورتين لإخراج هاذ النص إلى هاذ المرحلة اللي احنا كناقشوه في الجلسة العامة لمجلس المستشارين.

ما يخفاش عليكم أن هاذ القانون أشار إليه الدستور، لأنه الدستور فيه مؤسسات بقوانين تنظيمية ومؤسسات ذات طابع استشاري ومكمل لعمل المؤسسات الدستورية المتعارف عليها عالميا، وهي بطبيعة الحال المؤسسة الملكية ومؤسسة الحكومة، والمجال التنظيمي هو مكفول لهاذ المؤسسات بجوج، كل واحد فيما يخص الاختصاصات ديالو، والمؤسسة ديالكم اللي هي جزء من البرلمان، والمؤسسة القضائية.

اختار الدستور المغربي أن يرسّم واحد العدد ديال المؤسسات اللي كانت غير مقررة في الدستور السابق، يرسّمها داخل الدستور ديال 2011، منها هاذ المؤسسة المتعلقة بإحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

ما يخفاش عليكم بأنه وقع نقاش عمومي موسع فيما يتعلق بهاذ الهيئة على مستوى المجتمع المدني، على مستوى الصحافة، على مستوى كذلك المؤسسات التشريعية، وكان النقاش ديالنا مفيد جدا– راه متضمن في المحضر–حول الآفات ديال هاذ الموضوع اللي لابد نكونو بعد متفقين عليه، لا يهم فقط المغرب، ولكن هو آفات كتهم كل دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة.

بطبيعة الحال الجميع كيحاول باش يواجه هاذ الآفات اللي هي كتأثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديال البلدان، وكترفع التكلفة لا على المواطن في العلاقات ديالو، التكلفة المالية والاجتماعية وتكلفة الوقت، لا بين المواطنين والإدارة، ولا فيما يتعلق بمقتنيات الإدارة وعلى رأسها الصفقات العمومية أو الطلبات العمومية بجميع الأنواع ديالها.

لذلك، هاذ المؤسسة حدد الدستور المهام ديالها، ولكن ما يمكناش نغفلو على أنها داخلة في هيئات الحكامة، وهذه المؤسسات كلها لها رأي استشاري، وما يمكنش تخرج على هاذ الرأي، وتولي هي مؤسسة فوق المؤسسات، لأن المؤسسات الدستورية المتعارف عليها هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وكل المؤسسات الأخرى، خلافا للمجلس الدستوري اللي هو جزء من المؤسسات التشريعية، ما تبقى كله هو يدعم ويساعد المؤسسات المتعارف عليها دوليا، المؤسسات المقررة بالدستور.

سمحوا لي إلى طولت عليكم في هاذ الجانب هذا لأنه قبل دستور 2011 وبعد دستور 2011 كان واحد الطرح اللي مطروح في الساحة العمومية، اللي ابغاو بعض الناس يردوا من هاذ المؤسسات ذات الطابع الاستشاري المقررة في الدستور مؤسسات فوق المؤسسات، وهذا لا يمكن أن يقبل لأن هاذ المؤسسات، أولا، كلها مبنية على التعيين: الرئيس، الأمين العام، الأعضاء، كلهم مبنيين على التعيين. أنا ما كنتكلمش على.. باش ما نديروش مجال للمقارنة، المجلس الدستوري اللي هو بقانون تنظيمي وموجود في دساتير العالم بأسره، ولذلك لابد ما نحضيو في واحد الحاجة اللي كنأسسوها في بلادنا.

كاين اللي ابغى يعطي لهاذ المؤسسات سلطة فوق المؤسسات. في الحقيقة، راه كان يمكن لي نبقى جالس تما لأنه التقرير ديال اللجنة راه واضح، والتعديلات اللي دارت اللجنة وتصادق عليها واضح، ولكن هاذ الجلسة العمومية هي اللي عندها ارتباط مباشر بالرأي العام باش يكون عارف، ومن خلالكم الرأي العام، الموقف ديال الحكومة في هاذ المؤسسات، والموقف ديال رجال قانون، ماشي.. كاين رجال قانون اللي كيعتبروا بأنه هاذ المؤسسات اللي كانت بالأمس محدثة غير بمراسيم، بلا ما ندخلو للتفاصيل ديال الإحداث ديالها، أنا كشخص، كمواطن، كان عندي موقفي ديال الإحداث ديال هاذ الشي غير بمراسيم.

اليوم هاذ المؤسسات كتحدثت بالدستور، الدستور وضح الاختصاصات ديالها والدور ديالها، ولابد ننتهو كاملين في البلاد، ماشي غير انتما كمصدر التشريع أنه هاذ المؤسسات ما يمكنش تولي فوق المؤسسات الدستورية. إلى تفاهمنا على هاذ المقاربة راه غيسهال العمل ديال هاذ المؤسسة، هاذي الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية، كان الغرض عند البعض أن هاذ المؤسسة كل واحد اشكى لها يمكن لو ما يعرفش براسو، يمكن لو ما يديرش في الشكاية ديالو الإسم ديالو، ورقم البطاقة ديالو وفين ساكن. هاذ الشي كيبان في أول وهلة ساهل وعادي، وعلى الطريقة المغربية ما فيها باس، ولكن لا، هاذي .. هاذ السيد اللي ابغى يدير شكاية أو وشاية كيعرض واحد المواطن أو مواطنة أخرى إلى التشهير، ويمكن في آخر المطاف ديال التحري والبحث ديال هاذ المؤسسة يتبين بأنها شكاية كيدية وفيها تصفية حسابات، وانتما راه مجلس المستشارين شوفوا أشنو حاصل غير في الإعلام، اللي عندو شي مشكل مع شي رئيس مجلس بلدي كيخرج شي ورقة.. أو رئيس جماعة قروية، وما كاينش اللي يحاسب في هاذ الشي، ماشي معقول، يمكن هذاك الشخص (لهلا يقلب به)، ولكن اولادو وزوجتو وعائلتو أشنو داروا باش تبقى ملصوقة فيهم واحد التهمة غير مثبوتة. ولذلك، راه هاذ الشي جوهري، اللي احنا بصددو في هاذ الصباح.

سمحوا لي عاد دوزتو قانون الإرهاب، هذا وقاية لنا جميع في هاذ البلاد هاذي، ولكن هاذ النص القانوني اللي أمامكم راه أخطر مؤسسة أقرها الدستور، لأنه كتهم حياة المواطنين، وكنستعمل كلمة اشوية اصعيبة كتهم «أعراض المواطنين»، اولادهم وعائلاتهم، ذاك الدراري الصغار ما عندهم اعلاش تلصق بهم في المدرسة تهم فيما يخص باهم، ولا أمهم إلى كانت مسؤولة. لذلك، خصنا نحتاطو في هاذ الشي.

جاو الإخوان كيقولوا كيخص الحماية لهاذ الناس ملي كتقولوا لابد

يقدموا التعريف ديالهم تيخص الحماية ديالهم القانونية، قلنا إيه هاذ السيد اللي دار شكاية واعطى التعريف ديالو، ممكن ينتقموا منو، ولذلك لابد نعطيوه الحماية القانونية اللازمة، وبالتالي اعطيناه نفس الحماية اللي عند الشهود في المحاكم، وممكن يطلب بالحراسة وممكن التتبع ديالو حتى لا يحصل لو انتقام، (donc) درنا كلنا حكومة والمجلس ديالكم الموقر درنا واحد التوازن.

جاو الإخوان ديالنا، قلنا احنا الحكومة أو في الحقيقة ماشي الحكومة في هاذ الحالة هاذي مجلس النواب اللي حال عليكم القانون، كيقول كذلك بأنه إذا كانت شكاية مغرضة وشكاية كيدية أن المواطن يتعرض لما هو مقرر في القانون الجنائي المغربي، كان عندنا نقاش في اللجنة في هاذ الموضوع، واختاروا الإخوان والأخوات والإخوان المستشارين بأنه يديروا حتى هي فيها واحد التوازن، إذا ألحق ضرر بهذاك المشتكى به، قلنا ما فيها باس أنه ذاك الساعة يتعرض للقانون الجنائي رغم أنه ملي كنعطيو في الفقرة الأولى الحماية المقررة في المحاكم، لا بد واحد داير شكاية كيدية، لا بد يتابع. تقال بأنه الناس ما غاديش تشكي، غادي تخاف، رغم أنه هاذي فيها وفيها، لأنه كاين الناس اللي كيمشيو للقضاء وما كيخافوش وعندهم الحماية.

هاذ الهيئة قلنا كذلك خص تتبع الحوادث ديال هاذ الموضوع المتعلق بالرشوة، ويتدارلها مرصد اللي غادي يبدا يجمع هاذ المعلومات، باش ما نبقاوش نهضرو فيها بصفة عامة، وكيصدر على هاذ المرصد وعلى هاذ الهيئة واحد التقرير اللي كيتعرض على البرلمان بمجلسيه، ولذلك باش كيتعرف أمام الرأي العام.

غنختم بنقطة أخيرة، كان عندنا نقاش حاد فيما يتعلق بوسائل الإعلام، إذا تطرح شي موضوع في وسائل الإعلام، الهيئة تتمسك به، تاخذو وتبحث فيه وتجري التحري.

احنا في المفهوم ديالنا، في القانون، في هاذ المرحلة اللي هو أمامكم، هاذ الحق عند هاذ الهيئة هاذي، لأنه كلما وصل للعلم ديالها بالصفة العامة والمطلقة، إما عبر وسائل الإعلام أو عبر شكاية أو عبر تظاهر أو تظاهرة، يمكن لها تجري البحث والتحري في هاذ الموضوع.

لذلك، حتى هاذ الأمر ديال وسائل الإعلام، لا بد نكونو على بينة منو، لأنه ها انتما شفتو ممارسات، وها انتما شفتو الدعاوي اللي موجودة في المحاكم، لأنه الناس هاذي حرمة ديالها. واحد الصباح كتطلق إشاعة عن طريق مقال وكيصبح الأثر ديالها ساري مع هاذ الشي ديال الفايسبوك والتويتر، كتنتشر بواحد الانتشار فظيع، وبالتالي لابد إذا كان خبر زائف، لا بد من ما يتطبق القانون. هذا غادي يجي، إن شاء الله، في القانون المتعلق بالصحافة، رغم أنه احنا وانتما، كلنا المغرب ما تليناش قابلين هاذ القضية ديال حبس الصحفيين، ولكن لابد واحد الردع، لأنه اليوم واحد جالس في دارو كيمكن يقيسني من خلال (l'IPAD) ديالو، ومـــن خلال (le portable) ديالو، وبالتالي ما يمكن لناش مانظبطو المجتمع ديالنا.

وهاذ العناصر اللي تكلمت عليها كلها راه من ضمن الاستقرار ديال البلاد، من ضمن الحرمة ديال البلاد، لأنه إلى توسع هاذ الشي، وبدا كيتكلم فيه يمين ويسار، هذا راه يؤثر على الاستثمار، وهاذي هي الموضوع باش عنختم، يؤثر على الاستثمار الداخلي والخارجي، هذا اعلاش هذا الآفة ديال الرشوة خطيرة، خص المقاومة ديالها، خص التربية على عدم تقديم الرشاوي، صحيح، ولكن خصنا ننتهو بأنه راه ملي كيتضخم هاذ الشي راه كيأثر في الاستثمار في البلاد، واحنا عشنا ملي جينا للحكومة في 3 يناير 2012 أن جميع المسؤولين في المغرب رافضين يوقعوا لا الصفقات، لا القرارات، لأنه الناس كتقول أن ما عنديش حماية، أنا خدام مضبوط، ولكن أنا ما محميش لأنه كيمكن لأي واحد يخرج علي اللي ابغى.

لذلك، اسمحوا لي إلى طولت عليكم، ولكن كنقول لكم هاذ الشي اللي احنا بصددو راه ماشي هيئة بسيطة، هيئة غادي يكون عندها أثر في المجتمع ديالنا وأثر خارج البلاد ديالنا على المستثمرين، وبالتالي كنترجاكم أننا نتمعنو في هاذ المواضيع اللي هي موجودة في هاذ القانون.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

تقرير اللجنة؟ وزع.

إذن، الكلمة عند فرق الأغلبية.

<u>المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد باسم فرق الأغلبية أن أبدي مدى إعجابنا ومساندتنا وانخراطنا الكلي في إعداد هذا المشروع قانون المتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة، الذي يعرف الجميع أهميته وطنيا وداخليا، والمعول عليه في المساهمة ليس فقط في تخليق الحياة داخل المجتمع وداخل الحقل الاقتصادي وحتى الثقافي كذلك، ولكن كذلك له دور في بناء المواطنة وتربية النشء وتقويم المجتمع وإصلاحه.

وبذلك وانسجاما مع التوجهات الملكية السامية، وبالخصوص الخطاب الملكي لـ 20 غشت 2008، الذي ترتب عنه الإسراع بوضع الاهتمام بهذا الموضوع ووضع آليات لتفعيل العمل به، حيث تم تأسيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، التي اشتغلت منذ سنة 2008، فراكمت في ظرف وجيز عملا ضخما من حيث المرجعيات ومن حيث تحديد المفاهيم ومن حيث التحسيس وتأهيل أرضية صلبة،

بالفعل، التي يمكن استغلالها للتجاوب أكثر مع مقتضيات الدستور طبعا، التي جاءت لتنتبه لأحد ركائزه إلى أن الفساد والرشوة وما يقتضي من إلزامية العمل بآليات المحاسبة أمور أساسية في كل مجتمع يسعى إلى البناء الديمقراطي.

وبالنظر إلى صراحة والمغزى الدقيق للمادة 36 التي تحدثت بشكل واضح على مكونات جديدة لفعل الرشوة من خلال بعض التصرفات، ثم ربطتها في فقرته الأخيرة بإحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة له دلالة قوية جدا، وأظن أن الحكومة انتبهت لها فسارعت إلى إحداث هذا المشروع، ثم الاختصاصات التي أوردها الدستور كذلك والوظائف في المادة 167 على رأسها مهمة الإشراف وتتبع تنفيذ وتنسيق السياسات العمومية المتعلقة بالوقاية من الرشوة ومحاربتها.

فلا يسعنا، باسم فرق الأغلبية، إلا أن ننوه وأن نشكر الحكومة التي بادرت إلى إعداد هذا المشروع في ظرف وجيز، ففتحت أحضانها لنقاشه خلال مدة طويلة، سواء أمام الغرفة الأولى أو أمام غرفتنا المحترمة.

لقد حاولنا جميعا أن نغني هذا المشروع بمجموعة من التعديلات وكذلك من خلال الأسئلة والاستيضاحات التي تلقيناها، فوقفنا كثيرا عند أهمية المرجعيتين الأساسيتين، المرجعية الدولية المتمثلة بالتنصيص في مقتضيات هذا القانون ضمن أسسه ومصادره على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، الذي يعتبر المغرب من الدول الأوائل التي صادقت عليها، والمرجعية الوطنية المرتكزة أساسا على مقتضيات الدستور، كما بينت أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار مطالب المجتمع المدني وكذلك تجربة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، تأسيسا على تقوية عنصر الاستقلالية والفعالية وربط المسؤولية بالمحاسبة والمصداقية في عمل الهيئة.

فلا يشك أحد في الأهمية القصوى، اعتبارا لما يشكله الفساد والرشوة من خطورة على مسار التنمية وتطور بلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وما يترتب عن الفساد بكل أشكاله من أضرار على الاقتصاد الوطني وعلى سمعة البلاد ومصداقيته، ومن تأثيرات سلبية على المجتمع وحتى على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن المشروع يعيد هيكلة الإطار القانوني للحالة الراهنة التي أسستها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، والتي رغم المجهود المبذول فإن ما تحصل من خلال عمل الهيئة المركزية سيبقى محدودا دون تأثير بالنظر إلى اتساع رقعة الفساد وصعوبة محاصرتها.

والمشروع الذي نحن بصدد مناقشته يعالج الثغرات والنواقص التي ساهمت في عدم فعالية الهيئة المركزية، فهو يُرقي الهيئة إلى مستوى هيئة وطنية، ويوسع من حالات الفساد التي ستنكب عليها لتهيئتها، ويمكنها من تلقي الشكايات والتبليغات ومن التحري والبحث في شأنها، ويعطي صلاحيات تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن مشاريع ومراسيم ومقترحات القوانين المعنية بالوقاية من الفساد ومحاربته، كما ستتقدم الهيئة حسب هذا المشروع بوضع برامج تواصلية وتحسيسية، والمساهمة في تطوير البرامج الوطنية للوقاية من الفساد.

ويهمنا كمستشارين أن نسجل أهمية تمكين الهيئة من تأسيس لجان عمل حول حالات محددة وطنيا وجهويا، واعتمادها مقاربة منهجية عملا بتقارير المقررين وما يتطلبه ذلك من حمايتهم وإدماج الخبراء ضمن هؤلاء.

لقد كان في وسعنا، ونحن طالبنا في اللجنة بإحداث آليات جهوية على غرار بعض المجالس الأخرى، لتفعيل مقاربة القرب من جهة، ولتمكين المواطنين من الاحتماء أكثر بفضيلة هذه الهيئة، إلا أنه ربما ما تحصل إلى اليوم غير كاف لتمكين هذه الهيئة من اتخاذ فروع لها بمختلف جهات المملكة، وهو بدون شك ما سيتحقق في المستقبل.

ونود أن نسجل في الختام أن المساهمة الفعالة لمجلسنا في إغناء هذا المشروع، حيث تم إقرار 7 تعديلات، 6 منها للفرق البرلمانية وتعديل واحد أقرته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بتوافق كل أعضائها، وكان أهم تعديل هو إعطاء الهيئة إمكانية المبادرة، ولو بشكل ضيق في بعض الحالات، حتى لا تبقى مجهوداتها أو فعاليتها ناقصة، إضافة إلى تعديل ينص على سرية المداولات بمجلس الهيئة، وهو ما يقتضي مقتضى هام اعتبارا لحساسية بعض الملفات التي تكون موضوع مداولات الهيئة.

ونحن نستمع إلى التقرير الذي قدمه السيد الوزير أمامنا اليوم في هذه اللحظة، ليعيد إلى ذاكرتنا الأهمية القصوى للمشروع ونبل أهدافه، والمطلوب منا جميعا دعمه ومساندته، ليس على مستوى التصويت فقط، ولكن على مستوى الحماية والتفعيل وتخويل كل الشروط وكل ظروف إنجاح هذه الهيئة، باعتبارها نواة صلبة، ستكون في مقدمة مكتسبات تنزيل الدستور الجديد.

فهنيئا لنا وللحكومة بكافة مكوناتها، وهنيئا لمجلسنا الذي دقق وعمق النقاش في هذا الموضوع، فانتهى إلى الإجماع بالتصويت عليه. لقد تم التصويت إذن في اللجنة بشبه الإجماع، ونتمنى أن يكون التصويت بالإجماع كذلك أمام مجلسكم، وهذه رغبة أغلبيتنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة عن فرق المعارضة، تفضل السي التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة والمصادقة بالجلسة العامة على مشروع قانون 113.12 بشأن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

لا تفوتني الفرصة، السيد الوزير، أن أشكرك على عرضك القيم، الذي استمعنا إليه داخل هذه القاعة، الذي أعطى في الواقع عمق ما وصلنا إليه في المغرب عندما بدأنا نؤسس، بدأنا نؤسس عن طريق هاذ القانون لمنظومة سوف تمكننا مستقبلا لنحارب هاذ الفيروس الذي عشش في دوائر الإدارة المغربية بجميع أنواعها.

ما متفقش معك، السيد الوزير، ملي تتقول ملي كتعطيو الأمثلة دائما بالجماعات المحلية. الجماعات المحلية، نعم، فيها فساد وفيها واحد العدد ولكن.. المشكل ديال 10% من الميزانية، الفساد الكبير جدا في الصفقات الكبرى، كتكون صفقة وحدة ديال (Autoroute) ولا صفقة ديال (barrage) تتكون بـ 300 ولا 400 مليار، فيه 400 ولا 700 جماعة قروية التي لا تلوي على شيء، إذن الفساد فهو سرطان موجود داخل المجتمع المغربي، داخل الإدارة المغربية، وهاذي آلية من الآليات التي نتمنى أن تمكن المجتمع ديالنا من أن يكون يبدا باش نبداو في الواقع في المحاربة الفعلية لهاذ الآفة اللي هي الرشوة، وغادي نقولها بكل صدق، الآن ابدات الحكومة كتنزل الكلام اللي غادي نتفقو عليه وغادي نصوتو عليه–نقول لك – بالإجماع، لماذا؟ لأننا كلنا ضيعنا ثلاث سنين، السيد الوزير المحترم، ضيعنا 3 سنين في محاربة الرشوة بالشفوي، بالهضرة، في الإذاعات، في كذا، في كذا ونوزع بيننا، بين الحكومة والمعارضة وبين الأغلبية والمعارضة واحد الخطاب رديء، واحد الخطاب الذي يعطي صورة سيئة على المجتمع المغربي، لماذا؟ لأننا لم نكن نحارب الرشوة من أجل المحاربة فعلا أن نحارب الرشوة، ولكن نريد أن نتكلم ونعطي انطباع للمغاربة على أن المغاربة كلهم فاسدين.

الآن هذا تنزيل نشكرو الحكومة ونهنئها، احنا في المعارضة نهنئ الحكومة عندما أتت بهاذ القانون الذي هو بداية صحيحة لمحاربة هاذ الآفة، ماشي بالشفوي، ماشي بالهضرة، واحنا كمعارضة، أولا، كنتكلم باسم المعارضة، فنحن معكم، فنحن معكم في كل خطوة كتديرها الحكومة لكي تحارب هاذ الآفة. أبدا يكون شي واحد في المعارضة يكون ضد هاذ القانون ولا ضد هاذ أي حكومة التي تريد أن تحارب هاذ الآفة التي تضيع على المغرب كما كتعرفوا 2% ديال (PIB) ديالها، ما كاينش شي حكومة اللي غادي تدير العصا في الرويضة، المعارضة لا تضع كما كيقول لك العصا في الرويضة، تساعد الحكومة وسوف نصوت بالإجماع، جميع القوانين التي في صالح المجتمع، في صالح محاربة هاذ الآفة، فنحن مستعدون لمساعدتكم والوقوف معكم لقطع دابر الفساد والمفسدين، لأن الفساد والمفسدين ماشي تيفسدوا غير المؤسسات، ولكن هاذ المال اللي سايب يفسدون كذلك المؤسسات، راه يدخلوا للمؤسسات ويفسدون المستثمر الداخل، وبالتالي نحن معكم لكي نحارب هاذ الآفة اللي هي آفة خطيرة وآفة اللي هي داخلة في نطاق.. لأن ماشي غير في المغرب لحقاش احنا كنعطيو دائما نظرة على أن المغاربة كلهم شفارة، كلهم خايبين، كلهم مفضيين.. عيب، عيب نديرو هاذ الشي، ولكن هاذ منظومة الفساد، راه قلت، السيد الوزير، منظومة عالمية، منظومة عالمية، عندها السنان، عندها جهات للدفاع على هاذ المنظومة، راه ماشي ساهلة، ولكن عندما نبغيو تكون عندنا الإرادة، وتكون عندنا الإرادة الواقعية والشفافية الواقعية باش نحاربو هاذ الموضوع، المجتمع كلو غيتحرك، كلو غيمشي في اتجاه محاربة هاذ الموضوع اللي هو كينخر المجتمع ديالنا، في إطار هاذ المنظومة الكبيرة جدا الفاسدة اللي كاينة في جميع أنحاء العالم، احنا جزء من هاذ العالم، ولكن الآليات هما هاذو اللي ابدينا بهم الآن، هاذو هما الآليات.

حتى في المنظمات الدولية واحد العدد ولات آفة دولية، آفة دولية، واحنا المغرب انخرط في هاذ العملية لكي يحارب هاذ اللي كيدخل في الواقع في الدول التي سوف تحارب هاذ المرض ولا هاذ السرطان الذي ينخر المجتمعات.

في هاذ السياق، برزت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كتتويج لمجموعة من الصكوك اللي هي إقليمية متعددة الأطراف كوثيقة مرجعية مندمجة، تتكامل فيها مهام الوقاية وفيها الزجر بقنوات مفتوحة مع التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

وعليه، أصبحت محاربة الفساد التزاما دوليا، تحكمه مجموعة من الضوابط القانونية والمؤسساتية والأخلاقية، وتؤطره منهجية عمل شاملة، تجعل من مختلف السلطات الوطنية وفعاليات المجتمع المدني الذي يجب عليه أن يلعب دورا أساسيا في هذا الموضوع، ومتفق معك المسائل الكيدية راه كاينة، إذن خصنا نعطيو (des garde-fous) لهاذ المسائل لصيانة الأخلاق ولصيانة المجتمع من واحد العدد ديال المسائل اللي ممكن تكون كيدية، ولكن الحاجة اللي ما فهمتهاش بصدق، بصدق ما افهمتهاش، اعلاش ذيك القضية ديال المسألة التقريرية، لأن قلنا هي سوف تكون مؤسسة فوق المؤسسات، إلى اعطيناها صفة تقريرية، ما افهمتش كيفاش.

أنا في نظري، في نظري، عندنا نضع مؤسسات الحكامة واكثار اللي جابهم الدستور ديال 2011، واحد العدد ديال مؤسسات الحكامة، الخطير في الأمر اللي غادي يكون، اللي غادي يضربنا الحيط هو عندما نضع مؤسسات الحكامة، شفناهم في الدول المتقدمة وكنديروهم عندنا احنا، ولكن فارغة من الداخل.

إلى كانت فارغة من الداخل هاذي هي المصيبة لأنه عندما نضع مؤسسات خاص تكون مؤسسة فاعلة، مؤسسة ذات مصداقية، لها من الاستقلالية ومن القدرة ومن الكفاءة ما يمكنها من أن تساعد الحكومة أو تساعد المجتمع على القيام بمهمة من المهام، لأن غير نجيو نديرو، احنا درنا ديال الرشوة نديروها باش نقولو احنا درنا بحال

الآخرين، نديرو ديال الأخرى باش.. لا، هذا هو الخطير في الأمر.

يجب أن تتوفر هذه المؤسسات على إمكانيات، على قدرات، على استقلالية، أولا استقلالية على البرلمان، استقلالية على الحكومة، استقلالية على القضاء باش يمكن تكون قادرة على أن تلعب دورا في مواكبة ومحاربة هذا الموضوع، وبالتالي احنا ملي كنا كنقولو أودي خصنا نعطيوها تقريرية، هاذ الشي اللي فهمنا منو، على أنه مثلا النيابة العامة، إذا كان موضوع الرشوة، إذا كان النيابة العامة راه النيابة العامة هي وزير العدل، يقدر يقول نعيط لهذا وما نعيطش لهذا، نعيط عليه نقول لو اقبط هاذ الملف وما تقبطش هاذ الملف، هنا ما كتكونش استقلالية، إذا كانت استقلالية على الجهازين يمكن أن تتوجه هذه الهيئة إلى عدد كبير جدا من.. تمشي لأي واحد، اعلاش؟ لأن حتى واحد ما كيتحكم فيها من الفوق.

كاين الخطورة اللي قلت، لأن عاود تاني إلى درنا هاذ الشي يمكن تكون هاذي تتغول على بقية المؤسسات الدستورية، يمكن، ولكن خاصنا نلقاو (le juste milieu) اللي يمكن يعطيها هاذ الاستقلالية وهاذ القوة بدون أن نجعلها فوق المؤسسات أو أن تكون تتغول على المؤسسات الأخرى، ولكن خصها يكون عندها استقلالية، يكون عندها مضمون وعندها قدرات، تكون عندها سلطة في يديها باش يمكن لها تساهم من جانبها مع المجتمع المدني، مع جميع المساهمين في محاربة هذه الآفة اللي هي آفة خطيرة وخطيرة جدا.

إذن، لم يكن ممكنا للمغرب أن يبقى خارج هذا التطور النوعي في سياسة مكافحة الفساد ومواصلة تفاعله مع الدينامية الدولية من خلال توقيعه على الاتفاقية الأممية بتاريخ 31 أكتوبر 2003 ومصادقته عليها بتاريخ 2007/9 ليفتح بذلك سلسة من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية تفاعلا منه مع التزاماته الدولية.

السيد الرئيس،

بخصوص المقتضيات، راه قلناهم على أنه خصها تكون عندها استقلالية وتكون عندها قوة... إلى آخره، والانخراط ديال بلادنا في هاذ الموضوع نصفق له ونصفق للحكومة اللي جابت هاذ الشي، نصوت مع الحكومة، ما كنعارضوش الحكومة، ما كنديروش العصا في الرويضة، لا ندافع عن الفساد، لن ندافع ولن يدافع مغربي كيفما كان هاذ المغربي على الفساد، باش نفضيو هاذ الموضوع، باش نتراشقو بالكلمات كل نهار، نفضيو هاذ الموضوع، المعارضة مع الحكومة، تصوت مع الحكومة عندما تأتي الحكومة بقوانين، لأن الحكومة، كيف قلت في البداية، أن محاربة الفساد ومحاربة الفوضى ومحاربة هاذ اقتصاد الريع وهاذ التخريبق كلو ما كيكونش بالكلام، يكون بهاذ الشي، ادروك ابدينا، يكون بإصدار قوانين، بتفعيل مقتضيات الدستور ديال 2011 اللي جا بهاذ مؤسسات الحكامة، مسألة أساسية اللي هي جواب، هاذ الشي كلو جواب عن انتظارات الشباب اللي خرج في 20 فبراير وغوت وابغى الشعار ديالو الأساسي هو الديمقراطية، هو محاربة الفساد، هو عدم الإفلات من العقاب، هذا هو الشعارات ديالها.

إذن، هنا ابدينا كنفذو في الواقع هذوك الشعارات اللي خرجوا المغاربة كيغوتوا عليهم، باش نمشيو في اتجاه أن نطبع مع الديمقراطية ومع التطور الديمقراطي في بلادنا.

إذن، رغم الإيجابيات اللي هي–ما نطولش عليكم–رغم الإيجابيات الواردة في هاذ مشروع القانون لأن فيها ثغرات، الثغرات هي اللي قلت لك أنا قبايلة، ما افهمناش اعلاش ما اعطيناهاش هاذ الصفة التقريرية، باش يمكن في الواقع هاذ الهيئة أن تعطي، تكون عندها الاستقلالية الفعلية باش يمكن تعطي ما يمكن أن تعطيه لهاذ المؤسسة.

وفي الأخير، السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمين، نحن في فرق المعارضة نؤكد لكم من هاذ المنصة ومن خلال هاذ المنصة للرأي العام، على أننا معكم في جميع الخطوات التي ترنو أو التي من خلالها تريدون أن تحاربوا الفساد، ونطالبكم بمحاربة الفساد، ماشي محاربة الفساد، غير ما يكونش هاذيك محاربة الفساد تكون غير شعار، ادروك ما بقاتش شعار، 3 سنين شعار، ابدينا نلمسو على أن أصبحت فعلا كاينة إرادة، واحنا مع الإرادة ديالكم، وسوف نصوت معكم في هاذ القانون وفي جميع القوانين التي تروم إصلاح المجتمع المغربي، اعلاش؟ لأن المعارضة والأغلبية كلهم الدور ديالهم هو إصلاح المجتمع المغربي ومحاربة كل ما يشوب التطور الديمقراطي والحداثي ديال بلادنا.

إذن، انسجاما–كما قلت–مع هاذ الموضوع، نعاود نقولها ونكررها غنصوتو معكم بالإجماع في هاذ القانون، متمنيا من الحكومة أن تضع أمام البرلمان جميع القوانين ولا مؤسسات الحكامة اللي صادق عليها المغرب في دستور 2011، والتي تروم تطوير هاذ المجتمع وتثبيت هذا المجتمع على الطريق الصحيح.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة مشروع القانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

واسمحوا لي أن أتقدم ببعض الملاحظات الأساسية:

السيد الرئيس،

لقد شكلت الرشوة والفساد ببلادنا معضلة معقدة، طال أمدها وزاد حجمها واتساعها، إذ لم تنفع السياسات الجنائية المتبعة من كبح جماح الجرائم المخلة بنزاهة المعاملات، كما لم تنفع كل الوصفات العلاجية التي جربت لحد الآن في الحد من استباحة المال العام بواسطة الرشوة واستغلال النفوذ واقتصاد الريع والاحتكار والحصول على الامتيازات غير المشروعة، واستغلال التأثير الذي توفره السلطة السياسة على القرار الاقتصادي وشتى أنواع الممارسات التحايلية المخالفة للقانون وللقيم الأخلاقية.

لقد خطا المغرب خطوة هامة في درب الدينامية الدولية لمكافحة الفساد، بدءا بتوقيعه على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 9 دجنبر 2003 إلى مصادقته عليها بتاريخ 9 ماي 2007، مرورا بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة بتاريخ 13 مارس 2007، تنفيذا للمادة 6 من الاتفاقية الدولية التي تلزم الدول الأطراف بإحداث هيئة أو هيئات للوقاية من الرشوة، غير أن مظاهر الفساد والرشوة لم تتوقف، بل أجمعت مختلف التقارير الوطنية والدولية على أن رقعة الفساد آخذة في التوسع، وأصبحت يوما بعد آخر تعرقل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتسبب في تعميق الهشاشة وانتهاك الحقوق الأساسية لفئات عريضة من المواطنين، وتحد من ولوجهم إلى الخدمات العمومية، فضلا عن التأثير السلبي للفساد على ضآلة وضمور الاستثمار وخلق فرص الشغل ونفور الاستثمار الأجنبي والجهات المانحة الدولية من تخصيص موارد للدولة المفتقرة إلى قدر معقول من سيادة القانون والشفافية.

ورغم الدور الفاعل الذي لعبته الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في إرساء قواعد أولية للنهوض بسياسة مكافحة الفساد بالمغرب، فإن أغلب توصياتها ومقترحاتها لم تعرف طريقها نحو التفعيل، وذلك بسبب :

1- عدم استقلالية الهيئة عن الجهاز التنفيذي، وعدم توفرها على كل الصلاحيات اللازمة والوسائل الكفيلة باضطلاعها بمهامها؛

2-محدودية الميزانية المرصودة للهيئة؛

3- ضعف تجاوب الحكومة مع مقترحاتها؛

4- ضعف استعداد مختلف الفاعلين لقبول وتملك التشاركية وانغلاق أسلوب الحكامة العمومية المتبع لحد الآن.

لذا، كان من الطبيعي أن يكون أحد أبرز الشعارات التي ميزت الحراك الشعبي المغربي لسنة 2011 مطلب محاربة الفساد والريع والاحتكار والامتيازات ووضع حد لاختلاس المال العام والاستيلاء على الثروات الوطنية ونهبها خارج القانون وخارج مقتضيات المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص، وهي المطالب التي كانت تتصدر شعارات حركة 20 فبراير وجمعيات المجتمع المدني ومنظمات نقابية وأحزاب سياسية.

وقد جاء الخطاب الملكي يوم 9 مارس 2011 الذي اعتبر من ضمن مرتكزات إجراء التعديل الدستوري، وتقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة، ودسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

كما أن دستور 2011 أفرد فصلا كاملا لجرائم الفساد، والتي اعتبرها المخالفات المتعلقة بحالة تنازع المصالح، استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه وكل المخالفات ذات طابع مالي وكل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، واستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها وبإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، الشطط في استعمال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعية الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

وبموجب الفصل 36 من الدستور، تم إحداث هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهي هيئة من هيئات الحكامة الجيدة والتقنين الذي يحدد الفصل 167 بعض مهامها في المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال والمساهمة في تخليق الحياة العامة وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة.

وفي هذا السياق، نسجل، أولا، تأخر الحكومة في عرض المشروع على قنوات المصادقة رغم أنه أعد منذ 4 سنوات. وفي هذا الصدد، كنا نأمل أن تتصدر المشروع ديباجة تؤكد على التزام المغرب بمضامين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واعتبارها إحدى مرجعيات هذا المشروع بالإضافة إلى الإشارة.. (السيد الوزير، أنا ما كنتش كنشوش عليك، ما تشوش علي) بالإضافة إلى الإشارة إلى مضامين البلاغ الملكي بتاريخ 11 أبريل الذي أكد على تخويل الهيئة صلاحية التصدي التلقائي لحالات الارتشاء وكل أنواع الفساد، ثم تضمينها مقتضيات الدستور، خاصة الفصل 27 الخاص بحق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات، وكذا الفصول 36 و159 و160 و167 و171 من الدستور.

ونأسف لعدم تجاوب الحكومة مع تعديلات مهمة تقدمت بها كل مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة، وجوبهت بالرفض التام، نذكر منها على الخصوص التعديل الذي يمنح الهيئة الوطنية صلاحية المبادرة المخولة بمقتضى الفصل 167 من الدستور وعدم جعلها مشروطة بطلب الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان فقط، حيث تشبثت الحكومة برفضها لهذا التعديل رغم إجماع مكونات المجلس.

كما حصر المشروع مفهوم الفساد في مفهوم ضيق لا يتجاوز جرائم الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس والغدر المنصوص على عقوبتها

في القانون الجنائي، وبالتالي تخلف المشروع على مقتضيات الدستور الذي أفرد لجرائم الفساد فصلا كاملا هو الفصل 36.

كما اقترحنا التنصيص على إمكانية إحداث آليات جهوية أو محلية في شكل لجان تابعة للهيئة الوطنية بسائر التراب الوطني، يحدد النظام الداخلي للهيئة كيفية تأليفها وعدد أعضائها واختصاصاتها وتنظيمها وكيفية سيرها، وكذا مسطرة تعيين أعضائها ورؤسائها، وكذا تحديد مدة انتدابهم، غير أن الحكومة ظلت وفية لرفضها لجل التعديلات.

كما اقترحنا إلغاء الفقرة المتعلقة بشروط قبول التبليغ أو الشكاية، وذلك للأسباب التالية:

1- ليس من الضروري شرط إثبات هوية المبلغين والمشتكين، كما أن من واجب الهيئة الوطنية حماية المعطيات الشخصية للمشتكين، ترجمة لما جاء به قانون حماية الشهود والمبلغين، وبالتالي فالهيئة الوطنية ملزمة بإخفاء هوية المشتكي أو المبلغ في المحاضر والوثائق، خاصة إذا طلب منها ذلك؛

2- إن اشتراط إرفاق جميع المستندات والوثائق والمعلومات وكل الحجج التي تثبت حالة الفساد يجعل من الهيئة مكتب ضبط، يحال من خلاله على هذه الوثائق على النيابة العامة لاتخاذ المتعين قضائيا؛

3- إن شرط إرفاق الشكاية بتصريح المشتكي يفيد بواسطته أن حالة الفساد التي قدم شكايته بشأنها غير معروضة على القضاء، وأنه لم يصدر أي حكم قضائي بشأنها، افترض المشرع أن المشتكي على علم بكل ما يحيط بحالة الفساد المبلغ عنها، وقد لا يتأتى للمبلغ أو المشتكي العلم بذلك، وإذا ما وضع هذا المقتضى كشرط لقبول الشكاية من شأنه أن يحد من مطلب تحفيز المواطنين على التبليغ بحالة الفساد.

كما اقترحنا إلزام الهيئة بموافاة أصحاب التبليغات والشكايات بمآلها داخل أجل لا يتعدى 3 أشهر ابتداء من تاريخ التلقي، تجاوبا وانسجاما مع المبادئ والقواعد الأساسية للمرفق العام.

كما اقترحنا أيضا التنصيص ضمن صلاحيات الهيئة في التدخل الفوري على الشكايات والتبليغات وعلى أفعال الفساد التي تصل إلى علم الهيئة كمصدر لإعمال سلطة البحث والتحري المخولة لها، لأن تقييد النهوض بصلاحية التدخل الفوري بشرط تلقي الشكايات والتبليغات يشكل، من جهة، تراجعا عن مقتضيات المرسوم الحالي للهيئة التي منحها صلاحية التبليغ عن أفعال الرشوة التي تصل إلى علمها، ومن جهة أخرى يسد الباب أمام الهيئة للتفاعل إيجابيا مع ما يرد في المنابر الإعلامية ووقائع تستوجب تدخلها، وهذا وضع لا يستقيم في ظل الأدوار المهمة التي تضطلع بها الصحافة المسؤولة، وفي سياق تنامي صحافة الاستقصاء والتحري التي ترصد بكل الوسائل المتطورة اختلالات الحكامة وأفعال الفساد.

كما اقترحنا تعديلا يرمي إلى منع الاعتراض على عملية الرصد والبحث والتحري التي تقوم بها الهيئة الوطنية من جهة، ومن جهة ثانية يجب أن يكون الأصل هو الحق في الولوج إلى المعلومة حسب منطوق الفصل 27 من الدستور، ولا ينبغي لإدارات الدولة بدون استثناء مواجهة الهيئة الوطنية بضوابط التحفظ وكتمان السر المهني، غير أن الحكومة كعادتها رفضت هذا التعديل أيضا. كما اقترحنا الصيغة في شكل تعديلات لتجويد النص وتحسين مضامينه، بما يتلاءم وروح دستور 2011. كنا نأمل أن تحظى هذه التعديلات بقبول الحكومة.

ومهما يكون من أمر، نتمنى أن يسهم هذا القانون في الحد من رقعة الفساد، ونتمنى أن تتضافر كل الإرادات الصادقة من أجل تطهير الاقتصاد من كل ظواهر الريع والاحتكار والامتيازات، ووضع حد لاختلاس المال العام والاستيلاء على الثروات الوطنية ونهبها خارج القانون وخارج مقتضيات المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص.

ولذلك، سنمتنع عن التصويت على هذا القانون، السادة الوزراء، السادة المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

إذن، ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع:

إذن المادة 1 و2: إجماع.

المادة 3 ورد في شأنها تعديل من طرف الحكومة، المادة 3 من البندين 6 و7 من الفقرة 2 من المادة، الكلمة للحكومة، تفضلوا، آجي تفضل.. نعم؟ تقدمت به الحكومة دابا طبقا للمادة 195 من النظام الداخلي، كتقدمو في المناقشة، تفضل السيد الوزير.

<u>السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:</u>

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السي دعيدعة قرر يشوش علي قبل ما نطلع.

الحكومة احترمت المسطرة المتعلقة بتقديم التعديلات، ووضعنا لأنه أخبرنا بالجلسة البارحة بالليل، ووضعنا التعديلات عند رئاسة المجلس، ولكن التعديل اللي كنطلبو إلى جا على خاطركم الموافقة عليه، ولكم واسع النظر، ولكن احنا مسؤوليتنا لابد نهو لواحد الموضوع، وابغيتكم تبعوا معايا هاذ الموضوع بصفة دقيقة، لأنه عييت ما نشرح في اللجنة هاذ الموضوع.

المادة 3 مبدية بالإشارة للمادة 167 من الدستور، (donc) المادة 167 من الدستور حددت الموضوع ديال المبادرة، حددتها، ماذا تقول بداية

المادة 3 اللي هي النص ديال المادة 167 من الدستور؟ كتقول «طبقا لمقتضيات الفصل 167 من الدستور، تتولى الهيئة، على الخصوص، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسة محاربة الفساد، وتتلقى وتنشر المعلومات في هذا المجال والمساهمة في تخليق الحياة العامة.. سمحوا لي راه غير انسيت النضاضر ديالي المساهمة في تخليق الحياة العامة وترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة» لهذه الغاية ما هو مقرر في الفصل 167 من الدستور تمارس الهيئة الاختصاصات التالية مع مراعاة الاختصاصات المخولة للسلطات أو هيئات أخرى بمقتضى النصوص التشريعية الجاري بها العمل. باش نجاوب السيد الرئيس التويزي، ما يمكنش هاذ الهيئة تكون فوق العدالة، هذا هو الشرح اللي اعطيت قبايلة.

ملي كتكمل الخدمة ديالها لا دخل لوزير العدل في هاذ الموضوع، باش عاود ما ندخلوش في واحد الدوامة، القانون انتما اليوم كتعطيو الهيئة ملي تكمل البحث والتحري وتحرر ملف بمقتضى هاذ الشي بالحجج تحيل على النيابة العامة مباشرة، وذاك الساعة كندخلو لمسلسل القضاء، صافي، لأنه ما يمكنش لهاذ الهيئة تولي هيئة كتحكم في بلاصة القضاء، لأنه احنا كنقولو مع بعضياتنا وباغيين بلادنا تكون دولة ديال المؤسسات.

التعديل اللي ورد في المحضروجا عن طريق اللجنة هو ملي كنمشيو للفقرة 6 كنطلبو.. الحكومة كتطلب بحذف بمبادرة منها في هاذ الفقرة وفي الفقرة الثانية.. هاذ الشي راه ما خصش يكون فيه مزايدات، أنا راه نقول لكم رأينا، لأنه احنا هنا راه ما كناقشو غيرواحد القانون أحيل من مجلس النواب، كاين اللي هجم على الحكومة.

هاذ القانون اللي هنا قدامنا ماشي هي الصيغة بقات الصيغة ديال الحكومة، وراه قانون أحيل من مجلس النواب، واضح. اللي ابغى يقول شي حاجة في الحكومة هذا حقو، لا مانع.

تبعوا معايا هاذ التعديل أشنو غيخلق في المغرب، إبداء الرأي بمبادرة منها (أي الهيئة) أو بطلب من الحكومة بخصوص كل برنامج أو تدبير أو مشروع أو مبادرة ترمي إلى الوقاية من الفساد ومكافحتها، كتعطي لهاذ الهيئة واحد (droit de véto) على الحكومة، في الوقت اللي فقرة كاينة كتقول الحكومة هاذ الفقرة كانت، الحكومة.. هاذي راه أمور أخلاقية في العمل السياسي والتشريعي، الحكومة ملزمة باش تطلب الرأي ديال هاذ المؤسسة، حيث أن هذه المؤسسة راه عندها المهام ديالها، كتشرف على التخليق وكتقترح، وراه غير تنسى أسمو.. تنسى 10 ديال الالتزامات ديالها وملي تمشي للمرصد تلقى واحد 6 ولا 7 ديال الالتزامات، لذلك ننتهو آش كنديرو، بمعنى كتعطي لهاذ الهيئة واحد التدبير حكومي كتوقفو حتى تعطي الرأي ديالها. احنا بصدد صياغة القوانين ماشي بصدد ما كنرغبو فيه.

سمعوا الفقرة الثانية أخطر، سمحوا لي إلى كنتكلم بهاذ الطريقة، لأنه ناقشنا هاذ الشي وقلنا لابد نزلو هاذ التعديلات في مجلس المستشارين حرمة بمجلس المستشارين، باش حيث يمشي للقراءة الثانية الأمور تكون واضحة.

سمعوا: «إبداء الرأي بمبادرة منها أو بطلب من الحكومة أو أحد مجلسي البرلمان في مشاريع ومقترحات القوانين ومشاريع النصوص التنظيمية ذات الصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، كل فيما يخصه»، هذا (droit de véto) على التشريع، هذا واحد الحق ديال مجلس المستشارين ولا مجلس النواب وفقا للقانون الداخلي ديالو يطلب الرأي ديال هاذ المؤسسات، ماشي هاذ المؤسسة تجي تقول للمجلس واحد مقترح قانون نزل عندك ما غاديش تناقشو، راه ما كنشرعوش لدابا، راه كنشرعو لغدا، التنازعات بين المؤسسات، كاين مؤسسات دستورية وكاين مؤسسات ذات طابع دستوري، ولذلك ننتهو فين غاديين، خليو لواحد المؤسسة تشريعية تطلب مؤسسة دستورية، تطلب الرأي، هذا فيه تكميل بين المؤسسات وتعاون بين المؤسسات، وبالتالي مصلحة المؤسسات، المؤسسات التقليدية الدستورية والمؤسسات اللي كتعين المؤسسات الأخرى بالرأي وبالمشورة.

لكم واسع النظر، أنا بلغتكم الشعور اللي عندنا، راه لاحظتو كنستعمل عندنا ماشي عند الحكومة، عند واحد العدد ديال الناس اللي استشرنا معهم في هاذ الشي. لكم واسع النظر، فيما يخص بعدا واحد الفقرة غير ابغيتو تزولوا الاختصاص ديالكم زولوه، ولكن انتهو آش كنديرو، انتهوا.

ولذلك، احنا كنطلبو منكم أن هاذ المؤسسة عندها المبادرة الدستورية بالدستور في جميع المجالات ديالها والاختصاص ديالها، هذا هو مقتضى الفصل 167، ولكن ملي كتجي تحررها هنا بهاذ الطريقة، راك كتعطي واحد (l'autosaisine) فوق المؤسسات الدستورية لهاذ المؤسسة.

لكم واسع النظر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى التصويت، الله يخليكم، من بعد، راه طبقا للنظام الداخلي راه كنمشيو للتصويت (directement)، من بعد وديروا تفسير التصويت.. أشنو؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ التعديل اللي قدمو السيد الوزير المحترم ظاهربأنه تعديل يتعلق

بمسألة جوهرية في مشروع القانون اللي احنا بصدد مناقشته، ماشي مسألة جزئية أو شكلية. طبعا الحكومة من حقها بمقتضى المادة 195 أن تتقدم بتعديل إبان انعقاد الجلسة، ولكن كان يفترض من منطلق أخلاقيات التعاون بين المؤسسات، وقد أشدتم واعترفتم بتعاون كافة مكونات المجلس في اللجنة مع مشروع القانون، وشكرتم الرئيس وكافة الأعضاء، كان يفترض على الأقل موافاة مكونات المجلس بهذا التعديل ساعات قليلة قبل انعقاد الجلسة كي نمعن فيه النظر.

الآن يفاجئنا السيد الوزير بتعديل هكذا تيتعلق بمسألة جوهرية، كنطلبو منك، السيد الرئيس، انطلاقا من مقتضيات النظام الداخلي ترفع الجلسة لمدة 10 دقائق باش يمكن لنا احنا نتشاورو بشأن هذا التعديل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، كنظن ما كاين مانع بالنسبة للإخوان، إذن نرفع الجلسة لمدة 10 دقائق.

السيد رئيس الجلسة (استئناف الجلسة بعد مرور 18 دقيقة):

إذن، نستأنف هذه الجلسة، نستأنفها بالتصويت على هذا التعديل الحكومي، تعديل الحكومة.

تفضل السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

قبل ما نمرو للتصويت، طلبنا رفع الجلسة للتشاور، ويهمنا أن نطلعكم عن خلاصة ما تشاورنا بشأنه، ولذلك أقول، باسم فرق المعارضة:

أولا، أننا استوعبنا جيدا التعديل اللي قدمتو الحكومة، واللي بسطو السيد الوزير المحترم، استوعبناه وفهمناه، ولو أن الحكومة امتنعت عن موافاتنا بالتعديل كتابة. على كل حال، ما اعطيتوناش ورقة من قبل، ولكن فهمناه، افهمنا الشرح اللي قدمتيه، السيد الوزير، واستوعبنا التعديل والمرامي ديالو.

ولذلك، نقول الرأي ديالنا:

من حيث الشكل، أولا، ومن حيث المسطرة، التعديل اللي تفضلت به، السيد الوزير، يتعلق بتعديل مادة قدم بشأنها تعديل على مستوى اللجنة، وجرى التصويت عليه بالإجماع، إذن فالتعديل اللي جبتو هو تعديل التعديل، ماشي تعديل نص، ماشي تعديل جديد يهم مادة أو فصلا لم يقدم بشأنه تعديل على مستوى اللجنة، وهذا برأينا تأويل ضيق وغير سليم للمادة 195 اللي استعملتوها في تقديم هذا التعديل، لأن تعديل على تعديل.

من حيث المضمون، نحن نرى بأن إبداء الرأي من طرف الهيئة، بمبادرة منها أو بطلب من الحكومة أو بطلب من أحد مجلسي البرلمان، بشأن مشروع قانون أو مقترح قانون يدخل في مجال اختصاص الهيئة، هو أمر يتوافق تمام التوافق ويتسق تمام الاتساق مع مفهوم الديمقراطية التشاركية التي كرسها الدستور، ويتوافق مع روح الوثيقة الدستورية، فضلا عن أن إبداء الرأي ديال الهيئة اللي ابغيتو تلغيوه بهذا التعديل يعني إبداء الرأي ماشي ملزم، ولذلك كنطلبو من الحكومة باش نبقاو في ذاك المنطق ديال التعاون اللي مشينا به وأشدتم به في تقديم مشروع القانون، كنطلبو من الحكومة سحب هذا التعديل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

توجه لي السيد الرئيس المحترم بطلب، كان بودي أنني نلبيه، ولكن، اسمح لي، «أعمال العقلاء تصان عن العبث». فكرنا كثير، وأنا قلت هاذ الشي، فكرنا كثير واش نديرو التعديل ولا نمشيو للقراءة الثانية، والرأي ديال الأغلبية ديال اللي فكرت في هاذ الموضوع هو حرمة مجلس المستشارين، وأن الحكومة غتعبر على وجهة نظرها أمام مجلس المستشارين، ها واحد، باش نكونو واضحين في هاذ الموضوع.

ثانيا، أنا ما يمكنش تلاحظ علي هاذ الملاحظة المسطرية، لأنني، اسمح لي نقول لك، أنا ولد الحرفة، ما دخلت عندك للجلسة حتى حطيت التعديلات عند رئاسة المجلس، إمتى تخبرت بالجلسة؟ دقة وحدة، هاذ الشي واضح، أنا ولد الحرفة البرلمانية، صافي؟ وحتى أنت ولد الحرفة البرلمانية. أنا تخبرت بالجلسة في الرابعة والنصف البارح، زملائي بعض الوزراء تخبروا اليوم الصباح، ولكن أنا تخبرت من طرف المكلفة بالعلاقات مع البرلمان بأن ندوة الرؤساء قررت والمكتب قرر جلسة اليوم الصباح، قلت لك قبل ما ندخل للجلسة حطيت التعديلات برسالة وعندي التوصيل، أنا قلت لك ولد الحرفة: إلى السيد رئيس مجلس المستشارين.. ونزلت ليه التعديل الأول رقم 1 والتعديل رقم 2، احنا متشبثين بالتعديل ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاين إشكال. إذن، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

مزيان هاذ القضية ديال اولاد الحرفة، حتى احنا اولاد الحرفة، ولذلك تنقولو بأنه هاذ الحرمة ديال المجلس اللي كتكلم عليها السيد الوزير المحترم تستوجب من جملة ما تستوجبه أنه إلى كان الجلسة أخبرت بها الحكومة على الساعة الرابعة، يوصلنا احنا على الأقل التعديل مكتوب على الساعة السادسة أو على الساعة السابعة.

أثير الانتباه إلى أنه احنا اولاد المؤسسة واولاد الحرفة، سننضبط طالما أن الحكومة متشبثة بهاذ التعديل غادي نصوتو، وغنصوتو ضدو بطبيعة الحالة، وإذا داز بالتصويت نتشبث بحقنا في اللجوء إلى المحكمة الدستورية وإلى المجلس الدستوري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الفاصل بيننا.. تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إلى اسمحت، السيد الرئيس، لأنه وصلنا للمجلس الدستوري، لابد يتسجل كلامي. آش كناقشو هنا؟ اللجن البرلمانية هي تحضر، اللي كناقش أنا هنا أو الحكومة هو هذا، ما كتناقش شي حاجة أخرى، ولذلك حتى ملي طلعت باش ما يبان لا عندي ورقة ولا.. كناقش النص القانوني الذي قدم إلى المجلس، هو هذا التعديل، ها هو، وما قدمت قدامكم إلا التعديل على النص اللي صادقت عليه اللجنة، هو ماشي تعديل على التعديل، أمامي نص صادقت عليه اللجنة، كتعتبر الحكومة أنها عندها الحق في تعديلو طبقا للمقتضيات اللي انت شرت لها.

فيما يخص اللجنة، ما غاديش نتحالفو بعضيتنا ونوصلو للحلوف، هاذ الدفوعات اللي دافعت بها تما قمت بها في اللجنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا

. إذن، نمر إلى التصويت.

إذن، الموافقون على تعديل الحكومة= 15؛

إذن، المعارضون= 35؛

الممتنعون= لا أحد.

إذن، رفض التعديل بـ 35 لـ 15 مقدم من طرف الحكومة.

إذن، المادة 4 ورد بشأنها تعديل من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

تعديلنا يستهدف توسيع مفهوم الفساد لأن ينص.. لأنه ما جاء به، حسب ما جاء به القانون، كان أقل مما جاء به الدستور، خاصة الفصل 36، ليشمل كل المخالفات ذات الطابع المالي. إذن، باختصار هذا هو التعديل ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

اسمح لي، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين.

راه احنا كنؤسسو للمستقبل، راه ما كنتزايدوش على بعضياتنا.

المادة 36 غنقراوها باش نعرفو واش هو مضمون المادة 36 كلو اختصاص ديال هاذ الهيئة ولا احنا في مجال اختصاصات هيئات أخرى؛ «يعاقب القانون على المخالفات المتعلقة بحالة تنازع المصالح (conflit d'intérêts) وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس وكل المخالفات ذات طابع مالي»، احنا راه في مجلس المنافسة، ها احنا في المجلس الأعلى للحسابات، «وعلى السلطة العمومية الوقاية طبقا للقانون من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها وبإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها والزجر عن هذه الانحرافات». يعاقب القانون، ليس قانون الهيئة أو القانون الجنائي، يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز ووضعية الاحتكار والهيمنة، هذا مجلس المنافسة راه غير خصو التعيين الآن.. وباقي الممارسات المخالفة لمبدأ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية»، وكتجي هاذ الفقرة الأخيرة ديال هاذ المادة وكتقول: «تحدث هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها».

وكنمشيو للفصل 167 هو اللي كيقول، لأنه الدستور ما كيقولش

هاذي ولا هاذي، وكيقول ها الهيئة، كاينين ناس سامحهم الله ابغاو يتجامعوا بهاذ الفصل كلو يديوه لهاذ الهيئة، هذا حقهم، ولكن للمشرع واسع النظر. لذلك، احنا رافضين هاذ التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل= 5؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 26.

إذن، أعرض المادة 4 للتصويت:

الموافقون.. آه؟ لا، رفض التعديل كما جاء في النص.

أعرض المادة 4 للتصويت كما جاءت في النص:

الموافقون= 16؛

المعارضون= 5؛

الممتنعون= 26.

إذن، أعرض المادة 5 للتصويت، نفس العدد أظن.. الإجماع.

إذن، المادة 6 ورد بشأنها تعديل من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

التعديل ديالنا واضح يتعلق بأن يكون للهيئة لجان على مستوى الجهات، هذا هو، لأنه تنزيلا للدستور خاص يكون عندها امتداد، وبالتالي أن تؤسس لجان على مستوى الجهات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ الهيئة اللي احنا بصددها فيها 12 ديال الناس زائد الرئيس فقط، واحنا عندنا 12 جهة، واش غادي نؤسسو لها لجان بعضوية في الجهة، خص نحددو المواصفات ديال ذاك العضو اللي ابغى يكون في الجهة، خص تديرها في القانون، ما يمكنش القانون الداخلي، لا، لأنه هاذ الشي ضبطناه ضبط معقول، كيف قلت لكم أعراض الناس، غنبقى نقولها إلى الأبد، أعراض الناس ووليدات الناس وعائلاتهم.

هاذ 12 ديال الناس، أولا الرئيس كيعينو جلالة الملك، وأمين المجلس كيعينو جلالة الملك، و12 ديال الناس كيتعينوا بواحد المواصفات، كيؤديو اليمين أمام المجلس الأعلى للقضاء.. محكمة النقض، شكرا (راه باقي كيحكم فيا) محكمة النقض، افهمتيني؟

ولذلك، هاذ الأعضاء اللي غيعاودوا يكونوا في الجهة، لابد نديرو لهم المسطرة، دابا احنا اخذينا، قالها قبايلة السيد الرئيس، اخذينا من الوسط، وكنقولو في واحد المادة: «يمكن للجنة أن تحدث لجانا». صافي، ملي يتطور هاذ الشي، واش دابا احنا اللي جينا نديروه في هاذ البلاد خصنا نصايبوه كامل؟ ملي تبدا تدور هاذي، إلى بان نجيو نعدلو القانون، هذا غير قانون عادي. لو كون كان قانون تنظيمي خصاتو مسطرة طويلة، هذا غير قانون عادي، نجيو نعدلوه، ولكن خليو الممارسة، لأنه راه دزنا من واحد الشيء جديد، هاذي خص الناس تقتنع بها.

كان هذاك المرسوم القديم: ممثلي الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، مؤتمرا! غتبدا تدرس في مؤتمر ملفات الناس، قلنا آرا نرفعو القيمة ديال هاذ الهيئة ونديرو فيها 12 ديال الناس بمواصفات محترمة، لأنه غتكلف بقضايا المواطنين والمواطنات، وغادي تؤثر في الحياة العامة في البلاد داخليا وخارجيا، وإذن وقع الاختيار وقع الاختيار على هيئة من 12 ديال الناس، راه شوية قريبة للمجلس الدستوري، اشوية قريبة للمجلس الدستوري.

ولذلك، كنعاود نتراجكم نديرو واحد المرحلة ويجربوا اللجان، إلى كثرت عندهم المطالب مثلا في جهة الدار البيضاء راه الرئيس غيعين واحد المقرر ويعين اللي تحت المسؤولية وذاك المقرر كيأديو اليمين، وهاذوك «القضاة» كيأديو اليمين، يمشيو يبحثوا في الموضوع، ولكن ملي تكثر المطالب؟ واش دابا احنا الرشوة دابا عامة عندنا طاليانا؟ راه عاد قلتو أنه هذا واحد الشيء اللي البْدُو ديالو. الله يخليكم، ابغيتو تبقاو محافظين على التعديل ديالكم، احنا ما قابلينوش.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

إلى كان الترجي، نقولو لك أ سيدي احنا تنسحبو التعديل، تنسحبو التعديل، أ سيدي، إلى كان الترجي، ماشي مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أعرض المادة كما جاءت: بالإجماع.

إذن، المادة من 7 إلى 20 كما جاءت: الإجماع.

المادة 21 ورد بشأنها تعديل من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

التعديل ديالنا هو أن يكون للهيئة الحق في التصدي التلقائي، ماشي حتى يتحال عليها، هي تاخذ المبادرة لأن كيمكن مثلا تشوف خبر في الصحافة ماشي من طبيعة الحال.. الصحافة مثلا، الصحافة المسؤولة كيف شار السيد الرئيس، كيمكن أو عندها الحق شافتو كيتطلب التدخل، خصها تكون عندها المبادرة باش تكون عندها واحد الفعالية وواحد المردودية وماشي حتى يطلب منها، هذا هو التعديل ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أنا راه اصعيب علي نبقى نقول لك أ السي الرماح ما كاينش ما كاينش. لا خص نتفاهمو اعلاش كنتكلمو. المبادرة عندها راه دوزنا المادة 3، وعندها في الدستور، حتى حاجة ما كتمنعها أنها ملي تطلع أو تشوف في الإعلام، أو أنها، أو... تدير التحري، لأنه احنا غير في مجال التحري، ولكن كتستعملوا واحد العبارة، سمحوا لي، كتقولوا لي الصحافة المسؤولة، كي نديرو نصنفو هاذ الشي؟ وكي هاذ المجلس غادي يصنف المسؤول وغير المسؤول. الخبر (le fait).. لا، الله أعلم، في يد الله ذاك الشي والصلاة على النبي.

شوف، نعم أ السي، الحدث، هاذ الهيئة لا تشتغل إلا بالحدث، كاين حدث، كان في الصحافة ولا كان بشكاية ولا كان.. ياك درنا حتى للناس اللي ما قاريينش، راه درنا حتى للناس اللي ما قاريينش عندهم الحق يجيو ويعلنوا بتصريح شفوي ويتكتب ويقرر رئيس الهيئة يسمع لذاك السيد، لأنه ما عندوش الوسيلة باش يكتب، راه كاين في النص كذلك حتى الحجج والوثائق ديال الحجج، إلى ما عندوش ماشي واجبة، ولكن، يا أخي، ملي تجي تتكلم لي على صفقات وتتكلم لي على أمور كبيرة لابد تجيب الحجج، واش لأنه تخاصموا الجيران احنا غادي نوليو في الرشوة وما عرفتش آش أنا؟ وا شوف غير آش واقع في المغرب، شي كيصور شي. الله يهديكم، الله يهديكم، أنا كنقول لكم بأنه هاذ العملية راه عند الهيئة.

شكرا.

هاذ التعديل ما يمكناش نقبلوه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 5؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 26.

أعرض المادة 21 كما جاءت في النص: إجماع.. ما تبقي من الإجماع.

إذن، المادة من 22 على 25: الإجماع.

إذن، المادة.. لا اسمح لي، المادة 26 ورد بشأنها تعديل من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

التعديل ديالنا يتعلق بأن يكون من حق الهيئة أن تطلع على جميع الوثائق، ولا يمكن أن تواجه بالسر المهني، لأن كثير ما كنسمعو هاذ اللغة ديال السر المهني. هذا هو التعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

نفس الموقف اللي اخذيناه في.. لأنه هذا الفصل مرتبط بهذاك التعديل الآخر، أما السر المهني، راه معالج في هذا – على قولة الله أكبر – معالج في هاذ النص. ما يمكنش للإدارة العمومية أو المؤسسة العمومية تدفع بالسير المهني أمام هذه الهيئة، راه كاينة في مادة أخرى، ولكن هذا راه مرتبط بهذاك التعديل اللي ترفض.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 5؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 26.

إذن، أعرض المادة كما جاءت في التصويت:

الموافقون= 42؛

المعارضون= 5؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، المادة 27: الإجماع.

المادة 28 ورد فيها تعديل من طرف الحكومة، الكلمة للحكومة، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

هذا في الحقيقة غيرتجويد النص، لأنه اللي حصل هوكنا في اللجنة، وفي الأخيرتوافقنا على واحد الصياغة، وهاذيك الصياغة هي اللي جات هنا، كتقول.. رغم أنه عندنا تحفظ على هاذ الموضوع، ولكن شي باس ما كاين.

هذا لما كيبلغ واحد بشكاية كاذبة، الإخوان في اللجنة قالوا إيوا خليو اشوية للناس واحد الحرية، قلنا ما كاين باس، داروا الإخوان في اللجنة واحد الصياغة هي الآتي اللي قدامكم: «إذا توصلت الهيئة في مقررها إلى أن الشكاية أو التبليغ كان بسوء نية أو بقصد الإضرار، يمكن للمتضرر الرجوع إلى القضاء–تكتب هنا–وفقا لمقتضيات القوانين الجنائية»، هاذي، الاقتراح، أولا ما عندناش قوانين جنائية، ما كاين غير القانون الجنائي، كنقترحو عليكم الصيغة الآتية بعد استشارة المختصين في القانون في الدواليب الحكومية، نبدلو هاذ الفقرة ديال «وفقا» نديرو «وفق مقتضيات التشريع الجنائي الجاري به العمل»، لا اليومي ولا بعد غدا، ولكن التشريع الجنائي بصفة شمولية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الإجماع؟

إذن، أعرض المادة 29 إلى 43: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين، الكلمة للحكومة.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتقدم أمامكم لعرض مقتضيات مشروع القانون 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب المعتمد وإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

وبهذه المناسبة، اسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرة التي سهرت على دراسة هذا المشروع، وكانت المناقشة في الحقيقة مناقشة جد ثرية، تمكنا من خلالها من تجويد النص، وبطبيعة الحال هاذ النص مهم جدا لأنه يرمي إلى تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي للمحاسب المعتمد الذي ينظم حاليا بمرسوم، مرسوم صادر في 3 فبراير 1993، وهاذ المرسوم بطبيعة الحال لم يوف هذه المهنة اللي هي مهمة جدا، باعتبار أنها تحافظ على الحسابات ديال المقاولات، وبالتالي على شفافيتها.

على سبيل المثال هاذ المرسوم الذي كان ينظم مهنة المحاسب المعتمد سابقا كان لا يعرف بالأعمال المهنية التي يزاولها المحاسب المعتمد، ولا يحدد طرق ممارسة هذه المهنة، وبطبيعة الحال كان لا يحدد الالتزامات المترتبة على ممارسة هذه المهنة، وهي مهنة مهمة جدا بالنسبة للنشاط الاقتصادي ببلادنا، ومع ذلك لم يكن هذا المرسوم ينص على الالتزامات التي يتحتم على المحاسب المعتمد التقيد بها، وكان أيضا لا يوضح الممارسات التي تتنافى مع مسؤوليات وأخلاقيات مهنة المحاسب المعتمد.

ولذلك، جاء مشروع القانون 127.12 ليحدد معايير القيد في المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين، هذه المنظمة التي سيتم إنشاؤها بموجب هذا القانون، والتي ستسهر على حسن تنظيم المهنة وتأطير المهنيين، وستمارس السلطة التأديبية إزاء المهنيين الذين ارتكبوا أخطاء مهنية، وبالتالي فمقتضيات هذا المشروع تتعلق أساسا حول محاور ثلاث:

- أولها، هو تداركا للخصاص التنظيمي القائم اليوم، سيقوم هذا

المشروع بتوضيح مسؤوليات واختصاصات المحاسب المعتمد بغرض تأهيل مهنة المحاسبة وإعادة هيكلتها وتكريس مهنيتها وإلزامها بتطبيق المعايير المهنية المعتمدة في القطاع؛

- المحور الثاني، هو إنشاء هيئة تؤطر مهنة المحاسب المعتمد على شكل منظمة مهنية للمحاسبين المعتمدين، يعهد إليها بمهمة تنظيم المهنة وتأطير المحاسبين المعتمدين؛

- والمحور الثالث، هو تحديد شروط ولوج ومزاولة مهنة المحاسب المعتمد.

وهكذا، فإن هذا المشروع يحدد شروط حمل صفة المحاسب المعتمد للأشخاص الذين يزاولون حاليا مهنة المحاسب، والذين يريدون ولوج هذه المهنة، كما أن هذا المشروع بحكم أن هذه المهنة كانت منظمة بمرسوم، وهناك مجموعة من المهنيين الذين يمارسون اليوم، فقد تضمن هذا المشروع أحكام انتقالية تنص على منح أجل 5 سنوات ابتداء من تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ لتمكين المهنيين الذين لا يستوفون الشروط القانونية الضرورية لولوج المنظمة من اجتياز امتحان سنوي للكفاءة المهنية، والذي ستنظم مقتضياته بموجب مرسوم.

إذن، تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، مقتضيات مشروع القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب المعتمد وإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، التقرير وزع، أظن.

فرق الأغلبية.. تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين،

أود، باسم فرق الأغلبية، أن أنوه إلى تقديم هذا المشروع الذي نعتبره لبنة إضافية، والقطاع المقاولاتي في حاجة ملحة إليه. ولقد سجلنا أن هناك تأخرا في تأطير هذا القطاع لحاجته في تنظيم محاسباتي، وهناك تردد دام عدة سنوات، ولقد كان الاهتمام بتأطير الاقتصاد في مستوى معين، وما وازاه من مبادرة إلى تنظيم مهنة المحاسبين والمحاسبين المراقبين، ولكن الجنود الذين يتولون يوميا هذا المجال هم كثر، فتوسع مجالهم بحكم توسع الحاجة وتوسع المقاولة، فبقي المجال غير منظم، مما أصبح يثير الشكوك والاهتمام والتخوفات، نظرا لغياب تحديد المسؤوليات.

فجاء مرسوم 127.12 من أجل إرضاء الخواطر، من أجل الإعلان عن أن هناك محاسبين يقومون بوظيفة، وهاذ الوظيفة بها حاجة اقتصادية والمقاولة، إلا أن هذا المرسوم لم يوف كما سمعنا قبل قليل من طرف السيد الوزير الذي قدم المشروع، لذلك كان هناك ضرورة ملحة، أولا لإنصاف المنتمين إلى هذه المهنة، ثانيا لحمايتهم، ثالثا، لتنظيمهم، رابعا لإدماجهم في حقل المقاولة كفاعلين أساسيين مؤطرين ومساعدين لهذه المقاولة، وسادسا كمنتجين كذلك في حقل الميدان المحاسباتي وما يترتب عن ذلك من تعدد الخدمات وتنوعها وتزايد دفع المقاولة إلى التنظيم في إطار محاربة الاقتصاد غير المنظم.

لذلك، فالمشروع يسعى إلى تنظيم مهنة المحاسبة من خلال المحاور الثلاث التي ذكرنا بها السيد الوزير، ومعالجة النواقص، خصوصا المتمثلة في غياب تحديد المهام الموكولة إلى المحاسبين، وكذلك رفع التحديات التي تنتظر هذه المهنة التي تطلب إعادة النظر في الترسانة القانونية المتعلقة بها لتنظيمها وضبط ممارساتها وإعمال مبدأ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

فصحيح أن إلى حد الآن هناك الكثير من المحاسبين يتملصون من مسؤولياتهم، خصوصا تجاه زبنائهم وتجاه كذلك الإدارات الجبائية بالخصوص. الآن سيكون المحاسب مواكبا ومساعدا ومسؤولا كذلك عن أخطائه، لأن المقاولة يمكن أن تستحمل أخطاء مساعديها.

فنذكر في هذا الباب بأن مهنة المحاسب، وإن كانت هي تكون مهنة اعتيادية في نظر العامة، وهي تنحصر في نظر البعض في مسك بعض السجلات وفتح وحصر وتتبع وتصحيح والإشراف على حسابات المقاولة والهيئات التي تلجأ إلى خدماتها، والتي لا ترتبط معها بعقد عمل، فإنها اليوم أصبح لخدمات المحاسب المعتمد طابعا مؤسساتيا، طابعا مهنيا مسؤولا منظما، وهو ما يعزز جانب المقاولة ويعزز كذلك الفضاء العام الاقتصادي الذي تروج فيه المعاملات.

ومن تم، جاء هذا المشروع ليؤطر وينظم المهنة، وفق شروط مضبوطة ومحددة، بحيث لا يجوز لأي شخص حمل لقب محاسب معتمد بعد الآن وممارسة هذه المهنة بصفة عشوائية، بل أصبحت تخضع إلى شروط وضوابط لابد من احترامها، إذ لا يمكن تسجيل في قائمة المحاسبين المعتمدين المنشأة بموجب هذا القانون إلا من توفرت فيه تلك الشروط، إضافة إلى شروط أخرى يجب توفرها، خاصة منها وجوب توفر مستوى معين من التعليم لممارسة هاته المهنة، واجتياز امتحان التأهيل المهني المنظم سنويا، إضافة إلى المرونة التي جاء بها المشروع، وبالخصوص فيما يتعلق بالمراحل الانتقالية التي فتحت حتى لا يتم المساس «بالحقوق المكتسبة»، وبالتالي فالمشروع اعتمد مقاربة إنصافية، تمكن كل المنتمين إلى هذه المهنة، خصوصا القدامى، من أن

ياخذوا مكانهم ضمن هذا التنظيم، خصوصا لما فتح الالتحاق بهذه المهنة لكل من انتسب إليها لمدة معينة.

وقد عرف مشروع القانون هذا مناقشة جادة ومستفيضة، لما له من أهمية ولما له من ارتباط عميق بالأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع، فكانت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية اعتنت عناية خاصة بهذا المشروع، من فتح استشارات مع كافة المهنيين من مختلف الفرقاء، وتلقي عدد من المقترحات، ودراسة كل هذه الأمور من أجل إيجاد صيغ ملائمة ذات طابع إنصافي، حتى لا يتم إقصاء أي واحد يستحق أو التزم بأخلاقيات ومثوليات هذه المهنة، مما سمح بالوقوف على الاختلالات والنواقص التي كان يشتكي منها الجميع، والمحاولة من أجل الحد منها أو الإتيان بعلاجاتها ضمن هذا القانون، قدمت بشأنها في هذا الموضوع عدة تعديلات، تم قبول العديد منها من قبل الحكومة، وهي تعديلات ساهمت في تجويد النص وسد بعض الثغرات التي شابته ليخرج في حلة جديدة قابلة للتطبيق.

فليسجل، إذن، لهذه الحكومة أنها التفتت إلى هذه الفئة المجتمعية الشاسعة، والتي لها دور–كما قلت–في المجال المقاولاتي والاقتصادي لتنظيمها وإدماجها في حقل الإنتاج بشكل يرد لها الاعتبار، ويمكنها ويرسخ لها مكانة داخل المجتمع.

واعتبارا لكل ذلك، فإن فرق الأغلبية دعمت هذا المشروع، وساهمت في تحسينه وإغنائه منذ البداية، وأنها ستصوت عليه في هذه الجلسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الكلمة عند فرق المعارضة، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة المحاسب المعتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين، فهو في الحقيقة مشروع يهدف إلى إعادة تنظيم هذه المهنة من خلال معالجة النقائص المتمثلة في غياب تحديد المهام الموكولة للمحاسب المعتمد وطرق مزاولة المهنة والواجبات وموانع الأهلية والأحكام والعقوبات، وذلك عن طريق تحديث القانون الإطار القانوني والمؤسساتي للمحاسب المعتمد، الذي ينظمه حاليا المرسوم رقم 2.9.837 الصادر سنة 1993، والذي لم يعد يلائم ويواكب التطورات التي عرفتها مهنة المحاسبة.

وعلى هذا الأساس، فالمشروع المعروض على أنظار مجلسنا اليوم يُعرف مهنة المحاسب المعتمد بشكل دقيق وواضح، ويحدد شروط القيد في سجل المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين، بالإضافة إلى قواعد التنظيم والتسيير، كما ينص فيما يخص الصلاحيات على أن المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين تمارس السلطة التأديبية إزاء المهنيين الذين ارتكبوا أخطاء مهنية أو لم يحترموا الأحكام التشريعية والتنظيمية الملزم بها أعضاء المنظمة.

كما حدد كذلك معايير الحفاظ على الحقوق المكتسبة، وتضمن أحكاما انتقالية تخص التقييد في المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين بالنسبة للمهنيين الذين يمارسون حاليا مهنة المحاسبة بصفة حرة.

وعلى العموم، فهذا المشروع قانون حظي باهتمام بالغ من طرف فرق المعارضة، التي نظمت بشأنه يوما دراسيا بعنوان: «أية آفاق لتنظيم مهنة المحاسب المعتمد بالمغرب في ظل مشروع قانون رقم 127.12» بتاريخ 13 يناير 2015، عرف مشاركة جميع الهيئات الممثلة للمهنة، منها هيئة الخبراء المحاسبين وهيئة المحاسبين المعتمدين والتنسيقية الوطنية لجمعية مهنيي المحاسبة، إلى غير ذلك، وتوج بصياغة ملاحظات وتوصيات شكلت جانبا مهما من التعديلات الجوهرية التي تم إدخالها على هاذ مشروع قانون.

وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه داخل لجنة المالية والمواقف التي عبر عنها زملائي، السادة المستشارون في فرق المعارضة، فإن القناعة التي تبلورت لدينا من موقع المعارضة البناءة والمسؤولة هي أن نصوت على هذا المشروع قانون كما عدل بالإيجاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الفريق الفيدرالي، تفضل.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

لقد كانت لنا فرصة أثناء مناقشة هذا المشروع للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، مما مكننا من بلورة رؤية واضحة حوله، خاصة فيما يتعلق بأهمية تنظيم مجال المحاسبة الذي عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة من أجل مواكبة تطور الاقتصاد المغربي، والوقوف

أيضا على أوجه القصور التي تعتري مقتضيات المرسوم الوزاري لسنة 1993 المنظم للمهنة، وعلى التأخر الذي تعرفه بلادنا في مجال مسايرة ومواكبة تطور تنظيم مهنة المحاسبين المعتمدين، مقارنة مع بعض الدول التي سارعت إلى تنظيم هذه المهنة.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر أن مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث هيئة للمحاسبين، الذي أعد بمشاركة المحاسبين المعتمدين وباستشارة مع هيئة الخبراء المحاسبين، سيمكن من تقنين وتنظيم منظومة المحاسبة بالمغرب بصفة عامة وتحديد شروط الولوج إلى مهنة المحاسبة والمؤهلات العلمية والتجربة المطلوبة، فضلا عن تنصيصه على فترة انتقالية لإعطاء الفرصة لجميع المهنيين الذين يمارسون المحاسبة بالمغرب لتسوية وضعيتهم للولوج إلى هيئة المحاسبين المعتمدين التي ستحدث بمقتضى هذا القانون، كما أن المشروع سينظم طريقة مسك الحسابات والاستشارات الضريبية وطريقة مساعدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل العصب الرئيسي في نسيج إنتاجنا الوطني، فضلا عن تقنين مشهد المحاسبة، على اعتبار أن التنظيم الحالي نظم فقط تدقيق الحسابات ومراجعتها.

السيد الرئيس،

لقد اقترحنا على الحكومة 28 تعديلا على هذا المشروع، تجاوبت الحكومة مع 14 تعديل، ونتمنى أن يسهم هذا القانون في تحديث وعصرنة الترسانة القانونية، خاصة تلك المتعلقة بالحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار تفعيل دستورنا، وأن تسهم أيضا في تكريس مصداقية الهيئة، وأن يسد الفراغ التشريعي الذي عانت منه مهنة المحاسبة ومكاتب الخبرة المحاسباتية، كما نأمل من هذا القانون أن يقطع مع الفوضى التي تعرفها مزاولة مهنة محاسب، وأن يمكن من المساهمة في التأطير الاقتصادي للدفع إلى الأمام بالبناء التنموي ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع:

من المادة الأولى إلى المادة 104: الإجماع.

إذن، أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة المحاسب المعتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

إذن، بالنسبة لقانون المقالع، فقد جاء هناك طلب سحب مشروع القانون من جدول الأعمال وإرجائه إلى جلسة عمومية من رئيس الفريق الدستوري، كنظن ما كاين إشكال.

ننتقل إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 83.14 يوافق بموجبه على الاتفاق في ميدان التعاون العسكري الموقع بتاورمينا في 10 فبراير 2006 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية. الكلمة للحكومة.. تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

لو سمحتم، السيد الرئيس، هاذ الالتماس ديال سحب النص المبرمج ديال المقالع غير اعطيونا الحيثيات، الحكومة تكون في صورة الحيثيات التي على أساسها حصل هذا الطلب والمرجعية القانونية لهاذ الإرجاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بالنسبة للحيثيات، هناك طلب وضع، ابحال الطلب ديال التعديل الحكومي، وضع:

«إلى السيد رئيس مجلس المستشارين

طلب سحب مشروع قانون من جدول أعمال الجلسة العمومية للتشريع يوم الثلاثاء 21 أبريل.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

اسمحوا لي أن أبلغكم بكتابي هذا، السيد الرئيس المحترم، أن فريق الإتحاد الدستوري يطلب سحب مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق باستغلال المقالع من جدول أعمال الجلسة العمومية المخصصة للتشريع ليومه الثلاثاء 21 أبريل 2015 لعدم توصل أعضائه بنسخ من تقارير اللجنة المختصة داخل الآجال المنصوص عليها بالنظام الداخلي للمجلس، وهو ما يعد خرقا مسطريا ومخالفة صريحة للمادتين 128 و190.

وعليه، وحتى نحصن أعمال مجلسنا الموقر من كل شائبة قد تطالها جراء عدم احترام النظام الداخلي، وحتى نكفل لأعضاء المجلس حقهم في الاطلاع على مضامين التقرير بما يمكنهم من شروط المناقشة الهادفة والسليمة للنصوص المحالة على الجلسات العمومية، فإنني أجدد لكم طلب فرق الاتحاد الدستوري إرجاء البت في مشروع قانون رقم 27.13 إلى جلسة عمومية لاحقة.

إمضاء إدريس الراضي».

تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

يفهم من المراسلة أن الحيثية الرئيسية هو عدم توزيع التقرير، لكن الحكومة عندها التقرير، توصلت به، غير فقط توضيح، ما الذي حصل؟

السيد رئيس الجلسة:

اللي حصل أنا قريتو عليك في الرسالة، وجرت العادة أنه، طبقا للنظام الداخلي، أي رئيس فريق كيطلب الإرجاء أو هذا كنستجبو لو، عادي جدا، هذا عادي جدا.

إذن، بالنسبة للاتفاقيات ديال التعاون العسكري، الكلمة للحكومة لتقديم مشروع الاتفاقية، وإذا اسمحتو يمكن لنا ندوزو الاتفاقيات كاملين دقة وحدة.

نعم؟

المستشار السيد محمد الأنصاري:

المدرسة الوطنية، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نعم؟ قانون المدرسة الوطنية سحب من طرف الحكومة.. إيه، اسمح لي، حيث ما عنديش اهنايا، المهم...

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

جدول الأعمال المعدل ما فيهش.

السيد رئيس الجلسة:

في ندوة الرؤساء...

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

جدول الأعمال المعدل اللي تسلمناه ما فيهش هذاك القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

يالاه تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتقدم بين أيديكم بتقديم مشروع القانون رقم 130.14 الموافق بموجبه على الاتفاق في ميدان التعاون العسكري الموقع بتاورمينا في 10 فبراير 2006 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب، يهدف إلى تقوية التعاون العسكري والتقني من خلال إقامة برامج مشتركة للبحث وتطوير وإنتاج المعدات والأجهزة الدفاعية وكذلك الدعم المتبادل واستغلال القدرات العلمية والتقنية والصناعية بين البلدين.

أما المشروع رقم 14.65 يوافق بموجبه على مذكرة التفاهم والتعاون الأمني والتنسيق، الموقعة بمراكش في 10 جمادى الأولى 1435 (12 مارس 2014) بين وزارتي الداخلية بالمملكة المغربية ومملكة البحرين، والمحال كذلك على مجلس المستشارين من مجلس النواب، يرمي إلى مكافحة الجريمة بكافة أشكالها ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية وتحسين أدائها للمهام المنوطة بها.

أما المشروع رقم 49.14 الموافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب، الموقع ببروكسيل في 18 فبراير 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة بلجيكا، والمحال كذلك على مجلس المستشارين من مجلس النواب، فيرمي إلى التعاون بين البلدين من أجل الوقاية والمتابعة والتصدي للجرائم بهدف القضاء على أشكال الجرائم الإرهابية المهددة لأمن البلدين في إطار احترام التشريعات الجارية في كل بلد.

مشروع القانون المتعلق رقم 45.14، الموافق بموجبه على اتفاقية التعاون في المجال الأمني الموقعة في الرباط في 11 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر، والمحال على مجلس المستشارين كذلك من مجلس النواب، فيهدف إلى التعاون بين البلدين في مجال تبادل المعلومات والخبرات الأمنية والفنية والتقنية لأجل منع ومكافحة الجريمة بكافة أشكالها، وكذا في مجالات التعليم والتدريب والزيارات للمعاهد والكليات والمؤسسات التابعة لوزارة الداخلية والأجهزة الأمنية في كلا البلدين.

مشروع قانون رقم 40.14 الموافق بموجبه على الاتفاق الموقع في الرباط في 21 ماي 2013 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة بشأن نظام قواتهما، والمحال كذلك على المجلس من مجلس النواب، فيرمي إلى تحديد نظام قوات كل طرف أثناء إقامتها فوق تراب أحد الطرفين في إطار أنشطة التعاون المقررة بصفة مشتركة، وكذا شروط تنظيم هذه الأنشطة.

وأخيرا، مشروع قانون رقم 41.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 16 شتنبر 2013 بين حومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بشأن نظام قواتهما والدعم المتبادل، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب، ويهدف كذلك لتحديد نظام قوات كل من الطرفين أثناء إقامتها فوق تراب أحد الطرفين في إطار أنشطة مشتركة، وكذا المسؤوليات والمبادئ المتعلقة بقيادة التمارين وأنشطة التدريب، كما يحدد معايير وأنواع ومستويات وطرق الدعم الممنوحة لدولة الإقامة في القوات المسلحة

المنتشرة بصفة مؤقتة من خلال التمارين والأنشطة المشتركة، وذلك بمناسبة انعقاد اللجنة العسكرية المشتركة أو خلال اجتماع القيادة العامة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

مقرر اللجنة.. وزع؟ إذن وزع.

الكلمة عن فرق الأغلبية.. فرق المعارضة، ما كاينش. الفريق الفيدرالي، ما كاينش.

إذن، ننتقل إلى التصويت على مواد الاتفاقيات بأجمعها: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على هذه مشاريع القوانين:

رقم 83.14 ورقم 65.14 ورقم 49.14 و45.14 و40.14 و41.14 يوافق بموجبها على الاتفاق في ميدان التعاون العسكري الموقع بتاورمينا في 10 فبراير 2006 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، وكذلك مشروع قانون الاتفاقية 65.14 يوافق بموجبه على مذكرة التفاهم والتعاون الأمني والتنسيق الموقعة بمراكش وكذلك الموقعة ببروكسيل وعلى اتفاقية التعاون في المجال الأمني الموقعة بالرباط، وكذلك الاتفاق الموقع بالرباط، وآخر اتفاق الاتفاق الموقع بالرباط في 16 سبتمبر 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بشأن نظام قواتهما والدعم.. المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

إذن، وافق المجلس على هذه الاتفاقيات.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1009

التاريخ: الثلاثاء 2 من رجب 1436 هـ (21 أبريل 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا جميعا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصل السيد رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 أبريل 2015، ويتعلق الأمر بالسادة: عزيز مكنيف، لحسن لعواني، لحسن بوعود، يحفظه بنمبارك، سيدي صلوح الجماني، سعيد أرزيقي، محمد الكبوري، عبد القادر قوضاض، سيدي محمد سالم الجماني، أبوبكر عبيد، مبارك النفاوي، عبد الوهاب بلفقيه، عبد القادر سلامة، البكاي بورجل، محمد عبده عز الدين، محمد القلوبي، المكي الحنكوري، جمال بونهير، عبد الحميد أبرشان، إبراهيم بنديدي، أحمد الإدريسي، فريدة النعيمي، لحسن بلمقدم، المصطفى الرداد، الصخي حجوب، بلعيد بنشمسي، عمر حداد أحمد بابا، امحمد احميدي، العربي سديد، محمود دايلة، عبد الغني مكاوي، محمد صالح داداه، النعم ميارة، بوجمعة الغدال، محمد القندوسي، خيري بلخير، خديجة الغامري، عبد الواحد الشاعر، لحسن عباد، مولاي امحند المسعودي، شفيق بنكيران، عبد الرحيم واعمر، دحمان الدرهم، إدريس مرون، عبد الله أبوزيد، أحمد الديبوني، محمد البطاح، لحسن أكوجكال، أحمد الرحموني، المهدي عثمون، أحمد شد، جناح عبد العزيز، عبد القادر البريكي، سعاد لغماري، محمد يرعاه السباعي، أحمد الخريف، عبد العزيز العزابي، محمد نصيري، بوزكري الشماخ، سعيد كرم، محمد طريبش، محمد الزعيم.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة بتقديم السؤال الفريد الموجه لوزارته في بداية الجلسة لارتباطه بالتزامات حكومية طارئة، وبمراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس أن السيد وزير التجارة الخارجية سيتولى الإجابة بالنيابة على الأسئلة الموجهة لقطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق التحالف الاشتراكي يخبر من خلالها المجلس طلب الفريق بتأجيل السؤال الموجه للسيد وزير التجارة الخارجية حول حماية المنتوج الصناعي الوطني من المنافسة الأجنبية إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة الكتابية والشفهية التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 21 أبريل 2015، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 15 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا، خمسة منها آنية موجهة إلى قطاعات الصناعة والتجارة، والمالية، الصحة، السياحة، و15 سؤالا عادية موزعة على قطاعات الصناعة والتجارة، والمالية، والسياحة، التربية الوطنية، الشباب والرياضة، العلاقات مع البرلمان، الصناعة التقليدية، الشؤون العامة.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الصحة حول النقص المهول في البنيات التحتية والوسائل اللوجيستيكية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمون:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يعاني قطاع الصحة في مختلف جهات المملكة من نقص كبير في

البنيات التحتية، وقد تكرس هذا النقص أكثر مع دخول المشروع ديال المساعدة الطبية حيز التطبيق، وكذلك مع تكاثر طلبات الاستشفاء، خاصة وأن بلادنا تتوفر على 5 مستشفيات جامعية فقط، والتي بدورها هاذ الخمس مستشفيات بدورها تعاني من خصاص في الوسائل اللوجيستيكية، فضلا عن مشاكل الصيانة وقلة الأطر الصحية وغيرها من المشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع، والتي تنعكس بشكل مباشر على جودة العرض الصحي، خاصة وأن الأسر المغربية، السيد الوزير، تساهم ب 57% تقريبا من نفقات العلاج، وهناك بين 3 أرقام: 12 ألف نسمة لكل مؤسسة في الوسط القروي، 43 ألف نسمة لكل مؤسسة في الوسط الحضري، والمغرب لا يتوفر إلا على سرير لكل ألف نسمة.

فعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لمعالجة هذا النقص الحاصل على مستوى البنيات التحتية والوسائل اللوجيستيكية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، والكلمة للسيد وزير الصحة للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، السيد المستشار المحترم، الشيء الذي كنت دائما أقره أمام هذا المجلس الموقر هو أن حل المشاكل والنواقص، هاذ الشي كلشي اللي شرت ليه، والاختلالات اللي تتعرفها المنظومة الصحية ما يمكنش لها تكون إلا بالتدرج، وإلا غنبقى نقول لك أنا راه نهار الاثنين غنصاوب العجب، غنبدل، غنبقى غير...

فنقول لك بعجالة -2012 2014، ندويو غير على -2012 2014، ماذا أنجزناه واحنا غاديين في هاذ الشي لأن كاينة إرادة قوية ديال الوزارة وإرادة سياسية قوية.

فيما يخص البنية التحتية في -2012 2014:

أولا إنجاز وتشغيل 74 مؤسسة صحية، أذكرها: مركز استشفائي جامعي بوجدة مشغل، مستشفى جامعي متعدد التخصصات بمراكش الرازي اللي فيه حوالي 600 سرير تشغل، 3 ديال المستشفيات للأمراض العقلية والنفسية، 2 ديال المستشفيات جامعية لسرطان الدم في فاس ومراكش، 45 مؤسسة صحية أساسية، 16 مركز لتصفية الدم، 12 دور للولادة، 7 مستشفيات إقليمية ومحلية، مستشفى متنقل، زائد 3 مستشفيات جامعية في طور الإنجاز من هنا إلى 2017 هي طنجة، أكادير، زائد نعاودو هاذ المستشفى الجامعي ديال الرباط.

فيما يخص الوسائل اللوجيستيكية، فعلاوة على التجهيزات العادية اللي كتشريها الوزارة كل سنة، هاذ السنة بسبب نظام (RAMED) اللي أشرت له، السيد المستشار، المحترم، كان عندي لقاء مع السيد رئيس الحكومة، واتفقنا أنه كاين واحد المبلغ مالي حوالي أكثر من 800 مليون درهم باش اتفقنا أنه هاذ الناس اللي عندهم (RAMED)، المشكل تيكون في مستشفى إقليمي ما كاينش السكانير، مستشفى جهوي ما فيهش (L'IRM)، اتفقنا أن جميع هاذ المستشفيات، هاذ الناس اللي عندهم (RAMED) ما ينتقلوش، ما يمشيش من جهة لجهة باش يكون فيها السكانير و(l'IRM) حوالي 800 مليون درهم، والصيانة هاذ السنة دزنا من 45 مليون درهم لـ 160 مليون درهم (l'entretien biomédical).

شغلنا وحدات استعجالية متنقلة، يالاّه تنشتتوهم، شغلنا 4 ديال المروحيات، كانت مراكش تزادت وجدة وتزادت العيون، هاذي 3 أيام تزادت طنجة وتطوان اخذينا مروحية رابعة، 40 وحدة لمستعجلات القرب.

فيما يخص الموارد البشرية، المجهودات ديال الحكومة: 2013 اخذينا 3978 منصب مالي، 2014 شغلنا 2691، هاذ الشي ما داخلش فيهم المستشفيات الجامعية اللي في 2014 اخذاو 1604 مناصب يعني المستشفيات الجامعية.

فهاذ الشي كلشي فيما يخص الموارد البشرية احنا بصدد نوجدو واحد القانون اللي غيدوز أمامكم، يعني الخدمة الصحية الوطنية الإجبارية اللي أشرت لها بحال اللي كان (service militaire obligatoire) غادي يكون (service sanitaire obligatoire) إن شاء الله إلى كنتو اتفقتو عليه، واحنا تدريجيا نصححو الاختلالات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

فيما تبقى لكم من الوقت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

راه العرض اللي قمت به حقيقة أمام حجم الإشكالات والإخلالات اللي كاينة على مستوى المستشفيات الإقليمية والجهوية غير كافي.

كاين إشكال حقيقي، السيد الوزير المحترم، في الحقيقة كنت أتمنى هاذ السؤال نعبرو عليه بواحد البانداحمراء، نعبرو عليه بصمت، عيينا بالأسئلة ولكن الواقع هو واقع مر في جميع المستشفيات، وأتحدى أي واحد يجي يقول لك أن الوضع الصحي بالبلاد جيد، بكل المستشفيات تمشي تلقى 140، 150 واحد في قاعة الانتظار، السيد الوزير. وخا الأوضاع على ما هي، كتبان لك عادية على ظهر شرفاء أطباء اللي واكلين

العصا، السيد الوزير المحترم.

إذن، خص وقفة تأمل أورفع تقرير لجلالة الملك على الوضع الصحي باش تنقذو البلاد، راه أي مدينة من المدن المغربية، نعطيك سبيل المثال تاونات غير الأسبوع اللي فات شي 7 السوايع كيهضروا على الوضع الصحي في مجموعة من الجماعات، امشينا لأكنول، امشينا لتازة، امشينا لوجدة، وجينا هنا غير للسويسي كتدخل كتلقى الناس كتغوت، يعني خاص واحد المبادرة، واحد الإرادة سياسية اللي غادي يتجند فيها الجميع باش نلقاو حل للمشكل ديال الصحة بالبلاد، راه كاين إشكال حقيقي.

السيد الوزير،

واحد الخدمة إنسانية تزيدها واحد الدورية، لو اسمحت، تمشي لمديري المستشفيات الجامعية يستقبلوا الناس، المستشفى الجامعي ديال فاس ما كيستقبلش الناس ديال تاونات، ما كيستقبلش الناس ديال تازة، شوفو أي طريقة ونفس الشي أكيد في مجموعة من المستشفيات على الصعيد الوطني.

كاين خصاص، ما الحل، السيد الوزير؟ اعيينا من هاذ الأسئلة، بكل صراحة وليت كنحشم نطرح السؤال ديال الصحة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار. الشكرلكم، السيد الوزير، على مساهمتكم.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والتجارة، وسيتولى الإجابة عنها بالنيابة السيد وزير التجارة الخارجية، والسؤال الآني الأول حول تنافسية العرض المغربي للأفشورينغ. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، فليتقدم مشكورا.

<u>المستشار السيد حسن أكليم:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد حقق المغرب تقدما كبيرا جعله يحظى بجاذبية قوية بالنسبة للأوفشورينغ الأوربي، وحصل على جائزة أفضل وجهة لترحيل الخدمات سنة 2012 كأفضل فضاء تنافسي من حيث التكلفة وجودة الخدمات، فما الذي أعدته الحكومة للرفع من هذه الجاذبية وتجاوز المعيقات التي يعاني منها القطاع؟ وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجالة على السؤال، تفضلوا.

<u>السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد المستشار المحترم عن الفريق الفيدرالي لطرح هذا السؤال المتعلق بتنافسية العرض المغربي لقطاع ترحيل الخدمات أي (offshoring).

بالفعل، يكتسي قطاع ترحيل الخدمات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني نظرا للقدرات ديالو التشغيلية، ونظرا كذلك للمساهمة ديالو في الميزان التجاري. ويستند العرض الخاص بهذا القطاع على ما يلي:

أولا، عرض للبنية التحتية والخدمات المقدمة للمستثمرين بأجود المقاييس الدولية عبر تطوير محطات صناعية مندمجة بكل من الدار البيضاء، الرباط، تطوان، فاس ووجدة، حيث استقرت بها ما يزيد عن 100 شركة.

ثانيا، هناك حوافز ضريبية بالنسبة للشركات العاملة في هذا المجال، وهناك كذلك منظومة لتطوير الموارد البشرية والمؤهلة من خلال نظام لمساعدة الفاعلين في جهودهم الخاصة بالتكوين عند التسغيل، التكوين المستمر، وكذا مخطط تكوين ملائم لحاجيات قطاع ترحيل الخدمات.

كما تفضلتم، بالفعل المغرب استطاع باش ياخذ تتويج كأفضل وجهة للقطاع سنة 2012، وهذا بفضل المجهودات اللي بذلها المغرب من أجل النهوض بهذا القطاع.

بالرغم من هاذ النتائج الإيجابية، إلا أن القطاع يواجه كما تفضلتم بعض العراقيل، نلخصها في صعوبة الحصول على الاعتراف بنظام حماية معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي من طرف المفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى صعوبة تثمين بعض المحطات الصناعية.

ووعيا منا بالمتغيرات التي يشهدها قطاع ترحيل الخدمات على المستوى العالمي والوطني وبضرورة تجاوز المعيقات، وبهدف الحفاظ على تموقع المغرب كوجهة رائدة في قطاع ترحيل الخدمات واستقطاب استثمارات جديدة، قررت الوزارة الوصية بشراكة مع الفاعلين في إنجاز دراسة حول تقييم العرض المغربي الخاص بالقطاع، وتهدف الدراسة إلى الحفاظ على القدرة التنافسية ديال المغرب كوجهة لهذا القطاع، وكذلك جرد حصيلة تنفيذ الإستراتيجية.

وفي هاذ الإطار، ابغيت نذكر كذلك بالتوقيع على اتفاقيتين لتطوير هذا القطاع اللي تم يوم 2 أبريل 2014 أمام أنظار جلالة الملك في إطار تقديم المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية، كتهدف الاتفاقية

الأولى اللي توقعت مع المهنيين إلى تحديد إطار ملائم لتطوير قطاع ترحيل الخدمات بالمغرب لكي يصل عدد مناصب الشغل في القطاع إلى حوالي 100 ألف منصب شغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

100 ألف منصب شغل كان خصنا نوصلو لها في 2015، هذا هو الهدف اللي تحدد، للأسف لحد الساعة وصلنا ل57 ألف منصب شغل سنة 2012.

كذلك عائدات الصادرات انتاع القطاع بلغت 7,2 مليار درهم سنة 2013، مع تسجيل تراجع بـ2,2% خلال سنة 2013، أي ما يعادل 36% من الهدف الذي حددته الإستراتيجية لسنة 2015.

على المستوى الهيكلي، ترتكز الأنشطة الوطنية لـ (l'offshoring) في سوق الاتحاد الأوروبي، مع أنه لا يشكل سوى 30% من الطلب العالمي لخدمات (l'offshoring).

وعلاوة على ذلك، يرتكز نشاط المغرب في هذا القطاع حول الزبون الفرنسي 82% بالنسبة لمراكز الاتصال وخدمات المعاملات المنقولة (المناولة)، و73% لخدمات تكنولوجيا المعلومات المنقولة، والذي لا يمثل سوى 4% من السوق العالمي لقطاع (l'offshoring)، في الوقت اللي كنلقاو بأنه هاذ الطلب كاين بـ 51% في السوق العالمي، يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وبكندا، ولذلك فهاذ السوق هذا بالنسبة للمغرب الحصة ديالو لا تمثل سوى 5%.

فيما يتعلق بسوق الشغل، رغم البرامج التي تم تنفيذها في إطار الإستراتيجية الوطنية لـ (l'offshoring)، لا يزيد عرض الموارد البشرية خاصة المهندسين، اللي كتشكل 8,6 لكل 100 ألف نسمة، غير كافي لتموقع المغرب في الخدمات ذات القيمة المضافة العالية. بالإضافة إلى ذلك أيضا يشكل ضعف المهارات اللغوية للشباب العاملين في القطاع عائقا لتنويع الأسواق.

ولهذا، يتطلب أنه من أجل تطوير القطاع في المغرب يتعين مراجعة الخطوط الأساسية لعرض المغرب لإعطاء دفعة جديدة لدينامية القطاع، مع مراعاة تطور وتزايد المنافسة التجارية للمنافسين المباشرين، تحسين جاذبية المغرب من خلال إدخال تعديلات على الوضعية القانونية للمنصات المندمجة (P2I) لتلائم وضعية المناطق الحرة، مع بذل المزيد من الجهود لتخفيض تكلفة (Oujda Shore)، مقارنة مع المنصات الصناعية المندمجة (P2I) للمدن الكبرى لتشجيع المستثمرين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه إستراتيجية تخفيف العبء الضريبي على الغرف المهنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن إخضاع غرف التجارة والصناعة والخدمات للضريبة على القيمة المضافة يمثل عبئا ماليا إضافيا على ميزانيتها السنوية التي تعاني أصلا من قلة الموارد والإمكانيات المالية الكفيلة بمساعدتها على تنفيذ برامجها التنموية ومشاريعها الاقتصادية، إذ أصبحت ميزانية التجهيز لدى هذه المؤسسات العمومية شبه منعدمة، لأن ميزانية التسيير تستهلك منها كتلة الأجور القسط الأكبر، كما أن الموارد المخصصة للغرف من الضريبة المهنية يعتبر ضئيلا بالمقارنة مع المجهودات التي تقوم بها هذه المؤسسات في تنمية القطاع الاقتصادي وتطوير مختلف القطاعات التي تدخل ضمن اختصاصاتها، كما تتوفر على ملفات مشاريع استثمارية جد مهمة، يستعصى إنجازها نظرا لضعف الموارد المالية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإستراتيجية التي ستنهجها الوزارة في سبيل إعفاء الغرف من الضريبة على القيمة المضافة، وهل لديكم خطة لإنقاذ هذه المؤسسات من الإفلاس؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الشكر للسيد المستشار المحترم عن الفريق الاشتراكي على طرح هذا السؤال المتعلق بتخفيض العبء الضريبي على غرف التجارة والصناعة

والخدمات.

فيما يخص الشق الأول من تساؤلكم، السيد المستشار، تجدر الإشارة أن النظام الجبائي الحالي لبلادنا لا يعفي أيا من المؤسسات العمومية من أداء الضريبة على القيمة المضافة.

في المقابل، ووعيا منا بأهمية هذه المؤسسات الدستورية، والدور اللي كتقوم به، فما فتئت الوزارة الوصية تشجع الغرف على البحث عن موارد جديدة عبر إنجاز مشاريع ذات أهمية اقتصادية، وتطوير خدمات تعود بالنفع على هذه المؤسسات.

وفي هذا الإطار، تم إحداث صندوق خاص لتمويل المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل المقترحة من طرف الغرف للفترة 2009-2012، وتوصلت لواحد الميزانية ديال 80 مليون درهم قصد المساهمة في سبع مشاريع.

وفي نفس السياق، تعمل الحكومة حاليا على بلورة مشروع طموح لإصلاح غرف التجارة والصناعة والخدمات، يتوخى إعادة تموقع هذه المؤسسات وتمكينها من لعب دور المحرك الفعلي في التنزيل المحلي للإستراتيجيات القطاعية لهذه الوزارة وكذا برامج الدعم المبرمجة.

كما وجب التذكير أنه تم التوقيع يوم 2 أبريل 2014، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على اتفاقية إطار ما بين الحكومة وما بين جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، واللي كتهدف أساسا إلى تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لغرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها، وتخصيص الوسائل والآليات الضرورية لبلورة وتنفيذ مخططات تنمية الغرف في إطار مشاريع وبرامج تعاقدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في جوابكم ما اعطيتوناش الجواب للسؤال ديالنا. احنا كنهضرو على الميزانية الضئيلة لهاذ الغرفة، واللي هي تعتبر قاطرة التنمية بالنسبة للبلاد، والأدوار اللي كتقوم بها في المجال الاقتصادي وكذلك في التوعية وفي الأوراش اللي كتخدم صالح الدولة كذلك في مستجدات القانون المالي وغيرها.

فالميزانية ضئيلة جدا، وملي كنعاودو نحيدو منها 20% ديال الضريبة المضافة، هذا هو علاش كنشوفو، لأنه خص رد الاعتبار لهاذ الغرف، والغرف تقلصوا لهم واحد العدد ديال الاختصاصات، الميزانية ضعيفة، كيفاش غادي تمشي باش توصل للغاية اللي هي عليها لقينا هاذ الغرف.

ولهذا، السيد الوزير، احنا اللي كنطلبو هو إعادة النظر في الميزانيات المخصصة لها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الرد على التعقيب في بضع ثوان.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

ابغيت فقط نأكد للسيد المستشار المحترم أن السؤال ديالكم فيه شقين:

الشق الأول: الإعفاء من الضريبة على القيمة، قلت لك غير ممكن، النظام الجبائي ديالنا ما كيسمحش.

البرامج أو إستراتيجية الوزارة فيما يخص دعم الغرف باش تلعب الدور ديالها الحقيقي، أنا أشاطركم الرأي، وقلت بأن الحكومة أو الوزارة هي الآن بصدد إعداد واحد الإستراتيجية جديدة في إطار الجهوية الجديدة لدعم الغرف، باش ماديا، بطبيعة الحال، باش تقوم بالدور ديالها الحقيقي، وما تبقاشاي بالفعل كتشتغل بميزانية، كما تفضلتم، هي لا ترقى إلى الدور اللي كتقوم به هاذ المؤسسة الدستورية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موضوعه غياب البعد البيئي في بناء الأحياء الصناعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أضحى موضوع البيئة من الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، ذلك أن الإرادة السياسية حاضرة في إنجاح هذا الورش الهيكلي

الذي نراهن عليه جميعا للحفاظ على بيئتنا في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد، غير أن هذه الأحياء الصناعية في بلادنا أهملت وغيبت من برامج ومشاريع الوزارة المكلفة بقطاع البيئة.

لذلك، فإن عدم اهتمام الأحياء والمركبات الصناعية بالجانب البيئي راجع بالأساس إلى هشاشة معظم هذه الأحياء الصناعية، إذ لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة للانخراط في السياسة الحكومية للحفاظ على البيئة، لعدم توفرها على الإمكانيات المادية لإقامة هذه المشاريع البيئية، والتي تتجاوز في بعض الأحيان مئات الملايين من الدراهم، الشيء الذي يتعدى إمكانيات المصنعين الذين عبروا للحكومة في العديد من اللقاءات عن رغبتهم الأكيدة للانخراط في هذا المشروع الوطني الاستراتيجي للنهوض بأوضاع البيئة ببلادنا، وطرحوا المشاكل التي تعوقهم في هذا المجال.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هو مخطط الحكومة لجعل البعد البيئي إحدى الشروط الأساسية لبناء هذه الأحياء الصناعية، وتلبية إرادة المصنعين الراغبين بكل قوة في الانخراط في المشروع الوطني للحفاظ على البيئة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، نشكر السيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار لطرح هذا السؤال الهام، والمتعلق بالبعد البيئي في بناء الأحياء الصناعية ببلادنا.

وأشاطركم الرأي، السيد المستشار المحترم، أن عدد من الوحدات الصناعية ببلادنا تعاني من تواجدها بأحياء صناعية غير مهيكلة، تفتقر لبعض البنية التحتية والخدمات الأساسية، خاصة تلك التي تساهم في الحد من تأثيرها على البيئة.

كما تعلمون، فإن عدد من المناطق الصناعية عرفت عبر مرور الوقت، ومع التوسع العمراني للمدن زحفا للأحياء السكنية نحوها، نحو الأحياء الصناعية، الشيء الذي أثر سلبا على التناسق العمراني أو المعماري، إضافة إلى ظهور تأثيرات لنشاط هذه الوحدات على الساكنة المجاورة لها.

ووعيا منها بهذه الإشكالية، قامت الوزارة الوصية بإعداد ووضع تصور جديد لبنيات الاستقبال الصناعي، يتم من خلاله إحداث فضاءات صناعية من الجيل الجديد التي تجعل من البعد البيئي إحدى ركائزها الأساسية، وذلك في إطار شمولي ومندمج، بطبيعة الحال يأخذ بعين الاعتبار التوجهات العامة لإعداد التراب الوطني ومختلف وثائق التعمير وتصاميم التهيئة، وكذلك المعطيات الخاصة بالمشاريع التي تنجز في مختلف القطاعات.

ومن بين الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية في هذا المجال:

أولا، إخضاع مشاريع فضاءات الاستقبال لدراسات التأثير على البيئة التي تقدم للجنة الوطنية لدراسة التأثير على البيئة.

ثانيا، إلزام المستثمرين بإجراء معالجة أولية لنفاياتهم الصناعية، وذلك بفرض دفتر تحملات تقني صارم يتم تحضيره بعناية مع الأطراف المعنية، وكذا ضرورة توفر المشاريع الجديدة لبنيات الاستقبال الصناعي على محطات المعالجة للمياه العادمة، تمكن من الحد من التلوث المائي، والعمل على ترشيد استعمال المياه كإعادة استعمالها في سقي المساحات الخضراء على سبيل المثال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للفريق التجمعي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

كنتفقو معكم في الجواب ديالكم، واحنا كنعرفو بأن هاذ الإشكال كينقسم إلى شطرين: كاين الشطر ما وراء البداية ديال هاذ السياسة الجديدة، واللي مع كامل الأسف كيف ما قلتو كاين هناك أحياء صناعية قديمة وما كتوفرش فيها المعايير.

ولكن كنتكلمو على المشاريع الجديدة، السيد الوزير، بلغنا أن كاين واحد المشروع ديال واحد الحي الصناعي في مدينة فاس ديال الجلد، وانتما كتعرفوا هاذ القطاع أثر سلبا على التلوث ديال واد سبو.

واليوم كاين هناك واحد المشروع ديال هاذ المنطقة الجديدة، واش هاذ المنطقة بعدا راعت الدراسات الأولية، التجهيزات الأساسية، المنطقة احنا عايناها، كنشوفو أنها كتفتقد للدراسات الأساسية، هاذ التجهيزات الأساسية، المواصلات وجميع التجهيزات الأساسية كتنعدم فيها، كيفاش هاذ المنطقة الصناعية غادي تبدا تشتغل وهي كتفتقد لهاذ الشي.

إذن، كنخافو، السيد الوزير، أن ينتهي تنظيفها على الأحياء الصناعية القديمة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال الهام في إطار التعقيب، لأن كنعرف الموضوع حق المعرفة، كنتكلمو على واحد الحي جديد «عين اشكان»، وسيتم فيه إحداث هاذ المشروع.. إحداث حي صناعي خاص بالجلد، والوزارة الوصية كانت مساهمة مع غرفة التجارة والصناعة الجهوية في إعداد دراسة أولية لهاذ المشروع. والآن كاين كلام على إحداث حي صناعي كبير براس الماء، ونتسناو نتائج الدراسة، آنذاك سيتم اتخاذ القرار المناسب لحل هذه الإشكالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه وضعية التجار الصغار والتجارة الداخلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، فليتفضل لتقديم السؤال مشكورا.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

يشغل قطاع التجارة الداخلية حوالي 13% من الساكنة النشيطة بما يناهز مليون و400 شخص، مما يجعل منه ثاني قطاع مشغل، فضلا عن مساهمته لما يعادل 1,3% من المداخل الجبائية العامة، وبـ 10,5% من الناتج الداخلي الخام، ناهيك عن حجم رقم معاملات سنوية التي تفوق 350 مليار درهم، والمروجة من طرف حوالي 900 ألف نقطة بيع للتجار الصغار والمتوسطين.

رغم كل هذه المؤهلات الاقتصادية للقطاع ودوره في الاستقرار الاجتماعي، خاصة في المناطق المهمشة، فإنه يعرف عدة مشاكل واختلالات جراء منافسة القطاع غير المهيكل والمنافسة الشرسة للمتاجر الكبرى والأسواق الممتازة والشركات، ينضاف إلى ذلك الضغط الضريبي الذي زاد منه القانون المالي للسنة الماضية في المادة 154.

من هذا المنطلق، نود، السيد الوزير، مساءلتكم:

- ما هي إستراتيجية الحكومة لتأهيل هذا القطاع؟

- ماذا عن تراجع الحكومة عن تطبيق أحكام المادة 154 من قانون المالية؟

- وما هي حصيلة إدماج العاملين في التغطية الصحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود كذلك التوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم عن الفريق الحركي لطرح هذا السؤال المتعلق بوضعية واحد الفئة مهمة من المغاربة اللي هما التجار الصغار والتجارة الداخلية بصفة عامة.

بالفعل، كما تفضلتم يعتبر قطاع التجارة والتوزيع هو المشغل الأول داخل المدار الحضري، أقول المدار الحضري، والثاني على المستوى الوطني، اعطيتو أرقام أؤكدها.

يشغل حوالي مليون و420 ألف شخص، أي بنسبة 12,5% من الساكنة النشيطة، ويسجل ناتج داخلي خام بقيمة مضافة وصلت سنة 2013 إلى حوالي 82 مليار درهم.

يتميز هذا القطاع كذلك بهيمنة التجارة الصغيرة داخل النسيج التجاري، حيث تمثل نقط البيع المستقلة حوالي 58% من المساحة التجارية الإجمالية، و36% من حيث اليد العاملة بالقطاع، و54% من رقم المعاملات، الأسواق الأسبوعية والتجمعات التجارية الحضرية حوالي 31% من المساحة التجارية الإجمالية، 59% من اليد العاملة بالقطاع، و30% من رقم المعاملات، بينما تمثل الشبكات التجارية العصرية فقط 11% من المساحة التجارية الإجمالية، و5% من حيث اليد العاملة بالقطاع، و15% من رقم المعاملات.

وبهذا الخصوص، وأمام هاذ المعطيات وهاذ الإحصائيات، قامت الحكومة بوضع إستراتيجية رواج لتأهيل وتطوير القطاع التجاري ببلادنا، والتي مكنت من إعطاء إضافة نوعية لتنمية وعصرنة قطاع التجارة والتوزيع، حيث عرف الشطر الأول من هذه الإستراتيجية،

والذي انطلق سنة 2008 إلى 2012 نتائج إيجابية ومرضية، من أهم هذه النتائج رفع رقم معاملات التجار المستفيدين بـ 4000 درهم في الشهر، أي ما يعادل 1,2 مليار درهم كرقم معاملات إضافي، خلق قيمة مضافة تقدر بـ 1,8 مليار درهم، إضافة إلى خلق حوالي 10.000 منصب شغل غير مباشر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة في إطار التعقيب للفريق الحركي.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير.

وأنا تنشكركم السيد الوزير على الأرقام اللي زودتونا بها كذلك، وكيف ما قريتو بالأرقام اللي اعطيناكم. احنا في الفريق الحركي، السيد الوزير، احنا ما تندويش على التجار كتجار، كندويو على ذوك البقالة اللي مالين الحانوت اللي فرضتو عليهم السجيل، رغم أن هاذ المادة كاينة في القانون ولكن ما تفعلاتش، فعلا، ولكن حطيتو لهم السلسلة على اعناقهم، نهار اللي يقول لا ولا شي حاجة تسيفطوا الضريبة تقول ليه آجي هنا راه ما درتيش السجل ولا ما درتيش هاذي، هذا القانون. هنا اعلاش تنطلبو من الفريق الحركي، لأن عارضناه في الغرفة الثانية ورجع للغرفة الأولى وداز.

ولكن احنا اللي تنطالبو هو ذيك المادة خاصها تيحد، تزول من القانون، لأنه لا يعقل، السيد الوزير، هاذ الناس ما عندهم لا تغطية صحية، (RAMED) ملي كيمشي لـ (RAMED)، ابغى يدير (RAMED) تيقول ليه راك تاجر، واش هو هذا اللي تيبيع الخميرة بـ 4 ريال ديال الخميرة وباقي كيسقط لنا الدقيق بالكيلو، وباقي محتفظ لنا على الاستقرار الاجتماعي، السيد الوزير، راه هذا هو المشكل، لأن باقي تيعطي الكريدي وباقي تيدير الكارني، واش هاذ الناس كيمشيو لمرجان ولا تيمشو، احنا عندنا.. رغم المجهودات اللي كيقوموا بها هاذ الناس، راه واخا درنا لهم هاذوك الأسواق الممتازة، راه الناس ما امشاوش لهم، راه ابقاو مساكن شادين بالكبضة ديال السكين.

ولهذا، السيد الوزير، احنا ابغيناكم غير تعاونوهم وتديروا لهم حتى هما تغطية صحية، وتديروا لهم المسائل ديالهم كـ (RAMED)، لأن ملي تيمشي لـ (RAMED)، هو عندو في المحال كلو عندو فيه 30 ألف ريال ولا 40 ألف ريال وتتقول ليه دير (RAMED)، هذا هو المشكل اللي كاين.

فيما يخص، السيد الوزير، الناس الباعة المتجولين، هاذ الباعة المتجولين الله يرضي عليكم، جبروا لهم حل يكونوا حتى هما مستقرين، لأن حتى هما مغاربة هاذو، وابغينا من الحكومة الموقرة تكون لهم وتنظمهم، وتكون فين يكونونوا حتى هما.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، في بضع ثوان.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

فقط ابغيت نأكد للسيد المستشار المحترم على أنه تم إحداث واحد اللجنة تقنية وزارية للتغطية الصحية بالنسبة لهاذ الفئة، وعهد إليها بإيجاد الحلول التقنية من أجل توفير التغطية الصحية لفائدة المهنيين المستقلين.

فيما يخص التجار المتجولين، الآن الحكومة منكبة على إعداد مشروع كبير جدا، إن شاء الله سيرى النور في القريب العاجل.

تعديل مقتضيات القانون المالي، كيظهرلي هو تشريع من اختصاص المؤسسة المحترمة أن بإمكان الفرق ديال المجلس تقدم تعديلات، وآنذاك الحكومة تتدارس فيها وتتداول فيها مع السيدات والسادة المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم الفعالة في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الآني الأول حول تفعيل وتعميم مرجعية أثمان المعاملات العقارية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، فليتفضل السيد المستشار مشكورا.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أعلنتم خلال اللقاء ديالكم، السيد الوزير، مع المنعشين العقاريين والموثقين في 26 يناير 2015 على أنه سيتم تفعيل مرجعية أثمان المعاملات العقارية بمدينة الدار البيضاء ابتداء من الثلاثاء 27 يناير 2015. كما أنه سيتم وضع وعرض ضمن البوابة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب تفاصيل مرجعية لأثمان المعاملات العقارية حتى يتسنى لكل مواطن الاطلاع بشكل مسبق على السعر المعتمد لدى إدارة

الضرائب في احتساب الضرائب المترتبة على الأرباح العقارية، وعلى كل التفاصيل التي تهم.. مثل بيع وشراء العقارات الخاصة بالسكن على صعيد مدينة الدار البيضاء.

ولكل ما سلف، نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستتخذونها لتعميم ذلك على التراب الوطني، وما هي الجدولة الزمنية لتفعيل ذلك؟ وماذا ستستفيد المواطن والدولة على حد سواء من هذا الإجراء؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

شكرا للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال.

بعدا ابغيت نقول لكم خصنا نهنيو انفسنا على هاذ المبادرة، إذ أنه قبلها كان كل مواطن كيبيع شي دار ولا أرض كتجي تقريبا المراجعة أوتوماتيكيا، وكيتم منازعات بين إدارة الضرائب وبين هذاك.. خصوصا اللي بايع وبعض المرات حتى اللي شاري. قلنا آودي أحسن حل هو نوضعو هاذ الأثمان المرجعية، أشنو هي الأثمان المرجعية؟ هي حي بحي بالدار البيضاء، حسب نوعية العقار واش برطمة ولا فيلا ولا أرض عارية، كنديرو واحد الثمن معدل، المعدل الملاحظ.

باع هذاك السيد هكتار بذاك الثمن كيخلص على ذاك الشي اللي باع، باع أقل من ذاك الثمن كيخلص على ذاك الثمن، أو باش هكذا كنفكو هاذ المراجعات اللي دائما كتجي مباشرة وتتخذ مساطر طويلة وكتدفع بعض المرات نقول لكم ربما لبعض السلوكات اللي خايبة.

إذن، ابدينا بالدار البيضاء، وفعلا تم الوضع ديال هاذ الأثمنة المرجعية في البوابة ديال مديرية الضرائب، وكاين المديريات الإقليمية ديال الضرائب اللي كتكلف بإعطاء المعلومة، وكاين أيضا الرقم ديال الهاتف باش بعدا على الأقل.. والتجربة أثبتت نجاح، ما تنقولش أنها (parfaite)، لأن خص التحيين ديال هذوك الأثمنة باش تكون ملائمة للسوق إلى ارتفع ولا نزل، باش يكون يعني في...

ولكن الهدف ديالها يعني كبير جدا أنه كنوطدو الثقة والعلاقة ديال الثقة بين الملزم، المواطن، وبين الضريبة، كنرفعو من الشفافية، تيكون كل واحد عندو المعلومة ديال هذاك الحي، ولا ديال ذاك السوق، وكنطورو -كما قلت- وكنعصرنو إدارة الضرائب، وكنخففو أيضا من ذاك المنازعات وذاك سيروآجي... إلى آخره.

ابديناها في الدار البيضاء، الدار البيضاء في طور يعني التنفيذ، كاين يعني (des retours d'expériences)، كنحاولو نحسنو من هاذ المنظومة، وإن شاء الله قبل نهاية 2015 غادي تعم هاذ التجربة أهم المدن المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة الفريق الحركي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

غير، السيد الرئيس، في إطار طور تنفيذ هاذ الشي في الدار البيضاء، عندنا واحد المشكلة معضلة، وانتما كنتو الوالي ديال الدار البيضاء، مشكلة خطيرة جدا، كنا أراضي فلاحية الناس ديالها تيتسرعوا الآن، وتينوضوا تينشؤوا فوق منها مصانع، اللي اعتبرها سيدنا البناء العشوائي هو جريمة، وكلام صاحب الجلالة بمثابة قانون، وخلقوا مصانع داخل مدينة الدار البيضاء عشوائية، ما أدتش الرسوم ديال الاشتراك في شبكة الماء والكهرباء والتطهير، ما أدتش واجبات الضرائب، وكاين عندها أزقة اللي ما كتفوتش 2 الأمتار، وكتستعمل مواد غازة وسامة، وكتعتبر مـــن (la catégorie I1) اللي كتخضع للظهير ديال 1914 اللي تينظم المعامل الخطيرة والمضرة في هاذ الإطار، وكاينة في الدار البيضاء.

وأنا أتكلم، ماشي كنتكلم على شي حاجة كتحرك، كنتكلم على مسائل ثابتة، غذا في الدار البيضاء لا قدر الله وكانت شي كارثة، راه أكثر من (casa mort)، راه الشاحنات ديال رجال المطافئ ما يمكن لهمش يدخلوا لهاذ المصانع، لأن العرض ديال الزناقي ما كيفوتش 2 مترو، وهاذ الشي راه خصو واحد اللجنة، وخص هاذ الشي نتوجهو ليه.

وأنا راه وجهت إنذار للسيد الوالي ديال الدار البيضاء أخيرا في الاجتماع ديال المكتب ديال الجهة، وقلت لو باش يخرج يشوف هاذ المصيبة الكحلة اللي كاينة، فيها (l›acétylène)، فيها (le propane)، وفيها واحد العدد.. 72 مصنع من هاذ النوع في وسط الدار البيضاء، راه قنبلة موقوتة، السيد الوزير، هاذ الشي راه خصو حل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

إذن، هذا ما عندو علاقة مع السؤال الأول ديال الأثمنة المرجعية،

هذا عندو علاقة مع تطور القطاع غير المهيكل ببلادنا. وملي كنقولو.. دائما كنقولوها وتنقولها في اللجنة، القطاع غير المهيكل راه فيه صنفين، كاين هذاك اللي كياكل به طرف ديال الخبر، واللي هذاك راه عندو دور اجتماعي، وراه قبايلة كان واحد السؤال على نفس المنوال.

وكاين القطاع غير مهيكل اللي كتهضروا عليه، السيد الرئيس، ولي أنا كنشاطركم الرأي، اللي ما فهمش فقط مسائل أمنية اللي يمكن لها تضر بالأرواح ديال الناس اللي كيشتغلوا في هاذ لوزينات وهاذ المعامل بدون رخصة، وهنا المسؤولية ديال الجميع، ديال جميع أجهزة المراقبة، بل فيه بهاذ الشكل أيضا ضرر بالنسبة لاقتصادنا الوطني.

وكنحييكم، السيد الرئيس، اللي ثرتيو هاذ الموضوع اللي خصو يكون موضوع كبير جدا وموضوع ديال الجميع، كما قلت، الأجهزة ديال الدولة لمحاربة هذا القطاع غير المهيكل الكبير، اللي كيجي فعلا وكيحط لك وزين في أرض فلاحية، وما كيخلص لا ضريبة.. لا عين شافت، لا قلب وجع، ولكن نهار اللي غيحط المشكل.. وطبعا يضر بالاقتصاد الوطني في إطار المنافسة غير المشروعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أخبركم بأن الزوار الذين يحضرون معنا في هذه الجلسة هم نواب أمريكيين، باسمكم جميعا أرحب بهم، وأتمنى لهم التوفيق في مهامهم التمثيلية، كما أتمنى للعلاقة المغربية الأمريكية مزيد من النمو ومزيد من المتانة، حتى نكون عند حسن ظن الشعب المغربي والشعب الأمريكي.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الآني الثاني، وموضوعه ضرورة مراجعة القانون المتعلق بالسلفات الصغرى. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

نظرا لمستوى التطور الذي يعرفه قطاع السلفات الصغرى للنهوض بالمقاولة، أصبح من الضروري مراجعة القانون المتعلق بها، وإدماجه في إطار الحقل المالي، وذلك لضمان تطوره، مع تعزيز مساهمته في جهود الاندماج المالي وتنمية كافة الأنشطة المدرة للدخل.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، هل تم التفكير في مراجعة القانون المتعلق بالسلفات الصغرى لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد وزير الاقتصاد والمالية، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

نعم، تم التفكير، بعدا غير قبل كل شيء، هاذ القطاع ديال السلفات الصغرى والمتوسطة هو قطاع مهم، اللي كتعرفوا كاملين أنه يساهم في.. هو من أنجع الوسائل لمحاربة الفقر والهشاشة واندماج الأشخاص الضعفاء من الناحية الاقتصادية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وتعزيز استقلاليتهم المالية، وتكثيف أيضا أو تشجيع كل الأنشطة المدرة للدخل.

ابغيتي نعطيكم رقم؟ إلى غاية 2014، في آخر 2014، وصل المبلغ الإجمالي للقروض ديال السلفات الصغيرة أكثر من 5,3 مليار درهم، وتجاوز عدد المستفيدين من هاذ السلفات الصغيرة 860 ألف مستفيد، طبعا الأغلبية، فوق 90% من إجمالي هاذ القروض تتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا جدا.

اللي كاين أن طبعا كاين ترسانة قانونية، وهاذ الترسانة القانونية في تطور، كاين القانون 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة، واللي تم تعديلو برسم قانون 58.03 ليتم أيضا تمويل السكن الاجتماعي وتزويد مساكن الأشخاص الضعفاء اقتصاديا بالكهرباء والماء الصالح للشرب.

المصادقة على القانون 04.07 الذي يهدف إلى تمويل اكتتاب عقود التأمين لدى مقاولات التأمين وإعادة التأمين من طرف الأشخاص الضعفاء والهشين من الناحية الاقتصادية.

المصادقة على القانون المتعلق بتغيير وتتميم القانون 18.97 المتعلق بالسلفات الصغرى، والذي يمكن جمعيات السلفات الصغيرة التي تمتلك القدرات والمؤهلات المالية والمهنية الضرورية من ممارسة أنشطتها في إطار القانون البنكي، القانون المتعلق بهيئات مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة، وهذا اللي تمت المصادقة عليه في مجلسكم الموقر.

طبعا، في هاذ الإطار هناك أيضا الآن رغبة في تطوير هاذ الترسانة القانونية، وهناك خبرة دولية الآن تتقوم بواحد الدراسة معمقة، باش نلائم القطاع القانوني والمؤسساتي المنظم لقطاع السلفات الصغرى ومراجعة وتحديث كل المقتضيات المتعلقة به من أجل تقديم أحسن

ممارسة اللي يمكن لها تكون في هذا الإطار، بلا ما ندخلو في التفاصيل في هاذ التطوير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على الإجابة.

فقط، السيد الوزير، قلتو بأنه 860 ألف مستفيد من المقاولات الصغيرة جدا، يمكن حسب ما قلتو أنه السكن الاجتماعي هو اللي كان يعني العنوان الأساسي في هاذ القروض الصغرى.

ولكن كتعرفوا، السيد الوزير، أنه مجموعة ديال المقاولات لا تعلم أنه كاين هناك قروض، لأنه ما كاينش واحد التواصل ما بين الحكومة، بطبيعة الحال، أو هاذ المؤسسات البنكية وبعض المقاولات، لأنه القروض تتلعب واحد الدور أساسي فعال في الاقتصاد الوطني، في خلق فرص الشغل، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في محاربة الفقر والبطالة، في المحافظة على استقرار البلاد كذلك، في نسبة النمو الوطني، إلا أنه هناك احتكار من بعض جمعيات القروض الصغرى.

الحمد لله أن هناك مبادرة وطنية للتنمية البشرية، هناك صندوق الحسن الثاني للتنمية، هناك مؤسسة محمد الخامس، هذه المؤسسات تلعب دورا في الاقتصاد وفي نمو البلاد.

وقف نشاط مؤسسات القروض الصغرى، يعني غادي يعطي واحد العائق بالنسبة لهاذ المقاولات الصغرى جدا، يجب فتح تحقيق حول مختلف المشاكل التي ارتكبتها مؤسسات القروض الصغرى في حق المواطنين.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، هل لديكم رد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

ذكرت الحكومة، الحكومة ما عندها.. هاذي جمعيات ديال السلفات الصغرى والمتوسطة اللي هي خصها تقوم بالمبادرة ديال التواصل مع طبعا المعنيين بالأمر.

ثانيا، اهضرت على التمويل ديال المقاولات، هذا راه ما كيمولوش المقاولات، تيمول كا قلت أنشطة مدرة للدخل لهاذوك الصغار، ملي كنقولو سلف صغير راه ماشي هو.. ولكن الأهمية ديالو من الناحية الاجتماعية كبيرة جدا.

ولهذا إلى كانت شي اختلالات ولا شي حاجة، وهذا طبعا المعنيين عندهم أساليب اللي يمكن لهم يعني يتجهها، أساليب إما قانونية أو إدارية إلى كان شي حق ديالهم مهضوم في هاذ الشأن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موضوعه مدى نجاعة ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمنشآت العامة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

هاذ السؤال يتعلق بحكامة المؤسسات والمنشآت العامة.

طبعا في البرنامج الحكومي كاين التزام صريح ومباشر، المضمون ديالو أن الحكومة تتعهد بتحسين آليات حكامة المؤسسات والمنشآت العامة. في شهر مارس 2012 تم الإعلان عن مدونة أو ميثاق الممارسات الجيدة لضمان وتفعيل حكامة هذه المؤسسات.

اليوم، السيد الوزير، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات من عمر الحكومة، نتساءل أين نحن من هذا الالتزام؟ أين نحن من الأهداف التي التزمت بها الحكومة فيما يتعلق أولا بتقوية المجالس التداولية لهذه المؤسسة، بالرفع من مهنيتها وحرفيتها، بتحديث أدوات تسييرها، بتعميم تدقيق حساباتها توخيا للشفافية، بتطوير استثماراتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

لكم الكلمة، السيد وزير الاقتصاد والمالية، للإجابة عن هذا السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعلمون جميعا دور المحفظة المالية أو المؤسسات العمومية في مجال الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني والمساهمة ديالها في الاستثمار

بصفة عامة وفي القيام يعني بمرافق عمومية جد هامة.

طبعا، كما ذكرتم هاذ الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمنشآت العامة بعد ثلاث سنوات، بدأت تعطي بعض النتائج فيما يتعلق بإرساء التسيير المسؤول والشفاف، والتأكيد على إلزامية الإخبار بالانجازات والقرارات، وهناك عمل جبار تقوم به الحكومة، طبعا ممثلة في وزارة الاقتصاد والمالية، ولكن كل الوزارات الأخرى اللي تابعة للمؤسسات العمومية من أجل عقد المجالس الإدارية في وقتها، والتداول بشأن كل القرارات الإستراتيجية لهذه المؤسسات.

هناك أيضا مبادرات أخرى تم الأخذ بعين الاعتبار بها كنشر المعلومات حول الحكامة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بالمواقع الإلكترونية لبعض المؤسسات، إعداد فصل حول الحكامة في تقارير بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، والتقرير اللي كيجيكم بمناسبة كل يعني مشروع ديال القانون المالية اللي هو تقرير شامل وجامع اللي فيه الأداء يعني ديال كل مؤسسة على حدة، وأيضا بعض المشاكل اللي يمكن لها تعرفها هاذ المؤسسات أو الإنجازات اللي كتحققها.

هناك أيضا من بين الأشياء أو المبادرات اللي اخذاتها الحكومة، وهو قرار نشر اللي وقعه وزير الاقتصاد والمالية حول نشر لائحة المؤسسات العمومية التي يجب عليها تطبيق مرسوم الصفقات العمومية، وأيضا الدورية المتعلقة بالتوفر على أنظمة خاصة ملائمة لأنظمة الصفقات العمومية.

ولكن اللي مهم أكثر هو أن كل مؤسسة ملزمة بنشر حساباتها في الجريدة الرسمية عند نهاية كل سنة، وهذا كيدخل في إطار تعزيز -كما قلت- الشفافية وتعزيز المنظومة ديال الحكامة.

طبعا منظومة الحكامة مسلسل، وتحسين الحكامة مسلسل، اللي مهم أنه يكون في الاتجاه الصحيح من أجل تطوير هاذ الحكامة وأيضا تعزيز القدرات ديال مؤسساتنا العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

<u>المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:</u>

طيب، شكرا السيد الوزير على الجواب.

نعم الحكامة هي منظومة ومسلسل وثقافة وغير ذلك. نعم أيضا الحكامة احنا كنتكلمو على الحكامة المؤسسات العمومية، خصنا نذكرو بأن هاذ الحكامة هي جزء من الشعار اللي رفعتو الحكومة وملأت به الدنيا ضجيجا، شعار محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد، ومحاربة اقتصاد الريع، ونشر قيم ومبادئ الشفافية والحكامة، إلى غير ذلك.

طبعا جميعنا يعرف -مع الأسف- النهاية المحزنة أو المآل المحزن لحكاية محاربة الفساد وتحقيق الحكامة، تلك الحكاية التي بدأت كما قلت بالكثير من الضجيج والصخب، وانتهت إلى رفع الراية البيضاء والإعلان عن شعار عفا الله عما سلف.

طبعا حقيقة هذا الشعار عفا الله عما سلف ما عمرنا وقفنا عندو بالجدية المطلوبة، عفا الله عما سلف، من أصدر العفو هنا في هذه الجملة التي قالها السيد رئيس الحكومة؟ عفا الله عما سلف، الله سبحانه وتعالى حسب منطوق هذه الجملة، وخصني نقول أستغفر الله هو من أصدر قرار العفو، يعني نتساءل هل يملك السيد رئيس الحكومة تفويضا من الله سبحانه وتعالى كي يصدر هذا القرار؟

وبالتالي، السيد الوزير المحترم، نعم نسجل ونثمن الكفاءة ديال العاملين، الكفاءات المغربية العاملة بهذه المؤسسات، ولكن اسمحوا لي نقول لكم بكل أسف، النتائج التي رصدناها حتى الآن فيما يتعلق بتحقيق الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي فيما يرتبط بالحكامة قليلة جدا، وقد ذكرتم العناوين ديالها البارزة.

ولكن اليوم إلى كنا كنسجلو بعض النتائج الجزئية اللي تكلمتو عليها، مازال ما عندناش، السيد الوزير، مؤشرات دقيقة علمية اللي كتسمح نعرفو بشكل مضبوط أية درجة بلغتها تحسن الحكامة ديال المؤسسات فيما يتعلق بالأداء ديالها، تطوير الاستثمارات ديالها، تناسق المشاريع اللي كتشتغل عليها، تعزيز التكوين والتواصل، تعزيز فعالية المراقبة المالية للدولة، تتبع الأداء والوقاية من المخاطر، الملاءمة ديالها مع المعايير المحاسباتية الدولية.

أظن بأن هذا الورش، لأنه كنتكلمو على قطاع مهم جدا، وقد أشرتم إلى ذلك، أظن بأن هذا الورش أضعنا فيه الكثير من الوقت، وأهدرنا فيه الكثير من الفرص مثلما أهدرناها في غيره من الأوراش التي تراكمت وتفاقمت لأننا كنا منشغلين، الحكومة طبعا أتحدث، بالمعارك الدونكيشوطية التي استهلكنا فيها الكثير من الكلام، ولكن راكمنا فيها القليل من الأفعال مع الأسف.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

<u>السيد وزير الاقتصاد والمالية:</u>

شكرا السيد الرئيس.

لا، ابغيت غير نعقب باش ما يتفهمش.. أنا عارف المقصود ديالكم، السيد المستشار، باش ما يتفهمش الخطاب ديالكم أيضا غلط.

بالنسبة للمؤسسات العمومية هناك مسؤولية، واسمح لي نقولها لك، السيد المستشار، غير مجازا ما فيهاش عفا الله عما سلف، هذي راه فيها مراقبة ديال الدولة، هاذي هي فيها مسؤولية، فيها أمانة، كاين مراقبة ديال المجلس الأعلى للحسابات، كاين مراقبة ديال وزارة الاقتصاد والمالية، وكاين المراقبة ديال المؤسسة التشريعية.

ما كاينش هنا، باش ما يتفهمش يعني.. اللي خالف القوانين يجب أن يؤدي الثمن، هذه بالعكس الناس الذين يشرفون، وراه جاء في الكلمة ديالك الطيبة أنهم خصنا نحيوهم على ما يقومون به من جهد، وخص تكون هذه مسؤولية باش يزيدوا من تحسين هاذ المؤسسات اللي كتقوم بدور فعال وكبير في الاقتصاد الوطني وهي مؤسسات كبيرة جدا.

لكن خاص كل واحد وهاذ الفريق اللي على رأس هاذ المؤسسات وأيضا كل العاملين في المؤسسات العمومية يستشعروا بالمسؤولية ويستشعروا أيضا بالدور اللي كيلعبوا في الاقتصاد الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه ضياع بعض برامج الدعم المالي الدولي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

في الحقيقة على أن هذا سؤال بصفة أساسية موجه إلى السيد رئيس الحكومة، لأن اللي معني به وهو وزير الاتصال ووزير التربية الوطنية ورئاسة الحكومة، ولكن في إطار التضامن الحكومي السيد وزير المالية مشكور على الجواب نتاعو.

الحقيقة على أن تناقلت بعض وسائل الإعلام أن عددا من الإدارات تعمل على عرقلة استفادة المملكة المغربية من مبالغ مالية مهمة تقدر بملايير الدولارات مقدمة من طرف الدول والمؤسسات الدولية، حيث تعاملت بعض الإدارات باللامبالاة مع الإرساليات وطلبات اللقاء التي توصلوا بها، وأوردت عدة أمثلة على ذلك.

أن اليونسكو تقدمت بدفتر تحملات يتضمن مجموعة من المشاريع التي تنوي تمويلها بالمغرب، خاصة في مجال تكوين أطر للتمدرس بالعالم القروي، فتم الاتصال بوزارة التربية الوطنية التي لم ترد على مقترحاتهم، مما دفعهم إلى إشعار الوزارة بأن المنحة البالغة 4 مليون دولار كانت مخصصة لدعم التعليم بالمغرب حولت إلى مصر وتونس.

ثانيا، أن اللجنة الأوربية التابعة للاتحاد الأوربي المختصة بتمويل مشاريع إعلامية وثقافية جهوية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومن ضمنها المغرب كانت قد خصصت مبلغ 9 ملايين أورو ستستفيد منها المقاولات الإعلامية المستقلة والمؤسسات الثقافية لتطوير نفسها.

وقد تسلمت وزارة الاتصال مراسلة من بعثة المملكة المغربية ببروكسيل يوم 17 أبريل 2013 من أجل إحالتها على الجهات الإعلامية والثقافية المعنية بتقديم مشاريع الحصول على التمويل، لكن الوزير ظل يحتفظ بهذه المراسلة، ولم تتوصل بها فيدرالية الناشرين إلا في 10 ماي 2013، علما أن آخر أجل لإيداع المشاريع لدى اللجنة الأوربية هو يوم 20 ماي.

ثالثا، صرح الوزير البريطاني المكلف بتنسيق شؤون مجلس الوزراء (Francis Maude) على هامش الزيارة التي قام بها إلى المغرب في شهر يوليوز 2013 أن بلاده تدعم انخراط المغرب في مبادرة الشراكة الدولية من أجل الحكامة والشفافية التي تنسق أعمالها بريطانيا بدعم من الدول الكبرى، والتي ضخت الولايات المتحدة الأمريكية في حسابها 2,8 مليار دولار موجهة لدول شمال إفريقيا وهي شبيهة بمبادرة تحدي الألفية، إلا أنه المغرب لازال يتردد في الانخراط فيها.

إذن، نسائلكم، السيد الوزير، عن صحة هذه المعلومات التي وردت في وسائل الإعلام، وعن الإجراءات التي وراء هذا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد وزير الاقتصاد والمالية، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ الشي كان عندك طويل، إلى كان يعني شي دقة يمكن يكون في إطار سؤال كتابي ونجاوبك عليه كتابة باش نقول لك واش صحيح ولا ما صحيحش.

السؤال يتمحور حول قدرات بلادنا في تعبئة الموارد، خصوصا الهبات، لأن عليها كنتكلمو، وهاذ الهبات غير ابغيت نقول لكم، زائد القروض، هي من الموارد الأساسية المرصودة برسم القوانين المالية.

هناك مجهود جبار ديال الإدارة بصفة عامة ووزارة الاقتصاد والمالية من أجل تعبئة الموارد، لأن إلى ما عبأناهاش راه كيزيد ذلك في العجز ديال الميزانية.

طبعا فيما يتعلق بعلاقتنا مع الاتحاد الأوربي، هناك البرنامج الأول

2013-2007 والذي كان فيه مبلغ 13 مليار و500 مليون درهم، والذي عُبء بالكامل.

كاين المشروع أو البرنامج الثاني ديال 2014-2020 اللي فيه حوالي 15 مليار درهم، نشتغل طبعا على تعبئته سنويا. ويمكن لي نقول لكم أنه.. وأعترف أنه ربما في سنة 2012-2013 كان واحد النقص في هاذ التعبئة ديال هاذ الموارد، 2014 طورنا المنظومة ديالنا، وتقريبا تمت تعبئة أكثر من 100 مليون أورو أو 110 مليون أورو في ظرف سنة.

هناك طبعا آليات أخرى اللي دارها الاتحاد الأوربي لتعزيز شراكته مع بلادنا في إطار هاذ المساعدات، وفي إطار أيضا الوضع الذي تستفيد منه بلادنا كشريك، والوضع المتقدم لدى الاتحاد الأوربي، وكما تلعمون الاتحاد الأوربي كيدير برنامج.

وصحيح أنه إذا ما كنتش شي دولة من الدول عندها القدرات على تعبئة تلك الموارد كيشدو ذيك الموارد كيسيفطوها لبلاد أخرى، ونحن طبعا في هذه المنافسة نقوم بدورنا كامل من أجل أن نستفيد من كل الموارد المرصدة في إطار هبات من عند الاتحاد الأوربي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

لكم الكلمة فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير.

أن السؤال طويل ولا ما طويلش كيبقى هذا حق نتاع المستشار باش يحترم 3 ديال الدقائق نتاعو. والسؤال ديالي أول حاجة ما معنيش بوزارة المالية، انتما جيتو كتكلموا على الدعم الأوربي إلى غير ذلك، احنا واقعة محددة اللي هي الواقعة ديال اليونسكو مع وزارة التربية الوطنية، والواقعة ديال وزارة الاتصال مع اللجنة الأوربية، والتصريح نتاع «طوماس مود»، ثلاثة ديال الحاجات.

ولكن الدعم نتاع الاتحاد الأوربي والغلاف المالي الكبير، إلى غير ذلك، هاذيك لا أناقشها، وما طرحتش أنا أي سؤال عليها. أنا كنت محدد، كنت كنتمنى كذلك الجواب يكون محدد، ولكن كما قلت لكم راه ماشي السؤال ديالكم السيد وزير المالية، هذا سؤال ديال رئيس الحكومة ووزارة التربية الوطنية ووزارة الاتصال ورئاسة الحكومة، ولكن في التضامن الحكومي كتجاوبوا عليه ما فيها باس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

باسم الحكومة أجيب، السيد المستشار المحترم، أن العلاقات ديالنا مع اليونسكو، وهو يعلم ذلك، ومنظمات أخرى في مجال التربية. هاذ المنظمة هي راعي في إطار عمل داكار لتحقيق الأهداف الستة لبرنامج التربية للجميع في أفق 2015، التزمت به الحكومة خلال المنتدى العالمي للتربية بدكار.

واللي ابغيت غير نأكد عليه، وأنتم تعلمون ذلك، هو أن اليونسكو لا تقدم إعانات مادية للبلدان، إنما يقتصر دورها على توفير الخبرات وتعزيز الشراكات لتقوية القدرات التعليمية الوطنية وقدرة الدول على تأمين تعليم جيد للجميع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الموالي موضوعه مآل مرسوم الدعم المباشر للنساء المطلقات والأرامل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد علال عزيوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

علاقة بمرسوم الدعم المباشر للنساء المطلقات والأرامل وما واكبه من جدل ونقاش عمومي، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل الدعم المباشر للمطلقات والأرامل ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمات،

طبعا في إطار تعزيز المنظومة ديال الرعاية الاجتماعية، هناك دعم للمطلقات والأرامل، الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى والذين

يتابعون دراستهم.

وتم رصد في قانون المالية، في المادة 13 من قانون المالية 2014 في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية والمتعلق بصندوق دعم التماسك الجماعي، تم إرساء هذا المبدأ ديال دعم الأرامل في وضعية هشة، وخرج المرسوم في 4 ديسمبر 2014، واللي حدد الشروط ديال الاستفادة من هاذ الدعم.

وبعد ذلك، تم من ديسمبر إلى حد الآن، تمت مبادرة، المبادرة الأولى هي الاتفاقية الثلاثية مع طبعا وزارة الداخلية، ووزارة التضامن الاجتماعي. وهنا، بين قوسين، نفس السؤال تطرح في المجلس الآخر، على كل حال، فتمت هاذ الاتفاقية التي بموجبها حددت أشنو هي يعني الهيئة التي سوف تقوم بتتبع وصرف هذا الدعم.

ثانيا، هناك مرسوم ديال وزارة الداخلية اللي اطلق العملية، وكان في 25 مارس.

هناك منشور أيضا ديال وزارة الداخلية من أجل حث الولاة والعمال على طبعا يعني جمع هاذوك اللجان الإقليمية للبت في الطلبات.

لحد الآن، إلى 20 أبريل، تم التوصل بـ16 ألف و175 طلب. من هاذ 16 ألف و175 طلب، إلى آخر هذا الشهر غيتم رفع حوالي.. لأن ذيك اللجنة كتشوف بعدا ذاك الشروط واش متوفرة، من بعد كتمشي للجنة الوطنية، غيرفع حوالي 1500 طلب إلى اللجنة الوطنية قبل آخر هذا الشهر.

إذن، العملية انطلقت، وهذا نعتبره مكسبا لكل يعني الأرامل اللواتي يوجدن في وضعية صعبة، وفي وضعية هشة، واللواتي يتحملن طبعا المصاريف ديال الأولاد ديالهم اللي تيتابعوا دراستهم.

غيكون، كما قلت، المهم طبعا هو الدعم، ولكن ملي كنشوفو أيضا أنه غنساعدو هاذ الأرامل باش اولادهم ما ينقطعوش على الدراسة، وتعلمون أن الدراسة يعني أو مشكل الانقطاع الدراسي هو مشكل قائم على غرار ما تقوم به الحكومة في برنامج تيسير لمساعدة الأسر لمتابعة دراسة أبنائهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيد الوزير.

نحن كذلك نثمن هاذ العمل ديالكم، ولكن بشروط. خصنا تكون حكامة جيدة، ترون، السيد الوزير، أن هاذ المرسوم اقصى واحد المجموعة ديال المغاربة اللي تيستحقوا حتى هما باش ياخذوا من هاذ المرسوم.

تنقولو أنه كاينة واحد المجموعة ديال الأرامل اللي هما راد لهم الله سبحانه وتعالى بالعقم، ما عندهمش.. ولكن في وضعية حرجة، وعندهم أمراض مزمنة.

كاين الرجل اللي هو أرمل، وعندو دراري وعاجز عن العمل، خص يتخذ بعين الاعتبار ديالو.

كاين الأبناء اللي ما عندهمش لا باهم ولا أمهم، هما في واحد الوضعية حرجة، وأمراض مزمنة أو معاقين، خص يتخذ بعين الاعتبار ديالهم.

كاين هناك أرامل تيتقاضاو 500 درهم في التقاعد، وكان هنا واحد المجموعة ديال الإشارات كانت تتقال هنا في هاذ القبة، بأنه ما كاينش المغاربة اللي تيقبطوا أقل من 1000 درهم من التقاعد، هما المغاربة راه تيتصنتوا وتيعرفوا بأنه كاين اللي متقاعدين وتيقبطوا أقل، وعندهم وضعية حرجة بأمراض مزمنة.

تنشوفو، السيد الوزير، على أنه إلا كانت الحكامة الجيدة، لابد تاخذ بعين الاعتبار هاذ الشي، واحنا تنثمنوه بشروط على أنه تكون الحكامة جيدة، وكلشي يستافد من هاذ المشروع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أنا معكم، السيد المستشار، عندك الحق. هاذي بداية، ولكل بداية قال لك خصنا نكونو مراقبين باش العملية تتم وفق الأهداف المسطرة بكل الشفافية وبدون أي استغلال من أي طرف كان، هاذي أولا.

ثانيا، طبعا ملي كنديرو هاذ المرسوم، تيقول لك واحد القاعدة، ما لا يدرك كله لا يترك بعضه أو جزؤه، احنا ابدينا بهاذو، وما خصناش.. وخصنا نجحو فيهم بعدا هاذ الأرامل، وإلى كان من بعد هناك طبعا فائدة ونجاح، لأن هذا راه دعم مشروط في إطار واحد الاعتبارات، ما خصناش نفشلوه، خصنا كاملين نجحوه، وطبعا إلى كان هناك من بعد توسعة أو مجالات أخرى، راه غادي نباشروها في إطار هذه الحكومة أو الحكومات المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه الاكتظاظ الذي تعرفه مراكز تحصيل

الضرائب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

تعرف مراكز تحصيل الضرائب اكتظاظا كبيرا نتيجة سوء توزيعها وقلتها، وقصر الأجل المحدد في أداء الضرائب، وهو ما يرسم صورة سلبية على وضعية إدارة الضرائب. لذا، ينبغي، السيد الوزير، نهج سياسة القرب.

فما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لمعالجة إشكالية الاكتظاظ في مراكز تحصيل الضرائب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

هذا كيدفعنا، السيد الرئيس، باش أولا نشكرو المستشار على طرحه لهذا السؤال.

فعلا هناك رغبة لدعم المصالح ديال الضرائب بالموارد البشرية، أولا بالقدر الكافي وأيضا بالكفاءة اللازمة، لأن ملي كندعمو المصالح ديال الضرائب بالكفاءات، راه احنا أيضا كندعمو التعبئة ديال الضرائب والاشتغال ديال هاذ المديرية.

هناك، باختصار، في 2014 تم تخصيص 400 منصب مالي لمديرية الضرائب، في 2015 هناك حوالي 300 منصب مالي، هاذو كلهم كيمشيو لتعزيز كل القباضات ومكاتب التسجيل والتنبر... إلى آخره.

اللي ابغيت نقول أنه في نفس الوقت كنشتغلو على تعزيز المنظومة ديال الموارد البشرية، وفي نفس الوقت أيضا كنشتغلو على استعمال أكثر لتكنولوجيا المعلومات، ملي تنقول آودي هذاك الشي (la déclaration et le recouvrement par télédéclaration)... إلى آخره، هذا أيضا راه كيسهل العمل ديال الضرائب، وتيخفف من الضغط على المديرية باللجوء إلى تقنية المعلومات، وخصوصا، وكما جاء في السؤال ديالكم، هذاك الشي ديال (la vignette) ديال آخر السنة اللي تيكون واحد الاكتظاظ، وفعلا يسيء إلى المديرية، لأن تيجي في واحد الوقت قصير، طبعا المواطنين ومالكي السيارات كلهم باش يدفعوا، راه احنا تنفكرو جديا باش في السنة المقبلة غنطلقو مبادرات جديدة في إطار تحسين هاذ المنظومة، ولم لا في إطار توقيع شراكة مع مؤسسات أخرى توكل لها تحصيل هاذ الضريبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الفريق الحركي، تفضلوا.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الوزير، وكنبغيو نشكروكم دائما على الصراحة ديالكم.

غير هاذ المشكل هذا بالذات، انتما في الحكومات السابقة كنتم صاحب المشروع ديال التوقيت المستمر، واحنا اشتغلنا معكم بصفتكم كوالي ديال جهة الدار البيضاء، وكنوهو بكم بكل صراحة، ماشي مجاملة، هذا واقع. حليتو عدة مشاكل لأنه (vous savez gérer le temps)، وفي ظرف وجيز، ونذكرك غير بالمجلس الجهوي ديال السياحة اللي كان واقف 10 سنوات، وجيتو في 15 يوم وفكيتو المشكل.

ابغيت نقول لكم، السيد الوزير، الله يخليك احنا كنعرفو (les périodes de pointe)، مثلا كاين شهر يناير (la vignette)، وكاين (après mars, les déclarations)، وكاين الأداءات، لماذا هاذ المناصب ديال الشغل نشغلوها بطريقة أخرى ذكية، لأنه هاذي عادتنا؟

كاين بعض المغاربة اللي امشاو لهاذيك الطريقة ديال (l'ordre de virement) و(le guichet bancaire)، والأنترنيت وهاذي، ولكن قلائل، ماشي شي نسبة مئوية كبيرة، وكنتكلم على ذيك الفئة اللي تكلم عليها زميلي ذوك الباعة، البقالة وذوك الناس الصغار ذوي الدخل المحدود... إلى آخره، هذاك إلى ما امشاش لـ (la perception) وخلص نقدا واخذا ذاك التوصيل، ما كيكونش على خاطرو.

فأنا كنتمنى، السيد الوزير، اعلاش (la perception) ما نديروش من الثامنة للواحدة (une équipe)، يتعطاوهم (les indemnités) ديالهم، ومن الواحدة للستة ديال العشية (une autre équipe)، خصوصا أن واحد العدد ديال الناس في القطاع الخاص أو القطاع العام كيخرجوا مع الرابعة، كيبقى لو من الجوج للستة يمشي يخلص الضريبة إلى بقات القباضة محلولة، وهاذي راه مسألة سهلة، كيكلف (des heures supplémentaires) لوزارة المالية في ذاك الوقت ديال الاكتظاظ، ولكن غتربح الفلوس.

كاين اللي تيجي مع الرابعة أو الثالثة، كيسدوا مع الثالثة والنصف، وما تيحلوا حتى للتاسعة، وتيسدوا مع الحادية عشرة والنصف أو الواحدة والنصف، لأن (il y a une caisse, il y a une responsabilité)، خصو يحسب الله يكون في عوانو. اعلاش ما نديروش (deux équipes autonomes)، واحدة تبدا مع الثامنة وتوقف مع الواحدة، والأخرى تبدا مع الواحدة وتوقف مع السادسة، وتكون عندهم (des indemnités des heures supplémentaires)، غادي نحلو واحد الإشكال خطير وخطير جدا.

ثم كنشكروكم على الصراحة ديالكم فيما يخص ما تكلمنا عليه في السؤال السابق.

وكنتمنى أنكم في المجلس الحكومي تبلغوا السيد رئيس الحكومة بالخطورة ديال الدارالبيضاء، وانتما عارفين المشاكل ديال الدار البيضاء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير؟ إذن، نمر إلى السؤال الموالي.. شكرا لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة حول السياحة الداخلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

في غياب سياسة عمومية ناجعة وفعالة قادرة على استيعاب فئة واسعة من المغاربة وجلبهم لزيارات مختلفة بمناطق المغرب، ازداد إقبال المغاربة على قضاء عطلهم خارج أرض الوطن، وهو ما يفوت على خزينة الدولة موارد مالية هامة، ويحد من دعم السياحة الوطنية، وما ينتج على ذلك من تراجع النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، مما يسائل الحكومة حول مدى استيعابها لأهمية السياحة الداخلية ودورها المحوري في إنعاش القطاع السياحي.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التحفيزية التي قمت بها لاستيعاب هذه الفئة من السياح وتقديم عروض سياحية تستجيب لانتظاراتهم، وما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم وتشجيع السياحة الداخلية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد وزير السياحة المحترم، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير بالنسبة لغياب سياسة ناجعة في ميدان السياحة الداخلية هذا غير صحيح، غير صحيح تماما، وأنا نعطيك غير بلغة الأرقام أشنو هو اللي أنجزناه منذ مجيء هاذ الحكومة.

في 2012 كان تطور ديال السياحة الداخلية بالنسبة للوافدين على الإقامات السياحية 10%، ليالي المبيت طلعت بـ11%، في 2013 التطور كان 6% و5%، في 2014 4% و6%. إذن، هذا لأنه وجود واحد السياسة اللي ناجعة ديال الحكومة الحالية.

إذا قلت مثلا بالنسبة لمحطة بلادي، المحطة ديال إفران اللي فتحت قبل 3 سنوات، راه استقبلت غير في هاذ السنة 80 ألف ليلة سياحية، تساهم ب 43% بالنسبة لإفران، كذلك المحطة ديال «إيمي ودار» اللي فتحناها هاذ الصيف في أكادير، جات فيها تقريبا 36 ألف ليلة ديال المبيت، عدد الوافدين السياح 8000. إذن، هذا تطور كبير.

أكادير وصلت في عهد هذه الحكومة 30% ديال السياحة الداخلية، مراكش تتوصل تقريبا 20% ديال السياحة الداخلية، كانت أقل من هذا. إذن، هذا تطور كبير جدا، وهذا يدل على النجاعة ديال السياسة الحكومية في ميدان السياحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس،

كشفت التقارير الصادرة عن وزارة السياحة الإسبانية أن عدد المغاربة الذين زاروا إسبانيا سنة 2014 تجاوز 200 ألف شخص، وهو رقم هام وكبير، يضخ بشكل كبير موارد مالية في خدمة الجارة الشمالية، ويفوت على بلادنا فرصة حقيقية لتأهيل السياحة الداخلية، وتثمين العديد من المناطق المغربية التي تزخر بغنى متنوع لسياحة جبلية وشاطئية.

السياحة الداخلية لها أهمية كبرى، خاصة وأنها لا تلائم الأحداث وأزمات السياحة الدولية.

أغلب المخططات التي تم اعتمادها تركز على إرضاء السائح الأجنبي، في حين أن السائح الوطني يأتي في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام، والسياحة الداخلية ظلت في الهامش، وهو ما يدفع بعض الفئات إلى

تفضيل زيارة بلدان أجنبية على المناطق المغربية، على الرغم من عدم اكتشافهم لأغلب هذه المناطق.

أغلب التجهيزات الفندقية لا تلبي حاجيات الأسر التي تفضل قضاء العطلة مجتمعة، كما يدفع الأسر إلى قضاء عطلتهم بالتنقل بين الأهل والأصدقاء في ظل قلة العروض السياحية.

لقد طالبنا مرارا، في فريق الأصالة والمعاصرة، بضرورة تثمين الموارد السياحية واستغلال تلك التي لازالت لم تستغل بعد، خاصة الموارد السياحية الجبلية والقروية ولوحات سياحية وإيكولوجية، وهي موارد تشكل مستقبل السياحة الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد وزير السياحة، لكم الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

غير هو، السيد المستشار المحترم، غير بالنسبة لهاذ القضية ديال المغاربة اللي كيمشيو إلى وجهات سياحية خارج الوطن، هاذي راه حرية السفر، هاذي حرية السفر ولأنهم تيلقاو واحد المنتوج اللي هو مختلف على المنتوج اللي كاين في المغرب، راه كاينة أمور اللي كتعمل في إسبانيا ما غنقدروش نديروها لأن عندنا واحد البنية ثقافية مختلفة، كاين اللي تيمشي لأنه كيبغي هاذيك البنية.

آجي نقول لك، فاش كيجيو من فرنسا ثلاثة ديال المليون ديال السياح، واش الفرنسيين تيقولوا اعلاش امشاو هاذوك الملايين للمغرب؟ تتجينا 600 ألف من ألمانيا، تتجينا 2 المليون من إسبانيا، ما تيمشيوش هاذوك الناس للحكومات ولا البرلمانات كيقول اعلاش هاذوك كيمشيو، بالعكس، هذا يعني داخل في حرية السفر، وداخل في أنه التبادل اللي هو موجود ما بين الشعوب وما بين الدول.

ولكن اللي أساسي أشنو قدمنا للسياح اللي ابغاو يمشيو للمغرب؟ هذا هو اللي أساسي جدا، الآن بالنسبة للحكومة الحالية وبالنسبة للوزارة، هناك عروض مهمة جدا في إطار البنية التحتية، راه غادي نفتحو مهدية اللي هي محطة ديال «بلادي» في الشهور القادمة إن شاء الله، وغادي تضيف لهذاك المحطات ديال «بلادي» من ناحية الثمن اللي هو داير، ولكن خدامين كذلك على أمور أخرى، مثلا شيكات العطل اللي هي توفير بالنسبة للسياحة أمر نشتغل عليه، تنتسناو غير في (CGEM): الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب، باش يتجاوبوا معنا في هاذ الإطار هذا، ونمرو للعمل في هاذ الإطار.

احنا الآن اللي ابغينا نوصلو لو، الآن راه ابدات الفنادق، وابدات وكالات الأسفار كتدير عروض اللي مناسبة للمغاربة، راه إلى ابغيتي تمشي الآن تتلقى عروض، ولكن ابغينا نستمرو في هاذ المسألة، ابغينا يكون عندنا مروج رحلات اللي هو كيمشي للفنادق وكيشتري 1000 بيت ولا 500 ولا 600 بأثمنة رخيصة جدا، ويمكن لو ابحال المواطن المغربي كما كيجرى بالنسبة للمواطن الأجنبي، هذا هو اللي خصنا نوصلو لو، والدولة يعني مستعدة بأنه تساهم في هاذ الإطار هذا، ولكن هاذي مسألة خصها تكون ديال القطاع الخاص، نحن نريد فقط أن نشجع القطاع الخاص في هذا الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق بالسبل الكفيلة للنهوض بالأوضاع السياحية الجبلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

تنطلبو من الله ومن هاذ المنبر الشفاء العاجل لفريق شباب أطلس خنيفرة الذي تعرض لحادثة سير، وكما نشكر السلطات المحلية وعلى رأسها عامل إقليم خنيفرة ومندوبية السياحة اللي قدمت لهاذ الفريق واحد المساعدة أولية.

السيد الوزير المحترم،

تتوفر بلادنا، ولله الحمد، على مؤهلات طبيعية جبلية خلابة، خصوصا في منطقة الأطلس المتوسط، هذه المؤهلات -مع الأسف- غير مستغلة بشكل كاف، لكن تكون مناطق جذابة للسياحة نظرا لافتقارها للبنيات الأساسية الضرورية.

السيد الوزير،

ما هي إستراتيجيتكم للنهوض بأوضاع السياحة الجبلية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل هناك مؤهلات في المناطق الجبلية اللي هي كبيرة جدا،

مؤهلات كبيرة بالنسبة للمناطق الجبلية، وهاذ المؤهلات هاذي نحن في إطار الاستغلال ديالها، ولكن الاستغلال ديال المؤهلات الجبلية يقتضي تضافر الجهود والالتقائية بين السياسات الحكومية، خصوصا فك العزلة بالنسبة لهاذ المناطق.

ولكن المسألة الثانية اللي خصنا نعرفو، راه ماشي يعني أنه ما كاين والو الآن ما تعمل في هاذ الإطار هذا، راه غير في سنة 2014 تم خلق 800 سرير على مستوى العالم القروي في مآوي اللي كتراوح ما بين 10 و12 سرير، تقريبا 80 مأوى على مستوى العالم القروي.

ولكن اللي خصنا نعرفو أنه الآن راه فيما كانت شي مؤهلات سياحية ما تعنيش.. بأنه كاينة مؤهلات طبيعية ما تعنيش بأن يمكن لها أنها تكون قابلة للاستغلال السياحي.

أنا تنظن مثلا بالنسبة لإقليم خنيفرة، أكلمام أزكزا ولا مثلا ويوان، ولا إلى امشينا مثلا حتى للبحيرة ديال رام سار اللي هي موجودة هناك، لا يمكن أن تكون هناك بنية استقبال، إلى درت بنية استقبال يمكن أنه تؤثر على هاذ.. ولكن أشنو اللي خصنا نعملو؟ خصنا نعملو مدارات سياحية، خصنا نعملو دور للتفسير، وهادو أمور اللي احنا عامليها في الإستراتيجية، ستمول من طرف الكثير من القطاعات، ولكن كذلك من طرف البنك الدولي من أجل النهوض بهاذ البنية التحتية اللي غادي تعطينا واحد الإمكانية أننا نستغلو هاذ المواقع الطبيعية اللي تكلمتو عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد جمال سكاك:

... ومعقول، وإنما غير في هاذ المناطق كما قلتو مدينة خنيفرة كان إقبال على السياحة في الوقت ديال الثلج، والناس حصلوا ما لقاو فين يباتوا، كاين واحد القبول في الفنادق اللي عمرت عن آخرها، وما لقات فين غادي يباتوا.

وكاين مناطق ابحال إفران كما قلتو، السيد الوزير، كاين بلايص في إقليم خنيفرة: ويوان، عيون أم الربيع، اللي الناس مشتاقين كاع يشوفوا ذيك السياحة الجبلية والغابوية لما تتوفر عليه تلك المنطقة من.. راه كاين طرق الحمد لله، راه توفرت الطرق دابا تحتية، وخصكم غير تدعموا، السيد الوزير، هاذ المناطق لحقاش اللي جا يستثمر في هذيك المنطقة راه خصو الدعم، راه خصو واحد الدعم كبير، إلى جا مستثمر يكون من المغرب، من داخل المغرب راه خصو اشحال باش يدير ذاك الشي.

هنا، السيد الوزير، خصكم تزورونا تما، وسيفطنا لكم واحد اللقاء لذيك جمعية أكاديس اللي هي الحمد لله راه دارت (des vidéos)، سيفطات وتتشجع ذيك المنطقة بواحد الطريقة مزيانة، وتنطلبو منكم، السيد الوزير، باش يتم واحد اللقاء مع هاذ الجمعية هاذي، وعندنا (des CD) اللي فيه مآثر تاريخية متنوعة، غابات الأرز، حيث تتوفر على أكبر شجرة الأرز في العالم، كاينة تما، بالإضافة إلى مواقع أثرية ضاربة في التاريخ كفزاز واغرم، أوسار والزاوية الدلائلية، والسيد الوزير تنطلبو منكم اللقاء ديال هاذيك الجمعية باش نعوضوكم بزاف ديال الحوايج اللي تما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير السياحة:

غير بالنسبة للجمعية ديال «أكاديس»، أنا جاوبتهم بأنه يمكن لنا نتلاقاو، ويمكن لنا نتكلمو على السياحة سواء بالنسبة لإقليم خنيفرة وبالنسبة لإقليم إفران، أنا هاذو بالنسبة لي هاذو الإقليمين اللي عندهم مؤهلات كبيرة جدا، ويجب استغلالها، غير هو الاستغلال أنا كما قلت في إطار التنمية المستديمة.

المسألة الثانية، راه ماشي وزارة السياحة هي اللي كتدير العمل، ولكن خصو لابد تكون مبادرات من طرف الجماعات ولا من طرف مجموعات معينة، ولا من طرف أفراد ونرافقهم باش يمكن لنا نعطيو أشنو هي المواصفات ديال التنمية.

والمسألة الثالثة اللي غادي نعملوها في إطار البرنامج ديال السياحة القروية هي إيجاد المدارات السياحية وإيجاد دور التفسير وإيجاد الأمور اللي ما تتكونش مربحة اللي ترافق واحد الرؤية ديال السياحة، هاذو يمكن لنا نعملو عليها، ولكن هذا يجب أن يكون في إطار واحد النظرة اللي هي شمولية اللي كتحافظ على هاذ المواقع، راه المواقع اللي ذكرت كلها هي مواقع إيكولوجية هشة، إلى عملنا فيها بنية اللي هي كبيرة جدا، ستدمر هذه المواقع الهشة، يجب أن نكون أنا بالنسبة لي بعض التطورات اللي وقعت مثلا في بعض الأقاليم ديال الأطلس المتوسط، غير متفق عليها لأن هذه التطورات كانت عمرانية كبيرة، وعليها ضغط كبير على بعض المواقع اللي موجودة وبعض المآثر.

إذن، راه المؤهلات مهمة، ولكن يجب أن نعرف كيف أن نستغلها، نستغلها استغلالا مستديما، الدولة يعني أنها مستعدة للدعم، ولكن يجب أن تكون المبادرة الخاصة مبادرة المجموعات ومبادرة الجماعات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني وموضوعه وضعية الأساتذة خريجي السلمين 7 و8.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعرف منظومتنا التربوية والتعليمية نقاشا عموميا مستمرا، خاصة على مستوى تدبير الموارد البشرية، فمنذ آخر نظام أساسي لنساء ورجال التعليم 2003، ظهرت ثغرات قامت الوزارة بسد وتصحيح جملة منها وفق منهجيات مشجعة على العموم، كآليات التسقيف والرفع من الكوطا ومعالجة ما كان يعرف بالزنزانة 9 وغيرها.

معالجة تطلبت من الحكومة الحالية تكلفة مالية باهظة كما يعرف الجميع، لكن السيد الوزير المحترم، بقيت فئات أخرى تنتظر التسوية والمعالجة المنصفة كفوج 93-94 والمرتبين في السلم 7 و8 موضوع سؤالنا اليوم.

إنكم تعرفون بدقة وعمق مشروعية مطالب هذه الفئة، والتي يفوق تعدادها 38 ألف، أغلبهم مقبلون على التقاعد، ومنهم من عمل 30 سنة، ورغم ذلك ما زالوا مرتبين في السلم 10، فيما يتخندق البعض في السلم 9، إنه يمكن تسميتهم بقدماء المربين على شاكلة قدماء المحاربين، في حين نجد أن زملاءهم والكثير من تلامذتهم تسلقوا سلم الترقي ليصلوا إلى 11 أو خارج السلم.

هذه الفئة، السيد الوزير، حرمت من إكمال دراستها على غير ما فعل أقرانها، وبالتالي أدت ضريبة، ذلك مع العلم الجازم أنها ساهمت في بناء جيل يقود اليوم مسيرة الرقي والنماء لمغربنا الحبيب.

لقد تم الاتفاق بين الوزارة والنقابات على اقتراح ترقيتهم على أساس قاعدة 6/15 ومنحهم سنتين جزافيتين قصد ترقيتهم إلى السلم 11، ولقد أحيل الملف إلى الوظيفة العمومية، لكن يبقى السؤال، السيد الوزير المحترم، مطروح: ما هو الأفق الزمني لطي هذا الملف وإنصاف هاته الفئة التي أعطت الشيء الكثير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار،

شكرا لكم على وضع هاذ السؤال، اللي حقيقة كيمس واحد العدد لا بأس به من الموظفين في الوزارة، واللي هو على حسب الأرقام اللي عندي 30.113، منهم 27.038 أستاذ.

بطبيعة الحال وضعية هاذ الفئة سبق نقاشها مع النقابات في إطار الحوار اللي مستمر اللي هو بيننا، وفي هاذ الإطار هذا اقترحنا اقتراحات للجهات الأخرى الحكومية اللي هي مسؤولة، وبالخصوص الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وفي هذا الإطار تنكب هاذ اللجنة المختصة فيما يخص هاذ المشكل لوجود حل اللي هو مناسب لهذا الملف، وبطبيعة الحال كتعرفوا بأن بعد ما نلقاو هاذ الحل يكون مناسب، لابد باش يكون وزارة المالية حتى هي تعطي الرأي ديالها في هذا، وبطبيعة الحال باش يكون عندها الإمكانيات المالية باش التعهد ديالنا باش يكون بطبيعة الحال مقبول، ويوصل إلى الهدف.

نقدر نقول لكم بأن احنا كوزارة كنعملو المجهود ديالنا كلو بأن باش إنصاف هاذ الناس، ولكن كيف كتعرفوا كاين مساطر، وكاين أشياء اللي هي خارجة على الوزارة، ولكن كتعرفوا بأن كذلك احنا راه راسلنا السيد رئيس الحكومة في هاذ الاتجاه هذا باش ياخذ حتى هو معنا نقولو هاذ المسلسل باش نلقاو حل نهائي لهاذ المشكل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد المستشار، لكم التعقيب في بضع ثوان.

المستشار السيد محمد رماش:

أنا اللي ابغيت نقول لك السيد الوزير أن الإصلاح اللي قادم عليه الآن المغرب إصلاح التعليم، لا من التقارير المعدة من طرف الوزارة ديالكم، ولا طرف من طرف المجلس الأعلى للتعليم، راه نأكدو بكل وضوح المدخل ديالو هو الموارد البشرية، وهاذ الفئات المتضررة، وبالمناسبة كنطالبو بالتعجل ديال إخراج النظام الأساسي، السيد الوزير، لأنه إحدى المداخل الأساسية والإستراتيجية لمعالجة كل الإشكالات الفئوية،

ولذلك أصبح مطلوبا فضلا عن الإصلاحات الأخرى المرتبطة بجوانبه.

ولذلك، كنأكدو من هاذ المنبر، السيد الوزير، خصكم تزيدوا واحد الإضافات أخرى لإخراج هاته الفئة من الأزمة اللي فيها لآن، الناس غيخرجوا للتقاعد، ولذلك الآن عندهم واحد الحرج كبير جدا، متمنياتي في لقاءات أخرى، السيد الوزير، أن نجد حلولا عملية على أرض الواقع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، هل لكم رغبة في الرد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد المستشار،

ابحال اللي قلت لكم الوزارة عملت شغلها، وباقا كتبع هاذ الملف. وفيما يخص النظام الأساسي كتعرفوا بأن هنا كذلك كاينة لجنة ما بين النقابات والوزارة اللي هي كتعمل في هاذ الإطار هذا، واللي حتى الآن باقي العمل ديالها ما اكملش، ولكن هاذ الاقتراح جاء من طرفي أنا، وعندي عزيمة باش نوصلو لو، لأن هو في صالح المنظومة التربوية وفي صالح بطبيعة الحال الموظفين ديال هاذ الوزارة.

وفي هاذ الإطار هذا، المجهود راه هو كاين ونتمناو إن شاء الله باش قبل آخر هاذ السنة نوصلو للاتفاق اللي غادي يمكننا إن شاء الله نشوفو كيفاش ندافعو عليه عاود ثاني مع الجهات الحكومية المعنية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الموالي الأول الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، وموضوعه دور الشباب في العالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

الكل يعلم على أن الشباب هو العمود الفقري لكل مجتمع وضمان تقدمه واستمراريته، لذا تعمل المجتمعات على توفير كل الإمكانيات الاستثمارية والقدرات الفكرية والبدنية للشباب، وتوجيهها لخدمة الصالح العام وتحصينه من التيارات المتطرفة.

فالكل يلاحظ كذلك أن وتيرة إنشاء دور الشباب تشهد جمودا ملحوظا وتراجعا في الخدمات المقدمة بهذه المؤسسات، التي كان من المفترض أن تكون مشتلا للمواهب والإبداع والمدارس في التكوين، فالعديد من دور الشباب تسير بطريقة اعتباطية، يشوبها الارتجال في غياب أي إستراتيجية لإعادتها إلى مكانتها الطبيعية، فلا يعقل أن تعمل مؤسسة في إطار واحد أو اثنين يقومان بكل الأدوات الإدارية والتأطيرية والتربوية، وهذا يعتبر مستحيلا، ولا يمكن أن ينهض بهذه المؤسسة وتطوير أدائها.

أما موضوع دور الشباب في العالم القروي فحدث ولا حرج، كنموذج إقليم طاطا الذي يعاني ككل الأقاليم الجنوبية من تدهور الخدمات المقدمة في هذه المؤسسات إن وجدت أصلا، فكان الشباب القروي مغيبا من الإستراتيجية الحكومية، وأن وزارة الشباب والرياضة لا تعترف بهم، فهذا يظهر من خلال غياب هذه المؤسسات ومثيلتها رغم أن العديد من الكفاءات الرياضية والفنية ترعرعت بالعالم القروي.

فإلى متى ستستمر الحكومة وكذا القطاع الوصي في تجاهل هذه الشريحة الهامة سواء في المدن أو القرى؟ وما هي إستراتيجية إعادة الاعتبار إلى دور الشباب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على السؤال.

السيد محند العنصر، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، ووزير الشباب والرياضة بالنيابة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال طرحت واحد السؤال له أهمية قصوى بالنسبة لوزارة الشباب والرياضة، بحيث أن أولا هاذ المؤسسات والمنشآت -أي دور الشباب- تتلعب واحد الدور كبير فيما يتعلق بتأطير الشباب، فيما يتعلق بإعطاء أو توفير فضاءات للشباب لممارسة عدد من الأنشطة، وخصوصا أن كذلك في الجيل الجديد لدور الشباب ما كيقتصرشاي بمؤسسة على دار الشباب، لكن عادة ما تنوجدوها إلى جانب مؤسسات سوسيو-رياضية، ملعب، قاعة متخصصة الاستعمالات، وهذا بالطبع يسهل الولوج ديال الشباب إلى ممارسة الرياضات التي يريدها.

اليوم، غير باش نعطي بعض الأرقام، عندنا 586، ما يقرب من

600 ديال دار الشباب موزعة ما بين المجال الحضري والمجال القروي، المجال القروي يشكل يأخذ 42% من هذه المنشآت، والدور الأساسي ديال وزارة الشباب والرياضة فيما يتعلق بهذه المنشآت هو التأهيل ديالها، لأن بالفعل تنعرفو أن واحد العدد ديال دور الشباب، ولو أنها أنجزت إلا أنها تتقادم، ومثلا لإعطاء بعض الأرقام في السنة الماضية 100 ديال دور الشباب هي اللي دخلت الإصلاحات والتأهيلات، و100 كذلك في سنة 2013، إضافة إلى تجهيز هذه المؤسسات.

ولكن ابغيت نركز على نقطة أساسية وهو إنشاء دور الشباب ليس هو من اختصاص وزارة الشباب، فالمادة 41 من الميثاق الجماعي تنص على أن هذه مسؤولية الجماعات، ونحن في القرب، ونحن نتحدث عن القرب وعن اختصاصات القرب، لكن احنا تنساعدو، تنأطرو، ونمول في بعض الأحيان ولكن لا يمكن أن نحل محل الجماعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار، لكم الكلمة في بضع ثوان.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم الذي تفضلتم به.

إن هذا الموضوع طرحناه في الفريق الدستوري مرارا نظرا لأهميته من جهة، وتهميشه في البرنامج الحكومي وكذا القطاعين من جهة أخرى، وهذا يتضح من الوضعية المزرية التي تعيشها أغلب دور الشباب.

إن هذه المؤسسات تعاني من غياب الإمكانيات البشرية واللوجيستيكية رغم أننا نتوفر على أطر متخرجين من المعهد الملكي لتكوين الأطر التابع لوزارة الشبيبة والرياضة التي تعاني من البطالة رغم الخصاص الذي تعرفه دور الشباب، وخصوصا المناطق الجنوبية وإقليم طاطا بالتحديد.

فهذه المؤسسات إن وجدت تكون عبارة عن بنايات قائمة في غياب الأطر ووسائل العمل في بعض الأحيان.

إننا بحاجة إلى مؤسسات تطور وتعلم الشباب ليكون فاعلا في المجتمع. لذا، ندعوكم لتحمل مسؤولياتكم لإعادة النظر في طريقة التدبير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، ووزير الشباب والرياضة بالنيابة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، احنا تنعاود نقولها الآن في حوار مع جميع الجماعات، لأن فعلا باغين نوسعو الشبكة ديال هاذ الدور ديال الشباب، لكن بالطبع كل واحد في الاختصاص ديالو، ونحن في حوار باش نعاونو الجماعات الترابية لتوسيع هذه الشبكة.

المسألة الثانية، اهضرتو على الأطر وعلى النقص لأن فعلا تنجهزو وتنعطيو بعض الأطر، وماشي بعض، الكثير من الأطر، ولكن الجماعات كتعطي أطر كذلك، باش نكونو صرحاء، إلا أنه احنا مستعدين نزيدو حتى من الأطر، خص غير اشكون هو اللي يدير يدو في جيبو، واحنا مستعدين لأن راه ما يمكنشاي، هاذ الشي كلو يعني يجي من عندنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الموالي موضوعه الدعم المخصص للفرق الرياضية لكرة القدم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا، الأستاذ فوزي بنعلال.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

طبعا، السيد الوزير، بما أن وزارتكم هي الوصية على قطاع الجامعة المغربية لكرة القدم، فنحن نطرح هذا السؤال بناء على المعطيات اللي عندنا، وهي الدعم الذي يتوصل به، تتوصل به الفرق من القسم الوطني الأول والثاني.

هذا مفهوم، لأنه دعم متساوي لجميع الفرق والنوادي، ولكن السؤال اللي غنطرحو وهو: ما هي المعايير؟ لأن كنلقاو مثلا، كاين مكاتب ابحال دابا مكتب الفوسفاط كيدعم خريبكة مثلا، أو(CDG) كتدعم الفتح الرباطي.

أشنا هما المعايير اللي كاين؟

واش الفوسفاط ديال المغاربة كاملين أو ديال خريبكة؟ ها واحد.

واش (CDG) ديال المغاربة كاملين أو لا ديال فريق معين؟

هذا سؤالي، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، ووزير الشباب والرياضة بالنيابة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

تيظهر لي بأن في هاذ الميدان، وأشكركم لأن حددتو المجال ديال السؤال، وهو فعلا الدعم ديال الفرق والأندية، يعني الرياضية ديال كرة القدم.

وهنا ابغيت نقول بأن وزارة الشبيبة والرياضة لا تدعم مباشرة يعني الأندية، ما كتعطيشي الإعانات ولا الفلوس حتى لشي فرقة. هي تتعامل مع الجامعات، وبطبيعة الحال لها.. يعني جميع الجامعات الرياضية، بما فيها الجامعة الملكية لكرة القدم، وهاذ الجامعة هي التي تخصص، وفي الحقيقة راه ماشي لو كانت غتكتفي غير بالدعم اللي كتعطيها وزارة الشباب والرياضة، راه ما غتعطي والو للفرق، لأن كتعرفوا الأرقام اللي كتعطي للفرق، يعني تقريبا 6 مليون درهم لكل فرقة يعني الأولى، وثم كذلك 3 المليون في الصنف الثاني.

هذا تيجعل أن هي كتعطي لأن عندها مداخيل أخرى، كتحاول على الأقل تدير مداخيل أخرى، من الإشهار، من المداخيل ديال التلفزيون، وربما حتى من بعض المؤسسات الأخرى التي لا يمكن نحن أن نتدخل في تسيير الجامعات ولا في كيف تتعامل الجامعات مع هذا.

اللي ابغيت نذكرو، وهاذ الشي كتعرفوه، لأن المعطيات اللي اعطيتو تدل على أنكم كتعرفوا هاذ الشي أحسن معرفة، وهي أن هناك الجامعة تتعطي، كاين الإعانة القارة اللي كتعطى لكل فرقة، كاين الإعانة اللي فيها تغييرات وهي حسب النتائج، وهي مثلا الفرق في الصنف الأول من الفرقة الأولى حتى 12، تتاخذ كذلك على حسب الترتيب ديالها، وهناك الكؤوس... إلى غير ذلك، أما وزارة الشبيبة والرياضة لا تدعم الفرق مباشرة، وهذا ممنوع عليها بقانون الرياضة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

شكرا السيد الرئيس.

هو طبعا، السيد الوزير، تكلمتيو على الجامعة وعلى التخصيص ديالها للدعم بالمساواة لجميع الفرق، ولكن أنا أعيد السؤال: هل من المعقول أن المؤسسات العمومية تدعم فريق لأنه موجود بالتراب ديالها؟ والمؤسسات العمومية ولا الفوسفاط كما قلت ديال المغاربة كلهم ماشي ديال فريق أولا ديال خريبكة أولا آسفي؟ هذا أولا.

ثانيا، عندي سؤال آخر، السيد الوزير، اللي هو بالنسبة للجيش الملكي: هل تظنون أنه من المعقول أن تلعب الجيش الملكي في بطولة مدنية؟ لأن في جميع الدول الأوربية اللي كتحترم راسها وفيها الديمقراطية ما كاينش شي فريق اسميتو الجيش الملكي أو الجيش كذا ديال دولة كيلعب في البطولة المدنية، لا في اسبانيا، لا في فرنسا، لا في هذا، كاينة بطولة عسكرية خاصة بالعسكريين، وهاذ الشي خص يكون الجرأة في الديمقراطية وفي الأخذ بزمام الأمور بالنسبة للرياضة، لأنكم انتما، السيد الوزير، أنتم الوصي على القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، ووزير الشباب والرياضة بالنيابة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

في رد جد سريع. أولا لابد نحضرو الواقع والتاريخ، راه تنعرفو بأن هاذ القضية ديال (sponsoring) ديال المؤسسات التي تدعم الفرق، راه هي اللي فكت كرة القدم، لأن لا دولة عندها الإمكانيات الكافية، ولا الفرق يمكن لها تجلب الإمكانيات المادية الكبرى. فإذن، هاذ الشي هذا أعتقد أنه موجود في عدد من الدول، وماشي عيب.

المسألة الثانية بالنسبة للجيش الملكي، أنا نقول لك أنا شخصيا، لا أتحدث الآن حتى كوزير الرياضة، أتحدث كمواطن، وأفتخر بهذه الفرقة التي أعطت للمغرب ولكرة القدم في المغرب، أعطته مجد وتاريخ، وأعتقد أنه ليس هناك عيب لأن ما كيجيوش يلعبوا بالبذلة العسكرية، ولا تيجيو يقولوا احنا عسكر اخويو لنا الطريق، تيجيو يلعبوا كرياضيين مغاربة ويشرفون المغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه تقييم أداء ملاعب القرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فرق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال،

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد عدال:

السادة المستشارون المحترمون،

قبل أن أطرح السؤال، أود في البداية أن أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن كافة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار ومستشاري الأمة بتضامننا مع نادي شباب أطلس خنيفرة على إثر الحادثة الخطيرة التي تعرض لها لاعبو وأطر النادي في طريق عودته من المباراة التي جمعته بنادي شباب الريف الحسيمي. هذه الحاثة كادت أن تكون كارثية لولا الألطاف الإلهية والتدخل القوي لرجال الوقاية المدنية مشكورين، وكذا رجال الدرك الملكي والسلطات المحلية والإقليمية، نتمنى لهم الشفاء.

السيد الوزير المحترم،

سؤالي يتمحور حول المنشآت الرياضية، كما نشكر وزارة الشباب والرياضة على إطلاقها عدد من المشاريع المهمة بالنسبة للشباب وبالنسبة لرياضة كرة القدم، مثلا كبناء ملاعب القرب بشراكة مع الجماعات المحلية.

السيد الوزير،

نلاحظ على أن هاذ المشروع هذا ما يفوق 4 سنوات كاين بعض ملاعب القرب اللي أنجزوا، ولكن لم يسلموا بعد إلى الجماعات المحلية ليستفيد منهم الشباب، إضافة إلى تجهيز 44 ملعب بالعشب الاصطناعي، واللي تكلفت بهم وزارة الشباب والرياضة مشكورة، هو مشروع مهم، ولكن لم تسلم هذه الملاعب بعد.

سؤالنا، السيد الوزير، ما تفكيركم على هاذ الوضع هذا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، ووزير الشباب والرياضة بالنيابة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

أولا، أنا أشاطركم، وأريد قبل ذلك الجواب أن أضم صوتي وصوت ولاشك الحاضرين كلهم لما أبديتموه في حق فريق شباب خنيفرة الذين نتأسف لما وقع له ونتمنى الشفاء العاجل للجميع.

فيما يتعلق بسؤالكم، أنا كذلك أشاطركم الرأي هنا أن هذه الملاعب، ملاعب القرب هي مهمة وأساسية، والحمد لله هي اللي جعلت اليوم يمكن لنا نقولو بأن الرياضة ولات فيها الديمقراطية أكثر، بحيث أن كل واحد تيمكن لو يولج لها بهاذ المنشآت.

كأرقام اللي كيوري أشنو هو النجاح ديال هاذ العملية هناك 684 اتفاقية التي أبرمت، و58% من هذه الاتفاقيات تهم العالم الحضري، و42 تهم العالم القروي، بمعنى أن يعني كاين إقبال متزايد على هذه المنشآت.

بالطبع هناك ما أنجز من هاذ 684 اتفاقية، إنما ما تنجزتشاي كلها، تقريبا 300 أو ما يفوق 300 ديال الملاعب، إما راها مفتوحة للعموم، إما جاهزة ستفتح، و300 الأخرى فيها ما هو في طور الإنجاز وما هو كذلك يعني في نهاية الدراسات.

صحيح، أن مثلا بعض الملاعب لم تسلم بعد لأن ما ابغيناشاي خصوصا ما يتعلق بالملاعب التي تم تعشيبها لأن هنايا تنتظرو حتى تناخذو ذيك الشهادة ديال (les laboratoires) المختصين باش ما نطيحوشاي في واحد العدد ديال الإشكاليات، تيبداو الفرق تيلعبوا وعاد نجيو نديرو له (réception)، احنا ما ابغيناشي نهائيا احنا نتكلفو بهاذ (les réceptions)، كاين يعني مختصين وتنطلقو هاذ العمليات.

وهاذ المختبرات -مع الأسف- ما هياشي كثيرة، وتتاخذ الوقت، عندنا واحد البرمجة من الآن على 6 اشهر ديال كيفاش يمكن توقع (la réception)، ولكن راه احنا متبعين هاذ الشي هذا، وسنحاول أن نسرع من وتيرة يعني إعطاء هذه الملاعب للجماعات أو بشراكة مع الجماعات لأن التسيير ديال هاذ الملاعب ما هواشي ساهل كذلك، وفي بعض الأحيان تساهم فيه وزارة الشباب والرياضة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أنا كنشكرك مادام أنني تتشاطرني في الرأي، إذن خصنا نبحثو على الحلول باش غادي نحلو هاذ المشاكل هاذو.

طبعا أنا ما كنتكلمش على الملاعب ملي ما تنجزوش، أنا كنتكلم على الملاعب اللي تنجزو، والمشاكل كترجع للقسط ديال الجماعات المحلية، وطبعا كتعرفوا الجماعات المحلية في العالم القروي كاين واحد العدد، واحد النسبة مئوية عالية، هاذ السنة عندهم العجز، ما عندهمش كيفاش غادي يساهموا معكم كوزارة الشباب والرياضة في بناء هاذ الملاعب، انتما اخذيتو كوزارة الشباب والرياضة على أنه اللي ما سددش

هاذيك النسبة اللي جات في الاتفاقية ما يتفتحش ملعب، وأنا شخصيا كنعرف ملاعب اللي هي تنجزات هذي سنة وما فوق وباقين مسدودين.

ابغينا منكم، السيد الوزير، الله يكثر خيركم تفتحوا هاذ الملاعب، وتصبروا لأن انتما وزارة والجماعات راه جماعات، راهم في العجز، إضافة إلى هاذ الملاعب اللي تعشبوا بالعشب الاصطناعي، أنا كنقول لكم، السيد الوزير، ابغيناكم باش تراقبوا وتحاولوا تبعوا هاذ المشاريع. هاذ الملاعب راها تنجزات وسالات، وراه تيلعبوا فيها الأندية، راه ما كنتسناولا (contrôle) ولا حتى حاجة، راه هاذ الملاعب راه تنجزات، وراه كنلعبو فيهم، وراه (CPS) واضح، (délai) راه انتهى. ابغيناكم تراقبوا باش ما توقعش شي حالة من الحالات وغادي نصدقو في اصطدامات مع المقاولين.

شكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير...

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، ووزير الشباب والرياضة بالنيابة:

شكرا السيد الرئيس.

بسرعة شديدة. فعلا الاتفاقيات عندما توقع الاتفاقيات راه خاص كل طرف أنه يلتزم بما اتفق عليه، وأكثر من هذا راه ماشي قضية غير يلتزموا باللي هو موجود، كيف يمكن لهذه الجماعة أن تسير وتصون هذا الملعب إذا ما قادراشي حتى أنها توفي بالالتزامات ديالها، ولكن احنا تنساعدوهم وتنوقفو معهم، وتنحاولو نحلو المشاكل تدريجيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول مشكل التحديد الغابوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعلمون أن القطاع الغابوي يتكون من 9 ملايين ديال الهكتارات، وأن هاذ القطاع يشكل ثروة حقيقية يجب الحفاظ عليها وتثمينها واستغلالها على أحسن وجه لتساهم في تحسين نسبة النمو الاقتصادي من جهة، وتساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية للفئات المستهدفة، علما أن مؤهلات هذا القطاع، معالي الوزير، هي كبيرة سواء على مستوى الثروة الخشبية، إن على مستوى الثروة الرعوية، إن على مستوى الثروة المنجمية، وكذلك على مستوى الملك البحري.

علما أن هذه الثروة ديال 9 ملايين هكتار، معالي الوزير، أنها ثروة غنية جدا، ولكن لا تستغل بالشكل المطلوب، لازالت تستغل بطرق بدائية منذ الحقبة الاستعمارية. إن شاء الله كنتسناو أنه تكون فيها ثورة حقيقية على غرار المخطط الأخضر للفلاحة، لأن 9 ملايين ديال الهكتارات خصها تعطي ما يجب أن تعطيه على مستوى الإنتاج.

لهذه الأهمية القصوى للقطاع الغابوي، تعمل الدولة، السيد الوزير، على تحصين هذه الثروة عن طريق التحفيظ العقاري وتحديد الملك الغابوي إلا أن عملية التحديد تعرف بعض المشاكل الكبرى في العديد من مناطق المغرب، وأسوق مثالا لا على سبيل الحصر ما تعرفه الجهة الشمالية لأكادير، امتدادا على الساحل في اتجاه الصويرة الذي يعتبره السكان أملاكا موروثة عن أجدادهم لعشرات السنين.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن المقاربة الاجتماعية والقانونية لمعاجلة هذه الإشكاليات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة السلام على سيد المرسلين.

أشكركم السيد المستشار على هذا الموضوع مجددا اللي كيتطرح في هاذ المجلس الموقر. تعرفون بأنه المبادئ اللي ما يمكنش نختلفو عليها واللي كتحكم علاقة الدولة وسياستها بالمجال الغابوي مبنية أولا على اعتبار هاذي واحد الثروة وطنية يجب أن تحفظ وتستدام للأجيال القادمة، وتؤدي الأدوار ديالها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية... إلخ.

الأمر الثاني أو المبدأ الثاني هو أنه هاذ الحفاظ على هاذ الثروة ما كيأديش إلى إلغاء حقوق الأغيار عندما تثبت بالملكية القانونية لهذه الأراضي في المجال الغابوي.

ومع ذلك المبدأ الثالث تيأكد كذلك على أنه رغم هاذ الشي كله، وملي كتحدد الدولة هاذ المجال الغابوي بطريقة قانونية، كتحافظ على حقوق الانتفاع للساكنة المجاورة بكل ما تعنيه كلمة انتفاع من حقوق

معروفة في الأعراف ديالنا الاجتماعية.

إذن هاذ المبادئ اليوم كما لا يخفى عليكم مؤطرة بظهير ديال 1917 المتمم والمعدل كما لا يخفى عليكم، واللي جاي إن شاء الله المراجعة ديالتو راه الآن في المسطرة التشريعية ديالو باش يتحال على البرلمان إن شاء الله، وغادي يكون فرصة لمراجعة كل هذه الإشكالات القانونية اللي عندها علاقة بالقانون.

إذن، من الناحية المبدئية تنتصورو أن المساطر اللي خدامة بها الآن الدولة في هاذ الشي هذا تحفظ حق إبداء الملاحظات على اللجنة المختصة والترافع والطعن والوصول إلى القضاء... إلخ، وتعرفون قد تبدأ من بضع سنوات إلى حدود 20 سنة في المنازعات.

فيما يتعلق بالسؤال المخصوص ديالكم ديال المنطقة ديال الشمال ديال أكادير في اتجاه الصويرة، هاذ الأملاك الغابوية الموجودة بالمنطقة تتكون من أجزاء من غابات: مسكينة، فسكة أودرار، عين تمالوكت، تلال التامري، تمنار الجنوبية، وإفرخس. هاذ المجال الغابوي هذا محدد تحديد نهائي مصادق عليه، بمعنى أنه استكملت فيه المسطرة القانونية، ويضمن للساكنة المحلية المجاورة كل حقوق الانتفاع المنصوص عليها في القانون، علما أن ساكنة المنطقة المعنية ما فتئت تطالب بملكية أراضي تابعة للملك الغابوي خلال عدة لقاءات تواصلية عقدتها معها المندوبية السامية للمياه والغابات، وقدمت من خلالها كل الشروحات اللازمة، وتم التأكيد فيها على استعدادها لدراسة إمكانية التسوية ديال الوضعية لهاذ الدواوير.

كاين استعداد من السلطة الحكومية المخولة بالملف أن تسوى هاذ الوضعية ديال هاذ الدواوير في هاذ الإطار هذا، طبعا اللي هي في وضعية، بحكم التحديد النهائي، اليوم هي في وضعية غير قانونية، بما في ذلك يعني إمكانية النظر في توسيع الدواوير في إطار مسطرة المبادلة العقارية.

إذن، مبدئيا كاينة قواعد تحكم هاذ العملية، كاينة منازعة وكاين الطلبات ديال الدواوير، وكاين استعداد الحكومة في شخص يعني المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر أنه يتصاب حل اللي في إطار المبادلة العقارية توسع هاذ الدواوير وتعترف بالحقوق اللي هي قانونية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على الإجابة.

إذن، هاذ المعالجة الحكومة كتباشرها حقيقة، ولكن، السيد الوزير، كاين عمليات تعرف بعض الإكراهات ديال المساطر، كتعرفوا بأنه الإدارة المغربية.. كتمشي للمحاكم وكتمشي للمحافظة وبالتالي كنعرفو آش كيوقع في هاذ المحطات الإدارية كنتعطلو، وخاصة ملي كيكون القطاع العام مع القطاع الخاص، والقطاع العام ما عندوش اللي كيدافع عليه وكتبقى المساطر شيئا طويلة، وبالتالي كتضيع بعض الحقوق لا ديال الدولة ولا ديال الأطراف اللي هي ذوي الحقوق.

لذلك، كنطالبو بتسريع هاذ إخراج هاذ القوانين التشريعية للحيلولة دون هاذ الاختلالات اللي هي كاينة دابا باش نتصداو لها مستقبلا في تحديد الملك الغابوي بالشكل المطلوب اللي كيحفظ الحقوق ديال الدولة وكيحفظ الحقوق ديال ذوي الحقوق، وفي أفق استغلال هاذ الملك الغابوي اللي كيتواجد على 9 المليون ديال الهكتارات باش يعطي النتائج ديالو المستقبلية إن شاء الله على مستوى الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني والاجتماعي ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نمر إلى السؤال الموالي موجه إلى السيدة.. قبل ذلك أشكر السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وموضوعه ضرورة تأهيل القطاع التعاوني ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

لا يخفى على أحد نظام التعاونيات وما أسداه لبلادنا من خدمات ضخت في الاقتصاد الاجتماعي أشياء كثيرة، واستفاد منها مجموعة كبيرة من المواطنين، غير أن هاذ نظام التعاونيات أصبح يشوبه ما يشوبه من خلل نتيجة تسرب أشخاص لا علاقة لهم بالتعاونية أصلا، ونتيجة الإهمال وعدم المراقبة ديال الوزارة الوصية اللي هي وزارة الصناعة التقليدية.

فماذا فعلتم، السيدة الوزيرة المحترمة، من تقييم هذه التعاونيات ومدها بالمساعدة والمراقبة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال وعلى الاهتمام ديالك بالمجال التعاوني.

فعلا التعاونيات هي ركيزة أساسية في الاقتصادي الاجتماعي والتضامني. تنلاحظو الولوج ديال عدة أنشطة جديدة في التعاونيات، منها السينما، منها القراءة، منها معالجة النفايات، منها السياحة التضامنية... إلخ، جميع الأنشطة يمكن لها تدخل في هاذ نطاق التعاونيات، من جهة أخرى عدد التعاونيات ارتفع خصوصا من بعد انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 2005 وحاليا وصلنا تقريبا 14.000 تعاونية.

واحد المرحلة مهمة في حياة التعاونيات هي إصدار القانون الجديد 112.12 ديال التعاونيات اللي جاء بمستجدات، منها تبسيط مسطرة تأسيس التعاونيات اللي دازت من شهور لبعض الأيام، منها تكريس الحكامة الجيدة، ومنها تمكين هاذ التعاونيات باش يشاركوا في الصفقات العمومية.

مسألة أخرى هي أن قمنا بالتحسيس، لأن صدر هاذ القانون وخصنا نفسرو للناس كيفاش أشنو هو هاذ القانون وأشنو تيجيب من إيجابيات، لأن المجال التعاوني راه إرادة من الناس، ما شي نجيو ونقولو لهم خلقوا تعاونيات، إذن كاين بعض التفسير والتعريف بهاذ المجال، احنا تنقومو بهاذ الشي واحنا دابا في المرحلة النهائية لوضع النصوص التنظيمية ديال هاذ القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أنا بدوري، وباسم الفريق الاستقلالي، أنوه بالمجهودات التي تبذلونها لخدمة هذه التعاونيات، غير أن لدي عدة أمثلة سأتناول مثل تعاونية الصياغة بطنجة، والتي تأسست منذ 1964، حيث خدمت خدمات جليلة لفئة صناع صياغة الذهب، ونالت إعجاب الوزراء المتعاقبين على وزارتكم، السيدة الوزيرة، أشادوا بالمجهودات نظرا للأطر الكفأة التي أصبحت تؤطر الصناع التقليديين بدل استيرادهم أو جلبهم من الخارج، وما يكلفون ذلك من ثمن على الوزارة بنفسها، وما يكون من شح لتأطير وتكوين الصناع المغاربة.

هذه الأطر الكفأة وهذه التعاونية قامت بعدة جولات تأطيرية، أطرت فاس، أطرت صناع مراكش، وإذا تكلمت عن فاس ومراكش رواد في الصناعة التقليدية.

هذه التعاونية نظرا لما أسدته من مجهودات، نالت إعجاب الجميع حتى عبر العالم، حيث نالت هبة قدرت بأكثر من مليون درهم، غير أنها اليوم تحتضر، المعدات التي تم جلبها ضاعت وتلاشت بسبب تهور رئيس غرفة الصناعة التقليدية الذي أهمل كل شيء ووقع على كل شيء، ضاربا عرض الحائط بكل القيم الإنسانية والأخلاقية والوطنية.

هذا هو الدور هنا، دوركم، السيدة الوزيرة، هي المراقبة والمحاسبة، أين هي هذه المعدات وقد وقع عليها في دفتر التحملات عندما تسلم مهمة الغرفة؟ هل بنوازع سياسوية دنيئة يمكننا إحباط منتوج وطني، ذخيرة وطنية، أن تضيع في غياب مراقبتكم، السيدة الوزيرة؟

فألتمس المراقبة والمراقبة والمحاسبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيدة الوزيرة، هل لك ما تضيفين إلى الموضوع؟ تفضلي.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أنا متفقة على الأهمية ديال التعاونيات وعاطيها أهمية كبيرة. اللي ابغيت نقول لك أن احنا ابدينا واحد العملية ديال الإحصاء ديال التعاونيات باش نعرفو أشنو هي الحالة ديال هاذ التعاونيات، أشنو هما هاذ المشاكل، وآش يمكن لنا نديرو.

عارفين بأن بعض التعاونيات عندهم مشاكل، وعندهم ماشي غير هاذي اللي اهضرت عليها، كاين المشاكل الإدارية اللي يمكن لنا نتدخلو فيها، وكاين مشاكل أخرى اللي يمكن القضاء هو اللي خصو يتدخل فيها.

إذن احنا واخذين بعين الاعتبار هاذ الشي، وعاطيين أهمية كبيرة وكبيرة جدا لهاذ التعاونيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة على مساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل إلى آخر سؤال حول عدم تأثير إجراء المقايسة في هبوط أسعار المواد الغذائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير،

عرفت عدد من المواد الغذائية زيادات ملحوظة، أثرت بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود، سيما بعد تطبيق هذه الحكومة لنظام المقايسة.

وبناء عليه، السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن أسباب عدم انخفاض أسعار عدد من المواد الغذائية الأساسية، علما أنها ارتفعت في وقت سابق على إثر الزيادات في المحروقات تطبيقا لإجراء المقايسة.

السيد الوزير،

لماذا لم يلمس المواطن التأثير الإيجابي لنظام المقايسة في معيشه اليومي، خاصة وأن أسعار المحروقات تدنت بصورة ملحوظة، ولم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أولا، ابغيت نهي السيد المستشار لأنه قال واحد كلمة حق، هاذي مدة ولا شي واحد ابغى يقولها في هاذ البلاد، أولا قال بأن الأسعار ديال المواد النفطية هبطت، واستعمل واحد العبارة ما نقدش نستعملها أنا اللي وزير، هو استعملها ولكن دابا غنستعملها من ورائه، معك الحق، هبطت بمستوى لم يعرفه المغرب من قبل، ها الأمثلة، وصل أسيدي الديزيل كان في 2012 بـ 8,15، اليوم 7,88، ليصانص كان 12,18، اليوم ليصانص 8,91 خروج المحمدية بطبيعة الحال، كيتزاد عليه واحد الشوية ديال الثمن ديال النقل.

معك الحق، اللي تلاحظ أنه بعض المواد اللي كانوا الناس كيقولوا في 2013 ملي دخلنا المقايسة في شتنبر 2013، وذاك الزيادة اللي زدنا في يونيو 2012، معك الحق تقول كانوا كيقولوا لنا هاذ الشي غيرتفع، ودابا اللي انخفض واش خفضوا؟

ولكن لابد نديرو الاحتياط ونعرفو اعلاش كنتكلمو، المواد الغذائية ما تزادتش في المغرب، بالعكس الرقم الاستدلالي للأسعار انخفض، وجيت لهنا وقلت لكم واحد الكلمة اصعيبة قلتها في ذاك الوقت، في 2014 قلت لكم اليوم إلى ما انتهناش راه المواد الفلاحية كتهبط، وقلت لكم واستعملت عبارة ما اعرفتش ذاك الوقت نستعملها بالعربية، وقلت بأنه المغرب معرض لـ (la déflation)، واشحال من واحد هاجمني، وامنين؟

المواد الغذائية نزلت في المغرب ماشي تزادت، ماشي أنا اللي كنقولها، الأرقام ديال التضخم والأرقام الاستدلالية، الرقم ديال التضخم في 2014 نزل بـ 0,4، والرقم ديال التضخم في شهر يناير هذا وشهر فبراير نزل بـ 0,8، تضخم المواد الغذائية، كاين ارتفاع في بعض المواد الأخرى اللي هي ماشي غذائية.

وما ننساوش بأنه احنا حاضيين الحبوب، والحبوب مستقرة. الآن نقول لكم الرقم ديال اليوم الصباح في الرباط، مثلا ديال الروز، الروز اهبط بـ 0,50 سنتيم، أي كان بـ 12 درهم ولى بـ 11.50 درهم في الرباط. الدقيق السميد، كتذكروا ناضت واحد الضجة على السميدة ما السميدة، اهبط بـ 6,60%، كان بـ 9 دراهم، اليوم بـ 8.40 الدراهم، وهاذ السميدة كتنتج من القمح الصلب اللي كنجيبوه من كندا.

اللي يمكن اللي نأكد لك السيد النائب أن متبعين هاذ الشي عن طريق لجان مراقبة الأسعار اللي موجودة على مستوى كل العمالات، وكنجتمعو مرة في الشهر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا لكم بإمعان، وأستغرب، السيد الوزير، بكل صراحة وبكل صدق كأنكم لا تعيشوا معنا في المغرب. القفة الغذائية الآن استعصت

على الطبقة الوسطى، السيد الوزير، الطبقة الوسطى استعصت عليها، أما الفقير ما ابقى حتى شي واحد.. امشى في حالاتو.

وبالتالي، السيد الوزير، وخصوصا بعد دخول نظام المقايسة حيز التطبيق، وهو ما أثر بشكل واضح على ارتفاع أسعار عدد من المواد الغذائية، قفز بعضها ببعض السنتيمات، فيما زادت أخرى بدراهم سيما المصنعة منها بالقمح مثل المعجنات والسميد.

ارتفاع كذلك أسعار المواد الغذائية في السوق، أسفر عن زيادات تراوحت ما بين 15 و20% بالنسبة للمنتجات الغذائية، حيث أن المعجنات على سبيل المثال زاد سعرها ما بين درهم و80 للكيلو غرام إلى درهمين و30 سنتيم، وهو ما ينطبق، السيد الوزير المحترم، أيضا على السميد الذي انتقل سعره من 8 دراهم للكيلو غرام إلى 10 دراهم، أما السميد الموجه للكسكس فات بواحد الشكل مهول.

كذلك، السيد الوزير، أما أسعار العدس التي كانت في متناول الجميع دائما وأبدا، السيد الوزير، ويعول المواطن المغربي على أكلها دائما وأبدا في المثل، ازداد بـ 15 درهما، السيد الوزير.

وبالتالي، السيد الوزير، المحروقات سابقا، السيد الوزير، الحكومة كانت تدعمها، كانت تدعمها من أجل في المثل رأفة بالمواطنين، وبالتالي، السيد الوزير، لما أتت هاذ الحكومة، هاذ الحكومة الآتية في المثل الثمن كذا ولكن زدتم من الضرائب على المواطن، وبالتالي الكازوال كما قلت في بداية السؤال ديالي وصل إلى أدنى المستويات، وبالتالي السيد الوزير المواطن لحد الآن يكتوى بنار الغلاء دائما وأبدا، لا في الكازوال ولا في المواد الغذائية ولا كذا...

لابد أن تعملوا، السيد الوزير، حتى نثبت الأمن والاستقرار لهذا البلد الذي ينعم بالاستقرار تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين محمد السادس نصره الله، أبقاه الله ذخرا وملاذا لهذه الأمة حتى يحقق لشعبه الوفي ما يطمح إليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم.. في بضع ثوان، السيد الوزير، انتهى وقتكم، ولكن في بضع ثوان.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

نتكلم لأنه عندو دقيقة... والأخ الكريم شكرناه وقال كلام ازوين، ودابا جلس كينزل على الحكومة. بوحدك انت هاذ الأرقام اللي جبتيها ما عرفت امنين، انت بوحدك مراقب 32 مليون ديال المغاربة، ومراقب 32 مليون سوق في المغرب، يمكن امشيتي لشي بلاصة، شي واحد ما ضابطش، أما أنا في المغرب، وحاط رجلي في المغرب، وعايش مع المغاربة يالاّه نخرجو للشارع ونشوفو شكون اللي غادي يهضروا معه المغاربة.

اسمع أسيدي، كاين الحساب في البلاد، ما كاينش الهضرة، ولذلك هاد الكلام اللي قال السيد المستشار، الحكومة ترفضه رفضا مطلق، واعطيتو ورقة رسمية دابا ديال الأرقام، راني طلبت من المسؤول على التوزيع واعطيتو ورقة رسمية ديال الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعلن عن نهاية برنامج هذه الجلسة، وأشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1010

التاريخ: الثلاثاء 9 من رجب 1436 هـ (28 أبريل 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمان عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد ترتيب الآثار القانونية على القرار الدستوري الصادر عن مجلس الدستوري رقم 14/950 بتاريخ 23 ديسمبر 2014، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433، الموافق ل 17 يوليو 2012، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 038.13 يتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة؛

- مقترح قانون متعلق بكراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد ترتيب الآثار القانونية على القرار الدستوري الصادر عن مجلس الدستوري رقم 14/950 بتاريخ 23 ديسمبر 2014، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2. مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 12.02 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433، الموافق ل 17 يوليو 2012، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3. مشروع قانون رقم 038.13 يتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

4. مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

5. مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة؛

6. مقترح قانون متعلق بكراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وسنستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد ترتيب الآثار القانونية على القرار الصادر على المجلس الدستوري رقم 14/950 بتاريخ 23 دجنبر 2014.

أخبر المجلس الموقر أن اللجنة المختصة وافقت عليه بالإجماع.

في هذا الإطار الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، فليتفضل السيد وزير المالية مشكورا.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد ترتيب الآثار القانونية عليه طبقا للقرار الصادر عن المجلس الدستوري بتاريخ 23 دجنبر 2014 تحت رقم 14/950 والموافق عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 10 أبريل 2015 ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر بتاريخ 22 أبريل 2015، والذي نعرضه اليوم أمام مجلسكم الموقر، وذلك قصد استكمال مسطرة المصادقة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة أحالت هذا المشروع من جديد على البرلمان في إطار المسطرة المعمول بها في هذا المجال من أجل ترتيب الآثار القانونية على قرار المجلس الدستوري، وذلك بعد أن

استنفذ هذا المشروع مسطرته الدستورية بعرضه على كل من المجلس الحكومي والمجلس الوزاري على التوالي بتاريخ 25 و29 يناير 2015 لاعتماد الصيغة الجديدة للمشروع، التي تأخذ بعين الاعتبار ما صرح به المجلس الدستوري، الذي أقر بأن هذا القانون التنظيمي في مجمله مطابق للدستور، باستثناء ثلاثة ملاحظات أساسية:

أولا، تخص الملاحظة الأولى مسطرة إقرار التعديل الذي تم إدخاله في إطار القراءة الثانية على المواد 21 (الفقرة الأخيرة) والمادة 27 (المقطع الخامس من البند «أ» من الفقرة الأولى) والمادة 69 والمادة 70 من مشروع القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

وتتعلق كل هذه المواد بتغيير الجدولة الزمنية لدخول هذا القانون حيز التنفيذ، حيث كان من المفترض أن يدخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2015، وجاء التعديل ليؤجل دخول هذا القانون حيز التنفيذ إلى فاتح يناير 2016، حيث صرح المجلس الدستوري بأن إقدام مجلس النواب خلال القراءة الثانية لمشروع القانون التنظيمي على تعديل المقتضيات المتعلقة بدخوله حيز التنفيذ، الذي يبرره الانسجام بين نصين قانونيين مرتبطين فيما بينهما، (ويعني المجلس الدستوري هنا، القانون التنظيمي لقانون المالية وقانون المالية ل 2015) ليس فيه من هذا الجانب ما يخالف الدستور، غير أن عدم إحالة هذا التعديل على مجلس المستشارين ينافي قاعدة التداول بين مجلسي البرلمان المقررة دستوريا، ويكون تبعا لذلك غير مطابق للدستور.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن الحكومة كانت تحرص في أن يتم تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ابتداء من فاتح يناير 2015، حيث تم إيداع مشروع هذا القانون بمجلس النواب بتاريخ 7 فبراير 2014، غير أنه استحال تحقيق هذا الهدف، لكون مشروع قانون المالية لسنة 2015، الذي تم إعداده على أساس القانون التنظيمي الجاري به العمل حاليا تم إيداعه بمجلس النواب بتاريخ 20 أكتوبر 2014، أي قبل التصويت النهائي على مشروع القانون التنظيمي بتاريخ 25 نونبر 2014، وبالتالي كانت هناك استحالة تطبيق القانون التنظيمي الجديد على قانون المالية ل 2015، وهو ما دفع بالحكومة إلى تقديم تعديل يهدف إلى تغيير تاريخ دخول حيز التنفيذ ديال القانون التنظيمي لقانون المالية إلى غاية فاتح يناير 2016، بدل فاتح يناير 2015، هاذي الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية هي المتعلقة بالفقرة الأخيرة من المادة 6 من القانون التنظيمي لقانون المالية، والتي تنص على ما يلي: «لا يمكن تعديل المقتضيات الضريبية والجمركية إلا بموجب قانون المالية»، حيث اعتبر المجلس الدستوري هذه الفقرة غير مطابقة للدستور، لكون حصر إمكانية تعديل المقتضيات الضريبية والجمركية في قانون المالية– حسب قرار المجلس الدستوري–من شأنه تقييد كل من صلاحيات البرلمان والحكومة في مجال التشريع المضمونة بموجب الدستور، ولاسيما الفصل 78 منه، الذي ينص على أنه «لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين».

الملاحظة الثالثة والأخيرة تتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة 52 من مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية، التي تنص على أنه «إذا وقع رفض المشروع من قبل مجلس المستشارين تحيل الحكومة على مجلس النواب المشروع الذي صادق عليه في القراءة الأولى، مدخلة عليه التعديلات التي قدمتها الحكومة أو التي قبلتها بمجلس المستشارين»، حيث اعتبر المجلس الدستوري بأن مضمون هذه الفقرة من شأنه الإخلال بإحدى القواعد الدستورية المنصوص عليها في الفصل 84 من الدستور، والذي يوضح بأن التداول بين مجلسي البرلمان يتم على أساس النص الذي صوت عليه المجلس الآخر في الصيغة التي أحيل بها إليه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اعتبارا لما سبق، وعملا بأحكام الفصل 134 من الدستور الذي ينص على أن قرارات المحكمة الدستورية غير قابلة للطعن وتلزم كل السلطات العامة، فإن الحكومة رتبت الآثار القانونية على قرار المجلس الدستوري الصادر في شأن القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، وذلك من خلال إعداد صيغة جديدة لمشروع القانون التنظيمي، تماشيا مع الملاحظات السالفة الذكر للمجلس، وذلك من خلال:

1- تم حذف الفقرة الأخيرة من المادة 6 من القانون التنظيمي السالف الذكر؛

2- تمت إعادة صياغة الفقرة الأخيرة من المادة 52 كما يلي: «إذا وقع رفض المشروع من قبل مجلس المستشارين، تحال إلى مجلس النواب في إطار القراءة الثانية الصيغة التي صوت عليها مجلس المستشارين بالرفض للبت فيها»؛

3- تم تثبيت التعديل المدخل على المواد 21 (الفقرة الأخيرة) والمادة 27 (المقطع الخامس من البند «أ» من الفقرة الأولى) والمادة 69 والمادة 70 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بتغيير الجدولة الزمنية لدخول مقتضياته حيز التنفيذ، حيث تم تثبيت تاريخ فاتح يناير 2016 لدخول هذا القانون حيز التنفيذ.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، الصيغة الجديدة لمشروع القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المعروضة على أنظار مجلسكم الموقر للبت فيها من أجل ترتيب الآثار القانونية على قرار المجلس الدستوري.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر لجنة المالية.. نعتبر أن التقرير تم توزيعه.

إذن أفتح باب المناقشة، وأخبر المجلس الموقر أنه بناء على اتفاق ندوة الرؤساء تم تخصيص مجموع توقيت المناقشة العامة بالنسبة لمجموع النصوص القانونية على الشكل التالي:

- فرق الأغلبية: 15 دقيقة؛

- فرق المعارضة: 15 دقيقة؛

- الفريق الفيدرالي: 10 دقائق؛

- مجموعة الاتحاد المغربي للشغل: 5 دقائق؛

- مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 5 دقائق؛

- مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية: 5 دقائق.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن فرق الأغلبية.

إذن، نمر.. أعطي الكلمة لفرق المعارضة، إلى كان هناك من متدخل.

أعطي الكلمة للفريق الفيدرالي.. الأستاذ دعيدعة، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

فقط أريد أن أسجل بأنه من ضمن الملاحظات اللي أبداها المجلس الدستوري ملاحظات اللي كنا أبدينها، واللي اعطى اليوم واحد الصلاحية للبرلمان، وهذيك نسجلوها بشكل إيجابي، فيما يخص أيضا مراقبة المالية العمومية، وبالتالي كنقولو بأن لذلك تعاطينا بشكل إيجابي مع هاذ المشروع في صيغته ولا قراءته الثانية.

نتمنى أن يخرج إلى حيز الوجود في أقرب الآجال، حتى يكون قانون المالية المقبل طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، مع الوثائق والالتزامات اللي مسجلة في هاذ القانون، لأنه ستعطي صلاحية كبرى وأيضا وثائق للمراقبة والرفع من مراقبة وفعالية البرلمان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار الموالي عن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

إذن، نمر إلى عملية التصويت على مواد المشروع المحال على المجلس من مجلس النواب بعد ترتيب الأثر القانوني على قرار المجلس الدستوري.

المادة 6:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، وافق المجلس على المادة 6.

المادة 21:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 27:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة 52 (الفقرة الأخيرة):

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

صادق المجلس على المادة 52 (الفقرة الأخيرة).

المادة 69:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

وافق المجلس على المادة 69.

المادة 70:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

وافق المجلس على المادة 70 بالإجماع.

أعرض مشروع القانون التنظيمي برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد ترتيب الآثار القانونية على القرار الصادر عن المجلس الدستوري رقم 14/950 بتاريخ 23 ديسمبر 2014.

صادق المجلس على المشروع برمته بالإجماع.

ننتقل للدراسة والتصويت على المشروع التنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433، الموافق ل 17 يوليو 2012.

أخبر المجلس الموقر بأن اللجنة المختصة وافقت عليه بالإجماع.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، السيد وزير الوظيفة العمومية، تفضلوا.

<u>السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أعرض على أنظاركم مشروع القانون التنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، بعد أن صادقت عليه بالإجماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر في اجتماعها ليوم 22 أبريل 2015.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

كما تعلمون، فإن منظومة التعيين في المناصب العليا، التي أرسى دعائمها دستور المملكة، ووضعت لها لبناتها بموجب أحكام القانون التنظيمي رقم 02.12، تعد نموذجا متقدما للحكامة الجيدة، لكونه آلية من آلياتها وأداة من أدوات تنظيم ممارستها، فالمناصب العليا بالإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية تعتبر مدخلا رئيسيا لدعم جهود هذه الأخيرة الرامية إلى تكريس مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة والفعالية في التدبير العمومي.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

يتوخى مشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم تحيين لوائح المؤسسات والمقاولات العمومية والمناصب العليا المحددة في الملحقين 1 و2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 سالف الذكر، من خلال إدراج بعض المؤسسات العمومية وأشخاص القانون العام والهيئات في هذين الملحقين.

حضرات السادة،

يتعلق الأمر بـ 16 مؤسسة ومقاولة عمومية ومنصبا ساميا، موزعة على الشكل التالي:

- 4 مؤسسات عمومية استراتيجية؛

- 10 مؤسسات عمومية يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة؛

- منصبين اثنين (2) من المناصب العليا بالإدارات العمومية.

وهكذا، فقد تم إدراج ثلاثة (3) من هذه المؤسسات العمومية وأشخاص القانون العام والهيئات في لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية استنادا إلى مجموعة من الاعتبارات، تتجلى أساسا في الطبيعة الإستراتيجية لأنشطتها والأدوار التي تضطلع بها في ميدان التحكيم والمراقبة والتقنين، وهي:

- الهيئة المغربية لسوق الرساميل، التي حلت محل مجلس القيم المنقولة بموجب القانون رقم 43.12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.21 بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1434 (13 مارس 2013)؛

- هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بموجب القانون رقم 64.12 القاضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)؛

- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، المحدثة بموجب القانون رقم 142.12 المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وبإحداث الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.149 بتاريخ 25 من شوال 1435 (22 أغسطس 2014).

كما تم إدراج، حسب أحكام مشروع هذا القانون التنظيمي، ضمن لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية، مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، المدرجة حاليا ضمن لائحة المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة. ولا تخفى عليكم، السيد الرئيس المحترم، حضرات السيدات والسادة، أهمية وحجم هذه المؤسسة والخدمات التي تقدمها لفائدة نساء ورجال

التعليم الذين يشكلون نصف موظفي إدارات الدولة، عبر توفير ما يلزمهم من خدمات اجتماعية.

هذا، وقد تم إدراج بعض المؤسسات الأخرى التي تم إحداثها بموجب قوانين صدرت بعد صدور القانون التنظيمي رقم 02.12 المشار إليه أعلاه، ضمن لائحة المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة، وهذه الهيئات هي:

أولا، المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، المحدث بموجب القانون رقم 58.12 القاضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.67 بتاريخ 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013)؛

ثانيا، مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وزارة الاقتصاد والمالية، المحدثة بموجب القانون رقم 82.12 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وزارة الاقتصاد والمالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.07 المؤرخ في 20 من ربيع الآخر 1435 (20 فبراير 2014)؛

ثالثا، الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، الذي أحدث بالقانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.130 بتاريخ 3 شوال 1435 (31 يوليوز 2014)؛

رابعا، مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري–قطاع الفلاحة، التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 60.12 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري– قطاع الفلاحة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.128 بتاريخ 21 من ربيع الأول 1436 (13 يناير 2015)؛

وأخيرا، الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 111.12 يتعلق بالوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.04 بتاريخ 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015).

كما ستدرج في نفس اللائحة مناصب المسؤولين عن بعض المؤسسات والهيئات التي أحدثت قبل صدور القانون التنظيمي رقم 02.12 سالف الذكر، والذي تبين أنها لم تدرج فيه عند صدوره، وهذه المؤسسات هي:

- المعهد الوطني للبحث الزراعي الذي أحدث بموجب القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.2004 بتاريخ 3 جمادى الآخر 1401 (8 أبريل 1981)؛

- المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، المحدث بموجب القانون رقم 48.95 القاضي بإحداث المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.98 بتاريخ 12 من ربيع الأول 1417 (29 يوليوز 1996)؛

- المعهد العالي للقضاء، الذي تم إحداثه بموجب القانون رقم 09.01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.240 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)؛

- المعهد المغربي للتقييس المحدث بموجب القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.15 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010).

وفضلا عما سبق، فقد تم تصحيح تسمية «مؤسسة مكتب معارض الدار البيضاء» بالتسمية الصحيحة الواردة في الظهير الشريف رقم 1.76.535 بتاريخ 5 من شوال 1397 (19 شتنبر 1977) المحدث لهذه المؤسسة، وهي «مكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء».

وأخيرا، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة، تم إدراج منصبي رئيس المجلس العام للتجهيز والنقل والمفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني ضمن لائحة المناصب العليا التي يتداول في شأنها مجلس الحكومة، المنصوص عليه في البند «ج» من الملحق رقم 2 من القانون التنظيمي المذكور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، إذن التقرير تم توزيعه.

أفتح باب المناقشة: الأغلبية، عن فرق الأغلبية، هل هناك من متدخل؟ هل هناك من متدخل على مستوى الأغلبية؟ تفضلوا.

فرق المعارضة، فرق المعارضة.. الأستاذ شكيل، تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة بمجلس المستشارين بمناسبة عرض مشروع القانون التنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 12.02 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا على

أنظار الجلسة العامة قصد التصويت والمصادقة عليه.

السيد الرئيس،

يهدف مشروع القانون التنظيمي رقم 12.14 بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا إلى استكمال صرح البناء المؤسساتي المبني على ضوابط الحكامة الجيدة والفعالية بالتدبير العمومي، القائمة على المبدأ الدستوري الرامي إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتكريس مبادئ الشفافية وقواعد تكافؤ الفرص في الاستحقاق.

ويعتبر هذا المشروع قانون التنظيمي بمثابة تعديل بسيط، لا يروم سوى إلى تحيين لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية والمناصب العليا المحددة في الملحقين رقم (1) و(2) من القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، مع وجود مستخدمين وموظفين مهددين بوقف رواتبهم بالنسبة للمؤسسات والمقاولات المستحدثة (السادة الوزراء، احنا زعما أشنو تنديرو هنا؟ كنا تنسمعو لكم قبايلة، تنعطيوكم الرأي ديالنا).. وإحداث هيئة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والوكالة المكلفة بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، كما تم إدراج ضمن لائحة المؤسسات العمومية الإستراتيجية مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، وغيرها.

السيد الرئيس،

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، وانسجاما مع موقفنا المعبر عنه داخل اللجنة المختصة أثناء المناقشة والتصويت على المشروع الحالي، نصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

أنا عندي ملاحظة جوهرية تتعلق بهاذ القانون التنظيمي، واش كل ما تم إحداث شي مؤسسة خصنا نبداو نجيبو هاذ القانون التنظيمي، ويدوز في مسطرة المصادقة بشكل.. الشيء اللي اليوم كيعطل واحد العدد نتاع المؤسسات. ولذلك، نطلب من الحكومة، في الأول، لأنه غتجي مؤسسات أخرى جديدة، وغادي تعاودوا تجيبوا هاذ القانون التنظيمي، كنطلبو منكم بأنه في أول مناسبة تلقاو شي صيغة اللي تكون ملائمة باش ما يبقاش هاذ القانون التنظيمي كل مرة تيجي، لأن ماشي معقول وماشي صحيحة، لا من الناحية التشريعية ولا أيضا من الناحية العملية.

ولذلك، أطلب من الحكومة أن تأخذ بهذه الملاحظة في أول.. يمكن التعديل اللي غتعاودوا تجيبوه لنا من هنا واحد شهرولا شهرين، (sinon) راه غيبقى هاذ القانون ديما جاي للبرلمان، خاصة مع أنه التعطال اللي كيوقع في المؤسسات، اليوم التعديل اللي كاين هو نتاع واحد المجموعة نتاع المؤسسات، خمس اشهر هاذي وهاذ المؤسسات واقفة، وبالتالي غير معقول وغير منطقي وليس من الحكامة بشيء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد رئيس الفريق.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض المشروع برمته:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون التنظيمي رقم 12.14 بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا طبقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يونيو 2012).

وننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 038.13 يتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة، وأخبر المجلس الموقر أن اللجنة المختصة وافقت عليه بالإجماع.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، فليتفضل السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أعرض على مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم

038.13 بشأن إحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة كما صادقت عليه بالإجماع لجنة العدل والتشريع والشؤون الثقافية والاجتماعية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تعهدت الحكومة، في إطار مخططها التشريعي برسم الولاية التشريعية التاسعة، بإعداد وعرض مشروع القانون القاضي بدمج المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة على أنظار البرلمان قصد المصادقة. ووفاء بهذا الالتزام، علمت الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على إعداد مشروع القانون رقم 038.13 المعروض على أنظاركم والمتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة، والذي يهدف إلى إحداث مؤسسة عمومية تحل محل كل من المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة.

ويتمثل الهدف الرئيسي من إحداث هذه المؤسسة في خلق فضاء مناسب لتكوين الأطر القيادية ذات الكفاءات والمؤهلات العالية اللازمة لمواكبة ومؤازرة السلطات العمومية في إعداد السياسات العمومية وتنزيلها.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم طبقا لمقتضيات مشروع القانون المعروض على أنظاركم:

- منح المؤسسة الجديدة وضع المؤسسة العمومية المتمتعة بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، مما سيمكنها من الاضطلاع بمهامها في إطار من المرونة والفعالية؛

- إخضاع المؤسسة لوصاية رئيس الحكومة المباشرة، مع إمكانية تفويض رئاسة المجلس الإداري للسلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية؛

- وضع كافة الإمكانيات المادية والبشرية رهن إشارة المؤسسة الجديدة من خلال:

• نقل كافة الممتلكات الموضوعة رهن إشارة المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة، مع إعفائها من واجبات التسجيل والضريبة وحقوق تحفيظ الملكية العقارية؛

• الإلحاق التلقائي للأساتذة القارين والموظفين المرسمين والمتدربين العاملين بالمدرسة الوطنية للإدارة؛

• النقل التلقائي لمستخدمي المعهد العالي للإدارة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع القانون المعروض عليكم يعتمد مشروعا تربويا يتميز بالطابع التطبيقي والعملي والبحث والتكوين، ويكرس إشعاع المدرسة وطنيا وإقليميا ودوليا، عبر الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتطوير علاقات التعاون والشراكة.

ولتحقيق مجموع هذه الأهداف والغايات، أنيطت بالمدرسة العليا للإدارة المهام التالية:

- تنظيم سلك تكويني للإدارة العليا يتوج بدبلوم المدرسة؛

- تنظيم الماستر المتخصص؛

- تنظيم دورات التكوين المستمر حسب الحاجيات الفعلية للإدارة؛

- تنظيم تكوينات تتوج بدبلوم مزدوج أو بشهادة مزدوجة، في إطار اتفاقيات مبرمة بين المدرسة ومؤسسات التكوين الوطنية أو الأجنبية أو الهيئات الدولية؛

- تطوير البحث العلمي والدراسات الميدانية وتقديم الخبرة والاستشارات؛

- تنظيم، في إطار تعاقدي، مباريات التوظيف في المناصب العمومية لحساب الإدارات العمومية وغيرها من الهيئات.

وإجمالا، يمكن القول بأن هذه المؤسسة ستشكل، إن شاء الله، في المستقبل القريب رافعة أساسية في مجال الرفع من قدرات الرأسمال البشري وتأهيله، لاسيما وأن بلادنا في حاجة إلى طاقات بشرية مؤهلة لمصاحبة الإصلاحات الكبرى على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

أشكركم، حضرات السيدات والسادة، على انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم، السيد الوزير.

أعطي الكلمة لمقرر اللجنة، لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، نعتبر أن التقرير قد وزع.

أفتح باب المناقشة، الكلمة للأغلبية، تفضلوا.. الكلمة لفرق المعارضة.

<u>المستشار السيد عبد العزيز عزابي:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروع قانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية للإدارة، والذي يروم دمج المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة في إطار مؤسسة واحدة،

وذلك من أجل الرفع من قدرات وإمكانيات الرأسمال البشري للإدارة العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

مما لا شك فيه أن التكوين الإداري هو أحد المحددات الأساسية للرفع من جودة تدبير الموارد البشرية وتحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الإدارية والنهوض بالعنصر البشري، بما يستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها المحيط المحلي والإقليمي والدولي.

ومادام العنصر البشري هو المحرك الأساسي لكل تغيير إيجابي مرغوب، فإن أي عملية للإصلاح الإداري ينبغي أن ترتبط وترتكز على تأهيل الفرد والرفع من كفاءته المهنية، وتكوينه على التقنيات الحديثة بالشكل الذي يخوله إمكانية القيام بمهامه على أحسن وجه في فترة زمنية قياسية.

ومن هذا المنطق، فإن المشروع الذي نحن بصدد مناقشته ينحى في هذا الاتجاه، إذ يقضي بدمج المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة في إطار اضطلاع المدرسة كمؤسسة عمومية بمهمة تكوين الأطر العليا ذات الكفاءات العالية والمؤهلات اللازمة، متوخيا تجاوز الوضعية الراهنة، والمتمثلة أساسا في وجود مؤسستين تتمتعان بنفس الصفة، وتقومان بنفس المهام في إطار المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

السيد الرئيس،

من خلال القراءة المتأنية لمضامين المشروع، نستشف كفرق المعارضة أن النص يحاول استدراك وتصحيح وضعية غياب المنظور المندمج للتكوين الإداري، الذي يؤمن التكامل بين المؤسستين (المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة)، بغية الرفع من قدرات الرأسمال البشري وتأهيله، على اعتبار أن الدعامة المفصلية لكل الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطن، وذلك بتأسيس إصلاح يستجيب للحاجيات الفعلية للإدارة المغربية عبر تكوين الأطر القيادية المؤهلة عن طريق اعتماد مشروع تربوي، يتميز بوحدة في التصور، إلا أن هذه المبادرة الإصلاحية الطموحة اتسمت بالقصور والفراغات التشريعية في بعض النواحي.

وإذا كان الحديث اليوم ينصب عامة على تحديث وعقلنة الحكامة الإدارية عن طريق دعم مشروع الجهوية واللاتمركز، والتي أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، غير ما من مرة على طابعه الحيوي والمستعجل، فإن المادة الأولى من النص حددت مقر المدرسة الوطنية العليا للإدارة في الرباط، مع إمكانية إحداث فروع جهوية بنص تنظيمي باقتراح من مجلس الإدارة.

لذا، فإننا، في فرق المعارضة، نلح على إحداث المراكز الجهوية بغية التخفيف من ضغط الاكتظاظ على مستوى مركز الرباط، وأيضا للتخفيف من عبء التكاليف المالية لطلبة الجهات والأقاليم النائية، لأن ذلك سيمثل بحق التمثل الإيجابي للمشروع لمفهوم الجهوية واللامركزية المرفقية، كما يساهم في إعداد وتكوين كوادر كفأة ونخب محلية للرفع من منتوج الإدارة، سواء في الهيئات المركزية الترابية أو المرفقية.

لذا، نؤكد مرة أخرى على أن هذا المشروع لن يحقق أهدافه المرجوة إلا بمواكبته للتحولات التي تعرفها بلادنا على المستوى التنموي وفق مقاربة مندمجة تتوخى الانتقائية ما بين مختلف المشاريع والأوراش المفتوحة على كافة المستويات.

السيد الرئيس،

بالرغم من أن المشروع في مضامينه سيسهم في إنجاح الإستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة المغربية، لكونه سيفتح المجال لتنظيم سلك تكويني لإدارة عليا بمنح دبلوم المدرسة والماستر المتخصص، غير أن المشروع اتسم بفراغ تشريعي في هذا المجال، وذلك بإحالة نظام التكوين بالمدرسة على نصوص تنظيمية سيتم إصدارها لاحقا، مما يوسع من هامش السلطة التقديرية للحكومة، التي كان أولى بها أن تشرك المشرع البرلماني في هذا الإطار.

وعليه، فإننا، في فرق المعارضة، نؤكد على عرض المراسيم التطبيقية التي تنص على إلزامية التكوين المستمر وتلزم الإدارة العمومية بتكوين الموظفين على البرلمان قبل إصدارها، وذلك تماشيا مع روح المبادرة التشاركية التي أقرها دستور المملكة. كما أن النص جاء خاليا من أية إشارات إلى تحديد مدة التكوين، ولم يدرج بشكل صريح ومباشر شروط الولوج لهذا التكوين.

السيد الرئيس،

لقد ظل المغرب دائما مقتنعا بأهمية تجديد البنيات والهياكل والمؤسسات وإصلاحها وترشيدها والتسريع بوتيرة انتقالها إلى أزمنة الحداثة والديمقراطية والتنمية المستدامة والشاملة، باعتبار أن العالم يعيش نظاما كونيا جديدا، يؤسس بصفة تدريجية شروط ثقافة جديدة تكرس لقيم ومفاهيم العولمة والشراكة والانفتاح والمنافسة.

وبهدف تحقيق انخراط إيجابي في رهانات التحولات التي عرفها العالم، ونظرا لكون نص موضوع مناقشتنا اليوم يدخل في هذا الإطار، وكما أنه لا يستدعي سوى الدمج التقني بين مؤسستين تعليميتين موجودتين أساسا منذ زمن، إذ من الإيجابيات التي نسجلها لهذا المشروع قانون، كفرق المعارضة، هو محاولة هذا المشروع تلافي والقضاء على بعض المشاكل على مستوى التنسيق التي تعيشها المؤسستين عن طريق دمجهما في مؤسسة واحدة، وهي مبادرة تستحق التنويه، نظرا لكونها (هاذين المؤسستين اللتين راكمتا زخما من التجارب العلمية والمهنية) كان لها الأثر الكبير في تكوين وتأهيل العديد من الكفاءات القيادية العليا بالإدارة العمومية.

ولكل هذه الاعتبارات، وبالرغم من بعض الملاحظات التي أبديناها، فإن هذا المشروع قانون، والتي توخينا من طرحها تحسين النص وتلافي

هفواته، فإننا في فرق المعارضة سنصوت بالإيجاب عليه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

إذن، ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع؛

المادة الثانية، المادة الثالثة، الرابعة.

المادة الخامسة ورد بشأنها تعديل من الحكومة، تعديل لا يمس الجوهر، فقط في المادة الخامسة، تعويض كلمة «المادة السادسة» بـ «المادة رقم 6»، وذلك انسجاما مع ترقيم النص.

إذن، الموافقون على التعديل: الإجماع.

إذن، صادق المجلس على المادة الخامسة كما تم تعديلها من طرف الحكومة.

السيد الوزير، هل طلبتم الكلمة؟ فلكم ذلك، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

هناك تعديل يهم المادة الثانية مكرر، حيث تم حذف هذه المادة كمادة مكررة، وتم دمج مقتضياتها في المادة 2، هذي المادة الثانية.

السيد رئيس الجلسة:

ما عندناش في التعديل، السيد الوزير، عندنا المادة الخامسة والمادة 12، هي اللي وزعناها على السادة رؤساء الفرق، ولكن إذا كان لديكم تعديل يخدم هاذ القانون فيمكن تتقدموا به ونطرحه للإخوان، نطرحه للمجلس الموقر.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

التعديل يهم المادة 2 مكرر كما قلت، حيث تم حذف هذه المادة 2 المكررة كمادة، وتم دمج مقتضياتها.. نفس المقتضيات تم دمجها في المادة الثانية، هاذي شكلية فقط، أنا ما اعرفتش، السيد الرئيس، واش...

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال احنا الرسالة اللي توصلنا بها هي واضحة، ما فيهاش، ما عندناش، احنا إلى ابغيتو.. إلى اسمحتو نقرا الرسالة كما توصلنا بها، وهي واضحة جدا..

تفضلوا، السيد الوزير، تفضلوا، راه الرسالة عندنا هنا ما فيهاش هادشي.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

هذا تعديل في الشكل، تم اقتراحه وقبوله في اللجنة، لأن النص كما ورد من مجلس النواب فيه مادة 2 مكررة ومادة 2، في اللجنة تم دمج هاتين المادتين.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، هاذ الشي ماشي موضوع النقاش، احنا غادي نصادقو على المادة كما وردت عن اللجنة، يعني النص كما ورد عن اللجنة، احنا هاذ الشي غناخذوه بعين الاعتبار، ولكن في التعديلات المقدمة ما كاينش.

إذن، إذا كان الأمر كذلك، فنحن قد صادقنا على المادة الثانية كما وردت عن اللجنة، كما وردت في التقرير.

إذن، أطرح المادة الخامسة كما عدلت للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة السادسة:

الموافقون: الإجماع.

المادة السابعة كذلك، المادة الثامنة، التاسعة، العاشرة، المادة 11.

المادة 12 فيها تعديل ورد علينا من الحكومة.

المادة 12: حذف الجملة ما بين القوسين، نقلت الفقرات 3 و4 و5 من هذه المادة إلى الباب الثالث ما بين الفقرتين 1 و2 من المادة 13 بعده.

الموافقون على التعديل المقدم من الحكومة: الإجماع.

إذن، صادق المجلس بالإجماع على التعديلين، التعديل المدخل على المادة 12.

الموافقون على المادة كما عدلت: الإجماع.

المادة 13، المادة 14: الإجماع.

المادة 15، المادة 16، المادة 17، المادة 18، 19، 20، 21.

إذن، أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 038.13 يتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

إذن، ننتقل إلى مشروع قانون يتعلق بالمقالع.. ننتقل إلى الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع، وأخبر المجلس الموقر أن اللجنة المختصة وافقت عليه بالإجماع، كما أخبركم أن رئاسة المجلس توصلت ببعض التعديلات من فريق الاتحاد الدستوري.

إذن، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، فلتيفضل السيد الوزير لتقديم المشروع الذي نحن بصدده.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول لله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين،

في البداية، أشكركم على برمجة هاذ مشروع القانون، ثم أشكر أعضاء اللجنة، السيد الرئيس وأعضاء اللجنة على التصويت بالإجماع، وهذا دليل على أن هاذ القطاع يحظى بإجماع كافة مكونات الأمة.

أريد أن أقول بأنه مشروع القانون ليس مشروعا معزولا، بل هو مشروع ضمن منظومة ديال إصلاح قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي سبق أن أشرت إلى بعض عناوينه من موضوع تكييف وتصنيف المقاولات، المختبرات، مكاتب الدراسات، تشجيع صناعة مواد البناء، أيضا الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تنمية الموارد البشرية وتقوية المؤسسات التي تعنى بالبناء والأشغال العمومية والأمن والسلامة في المجال ديال الأوراش ديال الأشغال العمومية، فجاء هاذ مشروع القانون كجزء من المنظومة التي تباشرها الحكومة الحالية لإصلاح قطاع البناء والأشغال العمومية، واللي كينضاف إلى واحد العدد ديال القرارات اللي اخذيناهم.

وهاذي مناسبة أن أذكر بها أن هذه الحكومة اتخذت القرار في سنة 2012 حول ما يسمى بـ «الأفضلية الوطنية»، وخاصة أن هذه الغرفة هي غرفة اللي جزء منها كبير يمثل القطاع الخاص والغرف المهنية، أن هاذ النص اللي كان موجود 20 سنة طبقته الحكومة أنها تفضل الشركات الوطنية المستقرة في المغرب على الشركات الأجنبية بنسبة كبيرة، ولذلك أغلب الصفقات اليوم في قطاع البناء والأشغال العمومية تفوز بها الشركات الوطنية، واخذينا هاذ القرار، الحمد لله، وتحملنا فيه المسؤولية، وكانت نتائجه طيبة، ودفع ببعض الشركات الدولية أن تؤسس فروعا داخل الوطن لتتحول إلى شركات خاضعة للقانون المغربي.

ثم أيضا يمكن أن أقول بأنه واحد العدد ديال الأمور في هذا المجال، من ضمنها–كما قلت–هاذ الموضوع ديال المقالع.

هاذ القانون اللي كيتعلق بالمقالع، السيدة والسادة المستشارين، يرجع إلى أكثر من 100 سنة. نحن أمام إصلاح تشريعي يتعلق بتشريع يرجع إلى ظهير 1914، مائة سنة، واحد العدد ديال القوانين في القطاع ديال النقل والأشغال العمومية يرجع إلى 50 سنة أو 100 سنة، بعضها غادي يجي مستقبلا، فلذلك باشرنا هذه العملية.

المقاربة كانت مقاربة تشاركية، يتذكر، السادة والسيدات، بأنه كانت أيام دراسية في الغرفة الأولى والغرفة الثانية، تقدمت النظرة ديال الإصلاح في اللجنتين، أيضا نظمنا ندوات استدعي لها الجميع، راسلنا حتى المهنيين، استقبلنا المهنيين من حيث أنه ثلاث سنوات من الحوار، لأنه هذا قانون عندو 100 سنة، ما يمكنش تجي حكومة تديرو في 3 أيام أو في 3 أشهر، فإذن ثلاث سنوات من الحوار ومن الشدو، حتى، الحمد لله، وصلنا إلى التوافق اللي هو الآن هاذ التوافق أدى إلى الإجماع ديال جميع مكونات هذه الغرفة، باش يمكن، إن شاء الله، يمر هذا القانون. فإذن، كان توافق، بناء على حوار، على مقاربة تشاركية.

يعني من أهم المستجدات أنه أدمجنا جميع المقالع بما فيها المقالع المائية والبحرية لكي تخضع إلى نفس المنطق، يعني أي حاجة اللي يمكن نجيبو منها الرملة ونجيبو منها الحجر، فهي تعتبر مقلع، وبالتالي تخضع لهذا القانون.

هاذ القانون كنبغي نأكد للسيدة والسادة المستشارين أنه يؤكد على مبدأ التحرير اللي هو منصوص عليه في الظهير ديال 1914، ولكن مع مرور الزمن انتقلنا من منطق التحرير إلى المنطق ديال.. فلذلك، إلى اخذينا من 1914 إلى الآن يالاّه عندنا 1750 مقلع في البلاد، اللي القطاع ديال البناء والأشغال العمومية يحتاج إليها، والحكومة لما جات وامشينا لمنطق التحرير في ثلاث سنوات استطعنا نرخصو مع السادة الولاة والعمال إلى 500 مقلع، حوالي الثلث، 100 سنة 1700، وفي 3 سنوات 500، باش جميع من يريد أن يستثمر يجب أن يستثمر وفق.. اعلاش سيكون حكرا على البعض؟ فالآن يمكن لي نقول لكم أكد على مبدأ التحرير.

أكد أيضا على مبدأ التنافس والاستثمار بين الجميع، هذه ثروة طبيعية، جميع المغاربة سواسية وفق المعايير، اللي ابغى يستثمر مرحبا به وفق المعايير، فإذن الباب مفتوح أمام كل من يريد أن يستثمر.

أيضا أكد هذا القانون على تبسيط المساطر، هاذي كثرة الانتظارات والمراحل، إلى غير ذلك، ستلاحظون أننا ألزمنا الإدارة بمنطق التصريح وليس بمنطق الترخيص.

ثانيا، ألزمنا الإدارة في شهرين يجاوبوا، في شهرين، ما يبقاش واحد الملف جالس واحد المدة، ملف كيتزرب وملف كيتعطل، انتهى. كاين واحد المنطق، الجميع سواسية في إطار هاذ التصور ديال التحرير والتنافس، في شهرين تيخص الإدارة تجاوب، إلى ما جاوباتش يعتبر صاحب الملف أنه مجازا، وبالتالي أنه يمشي يشتغل وفق...

ثم أكد هذا القانون على المزيد من المراقبة البيئية والمراقبة المالية، البيئة باش ما نضروش الصحة ديال الناس والبيئة ديالنا وفلاحتنا ومانا، فأكد عليه هذا القانون، ثم أكد على المراقبة المالية باش تدخل الأموال إلى الخزينة ديال الدولة وتدخل الأموال إلى الجماعات المحلية، ولاسيما أن هناك واحد الفلتان كبير جدا في هذا المجال.

هذا القانون أكد أن الذي لا يخضع إلى القوانين والضوابط البيئية ولا الضوابط التقنية ولا ضوابط المالية هناك عقوبات، يعني صارمة، وهناك إجراءات إدارية، أقلها أن تسحب الرخصة، بعد الإنذار أن تسحب الرخصة، ولكن قد يذهب الأمر إلى أن تكون عقوبات مالية كبيرة جدا، بل يمكن أن تكون عقوبات تخضع للقانون البيئي اللي يمكن لها توصل إلى...

ثم أيضا هذا القانون سولوني أننا احنا أمام واحد العدد ديال المقالع، ربما لا تخضع إلى المعايير، أو بعضها خارج القانون، فدرنا مرحلة انتقالية ثلاث سنوات باش الجميع يدخل في إطار هاذ المنظومة، فإذن اللي غيدخل جديد يخضع إلى هذا القانون، واللي هما موجودين عندهم واحد المرحلة ديال ثلاث سنوات باش، إن شاء الله، يدخلوا إلى هاذ المنظومة، باش الجميع يصبح ضمن هذه المنظومة الشفافة والعادلة، التي عليه إجماع من خلال تصويت اللجنة الموقرة التابعة لمجلسكم.

ثم أيضا هذا القانون ألزم الإدارة أن تعد ما يسمى بـ «المخططات الجهوية للمقالع»، غنمشيو لكل جهة، وراه ابدينا، الآن غنخرجوها، إن شاء الله، كتقول لك ها المقالع اللي كاينة في البلاد، باش كتكون شفافية ما يكونش (délit d'initié)، شي عارف وشي ما عارفش، ها المقالع اللي كاينة، هاذ المقالع خاضعة للاستثمار وهاذ المقالع لا نقربها، لا نقربها لأن حدا محمية أو لأن فيها الما أو لأن غتضر بالصحة، فكنديرو ما يسمى بـ «المخططات» باش كيكون الوضوح، باش حتى نحميو الثروات ديالنا وصحتنا وبيئتنا من جهة، ولكن أيضا كنعطيو وضوح إلى كافة المغاربة والمستثمرين باش يمكن لهم يستثمروا في هذا القطاع.

مرة أخرى، شكرا لكم على التعاون. هذا واحد الإصلاح اللي كنتمناو، إن شاء الله، التطبيق ديالو يكون في مستوى تطلعات شعبنا وتطلعات منتخبي الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم، السيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر اللجنة.. نعتبر أن التقرير قد وزع.

ننتقل للتصويت على مواد المشروع..

فرق الأغلبية؟

فرق الأغلبية؟

فرق المعارضة؟

الأغلبية، تفضلوا.

<u>المستشار السيد حسن سليغوا:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق باستغلال المقالع. وقبل أن أتطرق إلى مضمون المشروع، لابد من التذكير بأن التشريع المتعلق باستغلال المقالع يعود إلى ظهير 5 مايو 1914، بالإضافة إلى أن هذا الظهير لا يعطي أهمية للجانب البيئي المرتبط باستغلال المقالع، ويتميز بسلطة محدودة لمراقبة هذه المقالع وحماية الوسط الطبيعي، ونظرا لمرونته التي تتجلى في الطابع الزجري غير الرادع وعدم وقوفه على الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن استغلال هذه المقالع حسب طبيعتها ومكوناتها وأثرها على المياه الجوفية والسطحية والغطاء الغابوي، وأحيانا التلوث الذي قد يؤثر على الهواء ووقع كل هذه الآثار المكلف على صحة المواطنين، خصوصا المجاورين لهذه المقالع.

السيد الرئيس المحترم،

لا أخفيكم سرا أن هذا الموضوع أسال ويسيل الكثير من المداد، نظرا لصعوبة التطرق إليه في ظل نوع من الفوضى التي كانت تعتري هذا القطاع، وتجعل الاقتراب منه يصطدم بالعديد من العراقيل، التي غالبا ما كان بطلها بعض الأشخاص واللوبيات الذين لا يأبهون بالآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن استغلال المقالع، سواء على البيئة أو على السكان، وعدم استفادة الجماعات الترابية التي تتواجد بها هذه المقالع من مداخيلها أو أحيانا تحصل على مداخيل هزيلة، لا ترقى إلى ما يستفيد منه أصحاب هذه المقالع.

وإن وزارة التجهيز والنقل، مشكورة، بذلت مجهودات كبيرة من أجل تحليل الإشكالية الناتجة عن استغلال المقالع بناء على الدراسات والأبحاث الميدانية، وبناء على الحوار مع المواطنين ومع الجماعات

الترابية المعنية، وأثر هذه المقالع وانعكاساتها السلبية على البيئة وكذا دراسة الجانب المتعلق بأداء واجبات الإتاوات والرسوم المطبقة على كميات المواد الحقيقية المستخرجة من المقالع، مع الأخذ بعين الاعتبار ثغرات التشريع الحالي.

لهذا، نؤكد على حصيلة هذا المجهود بلورها هذا المشروع، حيث يهدف إلى إدخال مجموعة من المقتضيات والإجراءات من أجل المساهمة في تحسين نظام استغلال المقالع وإنعاش الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذا القطاع.

ولعل أهم المقتضيات التي جاء بها هذا القانون، والتي ستشكل إضافة نوعية لتنظيم القطاع وجعله مواكبا للتحديات الكبرى التي تعرفها بلادنا في جميع المجالات، وخصوصا الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وعلى وجه الخصوص تعريف جديد للمقالع، منها:

- المقالع المتعلقة بأخذ عينات الاستكشاف المستغلة بالخصوص من طرف مستغلي الرخام وبصفة عامة من طرف مستغلي الصخور المستعملة في قطاع البناء والأشغال العمومية؛

- مقالع الأشغال العمومية التي تزود أوراش البناء والأشغال العمومية؛

- المقالع البحرية.

لعل الإجراءات الجديدة التي يتضمنها هذا المشروع ستحمل بين طياتها العديد من الإصلاحات لبلوغ الأهداف التي كان ينشدها الجميع، سواء أصحاب المقالع أو الساكنة المجاورة لهذه المقالع، أو الجماعات الترابية التي توجد بها هذه المقالع، حيث أنها ستخلق تكافؤ الفرص وضمان حرية المبادرة والمقاولة والمساواة ما بين المستثمرين في مجال استغلال المقالع، وكذا تبسيط المساطر المتعلقة بتسليم وصولات التصاريح باستغلال المقالع.

أضف إلى هذا وذاك الدفع باتجاه التنافسية والاحترافية وجودة الخدمات مع تنمية الصناعات المرتبطة بمواد المقالع. والأهم في إحداث فرص الشغل جديدة يستفيد منها السكان من خلال إنجاز مشاريع مدرة للدخل ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بقطاع المقالع، تماشيا مع السياسات الاجتماعية التي تنهجها الحكومة، إضافة إلى توفير الوسائل الضرورية واللازمة لتكثيف مراقبة استغلال المقالع والمساهمة في المحافظة على البيئة، مع استخلاص وتنمية الموارد المالية للجماعات الترابية والخزينة العامة المترتبة من الكميات الحقيقية للموارد المستخرجة من المقالع.

لهذه الأسباب التي ذكرنا وغيرها من المزايا التي جاء بها هذا القانون، فإننا سنصوت في فرق الأغلبية بالإيجاب على المشروع رقم 27.13 المتعلق باستغلال المقالع.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفرق المعارضة.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة بمجلس المستشارين للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع، وهي مناسبة لنؤكد بداية على أهمية هذا المشروع، مشروع القانون الذي من شأنه تعزيز الترسانة القانونية ووضع حد للاستغلال غير المعقلن وغير المنظم لهذه الثروة الوطنية التي طالما كانت رقما عصيا في معادلة الريع والفساد، وهو ما جعلنا، في فرق المعارضة، نتفاعل بكل إيجابية خلال كل المراحل التي مر منها هذا المشروع، مشروع القانون، وذلك من خلال تقديم تعديلات جوهرية تروم تجويد النص القانوني وتنقيحه، إيمانا منا بأهمية هذا المشروع قانون من جهة، وبتمثلنا لمفهوم الديمقراطية التشاركية فهما وممارسة، فقد سعينا من خلال هذا المشروع قانون إلى بعث رسائل واضحة، أننا، وكلما سنحت لنا المناسبة، نتفاعل بشكل إيجابي مع كل المبادرات التشريعية، وعيا منا بعلاقات التعاون الواجبة بين مكونات الفعل السياسي عكس ما تدعيه الحكومة، عكس ما تدعيه مكونات الأغلبية الحكومية.

من أجل ذلك، نؤكد على تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع، مع ضرورة التأكيد على مجموعة من الملاحظات التي سبق لنا إثارتها أمام اللجنة المختصة، والتي نوردها كما يلي:

1- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خاصة ما يتعلق بتوضيح الخطوط الكبرى لدفتر التحملات في مشروع القانون، ومنها ظروف التقييم ووسائل الإنتاج وحجم العنصر البشري المراد تشغيله، إلى جانب إرفاق ذات المشروع بمجموع النصوص التنفيذية أو التطبيقية حتى لو كانت في مرحلة التصميم أو التعديل، مع تحديد فترة انتقالية وإرفاق ملفات طلبات الترخيص لاستغلال المقالع برقم التعريف الضريبي ورقم السجل التجاري ورقم الضمان الاجتماعي، علاوة على الالتزام بالامتثال للوائح المتعلقة بالعمل والعمال والتصريح بهم في الضمان الاجتماعي وتعزيز المراجعة الضريبية؛

2- الإسراع بوضع المخططات الجهوية لتدبير المقالع في أقرب الآجال وتقييدها بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها، لأنه من شأن تعثر إخراج هذه المخططات الجهوية لتدبير المقالع جعل كل

الغايات المرجوة من هذا المشروع دون جدوى. من أجل ذلك، تقدمنا بتعديل في هذا الشأن يروم جعل كل استغلال للمقالع متوافقا مع مقتضيات المخططات الجهوية لتدبير المقالع؛

3- تعزيز آليات الرقابة للحد من الاستغلال غير المعقلن للمقالع، تفعيلا للحكامة، وهو ما يستلزم توفير كل الشروط والضمانات الأساسية لأعوان الرقابة للقيام بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه، خصوصا إذا علمنا أن 55% من مقالع الرمال بالمغرب غير مصرح بها، وهو ما يفقد ميزانية الدولة أكثر من 5 مليارات درهم سنويا، مما يستلزم اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، العناية بهذه الثروة الوطنية وحمايتها من الهدر والاشتغال غير المعقلن.

السيد الوزير،

لابد أن تعملوا ما في وسعكم من أجل الدفع بعملية هذه المقالع وتحسين الأمور كلها حتى نصطف ونتهيأ ونلتحق كسائر الدول المتقدمة في هذا المجال.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم، السيد المستشار.

الكلمة للفريق الفيدرالي.

<u>المستشار السيد عبد المالك أفرياط:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع، حيث انطلقنا في تحليلنا له من الدور الهام الذي تلعبه المقالع في مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، علما أنها تزود قطاع البناء بما يحتاجه من مواد لفائدة البنيات التحتية وغير ذلك من المجالات، فضلا عن كونها أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد المغربي، حيث أنها تمثل 7% من الناتج الداخلي الخام، وتوفر ما يناهز 9% من مناصب الشغل، وقد كانت لنا عدة فرص لتنبيه الحكومة لمجموعة من الاختلالات، تهم أساسا طريقة استغلال المقالع المصرح بها، وتنامي ظاهرة المقالع العشوائية، ونهب رمال الكثبان الساحلية والرمال الشاطئية، خاصة في ظل ضعف المراقبة وما نتج عن ذلك من انعكاسات سلبية على الساكنة والبيئة الطبيعية والبنيات التحتية.

كما نبهنا لوضعية العديد من المقالع التي تهدد التوازنات البيئية وحتى الأمنية، سواء إبان استغلالها أو بعد إغلاقها، فضلا عن الاختلالات المتعلقة باستغلال العقار العمومي وسوء التدبير الإداري والمالي والبشري، وضعف التزام المستغلين بأداء الواجبات الضريبية المستحقة.

لذا، طالبنا بتبني مقاربة شمولية ومندمجة لتطوير أساليب تدبير قطاع المقالع وعقلنة استغلالها ومراقبتها في إطار سياسة وطنية تقوم على ترشيد الموارد والمحافظة عليها وضمان استدامتها من خلال سياسة تستحضر الرهانات البيئية المرتبطة بالفضاءات الطبيعية وأوساط عيش المواطنين.

كما طالبنا بجعل قطاع المقالع ينخرط في إطار التوجهات الجديدة لبلادنا، حفاظا على التوازنات البيئية وحمايتها من جهة، ولمعالجة الاختلالات السالف ذكرها من جهة أخرى. لذلك، مافتئنا ندعو إلى إرساء وتطبيق مبادئ جديدة في مجال الحكامة والتسيير، وذلك من خلال:

- توزيع منصف لخيرات البلاد، بما يتماشى والتوجيهات السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش في 30 يوليوز 2014؛

- مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والتنمية المستدامة، وذلك انسجاما مع مقتضيات الدستور الجديد؛

- القضاء على الممارسات العشوائية بالقطاع وهيكلته وإضفاء الطابع الاحترافي عليه، واحترام القانون؛

- هيكلة القطاع وتدبيره تدبيرا شفافا من خلال إجراءات وتدابير تشمل مجموع مراحل استغلال المقالع، بدءا من مرحلة تحديد المواقع وانتهاء بوضع حد لنشاط الاستغلال، مرورا بانطلاق وممارسة الاستغلال والتتبع.

ونأمل أن يحقق هذا القانون هدف النهوض بالاستثمار المنتج والمربح وضمان الانتقال من نظام قائم على الامتيازات إلى نظام اقتصادي عقلاني وقانوني، من خلال تدابير عادلة وشفافة تتعلق بالقرار والمراقبة.

وإذا كان من بين أهداف هذا القانون تأمين عملية التزويد بمواد البناء من الناحيتين الكمية والكيفية، فإننا ندعو إلى حماية التراب الوطني من عمليات نهب الموارد الطبيعية، وتعزيز التقنيات التي تحترم البيئة والمحافظة على الأوساط الطبيعية وعلى التنوع البيئي وحماية إطار حياة ساكنة الجوار، بل وتحسينها من خلال فك العزلة وربطها بشبكة الكهرباء وخلق الثروات المحلية.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر إصلاح قانون المقالع خطوة مهمة على درب الالتزام بالمبادئ والمعايير البيئية والاقتصادية والصحية. ولكي يكون هذا القانون شاملا وطموحا، ويشكل بالفعل تقدما كبيرا ويكون في مستوى تطلعات وطموحات جميع المهتمين والمعنيين، تقدمنا بالعديد من التعديلات، وبالمناسبة نسجل التعامل الإيجابي للحكومة معها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

وذلك طبعا انفتاح نعتبره انفتاحا كبيرا على المؤسسة التشريعية، وإدراكا عميقا لأهمية الثقافة التشاركية في إنتاج القانون، سيمكن حتما من إرساء وتطبيق مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية واحترام معايير البيئة، وسيكون له حتما وقع إيجابي على مستقبل البلاد.

وفي هذا الإطار، نطالب الحكومة بضرورة التسريع بإصدار جميع النصوص التنظيمية الأساسية، لأن القانون سيظل ناقصا في غياب النصوص التنظيمية المرتبطة بالعديد من مواده، ولأن تطبيقه رهين بصدورها، كما نؤكد على ضرورة التسريع بإصدار المخططات الجهوية، لأنها ستمكن من معرفة الموارد المتوفرة وضبط الحاجيات وضمان تزويد القطاع الصناعي، ولأن هذا الإجراء سيحد من الممارسات العشوائية التي يعرفها هذا القطاع، وسيمكن من إعمال الحكامة ومعايير الصحة والسلامة ومعايير البيئة واحترام الإجراءات القانونية.

كما نطالب بتوسيع دائرة التشاور بإشراك واستحضار رأي جمعيات المجتمع المدني في مختلف المراحل من إعداد المخططات وتدبير ومراقبة وتتبع استغلال المقالع، وأيضا بضرورة العمل على توفير الموارد البشرية وتقوية أدوات المراقبة، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، وإسناد القطاعات الحكومية المعنية للصلاحيات الخاصة بها وتأهيلها للقيام بذلك لتحقيق المقاربة التشاركية والتوافقية الكفيلة بضمان مصالح كل الأطراف المعنية.

وفي الأخير، نتمنى أن يسهم هذا القانون في تطوير أساليب تدبير القطاع وعقلنة استغلال المقالع ومراقبتها في إطار سياسة وطنية تنبني على مبادئ الحكامة والشفافية وتوزيع منصف لخيرات البلاد، وترشيد الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها وضمان استدامتها، من خلال سياسة تستحضر الرهانات البيئية المرتبطة بالفضاءات الطبيعية وأوساط عيش المواطنين.

شكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى التصويت على مواد المشروع.

وقبل الدخول في المواد، ورد تعديل من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، يرمي إلى إضافة ديباجة للنص، الكلمة لأحد مقدمي التعديل أو لمقدمي الديباجة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، تقدم الفريق الفيدرالي بديباجة تهم هذا المشروع، نظرا للأهمية نتاعتو، ولذلك على أي يمكن نقرا الديباجة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

اعتبارا للدور الهام الذي تلعبه المقالع في مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، حيث تزود قطاع البناء والبنايات التحتية التي تعتبر أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني، فقد برزت في الآونة الأخيرة مجموعة من الاختلالات في قطاع المقالع، تهم طرق استغلال وتنامي ظاهرة المقالع العشوائية ونهب رمال الكثبان الساحلية والرمال الشاطئية وعدم نجاعة المراقبة وما نتج عن ذلك من انعكاسات سلبية على الساكنة والبيئة الطبيعية والبنيات التحتية والعائدات المالية.

لذا، أصبح من اللازم جعل قطاع المقالع ينخرط في إطار التوجهات الجديدة لبلادنا، حفاظا على التوازنات البيئية وحمايتها من جهة ولمعالجة الاختلالات السالف ذكرها من جهة أخرى، كما أصبح من الضروري تبني مقاربة شمولية ومندمجة لتطوير أساليب تدبير قطاع المقالع وعقلنة استغلالها ومراقبتها في إطار سياسة وطنية تقوم على ترشيد الموارد والمحافظة عليها وضمان استدامتها من خلال سياسة تستحضر الرهانات البيئية المرتبطة بالفضاءات الطبيعية وأوساط عيش المواطنين.

لذا، فهذا القانون يتوخى إرساء وتطبيق مبادئ جديدة في مجال الحكامة والتدبير، وذلك من خلال:

- توزيع منصف لخيرات البلاد بما يتماشى مع التوجهات السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش في 30 يوليوز 2014؛

- ضمان الانتقال إلى نظام اقتصادي عقلاني وشفاف؛

- مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة والتنمية المستدامة، وذلك انسجاما مع الدستور الجديد؛

- القضاء على الممارسات العشوائية بالقطاع وإضفاء الطابع الاحترافي عليه؛

- هيكلة القطاع وتدبيره تدبيرا شفافا من خلال إجراءات وتدابير تشمل مجموع مراحل استغلال المقالع، بدءا من مرحلة تحديد المواقع وانتهاء بوضع حد لنشاط الاستغلال، مرورا بانطلاق وممارسة الاستغلال والتتبع؛

- تشجيع الاستثمار في إطار من المنافسة والاحترافية وجودة الخدمات؛

- تأمين عملية التزويد بمواد البناء من الناحيتين الكمية والكيفية؛

- تشجيع ظهور مسلك مسؤول من الناحية الاجتماعية ومنصف مندرج في الأنظمة البيئية المحلية؛

- تشديد المراقبة لفرض احترام الشروط الملتزم بها.

هذه هي الديباجة التي اقترحناها أن تضاف إلى هذا القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

ابحال التعامل الإيجابي مع ما جاء في تعديلات السادة المستشارين من فرق.. فتقريبا قبلناها كلها، وكان توافق حتى على السحب، وهذه الديباجة وردت، لكنها تؤرخ لمرحلة تحول نوعي فيما يتعلق بهاذ القانون، فقبلناها إجمالا مع بعض التعديلات الشكلية، واش نضيفوها ولا ما نضيفوهاش؟ ما عرفتش يعني التعديلات الشكلية حول الديباجة فقط، فأنا كنعتقد أن الديباجة إجمالا مقبولة، ما كاين إشكال.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الحكومة تقبل الديباجة.

أعرض هذه الديباجة للتصويت:

الموافقون: الإجماع .

إذن، صادق المجلس على الديباجة بالإجماع.

أعرض المادة الأولى، المادة الأولى ورد بشأنها تعديل أيضا من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أعطي لهم الكلمة لشرح هاذ التعديل في المادة الأولى.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

المادة كانت تعني التعديل الأول كان يعني الديباجة، هو اللي تم القبول ديالو.

الآن التعديل الآخر كاين في المادة 2.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أعرض المادة الأولى كما وردت عن اللجنة.

الموافقون: الإجماع.

المادة 2 ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد الدستوري، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارون،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كنا طالبنا بإرجاع قانون استغلال المقالع إلى اللجنة لإغنائه، لكن عوض أن أقدم هذه التعديلات، السيد الرئيس، على هذا المشروع، أكتفي بتوصية للوزارة، ونطلب أن تأخذ بها بعين الاعتبار، السيد الوزير.

- أولا، بخصوص العمليات التي تهم تشطيب الأراضي الفلاحية التي تغمرها الرمال، أكدتم أنكم انتبهتم إلى هذا الإشكال؛

- ثانيا، هناك مشاكل تتعلق بالملك على الشياع، خصوصا أن الحائز المتصرف على الشياع أن هناك من يتصرف فترة لـ 20 سنة، ولا أحد يتعرض. بمجرد تحويل الاستغلال إلى مشروع استثمار يتعرض باقي الملاك وغيرهم، إما من الإدارة إما من كذا، للابتزاز، وهذا ما لا نقبله، وأنتم، السيد الوزير، أكدتم على أنكم فتحتم المجال لكل المستثمرين، ولهذا نوصي الوزارة إلى الانتباه إلى هذه المشاكل وحلها، مع لجوء الملاكين في الطعن أمام المحاكم.

مرة أخرى تنطلبو منكم باش تاخذوا هاذ المسائل بعين الاعتبار، وتنسحبو ذاك التعديلات، جناب السيد الرئيس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، أفهم بأنكم سحبتم كل التعديلات المقدمة على المشروع، وتكتفون بالتوصية التي قرأتم.

إذن، أعرض المادة 2.. يبدو أن السيد الوزير يتجاوب بالإيجاب مع هذه التوصية.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

أنا نبغي هاذي مناسبة أما منتخبي الأمة أو مستشاري الأمة أنه فعلا بصفة عامة في موضوع الاستثمار تيخصنا ننتهو، بقدر ما الدولة

والحكومة الآن ماشية في اتجاه ديال أن الاستثمار يجب أن يكون بابه مفتوحا، يعني وأن ييسر الاستثمار، أحيانا تقع بعض الإشكالات، هاذ الإشكالات هو أنه كيمكن، وانتما عارفين، تيمكن شي مستثمر آخر ما كيرضاش شي استثمار ينافسو أو لحاجة في النفس، فكتوقع بعض التعرضات، فاحنا قلنا آودي هذه التعرضات لا تلغي الوثائق الإدارية، تتكون واحد الوثيقة إدارية، واحد عندو واحد الملك أو وثيقة لا تلغيها، فالإدارة تيخصها تمشي في الاستثمار، وإلا يمكن نقول لك إلى ابغى يدير الإنسان غير قهوة جارو يتعرض، شي واحد ابغى يدير شي وزين يتعرض، وغادي نبقاو أمام... فالحمد لله، كانت الضوابط والقوانين اللي هي كتضبط هاذ العملية، لا يجب أن يتوقف الاستثمار، وإذا كان شي تعرض راه يمكن الناس يمشيو للمحاكم. فهاذ القضية إجمالا، التفاصيل فيها راه أصحاب القانون يحددونها.

الأمر الثاني هو أنه ثبت، وأنا عندي واحد الملف في دكالة، أن ناس كيستثمروا في السياحة مثلا، فكيمشي في واحد المكان ديال السياحة وكيلقى بأنه عامر بالرملة، واش غادي يخضعو للمسطرة المعقدة باش يستثمر، فقلنا أودي مادام الملف استثماري حتى هو كيخضع للدراسة البيئية والموافقة البيئية وكيدوز من المساطر، لا داعي أنه يخضع مرة أخرى عاودثاني هذيك الرملة إلا إذا كان غيبيعها، إلى كان غيبيعها تيخصو يمشي يؤدي حقوق الجماعات وحقوق الدولة.

فإذن، هاذو جوج ديال التوصيات غناخذوهم بعين الاعتبار باش نيسرو العملية الاستثمارية، وراه ورد حتى في القانون هاذ التوجه هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

إذن، أعرض المادة 2 للتصويت كما وردت على المجلس من اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة 3 ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد الدستوري، إذن سحب.

أعرض المادة 3 كما وردت عن اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة الرابعة، المادة الخامسة: الإجماع.

في آش من المادة، السيد الرئيس؟ ما عنديش، ما عنديش هنا، ما عنديش، عندي الديباجة وعندي بعض المواد الأخرى، مازال ما وصلناهاش. إلى ابغيتي، إلى اسمحتيو عندنا رسالة فيها التعديلات: المادة الأولى الديباجة وبعدها مباشرة المادة السادسة والمادة 44، هاذو هما، 3 ديال المواد اللي توصلنا بهم.

إذن، كيفما كان الأمر، دابا احنا المجلس صادق على المادة الثانية بالإجماع.

نمر إلى المادة الثالثة، صادق عليها المجلس.

أعرض المادة 4، لم يرد بشأنها تعديل: الإجماع.

المادة 5.

المادة 6 ورد بشأنها تعديلان، الأول من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية والثاني من الفريق الدستوري.

الفريق الدستوري أصبح غير ذي موضوع، يبقى التعديل الأول من الفرق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، لكم الكلمة لشرح تعديلكم.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

بالرغم من أنه الوثائق اللي عندي أنا، وغتكون تسلمت للإدارة نتاع المجلس، فيها تعديل فيما يخص المادة 2 وأيضا المادة 3، ولكن ما عندناش مشكل لأن كنا غنسحبو هاذ التعديلات.

وعليه، الخلل غنشوفوه فين كاين؟ إلى كان فيكم غنتحاسبو معكم، وإلى كان فينا غنحاسبو الإدارة.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاين مشكل، ما كاين مشكل، مرحبا.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

فيما يخص المادة 6 أضفنا فقرة جديدة اللي تقول: «كما يعرض المخطط بعد ذلك على العموم بالوسائل المتاحة لتقديم الاعتراضات خلال أجل شهر يبتدئ من تاريخ الإعلان للعموم، وفي حالة انقضاء هذا الأجل لا يمكن لأي شخص تقديم تعرض إلا أمام المحاكم المختصة».

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير لتحديد موقفه من التعديل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

الذي حصل احنا دائما التعديلات كان بوسعنا أننا نقبلوها، ولكن أعتقد بأنه يصعب قبول هذا التعديل، وكنطلب من الفريق إذا كان ممكن أن يسحبه أحسن، باش نمشيو في السياق ديال التوافق اللي امشينا فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير يطلب من الفريق المحترم سحب هذا التعديل ليبقى الانسجام في النصوص.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

واحنا ملي كيطلب منا شي وزير شي حاجة وتتكون معقولة تنسحبو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، شكرا للسيد رئيس الفريق على تجاوبه مع المجلس والحكومة معا.

إذن، أطرح المادة 6 كما وردت عن اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة السابعة: الإجماع.

المادة 8، المادة 9، المادة 10، المادة 11، المادة 12، المادة 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33... صحيح، إذن المادة 24، لكم الكلمة لشرح التعديل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

بكل بساطة كنا كنطالبو بحذف هذه المادة، ملاءمة مع التعديل رقم 2 والذي أعطى صلاحية التعرض للعموم ضمن مسطرة اعتماد المخططات الجهوية لتدبير المقالع، ودرءا لكل المفاسد التي أشرنا إليها في تعليل التعديل رقم 2 لمقتضيات هذه المادة، لذلك طلبنا بأنه يتم الحذف نتاع هذه المادة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

نفس الملتمس.

السيد رئيس الجلسة:

نفس الملتمس، السيد الرئيس.. نفس الملتمس.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

الملتمسات تقدم للسيد وزير العدل، ولذلك نستجيب للملتمس ونسحب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على الاستجابة.

إذن، نمر إلى المادة قلنا 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43.

44 فيها تعديل، ورد بشأنها تعديل من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، المادة 44، لكم الكلمة لشرح التعديل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

كنسحبو هاذ التعديل، السيد الرئيس، بلا ما نشرحوه.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، تسحبون هذا التعديل.. شكرا، شكرا.

المادة 44 كما وردت على اللجنة، المادة 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 27.13 يتعلق بالمقالع.

وننتقل مباشرة للدراسة والتصويت على مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، وأخبر المجلس الموقر أن اللجنة المختصة وافقت عليه بالإجماع.

الكلمة لمقدمي المقترح، مقدم المقترح، الكلمة لصاحب المقترح.

إن لم يكن، فأعطي الكلمة للحكومة.

مقرر اللجنة موجود؟ التقرير وزع.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير، هل لكم...

إذن، أفتح باب المناقشة.

إلى ما كاينش مناقشة، نمر إلى التصويت.

الكلمة للأغلبية.. المعارضة، تفضلوا، تفضلوا السيد الرئيس.

الأغلبية تقدم تدخلها مكتوبا، وسيتضمنه تقرير الجلسة، إن شاء الله.

فرق المعارضة، السيد رئيس الفريق، الأستاذ حكيم بنشماش، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني السادة المستشارين،

هذه مداخلة مقتضبة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أقدمها لكي أشرح باقتضاب شديد وجهة نظر فريقي في مقترح القانون اللي نحن بصدد مناقشته والتصويت عليه.

طبعا، فهمنا أن هاذ مقترح قانون، فهمنا بأنه يرمي إلى الحفاظ على حقوق الأطفال والمرأة من خلال تعميم توثيق عقد الزواج، ومعالجة ظواهر لا زالت قائمة في مجتمعنا للأسف الشديد، وكان يفترض أن نعالجها ضمن المقاربة الإصلاحية التي هزت المجتمع المغربي، وأفضت إلى اعتماد مدونة الأسرة.

لكن، وجهة نظرنا المتواضعة واللي عبرنا عليها في اللجنة وكذلك في فعاليات اليوم الدراسي اللي نظمناه هنا برحاب مجلس المستشارين، وحضرته عدد من منظمات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع. وجهة نظرنا أن المقاربة التي يقترحها هذا المقترح قانون المتعلق بتعديل المادة 16 من مدونة الأسرة هي مقاربة أكتفي بالقول أنها حبيسة رؤية أو مقاربة زمنية محدودة في الزمن. مقاربة، قناعتنا أنها لا تقدم جوابا نهائيا ولا تقدم حلا جذريا لإشكالية عدم توثيق عقد الزواج، بالرغم من تمكنها من صيانة حقوق الأطفال والزيجات على الأصح، في إطار دعوى سماع الزوجية وإقامة البينة الشرعية في إثباتها، خصوصا في المناطق النائية في بلدنا، وكذلك المناطق الصحراوية لبلدنا.

طبعا، نحن نعيد التأكيد في هذه المداخلة المقتضبة على أن هذا الحل المؤقت غالبا ما يفضي إلى الالتفاف والتحايل على مقتضياته للتوصل إلى تزويج الطفلات القاصرات أو شرعنة تعدد الزوجات، تملصا من الشروط الشرعية الصارمة التي تبيح التعدد.

طبعا واقع التعدد نعرف أنه عنيد، والفترة الانتقالية تغذيه وتزيد من شيوعه وكثرة عدده، خلافا للأهداف الكبرى لمدونة الأسرة، ومن المؤسف ومن المخجل أن التعدد يتم تكريسه حتى من قبل مسؤولين يفترض أن يقدموا صورة مشرقة للبلد.

لذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن إلغاء الفقرة الرابعة من المادة 16 من هاذ المدونة بهدف إتاحة الإمكانية للمغاربة المقيمين داخل الوطن وخارجه لإثبات عقود الزواج بكافة الوسائل، والذي قد يتم دون توثيق، وذلك دون تعليق حق الإثبات الحرعلى شرط الأجل، مما يوفر حماية أفضل للأسرة والطفولة بالنسبة لهذه الفئة من المواطنين طالما الظروف القاهرة التي تحول دون توثيق الزواج، والتي قد تنشأ في أي لحظة من النطاق الزمني لسريان مدونة الأسرة.

بناء على ما سبق، وانسجاما مع الالتزامات الحقوقية الدولية لبلادنا ومع تطلعات وانتظارات هيئات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية الطفولة والنهوض بحقوق الإنسان، فإننا سنصوت بالرفض على هذا المقترح قانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد لشكر:

السيد الرئيس،

السادة،

أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مقترح قانون يرمي بتغيير المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة المدونة الأسرة، هاذ المدونة التي نعتبرها بحق تحولا في صيرورة تطور المجتمع المغربي وقيمة مضافة في اتجاه مبدأ المساواة ورد الاعتبار للمرأة المغربية واعترافا بمكانتها داخل المجتمع، غيرأن تفعيل مقتضيات المدونة لازالت تعترضه عوائق كثيرة، تتعلق على الخصوص بالاختلاف في تفسير بعض بنودها واستغلال بعض المقتضيات وتحريفها وسوء استعمالها.

السيد الرئيس،

نصت المادة 16 من مدونة الأسرة على أن عقد الزواج الكتابي يعتبر الوثيقة الوحيدة لإثبات عقد الزواج، غيرأنه إذا حالت أسباب قاهرة دون توثيق عقد الزواج في وقته، يمكن للزوجين التوجه إلى المحكمة للمطالبة بإقرار الزواج أو سماع دعوى الزواج، وقد نصت المادة 16 في فقرتها الرابعة على أن سماع دعوى إثبات الزوجية تتم خلال فترة انتقالية لا تتعدى 5 سنوات من تاريخ دخول القانون حيزالتنفيذ، وبعد انتهاء هاذ المدة في فبراير2009، وحيث أنه بقي بعد هذا التاريخ عدد من المواطنين يتقدمون للمحاكم لسماع دعوى الزوجية، بادرت الحكومة إلى تقديم مشروع قانون لتمديد الفترة الانتقالية المتعلقة بسماع دعوى الزوجية من 5 سنوات إلى 10 سنوات، حيث مكن هذا التمديد المحاكم من الاستجابة لطلبات المواطنين والنظرفي دعوى سماع إثبات الزوجية.

وإن كنا قد عبرنا على موقفنا المتحفظ من هذا التمديد باللجنة المختصة بمجلس المستشارين، فإننا مع ذلك كنا نتفهم دواعيه على اعتبارأنه سيمكن من إيجاد حل عادل للعديد من الملفات المعروضة أمام القضاء، وسيكرس الحماية القانونية والقضائية لمؤسسة الأسرة بشكل عام وللنساء والأطفال بشكل خاص.

وقد كان التمديد سنة 2009 يتوخى من توفير السند التشريعي للقضاء للبت في الملفات المتراكمة أمامه، التي تهم وضعية العديد من المواطنين بمختلف جهات المملكة لتسوية وضعيتهم القانونية، غيرأنه

بعد انقضاء العشر سنوات، ما هي الحصيلة؟

- أولا، خرق دائم ومستمر لأحكام المادة 16 وتجريدها من مضمونها، وذلك باستمرار زواج الفاتحة على نطاق واسع، عكس ما نصت عليه الفقرة الأولى من اعتبار عقد زواج الكتابي الوثيقة الوحيدة لإثبات الزوجية؛

- ثانيا، استغلال مسطرة ثبوت الزوجية للتحايل على مسطرتي تزويج الطفلات وتعدد الزوجات؛

- ثالثا، تكريس التمييز بين النساء والرجال من منطلق الاستجابة لأغلب الطلبات التي يقدمها الزوجان معا أو الزوج بمفرده ورفض أو عدم قبول جل الطلبات المقدمة من قبل الزوجات فقط؛

- رابعا، تعارضه مع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان والنساء والأطفال.

لذا، كنا ولا زلنا ضد التمديد، لأننا بكل بساطة ضد فتح منافذ تشريعية أمام زواج التعدد وتزويج القاصرات، لأن ذلك يتنافى مع روح مدونة الأسرة ومع تعهدات المغرب الدولية.

وفي نفس السياق، نطالب وزارة العدل والحريات بمضاعفة الجهود من أجل إبعاد عوامل التحايل ووضع الآليات والموارد البشرية والمادية اللازمة لذلك، وتجاوز الصعوبات التي تواجه المواطنات والمواطنين في تدبير شؤونهم الإدارية، بما فيها توثيق الزواج، ووضع خطط ناجعة وفعالة لتجاوز الخروقات التي تلحق تطبيق القوانين.

لهذا، نعلن رفضنا لهذا المقترح القانوني القاضي بتمديد إضافي للفترة الانتقالية المتعلقة بسماع دعوى الزوجية، ونرفض استغلال مسطرة ثبوت الزوجية للتحايل على مسطرتي تزويج الطفلات وتعدد الزوجات، الذي يتنافى مع روح مدونة الأسرة ومع تعهدات المغرب الدولية، وإيجاد الحلول الناجعة لحل الإشكالات الاجتماعية التي يعرفها مجتمعنا لأن هذا التمديد الجديد لن يحل المشكل في نظرنا.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم.

ننتقل إلى.. السيد الوزير، لكم الكلمة، تفضلوا السيد الوزير.

<u>السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدة المستشارة،

حضرات السيدات والسادة،

طبعا الأمر يتعلق بمقترح قانون.

السؤال: لماذا لم تتحمل الحكومة مسؤوليتها وتقترح مشروع قانون؟

حقيقة أن هاذ الموضوع ناقشناه مع كافة المعنيين، ناقشناه مع القضاة–وأقول القضاة–من كافة أرجاء المملكة، وناقشناه مع العديد من الجمعيات الحقوقية، وناقشناه بيننا، وتبين أن هناك إشكالين:

الإشكال الأول هو أننا بإزاء إجراء استثنائي، المادة 116 تجعل من وثيقة عقد الزواج هي الوسيلة المقبولة لإثبات الزواج، لكن بسبب أسباب قاهرة، يمكن أن تكون حالت دون توثيق عقد الزواج في وقته، تعتمد المحكمة سماع دعوى الزوجية، وطبعا تعتمد سائر وسائل الإثبات والخبرة وما إليها.

إذن، هذا واحد الباب تقرر أن يتم الدخول منه إلى الزواج في إطار واحد الفترة انتقالية ديال 5 سنوات، في 2004 خمس سنوات تنتهي في 2009. في 2009، أتذكر، وقد كنت مسؤولا في فريق بمجلس النواب، تقدمنا بمقترح قانون يرمي إلى التمديد، كما تقدم الفريق الاشتراكي أيضا بمجلس النواب بمقترح قانون يرمي إلى التمديد. الحكومة جاءت بمشروع قانون يقترح أيضا التمديد، فتم التمديد لمدة 5 سنوات، تضاف إلى 5 سنوات السابقة، أصبحت المدة 10 سنوات. إذن، احنا في المرحلة الثالثة، أي إننا إذا أضفنا 5 سنوات غتعود 15 سنة، لذلك قلنا واش هذا ملائم؟ هذا سؤال.

في الجهة الأخرى، في الجانب الآخر لاحظنا أنه عندنا علاقات قائمة، قائمة، وترتب عنها أولاد، وهؤلاء الأولاد ينبغي حمايتهم، وهذه العلاقات الزوجية ينبغي عدم تركها بدون حماية قانونية، ولاحظنا بأن هاذ الحالة في تزايد، بحيث الإحصاءات تقول لنا بأنه في سنة مثلا 2008 كانت عنها 23.390 حالة ثبوت الزوجية. في 2009 هبطت لـ 13.962، في 2010: 11.856، 2011 غادي توصل لـ 38.952، لأنه كانت هناك حملة قامت بها الحكومة السابقة من أجل توثيق عقود الزواج، وذلك تفاديا لتجاوز المرحلة ديال 5 سنين الثانية، في 2012 غادي ترجع لـ 17.213، 2013: 23057. إذن، علينا أن نتصور أنه في 2014 و2015 غتكون عندنا على الأقل يعني 25.000 حتى ل 30000 حالة، فإذن ما العمل؟

كان الرأي بالنسبة إلي هو أن المشرع هو البرلمان، البرلمان يتكون من ممثلين من كافة المستويات ومن كافة الجهات، وقلت بأن هذا الموضوع ينبغي أن ننظر ما هو التوجه الذي سوف يعتمده إخواننا وأخواتنا في البرلمان، سواء تعلق الأمر بالغرفة الأولى أو الغرفة الثانية، إذا بأحد الفرق المحترمة يتخذ المبادرة ويتقدم بهذا المقترح، كما علمت بأنه كاين مقترح آخر قدم في الغرفة الأولى.

احنا قلنا في لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين إننا سنتخذ

الموقف الذي ستتخذونه، ممثلو الشعب ما هو رأيكم في هذا الوضع؟ هل نتحمل المسؤولية جميعا ونمضي ونوسع 5 سنوات إضافية أم إننا نغلقها وننهي هذا الموضوع إلى غير رجعة؟

بالطبع، صادقت اللجنة بالإجماع، في المرحلة الأولى صادقت اللجنة بالإجماع على المقترح. لما عرض في الجلسة العامة طلب إرجاعه. في اللجنة أعيد النقاش، وبعد ذلك كانت أيضا المصادقة من جديد.

اليوم، أقول لكم، حضرات السيدة والسادة المحترمين، اللي ابغى يقول بالرفض يقول، هذاك حقو، ولكن ما هو الجواب الذي سيعطيه للحالات ديال العلاقات الزوجية القائمة الآن والتي ترتب عنها أبناء؟ ما هو الجواب العملي؟ اعطيونا بديل. إلى قلتي لا، أنا تنقول لا. أنا ما عنديش.. ماشي مشروع، اعلاش ندافع عليه؟ ولكن راه عندنا واحد الوضع ديال عائلات ماشي بالمئات، بالآلاف، واش نخليوهم؟ هذا سؤال، واش نخليوهم؟

صراحة ما يمكنش لي أنا شخصيا نتعلق بشعارات معينة، قد تكون مغربة، قد يكون لبعض الناس والعلاقات وبعض الجهات اللي نبغيها تبقى علاقتي مرتاح معها، ولكن هل أنا فعلا أجبت الجواب الصحيح على إشكالية مجتمعية كبيرة؟

وبالمناسبة إلى ابغينا ما يبقاوش زواج الصغيرات، راه لن يتم ذلك بالقانون، راه والله وخا تديروا 100 قانون، والله ما غادي نحدو من زواج الصغيرات. علينا نحن في الحكومة والحكومات التي ستأتي بعدنا أنها ترفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي ديال الأسر، أنها خصها تتيح للفتيات حق التمدرس، وإلى هو المستوى الاجتماعي للأسر ارتفع، والطفلات امشاو للمدرسة ما غيكونش ابحال هاذ الزواج.

إلى خلينا الفراغ، إلى ابقى الفقر، إلى بقت الهشاشة، راه الزواج كيكون بالنسبة لهم حل، اللي اعطى الله هو هذا. أنا امشيت لورزازات واستفزني أن يكون هناك من القضاة من يأذن في زواج الصغيرة اللي عندها 15 سنة، ربما أحيانا 14 سنة، لكن علمت أنه البيئة تقول بأن التي تتجاوز 17 سنة 18 سنة ما كتبقاش حظوظ الزواج بالنسبة لها ممكنة، إذن خاص وعي المجتمع. إذن ندبرو القوانين اللي ابغينا، ولكن المجتمع غادي يمشي فين ابغى، إذن خصنا إذن ندبرو مجهود في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتثقيفي والتوعوي، إلى ما درناش هاذ الشي ما غنوصلو فين، هاذي الأولى.

الثانية، كاين واحد الإشاعة – أنا أقول إشاعة–ديال أنه هاذ المادة 16 كتوقع منها تسربات في الموضوع ديال التعدد وزواج القاصرات. غنعطي التعدد اشحال عندنا يعني ديال الحالات باش تكون الأمور واضحة، ففي سنة 2012 عندنا 806 ديال الحالات، و2013 كانت 787 حالة، إذن نحفظو نعقلو على الرقمين، 806 و787، نقولو 800 حالة، في حين أنه لما كنمشيو مثلا لهاذ الشي اللي كنتكلمو عليه ديال الزواج في إطار إثبات الزوجية غنلقاو في 2012 عندنا 17213 حالة، إذن نشوفو ندبرو احنايا نقولو التعدد اللي كان ديال 2012 بـ806 حالة، 800 حالة، نحيدوها من 17200 حالة، غتبقى عندنا 16000، 16000 ديال آش؟ أسيدي أنا غنقول لكم ما كاينش شي واحد امشى بالمسطرة العادية، امشى طلب التعدد ومنح لو هذا الإذن، بل كلهم امشاو بهاذ الطريقة الملتوية، نفترض هذا، غتبقى عندنا 16000، 16000 آش غنديرو لها؟ مع العلم أن هذا غير صحيح، غير صحيح.

ما أعلمه أنه ماغنقولش كلشي المحاكم، لأن ما عنديش المعطيات على كل المحاكم، ولكن أقول لكم جل المحاكم ترفض طلب التعدد اللي كيجي من خلال بوابة ثبوت الزوجية، ولكن أنا تنمشي معكم بعيد، ونفترض راه ما كاينش هاذ الشي ماشي صحيح.

طبعا بالنسبة لزواج القاصرات نعم كاين، زواج القاصرات كاين، اعلاش؟ لأنه ملي كتجي واحد القاصرة في واحد البيئة اللي هما كيعتمدوا زواج القاصرات، وكيمشيو عند القاضي، لما كيرفض لهم ما كيمشيوش يقولوا صافي سمعنا وأطعنا وينهيو الملف ويسدوه، لا، كيمشيو للأسف يتزوجوا، للأسف، وكتعود انت من واجبك أن تبحث لهم عن حل، والحل كيكون في ثبوت الزوجية، هذا هو الواقع. إذن، حضرات السيدات والسادة، لكم واسع النظر في هذا الباب.

كيبقى لي نعرج على بعض الإشارات. لا أدري لماذا إقحام بعض الإشارات اللي ما كانش عندها سياق ملائم، فالتعدد هو موجود، غير هو كاين السؤال: واش هو تعدد مشروع ولا تعدد غير مشروع؟ الكثيرون ممن ينددون بالتعدد المشروع منغمسون في التعدد غير المشروع، وعلى الذي يؤاخذ المعددين على كتاب الله وسنته وفي إطار القانون أن يسائلوا أنفسهم هل هم فعلا محصنون من الاختراقات الأخلاقية ومن التجاوزات في هذا الباب؟ هذا أولا.

ثانيا، أنا أرى في المجتمع أنه بعض الناس اللي هما ضد التعدد يريدون في هاذ المرحلة اللي ابغينا نصيغو قانون جنائي جديد، يريدوننا أن نرفع التجريم عن العلاقات غير الشرعية. إذن، خص الناس يقادوا الخطاب ديالهم، كاين مشكل كبير.

الثالثة أشنا هي؟ هي أنه التعدد مباح في كتاب الله، مباح في سنة رسول الله بشروط، مباح في المدونة، ولما صادقنا نحن البرلمانيون على المدونة ما منعناهش، أبحناه بشروط، أشنو الشروط؟ هي الشرط الاستثنائي والمبرر الموضوعي، إلى غير ذلك، واش كنا كنديروه للجنون؟ واش كنا كنديروه للعفاريت؟ كنا كنديروه للبشر، المغاربة، المغربيات.

السؤال واش الشروط كاينة ولا ما كايناش، هذا تهم هذاك الرجل وكهم زوجتو الأولى، لأن زوجتو الأولى إذا رفضت كيتفح الباب أمام التطليق للشقاق، إذن كهمهم هما بجوجهم، وبالمناسبة كهم القاضي الذي يمنح أو يمنع، اعلاش ابغينا نتدخلو في هاذ الشي؟

أنا معدد، أ الأستاذ، واش شغلك؟ أنا معدد، وبالمناسبة، بموافقة زوجتي، ويكون في علمك بأن زوجتي الأولى..

نعم سيدي؟ كنوجه لك الكلام لأنك وجهت لي الكلام، كنوجه لك الكلام لأنني أنا معدد وأعتز بذلك لأنني أعدد في الحلال ولا أعدد في الحرام، وثانيا زوجتي الأولى راها امشات معايا، وإلى ابغيتي نجيب لك الحكم واللي قالت بأنها توافق على هذا الزواج، وإلى ابغيني أنها الآن تؤكد لك، غتأكد لك، ما دخلك، يا أخي، حين تتحدث عن المسؤولين؟

شكرا لك، شكرا، الحمد لله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا، شكرا.

إذن، نمر إلى عملية التصويت.

الأستاذ حكيم، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير لأنه تجاوب وتفاعل وصال وجال، مزيان، ولكن دابا في أي سياق يدخل تدخل السيد الوزير، واش تسمح لنا ناقشوه، نجادلوه؟

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال، دابا السيد الوزير أعطى وجهة نظر الحكومة، ونحن أمام مقترح قانون تقدم به مجلس المستشارين.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ما عنديش مشكل، السيد الوزير.. «انكحوا ما طاب لكم»، أنا ما عنديش مشكل، أنا كنتكلم على المادة 16، المادة 16 تستعمل كفجوة لشرعنة جريمة في المجتمع. الله يهديك، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السي حكيم، تفضل إلى عندك شي.. تفضل، تفضل، السي حكيم.

إذن، نمر إلى عملية التصويت، أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: 35؛

المعارضون: 8؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، صادق المجلس على مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة.

وأنتقل مباشرة إلى آخر مقترح قانون يتعلق بكراء المحلات المخصصة للاستعمال التجاري والصناعي أو الحرفي، وأخبر المجلس بأن اللجنة المختصة وافقت عليه بالإجماع.

الكلمة للحكومة لتقديم المقترح، أعطي الكلمة لأصحاب المقترح، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أعرض أمام أنظاركم نص مقترح القانون المتعلق بكراء العقارات والمحلات المخصصة للاستعمال التجاري والصناعي والحرفي.

هذا المقترح سبق أن تم تقديمه من طرف فريقنا أمام أنظار لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، بهدف دراسة مضامينه بعدما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب وتمت إحالته على هذا المجلس.

السيد الرئيس المحترم،

من جملة ما يرمي أو يهدف إليه المقترح المذكور، هو السعي إلى تجاوز الإشكالات القانونية والميدانية العميقة التي ترتبت عن تطبيق الترسانة القانونية المتعلقة بالكراء التجاري طيلة نصف قرن من الزمن، إذ لا يخفى عليكم، السيدات والسادة المستشارين، أن تنظيم العلاقة التعاقدية بين المكري والمكتري في الميدان التجاري والصناعي والحرفي تؤطرها العديد من النصوص التشريعية، بدءا من ظهير 21 مارس 1930، وانتهاء بظهير 24 ماي 1955، بمعنى أن المنظومة القانونية لبلادنا كانت تعاني من تشتت على مستوى النصوص القانونية، ومن طبيعة الحال هذا التشتت كانت له انعكاسات واضحة على واقع الاجتهاد القضائي ببلادنا، من خلال تضارب القرارات الصادرة عن نفس المحكمة أحيانا، وعن محكمة النقض أحيانا أخرى، مما أدى إلى الإضرار بمصالح المتقاضين في ربوع المملكة.

هذا التشتت أيضا، السيد الرئيس، كان له انعكاس على مستوى الإجراءات وعلى مستوى المساطر، من حيث تعقدها وغلوها في الشكليات، إضافة إلى ما يسجل على مستوى المضمون من اختلال للتوازن بين الحقوق والالتزامات التي تؤطر أطراف العلاقة التعاقدية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

انطلاقا من هاته الاعتبارات، وأمام تزايد حدة الانتقادات الموجهة لظهير 24 ماي 1955، سواء من طرف الفقهاء القانونيين، من طرف الممارسين، على حد سواء، ارتأى الفريق الاشتراكي وضع هذا المقترح بغية إعادة النظر في الاختلالات التي أفرزها تطبيق ظهير 24 ماي 1955،

وكذا إقرار نوع من التوازن بين طرفي المعادلة، اللي هما المكري والمكتري.

وكذلك الفريق كان يهدف إلى تحيين هذا الظهير بما يتماشى والاجتهادات القضائية القارة التي تم تكريسها، وأصبحت قرارات مبدئية، من قبيل حذف مسطرة الصلح والنص على اندثار المحل التجاري بسبب القوة القاهرة، وكذلك التضارب الذي كان يعرفه موضوع الزيادة في السومة الكرائية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نظرا للتجاوب الإيجابي مع مقترح الفريق الاشتراكي داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، سواء من خلال التعديلات البناءة التي أسهمت بها بعض الفرق وكذلك القطاعات الحكومية المعنية، ولا سيما المجهود الكبير الذي تقدم به السيد وزير العدل والحريات المحترم، وكذلك وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، هاذ التعديلات التي تم قبولها والتوافق بشأنها في إطار اللجينة الفرعية المنبثقة على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، مكنتنا من إعداد نص قانون ذي جودة، ويرقى ويحقق الأهداف التي من أجلها تقدم الفريق الاشتراكي لصياغة هذا المقترح، الشيء الذي دفع بمكونات أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان إلى التصويت الإيجابي على هذا المقترح الذي حظي بإجماع اللجنة.

والآن، سنصوت إلى باقي زملائي داخل الجلسة العامة لصالح هذا المقترح.

شكرا على إصغائكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا، شكرا.

مقرر اللجنة، أعتبر أن التقرير قد وزع.

أفتح باب المناقشة: الأغلبية، الأستاذ عداب ازغاري.

<u>المستشار السيد محمد عداب:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني أن أعرض أمامكم رأي وموقف فرق الأغلبية في مقترح القانون المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري والصناعي أو الحرفي.

هذا المقترح تأخرنا في مناقشته والمصادقة عليه رغم أهميته الكبرى، ورغم ارتباطه بالحياة الاقتصادية الوطنية، ورغم تقادم الظهير المنظم لهذا المجال الذي يرجع إلى سنة 1930، وكان آخر تعديل له في سنة 1955.

فمنذ الاستقلال إلى اليوم، حصلت تطورات كبرى وسريعة في المجال التجاري والحرفي والصناعي وعالم الأعمال والاستثمار، والذي يرتبط بشكل وثيق بمجال العقار وكراء المحلات لممارسة الأنشطة المتعلقة بهذا المجال.

ومن الطبيعي ألا تساير تشريعات تعود إلى عقود من الزمن، أحدثها يعود إلى بداية الاستقلال، كل هذه التحولات وأن لا تساهم بشكلها الحالي في توفير مناخ سليم لممارسة هذه الأنشطة.

لقد نتج عن التشريعات الجاري بها العمل اليوم مشاكل كبرى ونزاعات وأضرار، سواء لمكري المحل المعد للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي أو لمكتري المحل. لكن، لكل ذلك كان هذا المقترح في محله، ويستجيب للكثير من متطلبات هذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس،

لقد كانت مساهمة مجلسنا خلال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان جد فعالة، حيث تمت مناقشته بعمق وجدية، وأدخلت عليه تعديلات هامة بعد تشكيل اللجنة الفرعية وبمساهمة رئاسة الحكومة ووزارة العدل والحريات ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والدعم التقني في الأمانة العامة للحكومة، مما جعل منه مقترحا جماعيا، يحظى بدعم الجميع.

هذا العمل الجماعي وهذا المجهود أدى إلى تطوير وتجويد هذا المقترح، وأصبح يستجيب لمتطلبات وتطور هذا القطاع، ويسد عددا من الثغرات التي بينت عليها الممارسة، ووفر مناخا أفضل وعلاقة واضحة بين المكري والمكتري، وهو ما جعله يحظى بإجماع أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

واعتبارا لكل ذلك، فإن فرق الأغلبية تدعم هذا المقترح وتصوت لصالحه.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

فرق المعارضة؟

إذن، ننتقل إلى عملية التصويت:

المادة 1:

الموافقون: الإجماع.

المادة 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17،

18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مقترح القانون المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي.

انتهى برنامج اليوم، أشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.

المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة:

I. مداخلة باسم فرق الأغلبية حول مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية بعد ترتيب الآثار القانونية على القرار الدستوري الصادر عن مجلس الدستوري رقم 14/950 بتاريخ 23 ديسمبر 2014، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في إطار قرار المجلس الدستوري رقم 14/950 المتعلق بمشروع القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، وهذا يجعلنا من جهة نعتز بالقضاء الدستوري والرقابة الدستورية على القوانين التي تمثل أحد ركائز دولة الحق والقانون، والتي من شأنها أن تنظم العمل البرلماني عموميا والعمل التشريعي على وجه الخصوص، حتى تكون القوانين التنظيمية مطابقة لمقتضيات الدستور، كما ينص على ذلك دستور 2011 في فصليه (85 و132).

وبالعودة الى القرار14/950 يتبين أن القانون المذكور موضوع القرار قد خضع للمساطر المعمول بها، حيث تم إيداعه بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب وتمت المداولة والموافقة عليه في إطار الآجال القانونية المعمول بها، وتداول فيه مجلس المستشارين ووافق عليه بعد تعديل بعض مواده، مما استلزم إعادته إلى مجلس النواب للمصادقة عليه نهائيا دون تعديل، لكن ما وقع هو أنه تم إدخال تعديلات جديدة عليه في إطار قراءة ثانية بتاريخ 25 نونبر2014، حيث تم إدخال تعديلات على المواد 6 و21 و27 و52 و69 و70، وصوت عليها نهائيا دون عرض الأمر من جديد على مجلس المستشارين.

ومن خلال الحيثيات التي وردت في قرار المجلس الدستوري تبين أن هذا الإجراء مخالفا للدستور، خصوصا الفصول (84 و70 و60)، مما يجعل هذا القرار آلية تعيد الأمور إلى نصابها في العلاقة بين المجلسين، ويمحي الصورة المغلوطة التي كانت لدى البعض والتي مفادها أن مجلس النواب يتحكم في إقرار القوانين بمعزل عن مجلس المستشارين وأنه ليس سوى غرفة للتسجيل.

ودون الدخول في صيغة المواد التي شملها القرار، فإننا في فرق الأغلبية نثمن هذا القرار، الذي سيمكن من وضع النقط على الحروف، ويفند بعض القرارات المغلوطة لمواد الدستور، خصوصا الفصل 84، الذي يؤكد على احترام مسطرة التداول بين الغرفتين بالنسبة لجميع القوانين المعروضة على البرلمان.

II. مداخلة باسم فرق الأغلبية حول مشروع القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لأعرض وجهة نظرنا في مشروع القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

يأتي هذا المشروع في إطار مواصلة الحكومة لجهودها الرامية غلى العمل على التنزيل السليم والديمقراطي للدستور واستكمال وضع لبنات الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، كما يسعى إلى ترسيخ السلطات الواسعة التي يخولها الدستور للحكومة فيما يتعلق بالإشراف على الإدارة الموضوعة تحت تصرفها، إضافة إلى الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث يخول السلطة التنفيذية مهمة اختيار مسؤولي الإدارات والمؤسسات العمومية بغية تيسير مهمتها في تنفيذ السياسات العمومية طبق للمقتضيات الدستورية.

السيد الرئيس،

إن منظومة التعيين في المناصب العليا التي أرسى دعائمها دستور المملكة ووضعت لبناتها بموجب أحكام القانون التنظيمي رقم 02.12 تعد نموذجا متقدما للحكامة الجيدة، لكونه آلية من آلياتها وأداة من أدوات تنظيم ممارستها من قبل مختلف الفاعلين وكون أن المناصب العليا بالإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية تعتبر مدخلا رئيسيا لدعم وتكريس مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة والفعالية في التدبير العمومي القائم على النتائج، بالشكل الذي يسمح بتأطير وضبط هذا الجزء المهم والاستراتيجي ضمن منظومة الإدارة العمومية لبلادنا.

ويأتي هذا المشروع في قراءته الثانية بإضافة مناصب عليا أخرى

بهمان كل من رئيس المجلس العام للتجهيز والنقل والمفتشين الجهويين للهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني وجعل تعيينهم من اختصاص رئيس الحكومة.

وفي الأخير، نعلن عن تصويتنا بالإيجاب على مضامين هذا المشروع، والذي يأتي في سياق دينامية ونجاعة العملية التشريعية لجعلها في مواكبة دائمة وآنية للمتغيرات المجتمعية والمؤسساتية التي تعرفها بلادنا، آملين أن يترجم هذه الدينامية الجديدة وروح الحكامة المبنية على مزيد من الشفافية وتكافؤ الفرص في المرسوم التنظيمي لهذا القانون.

والسلام عليكم.

III. مداخلة باسم فرق الأغلبية حول مشروع القانون رقم 038.13 يتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة ودراسة مشروع القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

في البداية لا تفوتنا الفرصة دون التنويه بالنقاش المسؤول والهادئ والبناء الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، والذي توج بإدخال تعديلات شكلية وجوهرية، اعتبرت تعديلات اللجنة وبالتصويت بالإجماع على هذا المشروع.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته ودراسته سيضع إطارا قانونيا مرنا، يدمج مؤسستين عموميتين كونتا أجيالا من الأطر التي دبرت الإدارة المغربية باقتدار وكفاءة عالية، وهما المدرسة الوطنية للإدارة والمعهد العالي للإدارة، إذ سيمنح هذا الإطار للمؤسسة التكوينية الجديدة قدرة أكبر على التأقلم مع المتغيرات السوسيو-اقتصادية ومع الحاجيات المتجددة للإدارة العمومية، حيث يحدد هذا المشروع المهام الإستراتيجية للمدرسة الوطنية العليا للإدارة والتي تتجلى بالأساس في إمكانية إحداث فروع جهوية للمدرسة، تكريسا وتعزيزا للحكامة الجهوية وتنظيم سلك تكويني للإدارة العليا يتوج بدبلومات تتلاءم وتنسجم والحاجيات الفعلية للإدارة وبتنظيم دورات للتكوين المستمر، اعتبارا للمتغيرات التي طرأت على المنظومة الإدارية وعلى انتظارات وحاجيات المواطنين.

السيد الرئيس،

اعتبارا لكل ما سلف ذكره، سنصوت كفرق الأغلبية إيجابا على مشروع القانون رقم 038.13 المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV. مداخلة باسم فرق الأغلبية حول مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والمستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فرق الأغلبية في مناقشة مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، وهي مادة تنص على أن وثيقة عقد الزواج تعتبر الوثيقة الوحيدة لإثبات عقد الزواج، وإذا حالت أسباب دون توثيق هذا العقد في وقته، فإنه يمكن للزوجين التوجه إلى المحكمة للمطالبة بإقرار الزواج أو سماع دعوى الزوجية.

ويهدف هذا المقترح الذي نحن بصدد مناقشته إلى تمديد الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات أخرى، لرفع دعوى الزوجية امام المحاكم، لإثبات الزواج وتوثيقه، علما أن هذه الفترة قد عرفت تمديدا لمرتين على التوالي منذ سنة 2004، حيث انتهت المهلة الأخيرة بحلول شهر أكتوبر الماضي.

إن غاية المشرع من تعديل المادة 16 من مدونة الأسرة، للمرة الثالثة على التوالي، وتمديد الفترة الانتقالية إلى خمس سنوات أخرى هي الحد من انتشار ظاهرة الزواج العرفي غير المكتوب، التي لا زال العمل بها قائما في مجتمعنا، خاصة في القرى، لظروف، ربما قاهرة، حالت دون توثيق عقد الزواج.

إن تمديد العمل بهذا المقتضى لفترة انتقالية أخرى، سيمكن–لا محالة–المحاكم من الاستجابة لطلبات المواطنين، وإيجاد حل عادل للعديد من الملفات المعروضة أمام القضاء، وتكريس الحماية القانونية والقضائية لمؤسسة الأسرة، بشكل عام، والأم والطفل بشكل خاص.

كما أن هذا التعديل الذي طال المادة 16، يعد بمثابة السند القانوني للقضاء، للبت في الملفات المتراكمة والتي تهم وضعية العديد من المواطنين.

إلا أنه وبالرغم من الإيجابيات التي جاء بها هذا التعديل، فإنه ومن خلال تقييم مدد الفترة الانتقالية، تبين أن هناك من يحاول عرقلة أو إجهاض غاية المشرع في الحد من ظاهرة التعدد وتزويج القاصرات، حيث أصبح يستعان بهذه الإمكانية المؤقتة التي تمنحها المادة 16 للتحايل على القانون والحيلولة دون الوصول إلى أهدافه، إذ نسجل أن هناك من يعمل على إقرار التعدد خارج شروطه القانونية وبشكل عمدي عن طريق العقد العرفي، ثم يلجأ بعد ذلك إلى رفع دعوى ثبوت

الزوجية لتصحيح الوضع، بعد إنجاب أطفال خلال العلاقة غير الموثقة بعقد زواج، ونفس الشيء بالنسبة لمن يعمد إلى تزويج القاصرات، وبذلك أصبحت الفترة الانتقالية التي اعتمدها المشرع لتصحيح هذا الوضع وسيلة للتحايل على القانون.

لكن، وفي مقابل ذلك هناك حالات من الزواج لم توثق بعد لأسباب متعددة لا دخل لإرادة الزوجين فيها.

إن المادة 16 من مدونة الأسرة، وبغض النظر عن كونها اكتست أهمية كبرى، حيث مكنت وتمكن عشرات الآلاف من المواطنات والمواطنين الذين تعذر عليهم إبرام عقود زواجهم في الوقت المناسب، من القيام بإثبات الزواج عن طريق رفع دعوى ثبوت الزوجية، فإنها في المقابل سمحت للبعض من الالتفاف والتحايل على القانون بهدف تزويج القاصرات أو تعدد الزوجات خارج إطار مسطرة التعدد، مما يقتضي من المشرع التفكير بجدية لإصلاح هذا الوضع بصفة نهائية، والحد من التحايل ومعاقبة المتلاعبين بالقانون.

إن مدونة الأسرة، ومنذ صدورها سنة 2004، شكلت تحولا في صيرورة تطور المجتمع المغربي، مما يقتضي تكثيف جهود جميع المتدخلين لتحصين المكتسبات التي جاءت بها، والعمل على إزالة الغموض والتناقض الذي لازال يعتري بعض نصوصها، لسد الثغرات التي كشفت عنها الممارسة وتطويرها لتساير تطورات المجتمع وحماية حقوقه.

وشكرا على انتباهكم.

محضر الجلسة رقم 1011

التاريخ: الثلاثاء 9 من رجب 1436 هـ (28 أبريل 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة ترحما على أرواح ضحايا حادثة السير التي وقعت صباح اليوم بضواحي إقليم ورزازات جراء انقلاب حافلة لنقل الركاب.

قراءة الفاتحة من فضلكم.

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

رحم الله موتانا.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصل رئيس مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 28 أبريل 2015، ويتعلق الأمر بالسادة: عبد الرحيم العماني، عبد الصمد عرشان، لحسن بلبصيري، محمد الكبوري، مولاي إدريس العلوي الحسني، لحسن بوعود، عبد المجيد الحنكاري، عبد الله أبوزيد، المهدي عثمون، سعيد ارزيقي، عبد القادر لبريكي، عبد السلام الباكوري، الحفيظ أحتيت، فريدة النعيمي، لحسن بلمقدم، محمد بنطالب، سيداتي الشكاف، المصطفى تومة، المصطفى الرداد، عبد الرحيم عثمون، عبد الرحيم واعمرو، جمال بونهير، محمد احسايني، المختار صواب، أحمد الرحموني، محمد الزعيم، عبد اللطيف أعمو، عبد الرحيم العماني، علي طلحة، جمال السكاك، عبد الحميد احسيسن، محمد القندوسي، عبد العزيز البنين، أحماد أبرجي، شفيق بنكيران، عبد الواحد الشاعر، سيدي محمد سالم الجماني، لطيفة الزيواني، عبد الله الغوتي، لحسن العواني، الجيلالي صبحي، عبد الحميد أبرشان، أقبيب محمد، جمال الدين العكرود، حجوب الصخي، أحمد العلافي، محمد برطني، محمد القلوبي، أحماد أبرجي، خيري بلخير، عبد القادر سلامة، محمد القندوسي، محمد عبو، الحو المربوح، لحبيب لعلج، وأخيرا عبد الوهاب بلفقيه.

كما توصلت الرئاسة بمراسلتين من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الأولى يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التجهيز والنقل بإدراج الأسئلة الموجهة لوزارته في آخر الجلسة، والثانية تخص طلب السيد وزير الصحة بتأجيل السؤال الفريد الموجه لوزارته إلى جلسة لاحقة لارتباطهما بالتزامات حكومية طارئة.

وكذلك بمراسلة من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل حول الأضرار التي تسببها الأمطار والتقلبات الجوية بالطرق الوطنية إلى جلسة لاحقة.

بخصوص الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 28 أبريل، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 32 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛
- وعدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، ونبدأها بأول سؤال موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية

والتكوين المهني، وهو حول ارتفاع نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات في العالم القروي، والكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

أستاذ طريبش، تفضل.

المستشار السيد محمد طريبش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

سؤالنا يتعلق عن الإحصائيات الرسمية حول الهدر المدرسي في صفوف الفتيات وخصوصا في العالم القروي، نلاحظ أن هذه النسبة لازالت مرتفعة جدا، وذلك بسبب الوضع الاجتماعي الهش، زيادة على العوائق الكثيرة التي تقف أمام تمدرس هؤلاء الفتيات، مما يطرح مشكل كبير وهو عدم تكافؤ الفرص بين فتيات العالم القروي والعالم الحضري.

وكذلك عوامل اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، مما تضع هذه العوائق كلها أمامنا إشكالا في عمق المسألة الديمقراطية والحق في التعليم الجيد لكل تلاميذ وتلميذات المملكة المغربية العزيزة عبر ربوع الوطن، الأمر الذي يدفعنا كفريق استقلالي لطرح السؤال على السيد الوزير، ألا وهو: ما هي الطرق الناجعة التي ستعملون على تنفيذها من أجل التغلب على هذه الظاهرة، وخصوصا في المناطق القروية، وبالأخص في المناطق الجبلية وخاصة في مناطق جبال الأطلس المتوسط وكذلك المناطق الشمالية وكذلك في الجنوب المغربي؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد عبد العظيم كروج، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعلا الهدر المدرسي هو مشكل بالنسبة لنا، خاصة في العالم القروي. كان هناك مجهودات كبيرة التي تمت خلال هاذ السنوات الأخيرة، بحيث نسب الهدر المدرسي تقلصت خلال هذه السنوات، ولكن بالنسبة للفتيات في العالم القروي هناك باقي نسب، ونسب اللي هي يجب تداركها.

من طبيعة الحال، ما هي الآليات التي وظفت في الماضي والتي يجب أن توظف وأن نركز عليها في المستقبل؟

أولا، كل مل يتعلق بتعزيز العرض التربوي والمدرسي، يعني بناء مؤسسات في العالم القروي، رغم أن 54% من المؤسسات داخل الوطن هي توجد في العالم القروي.

إذن، الآن خلال هاذ الست سنوات الأخيرة تم بناء ما يفوق 1000 مؤسسة، أي بوتيرة أو بمعدل ديال 200 مؤسسة، ونسير في نفس الاتجاه ونقوم بنفس المجهودات.

ثانيا، ما يقلص الهدر هو كل ما يتعلق بالدعم الاجتماعي، سواء مليون محفظة، سواء برنامج تيسير. الآن برنامج تيسير كيستافد منو ما يفوق 800 ألف تلميذ وتلميذة، وكيف ما كتعرفوا برنامج تيسير هو منحة كتعطى للأبوين باش الطفل أو الطفلة ما يمتنعش عن الدراسة.

وفضلا، بطبيعة الحال، عن الإطعام المدرسي اللي كيستافد منو مليون و300 ألف تلميذ وتلميذة، والنقل المدرسي 90 ألف تلميذ وتلميذة... إلى آخره.

كلها مجهودات تصب إلى التقليص من الهدر المدرسي، وأكثر من هذا امشينا حتى في واحد النموذج جديد انتاع المدارس اللي هو المدرسة الجماعاتية، لتحفيز وخاصة الفتيات باش يكون هناك داخلية والإطعام... إلى آخره، ويكون كل الشروط متوفرة لتحفيز الفتيات على التمدرس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأستاذ طريبش لكم التعقيب، تفضل.

المستشار السيد محمد طريبش:

مشكور السيد الوزير على تقديم الجواب المتعلق بالإشكالات المطروحة، أو الجواب عن الإشكالات المطروحة في ظل السياسة الحكومية التي دائما تتغنى بنجاح التمدرس. حقيقة أن هناك نجاح فيما يتعلق بالتمدرس، ولكن يبقى دائما الخصاص اللي احنا كنشتغلو عليه وخصوصا في العالم القروي.

العالم القروي دائما تنلاحظو عن كل سنة، يعني بالرغم من المجهودات المبذولة، هاذ الشي اللي قلت كلو احنا عارفينه، وكلو راه كاين، وكلو راه كيتطبق فيما يتعلق بالمدرسة الجماعاتية، و(l'INDH) اللي قوت من العرض المدرسي، ودعمت الجلوس ديال الفتاة المغربية على طاولة التعليم، إلا أنه تيبقى إشكاليات أخرى المرتبطة بالبنيات التحتية اللي هي الطرق اللي كتأدي إلى المداشر.. بعض المناطق التي

تحتاج إلى وسائل النقل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد فيما تبقى، في بعض الثواني ما تبقى لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

هي هاذ المجهودات فعلا نقوم بها جميعا، لأن كاين مساهمة كذلك على كل المستويات. اللي هو مهم جدا واللي ابغيت نركز عليه هو الالتقائية نتاع السياسات القطاعية، هذا حتى هو مهم لأنه كيحفز بطبيعة الحال الفتيات على التمدرس، وهذا راه مجهود جماعي، لأن ملي كنشوفو واحد الدراسة اللي تدارت أشنو هما أهم الأسباب عن الانقطاع الدراسي، 30% من التلاميذ لا يحبون المدرسة، إذن ما شي كاين غير مشكل ديال التجهيزات، كاين مشكل كذلك اللي هو ثقافي، كاين واحد مشكل ديال الجاذبية ديال المدرسة المغربية، وكل هذه المشاكل بطبيعة الحال أن نشتغل عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي في نفس القطاع، وهو حول الحجرات الدراسية المبنية بالمفكك، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

احنا في الفريق الاستقلالي، السيد الوزير، أردنا في نطاق المساءلة أن نطرح عليكم مشكل الحجرات المفككة أو ما يصطلح عليه بـ (le préfbriqué)، وقد استقينا الخبر اليقين من عقر داركم، أي من الوزارة نفسها ومن المشرف عليها السيد وزير التربية الوطنية، الذي صرح عدة مرات أن الحجرات المفككة لازالت تتواجد بكثرة في جميع المناطق، وأن قد بنيت بمواد سامة، وربما تؤدي إلى السرطان، مما يشكل خطرا على التلاميذ.

وبطبيعة الحال هذه الحجرات كان قد عمدت إليها الوزارة منذ عشرات السنين لفك إشكالية تواجد أو وصول التعليم إلى المداشر والقرى، وذلك المؤقت أصبح دائما، الآن أمام 6000 حجرة وأمام الخطر الداهم وتصريحات الوزارة نفسها، نود أن يعرف الرأي العام، من خلال هذه القبة، كيف ستعالجون الخطر الذي أنتم أنفسكم قد أعلنتم عنه؟

وبالتالي، ليست لكم أية ذريعة الآن للحكومة لتغطي أو تفادي معالجة هذه الآفة. ولهذا، نسائلكم:

هل الرقم الذي تداولته الصحافة والذي صدر عن السيد الوزير صحيحا؟

وإذا كان صحيحا، أيعقل أن تبقى هذه الآفة دائمة؟

وكيف تتصورون معالجتها في أقرب الآجال، وخاصة أننا الآن نتكلم عن إصلاح التعليم في بلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

فعلا هاذ المشكل ديال البناء المفكك هو يطرح بحدة، وخصنا نكونو صريحين فيما بيننا، لدينا عدة آلاف ديال الحجرات بالبناء المفكك، ولكن اللي هي كيطرح فعلا مشكل وهو البناء المفكك اللي فيه (l'amiante)، اللي فيه ما يسمى بالحرير الصخري (l'amiante). هاذ الحجرات إمتى تبناو؟ هاذ الحجرات تبناو في التسعينات، توقف البناء نتاع الحجرات المفكك ابتداء من 97. بطبيعة الحال كلها كانت استثمارات من أجل تعميم التمدرس، خاصة في المجال القروي.

السنة الماضية، لتدارك هذا الوضع قمنا أولا، بجرد المفكك على الصعيد الوطني، والعملية اللي الآن هي قائمة هو جرد كل الحجرات اللي فيهم (l'amiante) باش نعطيوهم الأولوية.

قمنا كذلك برصد 200 مليون درهم باش نعوضو هاذ الحجرات اللي فيهم (l'amiante)، علما أن (l'amiante) كتكون خطيرة ملي كيكون الوضعية ديال البناء جد متدهور، ولا كيكون في حفر... إلخ، ولكن رغم ذلك راه احنا كنشتغلو مع وزارة الداخلية ووزارة المالية باش نوضعو حد لهاذ الحجرات في أفق سنتين أو ثلاث سنوات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ الأنصاري، تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير.

لقد سئم الشعب المغربي من الاستماع إلى بعض الوعود، ودائما نسمع أننا نقوم بالإحصاء، وسنعمل الشيء الذي كنا نسمعه عند تقديم برنامج استعجالي للقضاء على عدد كبير من الظواهر في التعليم.

ومن الصدف أن الذي يشرف على قطاع التعليم هو الذي كان يشرف عليه عند تثبيت عدد كبير من هذه الحجرات التي سميتموها الآن وقد بنيت بـ(l'amiante) الذي يشكل خطرا باعترافكم الآن.

الآن، ننتظر ماذا؟ ننتظر أن يصاب التلاميذ بالسرطان بعد سنتين لنقول أننا سنقضي على هذه الآفة، خص لابد وعد من هذه القبة أمام الشعب المغربي، وفي إطار الشراكة مع الجماعات المحلية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير.. الأستاذ الأنصاري صافي.

تفضل السيد الوزير، لكم الكلمة في بعض الثواني، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

هو فعلا لدينا ما يفوق 6000 حجرة، راه ما نقدروش نقضيو على 6000 حجرة في شهر أو سنة، لابد من الوقت ولابد من رصد بطبيعة الحال من ميزانية باش ندوزو هاذ الوضعية هاذي.

الآن نشتغل مع وزارة الداخلية ووزارة المالية باش هاذ الشي نتغلبو عليه في ظرف سنتين أو 3 سنوات في أقصى حد، الآن لأول مرة رصدنا 200 مليون درهم باش نبداو نشتغلو على هاذ الشي هذا، وراه الاشتغال يعني بدا، يعني هذا من بين البرامج اللي عندها أولوية بالنسبة لنا لأن صحة المغاربة وصحة الأطفال بالنسبة لنا هو أولوية الأولويات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل للسؤال الموالي في نفس القطاع دائما وهو حول صرف مستحقات نساء ورجال التعليم الذين أحيلوا على التقاعد، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل الأستاذ علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة والسادة الوزراء،

لازال العديد من نساء ورجال التعليم الذين استفادوا من التقاعد النسبي خلال السنة الماضية، السيد الوزير، قبل صدور المرسوم القاضي بتمديد سن التقاعد ينتظرون صرف معاشاتهم التي لم تصرف لبعض الفئات لحد الساعة.

أمام هذه الوضعية المادية المقلقة التي أصبح يعيشها أغلب هذه الفئات، نسائلكم، السيد الوزير، عن ما هي التدابير الاستعجالية التي يمكن أن تتخذها الحكومة قصد صرف مستحقات رجال ونساء التعليم في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

كنشكر السيد الرئيس على طرحه لهذا السؤال، السؤال باش نعطيو بعض المعطيات فيما يخص هاذ الموضوع. اللي ابغيت نقول لكم أن عدد المستفيدين من التقاعد النسبي السنة الماضية وصل إلى 2780 مستفيد ومستفيدة، وكلهم بطبيعة الحال الملفات ديالهم أحيلت على الصندوق المغربي للتقاعد من أجل بطبيعة الحال استخلاص يعني (la pension) ديال التقاعد ديالهم.

إلى حدود اليوم، تمت تصفية 2646 ملف، يعني هاذو بطبيعة الحال كيستخلصوا التقاعد ديالهم بصفة عادية. اللي ابقى، ابقى 134 حالة اللي هي الآن يعني تمت الدراسة ديالها، وأحيلت على الخازن الوزاري من أجل من طبيعة الحال التأشير على هذه الملفات.

إذن، هذه هي الوضعية الحالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السي العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الوزير،

أنا كنشكركم على هاذ الاعتراف الصريح بأن هناك مشكل لا زال قائما في حق 134 أسرة، وربما يقدر يكون كثر، احنا المعلومات اللي عندنا في الفريق أكثر، ولكن احنا ماعندناش معطيات دقيقة لأن أنتم كجهة حكومية تدبرون هذا القطاع باعترافكم قلتوكاين 134.

احنا كفريق اشتراكي، أولا نسجل بأن هناك ارتباك حقيقي حصل أثناء تطبيق المرسوم القاضي بتمديد سن التقاعد، وأن الفئة ديال رجال التعليم ظلمت مرتين، المرة الأولى لما تم تمديد سن التقاعد دون الاستشارة ديال هاذ الفئة، يعني الحكومة اتخذت هاذ المرسوم بكيفية أحادية.

ثانيا، عدم صرف المعاشات لحد الساعة، واللي ابغينا نقولو بأن هاذ الإصلاح الذي ننشده جميعا، وتنشده الحكومة ديال إصلاح المنظومة ديال التقاعد ببلادنا، ها هو الإشكال حصل، الناس خرجوا تقاعد نسبي، وكيبقى بين الداردیالو، بين السبيطار، بين البنك إلى كان عندو شي كريدي، وبين الصندوق المغربي للتقاعد، يعني يرتاد يوما على يوم باش يحصل على التقاعد ديالو.

هاذ الفئة أفنت زهرة حياتها في التعليم، وما أدراك ما التعليم، وفي الأخير امنين يجيو هاذ الناس يديروا تقاعد نسبي أو يخرجوا يتحالوا للتقاعد، بعد ما الحكومة تقول لهم كملوا هاذ العام بزز منكم، يلقاو مشكل باش ياخذوا ذيك المرتب الشهري ديالهم اللي كيبقى لهم في التقاعد، اللي هو لا يفي بالحاجيات الرئيسية، وكنخليو 3 أشهر أو 6 أشهر أو 7 أشهر، وهاذ الناس محرومين من التطبيب، من سد رمق المحتاج كما يقال.

على هاذ الأساس، احنا نناشدكم، السيد الوزير، باش تضاعفوا الجهود لتسوية بعدا هاذ 134 حالة اللي هي عالقة، وباش الحكومة تضاعف الجهود لتسوية هاذ المشكل مع الصندوق المغربي للتقاعد حتى تتوصل هاذ الفئات اللي هي بنت رجال ديال المغرب، واللي كيبنيو اليوم رجال ديال الغد، اللي هو التعليم وما أدراك ما التعليم، باش هاذ الناس هاذو على الأقل ملي يخرجوا للتقاعد، أو يشبروا التقاعد النسبي ديالهم، يتوصلوا بالمستحقات ديالهم غير باش يضمنوا ما تبقى لهم من عمر حياتهم، وإن كانت الأعمار بيد الله.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم تعقيب؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

غير ابغيت نركز على واحد النقطة، أننا كنتكلمو على المستفيدين من التقاعد النسبي، لأن التقاعد العادي اللي كيوصلوا لـ 60 سنة، هذاك ما كيطرحش مشكل، لأن هاذ السنة ما يفوق 10 آلاف متقاعد من وزارة التربية الوطنية ماعندو حتى شي مشكل في استخلاص المعاش ديالو شهريا.

اعلاش ماعندوش مشكل؟ لأن كتكون عارف فوقاش غادي يتقاعد، والمصالح ديال الموارد البشرية كتهيأ الملف عن بعد باش ما كيكونش هاذ المشكل هذا، ولكن ملي كيكون واحد الطلب نتاع التقاعد النسبي، في بعض الأحيان الملفات الإدارية كتكون ناقصها بعض الوثائق، وهذا هو اللي كيجعل أننا كنعيشو في بعض الأحيان هاذ الوضعيات، يعني باش نكونو منطقيين وصريحين وبكل شفافية.

بطبيعة الحال هذا ما كيعنيش أن هاذ 134 أسرة ما تستحقش المعاش ديالها في الوقت ديالها، وبطبيعة الحال غادي نقوم نركز على هاذ 134 ملف باش تتدارك الأمور في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الأخير في هذا القطاع، وهو حول احترام حرمة المؤسسات التربوية. السؤال لأحد أعضاء الفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

حظكم اليوم هي أربعة ديال الأسئلة، كلها تدين وتعري القطاع الذي أنتم مسؤولون عليه. كنت أنتظر من السادة المستشارين، أصدقائي اللي سبقوني بأسئلة، واحد يقول بأن هاذ الوزارة عملت شي حاجة مزيانة، وفين غاديين احنا إلى أهم شيء عندنا في البلاد هو التعليم، ما كاينش واحد من المسؤولين ديال الشعب يقول شي حاجة فيه مزيانة، فين غاديين؟ أشنو مستقبلنا في هاذ البلاد إلى كان التعليم ديالنا في هاذ الحالة اللي تيشهدوا بها جميع المستشارين وجميع النواب، في الغرفة الأولى الأخرى؟ واش باقي ما لحقش الوقت باش نقولو شي يوم نجلسو لأن قلناها هاذي 10 سنين، وانتظرنا شي نتيجة ما كايناش، والآن ثاني

قلناها وجلسنا وتننتظرو وفين لحقنا؟

السيد الوزير،

أنا ما ابغيت نقول لك غير ما يقع اللي لحق لنا احنا، على حسب مكتب ديال الدراسات اللي هو تابع لكم، العنف يزداد العدد ديالو، الأساتذة تيتسوطوا داخل الأقسام ديالهم، العنف الجسدي اكثر، فين غاديين؟

ما خممتوش واحد النهاريات نديرو حتى إلى ما كانش التعليم نديرو غير التربية، إلى ما كانش التعليم لأن تنشوفو التعليم ديالنا فين لحق، فين لحق، نديرو غيربعداك واحد الحاجة اللي هي مهمة، نديرو الشرطة ديال المدرسة اللي تحرس لنا اولادنا، غير إلى ما اعطيناهمش التعليم نعطيوهم تربية حسنة.

السيد الوزير، ننتظر الجواب ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فعلا تكلمتو على التعليم، احنايا كنا دائما صريحين فيما يخص التعليم ووضعية التعليم، على كل المستويات، لا على مستوى النسب ديال التمدرس، لا على مستوى جودة التعليم. على كل المستويات، كنا دائما صريحين فيما يخص وضعية التعليم في بلادنا، وهذا بطبيعة الحال تقاسمناه في عدة محطات.

اللي مهم وهو التعليم خصنا نعرفو أن النهوض بالتعليم ماشي هي مسألة ديال ولاية حكومية أو سنة أو سنتين، فهو خصو يتبنى على واحد الرؤية اللي هي بعيدة الأمد، ونشتغلو في إطار هاذ الرؤية ببرامج وهاذ الشي اللي الآن يعني منخرطين فيه، كاين واحد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي اللي كيشتغل على الرؤية المستقبلية، والوزارة تشتغل على عدة برامج قصيرة ومتوسطة الأمد للنهوض بالمنظومة التعليمية في إطار بطبيعة الحال انتظار هذه الرؤية الإستراتيجية بعيدة الأمد.

التعليم هو مسؤولية ديالنا جميعا، حكومة وبرلمان ومجتمع، ما يمكنش نهضو بالتعليم من خلال مجهودات طرف، خص يكون مجهودات ديال كل الأطراف، وهذا مهم جدا.

فيما يخص العنف، وهذا هو الموضوع ديال السؤال ديالكم، العنف حتى هو مشكل مجتمعي، لأن ملي كنشوفو البرامج ديال التعليم أشنو فيهم هاذ البرامج خاصة في التعليم الابتدائي، التربية على القيم، على الاحترام، التربية على بطبيعة الحال التضامن، كل ما يتعلق بمجتمع صالح.

بطبيعة الحال هناك بعض الانحرافات، هاذ الانحرافات كنشتغلو يعني يوميا للحد من هذه الانحرافات سواء داخل المدرسة أو في محيط المدرسة، وزارة التربية الوطنية وكذلك وزارات أخرى: الداخلية، وزارة العدل، الأمن الوطني، الدرك، وأكثر من هذا حتى مع المجتمع المدني، هذه مسألة تهم الجميع، ويجب بطبيعة الحال تضافر الجهود ديال الجميع، وخاصة الأسرة المغربية باش نقدرو نوصلو لواحد النتيجة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

الأستاذ شكيل في ثواني معدودة جدا باش ما نقطعش عليك الصوت.

المستشار السيد عابد شكيل:

أنا، السيد الوزير، تنشكرك على الصراحة ديالك، لأنني تنفضل بأنني نسمع من الحكومة هاذ الصراحة، يعني راه الغالب الله، هاذ الشي اللي ابغيتي تقول لي، والآن أنا تنطرح لك غير سؤال، السيد الوزير، تنقول لك أشنا هو الإطار القانوني الذي يؤطر العلاقة بين المؤسسات التربوية...

السيد رئيس الجلسة:

السي اشكايل راه ما ابقاش عندك الوقت، السي اشكايل راه ما ابقاش عندك واخا كتهضر راه قطعت عليك الصوت، لأن علمت لك، اولادنا كاملين وكلشي، وحتى الأسئلة ديالنا وكلشي ديالنا.

السيد الوزير، عندكم تعقيب في هاذ الموضوع ولا ما عندكمش؟

شكرا لكم على المساهمة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وهو حول الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم بنديدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بعد مرور أكثر من سنة ونصف على إطلاق المغرب للإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، تباينت الآراء حول نجاح هذه الأخيرة في بلوغ أهدافها بين مؤكد على سيرها في الطريق الصحيح، وبين مطالب ببذل المزيد من الجهد لإدماج المهاجرين القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

أمام هذا الامتحان العسير الذي يواجه المغرب، نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة هذه التجربة؟ وما هي إستراتيجية الحكومة لإنجاح إدماج المهاجرين ودعم التعدد الثقافي الذي يعتبر ثالث سبب في اندلاع الصراعات المسلحة في العالم؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تنشكركم على هاذ السؤال، ولكن في البداية كنقول لكم لم تتباين الآراء، لأن ماشي دابا يمكن لنا نتكلمو على تباين الآراء. اللي يمكن لي نقول لك بأنه بعد 18 شهر على انطلاق إعلان على المبادرة الملكية السامية بخصوص إعداد سياسة جديدة هجروية في المملكة المغربية، تعطات الانطلاقة لعملية استثنائية، مكنت من تسجيل 27.643 طلب، تسوت الوضعية ديال 18.694 ملف، هاذو حصلوا على البطاقة ديال الإقامة ديالهم، في هاذ 18 شهر تم إعداد إستراتيجية وطنية مغربية للهجرة واللجوء، وتصادق عليها بالضبط يوم 18 دجنبر 2014، واللي لحسن الصدف يصادف اليوم العالمي للهجرة.

هاذ الإستراتيجية هاذي انطلقت من ستة المبادئ أساسية، المبدأ الأول أن تكون مقاربة إنسانية، أن تكون مقاربة شمولية، أن تكون مقاربة حقوقية، أن تعتمد على المسؤولية المشتركة، أن تعتمد على حكامة جهوية ودولية لأن المسألة ديال الهجرة لا تخص المغرب، ولكن تخص العديد ديال الدول سواء في الشمال أو الجنوب، إضافة إلى مقاربة تعتمد على التعاون الدولي لأن معالجة الهجرة لا تتعلق مرة أخرى بوطن، بسياسة دولة، ولكن تتطلب تعاون دوليا، وهاذ الشي بدا وظهر بواحد الشكل قوي جدا اللي من بعد ما وقع في (Lampedusa)، الاتحاد الأوروبي تيجتمع وبالتالي تيتخذ كذلك أن السياسة ديال بلادنا في هاذ المجال أصبحت نموذجا اللي يحترم.

النقطة الأخرى اللي ابغيت نقول لكم أنه في هاذ المجال ديال السياسة ديال الهجرة عندنا جانب ديال الإدماج قوي جدا، حددنا فيه 11 قطاع، 11 أهداف قطاعية، 7 قطاعية و4 أفقية، فيها التعليم، فيها الثقافة، فيها السكن، فيها كل ما يتعلق بالتكوين المهني، كل ما يتعلق بالمساعدة القضائية، كل ما يتعلق بالصحة، إضافة إلى الترسانة القانونية.

في هاذ المدة اللي منذ اعطى الانطلاقة ثلاثة المشاريع قوانين، واحد الآن راه غادي يتبرمج ربما هاذ الأسبوع ولا الأسبوع المقبل اللي تيتعلق بالاتجار في البشر، الثاني ديال اللجوء مباشرة بعد أسابيع من بعد، المشروع الثالث ديال الهجرة غادي يتبرمج فيما بعد. إذن، ثلاثة ديال مشاريع القوانين كبيرة جدا موجودة الحمد لله.

النقطة الرابعة وتتعلق بالدعم الإنساني، في هاذ المجال هذا ديال الدعم الإنساني أكثر من 20 اتفاقية اللي درناها مع المجتمع المدني، إضافة إلى اتفاقية إطار مع الهلال الأحمر.

وبالتالي، نعتبر أن عندنا نموذج ديالنا مغربي-مغربي لمعالجة الهجرة وفق مقاربة شمولية، تعتمد على التنمية، تعتمد على احترام كرامة الإنسان، وهذا بوحدو يخلينا أننا نفتخرو بالمسار اللي اخذاتو بلادنا في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. وقد أنهيتم كل وقتكم، والكلمة للسيد المستشار للتعقيب، تفضل.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم اللي في الحقيقة جيتو به بواحد المجموعة ديال الأرقام وواحد المجموعة ديال المسائل اللي فسرتولنا، احنا تنوضعو سؤال، تيوضعوه واحد المجموعة ديال المغاربة إلى ما ابغيناش نقولو اكثار، ملي تنشوفو هاذ الشكل من هاذ الهجرة، والتي تعرقل حتى اشوية في السير ديال الطرقات، واحد المجموعة ديال المتسولين، لا في المساجد ولا في الطرقات، وتنخافو على أنه هاذ الناس يكونوا تيجمعوا لفلوس باش يمشيو يغامروا بنفوسهم ذوك الناس اللي تيتاجروا بالبشر.

ولهذا، احنا تنوجهو النصيحة للحكومة على أن باش تاخذ بعين الاعتبار هاذ الشي، راه ولى تيشكل واحد الخطورة كبيرة وكبيرة بزاف، الناس ابداو تيحسوا بواحد الإزعاج من طرف هاذ الناس، لأن الطريقة باش تتخدموا انتما راها غادية، ولكن ما كافياش، تيبان على أنه لابد أنه تاخذوا بعين الاعتبار هاذوك الناس اللي هما تيدوروا في واحد مجموعة ديال الأحياء في المدن، راه تيشكلوا واحد الإزعاج بالنسبة للمواطنين، وتيخليونا احنا في حرج كمغاربة تنقولو بأنه تنعاونو حقوق الإنسان،

وتنمدو يد المعونة للإفريقيين والناس ديال سوريا، ابدينا تنحسو بأنه المغاربة تيحسوا براسهم بأنهم ابحال إلى خلاو ذوك الناس في الهامش، ما امشاوش في الطريقة اللي اعطى سيدنا صاحب الجلالة اللي هو اعطى الأوامر ديالو باش يمكن يمشيو فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد المستشار.

السيد الوزير، أعتقد لكم سؤال.. تفضلوا ولا حتى تجيو تجاوبوا في إطار السؤال، عندكم سؤال آخر إلى ابغيتو تكملوا فيه شي حاجة.

تفضل السيد الوزير، تفضل لأنه نحرج.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

اللي أساسي باش نقول لهم راه بفضل المبادرة الملكية السامية، بفضل السياسة ديال بلادنا راه الآلاف ديال الأرواح تنقذت، وهذا أساسي باش نتذكروه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على تفهمكم.

وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع وهو حول معاناة مغاربة العالم بعد أحداث «شارلي»، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال. الأستاذ يحفظه، تفضل.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما هو معروف، فإن الأحداث التي عرفتها فرنسا مؤخرا زادت من معاناة الجالية المسلمة في أوربا عامة، حيث تتعرض لعدة مضايقات وتهديدات واستفزازات، كما أن أماكن أداء شعائرها الدينية تعرضت للتخريب.

لكل ما سبق نسائلكم، السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير التي اتخذتموها لحماية الجالية المغربية بأوربا من الاستفزازات التي تتعرض لها؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو الوضع الحالي ربما تأزم بعد الأحداث ديال (Charlie Hebdo)، ولكن هذا وضع ناتج على اختيارات ربما اللي تدارت ربما هاذي 30 سنة في مجال التعامل مع الهجرة، وبالتالي كلنا تنعرفو بأن في عدد من الدول هناك صعود ديال التيار المتطرف الذي يستعمل الأزمات التي تعرفها هذه البلاد للرمي باللوم على الآخر، إضافة إلى هاذ التوترات في هاذ المجتمعات.

أشنو هي الأجوبة اللي جبناها في هاذ المجال هذا، واللي كذلك كتهم العديد من السلطات العمومية ديال تلك الدول؟

بطبيعة الحال هناك عمل قامت به المصالح الدبلوماسية والقنصلية لتتبع عن قرب كل ما يجري في الساحة، والاتصال الدائم مع السلطات ديال البلد المعني للمساهمة في حماية الجاليات الإسلامية بصفة عامة والمغربية بطبيعة الحال.

النقطة الثانية، وهذا باتصال مع هذه السلطات، تم تعزيز التواجد الأمني قرب المساجد والأماكن التي ترتادها الجاليات الإسلامية.

هناك كذلك جانب ثالث تم العمل فيه مع الجمعيات ديال المجتمع المدني اللي تابعين للمملكة المغربية، اللي عبرندوات وعبرمحاضرات، عبر لقاءات لتنوير كذلك هاذ المجتمعات المحلية حول من هم المسلمون، ما هو الإسلام اللي تينادي بالقيم ديال الانفتاح، ديال الاحترام، ديال التقدير، هذا هو الإسلام الحقيقي، وبالتالي تصحيح بعض الأفكار المغلوطة اللي عند البعض واللي تيستغلوها التيارات المتطرفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد.. تفضل السي يحفظه.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات. وتطلعنا كبير إلى وضع إستراتيجية حكومية للدفاع عن مصالح إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم من كل الممارسات المطبوعة بالكراهية والسلوكات العنصرية، لاعتبارات لا دخل لهم فيها، علما أنهم كجميع

المغاربة مناهضون لكل أشكال التطرف والإرهاب إلا من غرر بهم من طرف التيارات الإرهابية، علما أن الإرهاب لا جنسية له ولا دينا بعينه، والإسلام السمح والمعتدل الذي اعتنقه المغاربة منذ قرون بريء من كل إرهاب قد ينسب له.

كما نسجل في هذا الإطار مدى اعتزازنا بإمارة المؤمنين كصمام للأمن الروحي لكافة المغاربة في إطار مغرب التسامح والتعايش بين الأديان والثقافات، وهي الخصوصية المكرسة في دستور المملكة.

السيد الوزير،

نود بهذه المناسبة كذلك أن تفيدونا عن التدابير التي تتخذونها لاستقبال مغاربة العالم، ونحن على أبواب موسم العطلة الصيفية، وعن استراتيجيتكم لتشجيع واستقطاب المستثمرين المغاربة خارج الوطن لنقل استثماراتهم إلى وطنهم الأم.

واعتبارا للمرحلة المقبلة المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية، نود منكم إيفاد مغاربة العالم بما تتخذه الحكومة من إجراءات لضمان مشاركتهم الانتخابية والسياسية وتمثيلهم في المؤسسات المنتخبة المهنية والمحلية والجهوية والتشريعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

الأسئلة اللي اطرح السيد المستشار المحترم يمكن نعالجوهم في اللجنة، لأن الموضوع ديال استقبال المغاربة بوحدو راه خصو ساعات.

المسألة المتعلقة بالاستثمار كذلك موضوع خاص، وأن هناك إجراءات عملية تقامت في هذا المجال، نذكر غير بالصندوق ديال (MDM invest) اللي تيعطي 10% ديال الدعم من الكلفة ديال المشروع لكل مستثمر مغربي في الخارج جاء يستثمر في بلادو، وبالتالي هذي مواضيع كبيرة اللي يمكن لنا نتطرقو لها في اللجنة.

اللي ابغيت نقول بأن وجود هاذ الوزارة، وجود المؤسسات المعنية بالهجرة، هي موجودة أساسا للدفاع عن المغاربة، للدفاع عن حقوق المغاربة، هذا هو سبب وجودها، وبالتالي هذا هو الشغل الشاغل، هذا هو العمل ديالنا، هذا هو الانشغال اليومي في الإستراتيجية ديالنا سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى قطاع آخر، ونبدأ بسؤال حول ندرة المياه العذبة ببلادنا، وهو موضوع السؤال الذي يوجهه أعضاء من فريق الأصالة والمعاصرة إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخوتي المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

أشارت العديد من الدراسات إلى إمكانية تعرض بلادنا لندرة في المياه العذبة وتراجع منسوبها في السنوات القادمة، وأضافت أن المغرب مهدد بفقدان 50% من هذه المادة الحيوية، في حين أكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أنه لا يمكن تلبية الحاجة المتزايدة للماء إلا عن طريق تحلية مياه البحر عن طريق الطاقة المتجددة.

السيدة الوزيرة، نسائلك:

- ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها لتلبية الحاجات المتزايدة لمياه الشرب؟

- وما هي إستراتيجية الحكومة بالنسبة لتحلية المياه في المستقبل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيدة الوزير، تفضلوا الكلمة لكم.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، كنشكر السيد المستشار على هاذ السؤال ديالو. بالفعل يعني هناك العديد من الدراسات اللي توقعت في المستقبل بأنها غادي يكون تراجع في الواردات المائية، وهي فقط دراسات تنبؤية، ما عندهاش واحد اليقينية وواحد اليقين بأنها غادي تعرف هاذ التراجعات.

وعلى أي بأن المغرب بحكم موقعه الجغرافي والمناخ اللي هو كيطبع

عليه مناخ شبه جاف، معروف بمحدودية الموارد المائية ديالو وعدم الانتظام في الزمان والمكان، إذ تقدر فقط بـ 22 مليار متر مكعب هي الحجم ديال الواردات سنويا، أي ما يعادل تقريبا 700 متر مكعب للفرد في السنة، وهذا أقل من عتبة الخصاص المائي اللي حددها المنتظم الدولي، واللي محددة بالخصوص بـ 1000 متر مكعب للشخص في السنة.

لمواجهة هذا الخصاص، يعني المغرب كان دائما عندو الاستباقية والنظرة الاستشرافية في تعبئة الموارد المائية، ودائما سن سياسة قائمة على التعبئة القصوى للموارد المائية والتحكم في هاذ الموارد المائية انطلاقا من التدابير والإجراءات اللي جات بها الإستراتيجية الوطنية للماء، وبعد ذلك المخطط الوطني للماء، واللي كتعتمد بالأساس على ثلاث دعائم أساسية:

- الدعامة الأولى، هي الاقتصاد في الماء ومراجعة استهلاك الأحجام المعبأة حاليا عن طريق الاقتصاد في الماء الصالح للشرب عبر تأهيل شبكة التوزيع والجر، أو عن طريق الاقتصاد أيضا في ماء السقي الذي يعرف هدر يعني انطلاقا من أنظمة السقي اللي كيطغى عليها في غالب الأحيان أنظمة تقليدية مع المجهودات التي جاء بها مخطط المغرب الخضر.

- الدعامة الثانية، هي تنمية العرض وتنويع مصادره، عن طريق بطبيعة تنويع مصادر التزويد، اعتمدنا في السابق على الموارد المائية السطحية والجوفية، الآن هاذ الموارد المائية السطحية والجوفية أثبتت محدوديتها، وبالتالي توجه المغرب نحو مصادر أخرى، هنا أخص بالذكر تحلية مياه البحر التي أصبحت لا بديل عنها في بعض المناطق التي تعرف ندرة وخصاص، هنا أشير إلى المناطق الجنوبية وبعض المناطق الأخرى: أكادير والحسيمة وسيدي إفني وطانطان، وأيضا تثمين بعض الموارد المائية التي لازالت تضيع للأسف دون استغلالها، وهنا أخص بالذكر المياه المعالجة من أجل توجيهها إلى استعمالات أخرى كسقي المساحات الخضراء أو الري الفلاحي من أجل تخفيف الضغط على المياه العذبة وتوجيهها بالأساس إلى الاستهلاك البشري.

شكرا لكم السيد المستشار.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم، السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة، تفضلوا الأستاذ الهمس.

<u>المستشار السيد عبد الكريم الهمس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ندرة المياه يعني الجفاف، كما كتعرفوا، السيدة الوزيرة، هاذ الموضوع ما غنقدروش نعالجوه من خلال سؤال في دقيقتين ولكن يحتاج من الحكومة ومنكم، السيدة الوزيرة، التحضير ليوم وطني لإيجاد إشكالية ندرة المياه وما هي الحلول المستعجلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

كما كتعرف، السيدة الوزيرة، هناك بعض المناطق اللي كتعرف جفاف، خاصة في المناطق الشرقية والمناطق الشمالية، رغم الأمطار اللي دازت إلا أنه ما وصلاتش لهاذ الجماعات، كاين مجموعة من الجماعات كتيزي وسلي وسيد علي بورقبة تعرف جفاف خطير، لحد الساعة اليوم الواحد ما كيستافد حتى من نصف ساعة من الماء.

كاين الدائرة ديال تايناس كذلك، كاين الدائرة ديال واد أمليل والدائرة ديال تاهلة، إذن هاذ المناطق غير نماذج باش تعرفي كيفاش كتعيش الساكنة من الآثار ديال الجفاف، وهنا خص واحد الإستراتيجية ديال الوزارة، واحد التدخل مستعجل، وهنا كنهو السيد رئيس الحكومة باش يعطي أهمية لهاذ المواضيع عوض أن يجي للبرلمان ويسب ويجاوب، يعطي أهمية للمواضيع الهامة: الصحة، التعليم، هاذ الشي ديال الجفاف، يعني وعيوه إلى غلط هو في الحساب خصكم تردوا لو الصواب انتما.

إذن، هنا خاص نهج سياسة تحويل الماء من بعض المناطق، كذلك بناء السدود على مستوى إقليم تازة كاين ملتمس ديال الجماعات والجماعة ديال بوشفاعة أنه يتدار واحد السد تما باش تستافد الساكنة ديال واد أمليل وإقليم تازة كذلك، ويدعم سد باب لوطا اللي كيمد مجموعة من الجماعات بالماء الصالح للشرب.

كذلك سد أسفالو المشروع متأخر، ابغينا نعرفو أشنو النتائج منذ دخول هاذ الحكومة تأخر مشروع اللي غادي تستافد منو الساكنة ديال الدائرة أكنول وتايناس انطلاقا من سد أسفالو، ابغينا نعرفو اعلاش تأخر هاذ المشروع؟

وكذلك بعض الجماعات كتشكى، السيدة الوزيرة، كتعيش أضرار الفيضان، ارتفاع منسوب مياه الوادي ومجموعة من لاخر، ولكن ما كتستافدش من هاذ المياه. إذن، خصنا نحولو هاذ المياه لهاذ الجماعات، أقل ما يمكن نعملو باش نرفعو الضرر. وهنا ملتمس باسم الفريق أنه تديروا شي يوم دراسي أو يوم وطني وتلقاو حل للإشكالية ديال الجفاف.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لك السيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى لكم من الوقت، وهو قليل جدا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

السيد المستشار،

ونحن رهن الإشارة من أجل تنظيم يوم دراسي سواء في إطار أنشطة الفريق ديالكم ولا في إطار مجلس المستشارين من أجل تدارس إشكالية الماء، وأشنو هي الحلول المقترحة، وما هي البدائل التي جاءت بها الحكومة، وهنا لا يمكن أن نمر دون الإشادة بالمجهودات التي قامت بها الحكومة في مجال تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب خصوصا في العالم القروي، إذ الآن وصلنا إلى نسبة 94%، وهذا إنجاز يجب أن نصفق له جميعا.

وشكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وهو حول دعم وتطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التحالف الاشتراكي.

تفضلوا الأستاذ الحاج العربي خربوش، تفضل.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين،

خص البرنامج الحكومي البحث العلمي باهتمام، ووعد بتطويره ليكون مساهما هاما في التنمية الشاملة، وبالفعل بذلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جهودا في هذا الخصوص، غير أن النتائج ليست بعد في مستوى طموح الباحثين وطموح البرنامج الحكومي نفسه.

فمؤسسات التعليم العالي بمختلف أصنافها تضم نخبا من الباحثين الطلبة وأساتذة وأدمغة حقيقية، لا تجد ما يكفي من الوسائل والدعم لتطوير أبحاثها، بل وحتى اقتراحاتها التي لا يتم إيلائها ما يكفي من الاهتمام، ويضطر الباحثون إلى طلب تمويل من مؤسسات أخرى، وحتى معاهد أجنبية للتمكن من إنجاز مشاريعهم البحثية، إما لضعف التمويل أو لتعقد المساطر والبيروقراطية التي تسود مؤسساتنا وفي الإدارة العمومية.

فما هي الحصيلة، السيد الوزير، التي يمكن لكم تقديمها، السيد الوزير، بهذا الخصوص؟ وما الذي قمتم به للتغلب على عوائق البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، سواء من حيث التمويل أو مواجهة العوائق الإدارية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، أريد باسمكم جميعا أن ننوه بالسي الترّاب والمجمع الوطني للفوسفاط، بشركة مناجم، مؤسسة للا سلمى، هاذو ساهموا في تمويل البحث العلمي، أول مرة هاذ المؤسسات تيساهموا في البحث العلمي، مجمع الفوسفاط 190 مليون درهم، مناجم 30 مليون درهم، مؤسسة للا سلمى 10 مليون درهم، الدولة فات 600 مليون درهم، عمر هاذ الشي ما كان في تاريخ المغرب، هذا بعد نوهو أن فعلا كاين واحد الوعي ديال الأهمية ديال البحث العلمي.

اليوم درنا مسح للتجهيزات اللي موجودة في الجامعة المغربية، لقينا مع الأسف الناس اشراو تجهيزات في 2010-2011 باقين في الكراطن، مئات الملايين، أقول مئات ومئات الملايين ديال الدراهم تصرفت على هاذ الآلات.

الآن غنعملو واحد البوابة فيها كلشي التجهيزات اللي في البلاد، اللي في المغرب، وما ابقيناش نشريو إلا الحاجة اللي ما عندناش، لأن كاين اللي تيشري شي حاجة وتيدير عليها الساروت، اعطينا التمويلات، والتمويلات الآن الحمد لله ما غاديش تعطي نتائج لأن البحث العلمي راه غير تمويل واحد كاين التمويل ديال 10 المليون درهم ديال مشروع واحد، ولكن على ثلاث سنين باش يعطيك شي منتوج، ماشي غير يدير البحث العلمي ويبقى الكتاب في الرفوف، لا، باغيين المنتوجات ديال المغاربة تلقاوهم في السوق.

غير هاذ الصبح كنت في مدرسة المهندسين في الرباط اهنايا، الآن خدامين على كيفاش المغاربة، خاصة في المناطق اللي فيها الحرارة بزاف، يطيبوا بالشمس، (fourneaux solaires)، اعلاش احنا غنبقاو نقلبو هاذ البوطا، ها الغاز، ها غيرها؟

خدامين على (le drone). خدامين باش نصاوبو أدوية مغربية. إذن، هاذي أمور بالبحث، ولكن النتيجة إن شاء الله غتظهر، والآن خص

تتميم البحث العلمي.

فعلا عندنا طاقات ولكن ماشي عيب نمشيو للتمويل الأوروبي، التمويل الأوروبي حاطين 80 مليار أورو السبع سنوات المقبلة، والمغرب عندو وضع متقدم باش يستافد من هاذ الأموال، أموال ضخمة، وهما تيستافدوا، نعطيوك مثال: هاذ العروض اللي قدمنا مع الفوسفاط 90 مليون درهم، 272 مشروع شاركت معنا من برا في 223 من جنوب إفريقيا، من الولايات المتحدة، من كندا بسبب المغاربة دياولنا الحمد لله اللي متواجدين في الجامعات، جاو كيشاركوا المغاربة في تمويل مغربي، هاذي أول مرة في تاريخ المغرب تشبيك الجامعة المغربية بالجامعة الأجنبية.

على أي حال غادي نكمل إن شاء الله من بعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

إلى كان هناك تعقيب؟ السي عداب تفضل.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنشكروكم على هاذ الآمال اللي فتحت لنا بالنسبة للبحث العلمي، واللي هو تيمتاز بواحد الجدية عالية، لأنه كنعرفو الصرامة ديالك في هاذ الموضوع منذ توليت هذه المهمة، ولكن تنقولو بأنه خصنا يعني المزيد، لأنه تبارك الله الطلبة ديالنا والبحث العلمي ديالنا غادي في واحد المستوى عالي اللي كيمكن يتوفروا اعتمادات آخرين.

كذلك، احنا كنشكرو الجهات اللي مولت، واللي ذكرت الأسماء ديالهم، كذلك احنا تنشكروهم، ولكن هذا كان خطاب ديال صاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني، واحد العام في 96 على انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وما تيمنعش أنه جميع الصناعيين في المغرب خصهم يساهموا، لأنه هذا بحث علمي ديال الأبناء ديالنا، ابغينا ولا اكرهنا في جميع الدول المتقدمة هناك مساهمة ديال الصناعيين وديال ديال الخواص في تنمية البحث العلمي.

وهذا باش يمكن للجامعات تنفتح على كل جهة، تكون عندها الاختصاصات، وعندها المواد اللي كتوفر عليها في الجهة ديالها، باش البحث العلمي يتقدم في إطار التنمية الجهوية، الاقتصادية والاجتماعية، باش يمكن لنا نكونو كنتوفرو على واحد المعطيات علمية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، شكرا.

السيد الوزير، كانت بقت لكم ثوان، ما اعرفتش واش غادي...

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

باغي غي نقول لكم، السيد الرئيس، عملوا شي لجنة، عملوا شي لجنة تجي واش البحث العلمي في الجامعات المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، صافي هذا هو اللي كاين، صافي.

ننتقل إلى قطاع آخر بسؤال فريد موجه إلى السيد وزير الثقافة، وهو حول إنشاء معاهد عليا للفن المسرحي والتنشيط الثقافي بباقي المدن المغربية الكبرى، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذ المهاشي، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

يعرف الحقل الفني عموما ومجال المسرح والسينما تنظيما وتأطيرا لا يرقى إلى ما نتطلع إليه وما يتطلع إليه المهتمون بهذا القطاع، حيث نجد أن أغلب الممثلين المسرحيين والسينمائيين يمارسون المهنة من باب الهواية، ومن خلال الجمعيات الفنية والثقافية أو من خلال بعض البرامج التلفزية التي تعنى باكتشاف المواهب المسرحية والغنائية.

وإذا استثنينا دور المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي بالرباط، وإلى حد علمنا لا توجد معاهد مماثلة بالمدن المغربية الأخرى، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن إستراتيجية وزارتكم باختصار بخصوص بناء معاهد عليا للفن المسرحي والسينمائي بباقي المدن المغربية الكبرى للنهوض بمجال التمثيل السينمائي والمسرحي ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا، أولا، على هاذ السؤال حول أساسا التكوين المسرحي. كما تعلمون، التكوين المسرحي، منذ البداية، ارتكز على واحد مدرسة الثمثيل بالمعمورة ثم معهد بالدار البيضاء.

وكما قلتم، التجربة الأكاديمية الوحيدة انطلقت سنة 1986 بإحداث المعهد الوطني للفن المسرحي والتنشيط الثقافي، والمعروف بـ (ISADAC) اللي تيشمل على التكوينات المهنية الأساسية، من تمثيل، تشخيص، سينوغرافيا، تنشيط ثقافي، وتمكن خلال هاذ الفترة من تكوين تقريبا 400 خريجة وخريج في مجال المسرح.

المسارات المهنية لهاذ الخريجين متنوعة، متعددة، من ممثلين، مخرجين، سينوغرافيين، منشطين ثقافيين، إداريين، مسؤولين على فرق مسرحية، على مقاولات فنية.

ولكن، تتفهوا، السيد المستشار، أن السعي ديال وزارة الثقافة هي خلق توازن بين الرفع من عدد خريجي هذه المعاهد أو إحداث معاهد جديدة، ومتطلبات السوق الفنية المغربية.

واعتبرنا في وزارة الثقافة منذ بداية هاذ الحكومة أن هناك ضرورة ملحة أولا وقبل كل شيء في إعادة هيكلة المجال المسرحي، وتطوير المجال المسرحي للتمكن من استيعاب أفواج جديدة وفق ظروف تتماشى مع كرامة هاذ الخريجين.

وهذا اللي قمنا به منذ 2012، توسيع شبكة المسارح، الدعم، الرفع من دعم المسرح بخمسة أضعاف منذ 2012 إلى 2015، دعم مقاولات الترويج والتوزيع المسرحي، العمل على إحداث آلية جديدة لدعم المقاولات الفنية.

كل هذه الإجراءات اللي قمنا بها منذ 2012 ستساهم لا شك في هذا، في تفعيل المجال المسرحي لاستيعاب أفواج جديدة إلى جانب بطبيعة الحال توسيع شبكة المسارح اللي كذلك لها قدرة قوية لاستيعاب المنشطين الثقافيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى كل ما تقومون به في هذا الإطار، وهاذ الشي طبعا ما هو إلا غيرة لتجويد الأداء المسرحي في بلادنا، لكن كنا نتمنى منكم بكل صراحة نتمنى في جوابكم على الأقل تعطيونا واحد الحد الأدنى من المشاريع اللي ممكن في الإستراتيجية ديالكم تقوموا بها، إلا أنه نحن نعلم طبعا أن الموارد المالية والبشرية إما منعدمة أو ناقصة.

احنا كنعرفو الحصة ديال وزارة الثقافة في الميزانية، كلنا نعلم ذلك، لذلك كنا نتمناو كذلك أنكم، السيد الوزير، تعطيونا مثلا بأنكم راكم درتو دراسات، ها اشنو غادي تديروا، ولكن راه ما عندكمش الموارد المالية والبشرية، هذا هو النقاش اللي ابغينا نسيرو فيه، ابغينا الوزارة ديالكم تدير مقترحات، تدير دراسات، وتخلي الباقي للبرلمان وللدولة بشكل عام باش نحاولو ننجز ما يمكن إنجازه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في بعض الثواني.

السيد وزير الثقافة:

شكرا.

في 30 ثانية، نزيد نأكد عليكم بأن الإستراتيجية الأساسية هي تطوير السوق الفنية المغربية عبر دعم المجال المسرحي، خلق المقاولات الثقافية والفنية، توسيع شبكة المسارح والمؤسسات الثقافية، هاذي هي الإستراتيجية اللي تنشتغلو عليها، امنين نتمكنو في الأفق القريب، نتمكنو نطورو هاذ السوق الفنية المغربية، بطبيعة الحال هو بنفسو غادي يطلب خريجين جدد للتماشي مع متطلبات هاذ السوق. ما يمكناش نخرجو من مؤسسة عالية مهنية أفواج اللي ما غاديش تصيب الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية بأول سؤال حول وضعية العمال الفلاحيين، والكلمة لأحد السادة أعضاء الاستقلالي.

الأستاذ طريبش، تفضل.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

سؤالنا دائما هذا حول القطاع الفلاحي فهو قديم جديد، والجديد الذي نطرحه كفريق استقلالي هو المتعلق بقضية تخص فئة معينة من العمال الفلاحيين الزراعيين، وهذا يرتبط أساسا بالوسط أو بالعالم القروي، وكما ندرك جميعا بأن المجال القروي هو يرتكز أساسا على ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي المتعلق بالزراعة والاشتغال في ضيعات كبيرة ديال العالم القروي.

وهذه الفئة التي تشتغل دائما لازالت تعاني وتئن تحت وطأة الإقطاعيين الزراعيين في بلادنا، ومطالبنا لا نجزئها من بين مطالب العمال، وإنما نهدف ونطالب دائما بتوسيع أو بتحسين أوضاع هذه الفئة وهذه الطبقة العاملة والارتقاء بها انسجاما مع روح الدستور الجديد والمبادئ العامة لحقوق الإنسان، واحتراما للمعايير والمواثيق الدولية المصادق عليها من طرف بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم الوضعية التي تعيش هذه الفئة، وموضوع سؤالنا هو مقارنة مع الطبقات العمالية الأخرى داخل المعامل والمصانع، يجعلنا نطالب بتحسين الوضعية والتمتيع بالكرامة وبكافة الحقوق ومساعدتهم للتخفيف من معاناتهم.

ومن هذا المنبر نطالب بعمالنا الانخراط الواسع في فاتح ماي الذي سيكون إن شاء الله يوم الجمعة الذي هو يوم عمالي، عالمي، وطني من أجل المطالبة بحقوقهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

ابغيت نشكر في البداية السادة المستشارين أعضاء الفريق الاستقلالي على طرحهم هذا السؤال الهام حول وضعية العمال الزراعيين. بالطبع، أشاطركم الرأي في جزء من سؤالكم، وقد أختلف معكم في الجزء الآخر.

أولا، لا حاجة إلى التذكير لأن هناك قانون موضوعي في المجتمعات بأكملها، هذا القانون الموضوعي يتجسد في التطور اللامتكافئ بين المدن وبين القرى، بهم المغرب وبهم مختلف البلدان، كنعرفو مثلا 70% من الفقراء هما في العالم القروي، لأن الفقر أساسا ظاهرة قروية.

بخصوص العمال الزراعيين (les salariés)، تعلمون، السيد المستشار المحترم، أن هاذ الموضوع تطور إيجابا، وسيتطور أكثر فأكثر نظرا للحركية التي يعرفها القطاع الفلاحي مع مخطط المغرب الأخضر وقبله مع سياسة الري، إلى غير ذلك، بعبارة أدق الانتقال -كما قلتم- لأن ما ابقاش الإقطاعية كنظام، المفهوم العلمي للكلمة مفهوم في الحقيقة كيتقال ولكن عمليا ما عندناش الإقطاعيين، دعونا نتكلم علميا وسياسيا في نفس الوقت. عندنا ليبرالية فلاحية، وعندنا مزارعين صغار، حينما نتكلم على العمال الزراعيين، نتكلم أساسا عن المأجورين في الضيعات الفلاحية، هاذ الناس هاذو المأجورين كما تعلمون يتقاضون.. عندهم كتحميهم القوانين الاجتماعية، كيتقاضاو الحد الأدنى للأجر في الفلاحة هو محدد، يمكن ماشي كافي ومتفق معك.

كيتمتعوا بالضمان الاجتماعي وخصهم يتمتعوا بالضمان الاجتماعي، واحنا كنقومو بعملية التفتيش باش نسرعو، الآن تجاوزنا 100 ألف اللي مسجلة في الضمان الاجتماعي. عندهم التعويضات العائلية اللي ما كانتش في الماضي، هذي كلها أشياء إيجابية.

بالطبع يعني باش سنة 2014 لوحدها المفتشين ديال الشغل، واحنا مستمرين في هاذ العمل، قمنا بواحد العمل جد مهم ديال الزيارات وديال الوحدات الإنتاجية بلغت 1520 زيارة، 1520، همت جهة دكالة-عبدة، جهة الغرب-الشراردة، جهة الرباط-سلا-زعير، جهة مراكش، جهة سوس-ماسة-درعة، وباقي الجهات، إلى غير ذلك، ووجهنا ملاحظات بالنسبة للناس اللي ما كيحترموش الضوابط وحقوق مدونة الشغل.

كما تعلمون كذلك في هاذ القطاع هذا تمكنا في هاذ السنة هاذي باش نوقعو زوج اتفاقيتين جماعيتين، وحدة في مكناس، وحدة في...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، أنهيتم كل وقتكم لا ديال التعقيب ولا ديال الجواب ومع ذلك.. تفضل السيد المستشار إلى كان هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد محمد طريبش:

على أي هناك لازال بالرغم من الإصلاحات المبذولة فيما يتعلق بهاذ العمال الزراعيين والأجراء إلا أنه حتى الحد الأدنى ديال الأجور القانوني في 56 درهم، إلى ضربتيها في أيام العمل خلال الشهر راه ما غتوصلشي حتى لـ 50% من (SMIG) اللي خصو يتعطى، يعني المطالبة أنها خصها تكون (le double) ديال هاذ (le prix)...

زيادة على المنح ديال الزبر والتشذيب والسقي اللي كيشتغل عليها العمال، ثم أيضا حتى ذاك المنحة ديال الأعياد، فلماذا لا ترفع من طرف.. ثم هناك إخلالات باقا إلى حد الآن فيما يتعلق التعويضات المصرح بها لدى صندوق الضمان الاجتماعي، باقي بعض الإخلالات اللي هي خصها أنها تعالج، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، عندكم أسئلة موالية إلى بغيتو تدمجوا شي مع شي، ممكن.

إذن، ننتقل إلى السؤال الثاني وهو حول مراقبة الالتزام بمدونة الشغل من قبل بعض أرباب العمل، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الدستوري لبسط السؤال، أعتقد أنه غير موجود، وننتقل إلى السؤال الثالث وهو حول تسوية نزاعات الشغل، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الفدرالي لبسط السؤال. الكلمة للسي الرماح، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين البرلمانيين،

حدوث نزعات الشغل كما يعرف السيد الوزير، وكما تعلمون، تعود إلى عدم احترام تشريع الشغل، عدم احترام حق الانتماء النقابي، وإلى عدم احترام المساطر المعمول بها لحل النزاعات. ما هو جوابكم، السيد الوزير؟ وما هي اقتراحاتكم لتجاوز هذه الوضعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار،

الجواب ديالي، السيد المستشار المحترم، وأنت تعرف الموضوع، هو الآتي: بالطبع كتعرف هاذ نزاعات الشغل لها عدة أسباب، إما مرتبطة بعدم احترام للحد الأدنى للأجر أو مرتبطة بعدم احترام ظروف العمل، إلى غير ذلك. احنا كنتدخل بشتى الوسائل، والحمد لله النتائج إيجابية للغاية، وغادي نسلمكم الوثيقة ديال الرصيد الاجتماعي (le bilan social) اللي انجزناه في الوزارة بالخصوص في 2014، غادي تلاحظو أن المفتشيات ديال الشغل والمندوبيات ديال الشغل والمديرية ديال الشغل بمساعدة السلطات المحلية كنتمكنو باش نحلو واحد العدد كبير ديال النزاعات ديال الشغل.

بالطبع ما كنتمكنوش باش نحلو البعض الآخر، هناك بالطبع لقاءات على مستوى الجهة، بعض النزاعات كيتم حلها على الصعيد الوطني في إطار اللجنة الثلاثية، وبعض النزاعات الأخرى كتلقى مآلها إلى المحاكم، إلى غير ذلك.

وبالتالي، فهذا الأمر هذا هو أمر بالطبع ثقافي وتحسيسي، الروح الوطنية ديال المقاولة وديال العمال، وكذلك الدور اللي لعبوه الشركاء الاجتماعيين، النقابات إلى غير ذلك. خصنا نتعاونو جميع باش أولا يكون توطيد ديال السلم الاجتماعي ونوضعو حد، ماشي نوضعو حد، نخففو من الحدة ديال النزاعات الاجتماعية اللي كتضر لا بالعامل وكتضر كذلك بالمقاولة وكتضر بالسمعة ديال البلاد، ولكن باش ما نهولوش الأمور يعني النزاعات في حدود مقبولة بالنظر إلى التناقضات اللي كاينة في المجتمع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الأستاذ الرماح، لكم تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

غير إلى اسمح السيد الوزير، أولا طبعا تبذل جهود من طرف جهاز تفتيش الشغل، وكذلك حتى في إطار اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة، لكن، السيد الوزير، اللي كننتظرو منكم ما شي باش تقولو لنا راه الوضع جيد، بالعكس احنا كنشوفو أن جل نزاعات الشغل اللي كتوقع كما أشرنا إلى ذلك تعود إلى عدم احترام القانون، معناه هاذ النزاعات ما خصهاش تكون، ما خصناش تكون كتحال على اللجان ديال الصلح.

ما يتعلق بتطبيق التشريع ديال الشغل، ما يتعلق باحترام حق الانتماء النقابي كيخصها ما هياش تكون محل معالجة، خصها وسائل أخرى كتطلب دعم جهاز تفتيش الشغل ومده بوسائل العمل، الآن راه كيتدار مجهود في إطار حتى الانتخابات كما لاحظتو كيتطلب واحد النوع ديال الدعم اللي يكون في المستوى المطلوب.

كذلك خص لجنة إقليمية للبحث والمصالحة اللي كيترأسها السيد عامل الإقليم، خصها تشتغل بالشكل اللي خصو يكون.

كذلك اللجنة الوطنية خص يكونوا اللي كيحضروا فيها عندهم الوزن ديالهم، السادة الوزراء في بعض الأحيان كيبعثوا بناس اللي ما عندهمش قوة باش يعملوا على حل النزاعات، معناه الوزن ديال هاذ اللجنة الوطنية خصها وسائل العمل، خصنا نفعلو المادة 583 ديال عدم الحضور ديال السادة المشغلين في الوقت اللي ما كيحضروش، هاذي كتطلب منا تكون عندنا وسائل العمل للتبليغ.

فهاذ الأشياء من طبيعة الحال.. لذلك، السيد الوزير، ما كنتظروش منكم، احنا ما كنختلفوش في الجهود، خص مسائل عملية وإجرائية، بالمناسبة كذلك باش نتجاوزو هاذ الوضعية، لا باش ما ننساوش أن

احتجاجا على هذا الوضع قررت الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل على هذا الوضع تعلق الأمر بالجانب ديال الحوار، تعلق الأمر بهاذ الأوضاع ديال النزاعات المفتعلة اللي ما خصهاش تكون، باش نقاطعو، ما غاديش نشاركو في الاحتفالات ديال فاتح ماي، احتجاجا على هاذ الأوضاع اللي من طبيعة الحال كتطلب المعالجة، وكتطلب وقفة فورية قوية لتجاوز هاذ الوضعية.

صحيح لأنه ما كيناش إرادة، صحيح النقابات بذلت جهود، دارت واحد العدد ديال المجهودات باش يكون حلول، لكن ما كان والو، لذلك مناسبة باش ندقو ناقوس الخطر ونطالبو من الحكومة أنها تعمل على حل المشاكل اللي كاينة، وعلى رأسها احترام حق الانتماء النقابي، احترام تطبيق التشريع ديال الشغل وحماية بطبيعة الحال القانون الاجتماعي اللي خصو يتعاد لو الاعتبار ديالو لما له من أهمية في بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

ثلاثة ديال التوضيحات في حدود الوقت.

أولا، فيما يخص، السيد المستشار المحترم، اللجان الإقليمية على العموم هاذي شهادة، على العموم تشتغل، وأنا أحيي وأشيد بالدور الذي يلعبه كثير من العمال والولاة على مستوى الأقاليم والولايات لحل المشاكل، واحنا عندنا الإحصائيات قلت لكم هذا ماشي كلام فقط اللي معسول، إحصائيات مضبوطة، هناك واحد العدد ديال الإضرابات يتم تفاديها، هناك واحد العدد ديال النزاعات يتم حلها.

بخصوص القرار الذي اتخذته المركزيات الثلاثة، بالطبع نحن نحترم استقلالية القرار، وإن كنت شخصيا أتأسف له، علما أن الحوار غير منقطع، الحوار مسترسل، ربما قد يقع سوء الفهم في واحد الوقت معين، ولكن الحمد لله راه احنا تقدمنا في واحد العدد ديال القضايا داخل اللجان القطاعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤال الموالي حول تفاقم ظاهرة البطالة، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا الأستاذ بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السؤال يتعلق بتفاقم مشكل البطالة، وأبدأ سؤالي بالاستشهاد بكلمة وردت في مداخلتكم في الندوة العلمية الدولية اللي نظمها فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، أنا قبل ما نطرح السؤال كنقرا ما قلتموه، كتقولوا، السيد الوزير، بأن مشكلة البطالة هي اللي كتنجح ولا كتفشل الحكومات.

السيد الوزير،

ما محتاجينش نديرو مجهود كبير باش نقولو بأن البطالة في بلادنا تفاقمت، في الثلاث السنوات المنصرمة وصلت لواحد المستوى غير مسبوق، الأرقام الرسمية تتقول: البطالة وصلت إلى تقريبا 10%، 9,6 بالضبط حسب (HCP) وحسب المذكرة ديال صندوق النقد الدولي اللي خرجت مؤخرا بمناسبة القرض الجديد اللي اعطى للحكومة.

في صفوف الشباب البطالة وصلت إلى حوالي 22%، الحكومة التزمت في البرنامج اللي صوت عليه البرلمان أمام الشعب المغربي بتخفيض معدل البطالة إلى 8%. التزمت بتحقيق معدل نمو.. كنذكر معدل النمو لأن المشكل ديال البطالة في جزء كبير منه مرتبط بمعدل النمو، باش تحقق 5,5% كمعدل نمو.

طبعا ما محتاجش نذكر بالوعود اللي أعطى الحزب الذي يقود الحكومة، هو واعدنا بـ 7%، قال غادي نجيب 5% بإمكانيات الاقتصاد الوطني، وغنجيب 2 نقط في معدل النمو من خلال محاربة الفساد، لكن الحكومة في البرنامج الحكومي وعدت بـ 5,5.

السيد الوزير،

بكل صراحة وما محتاجينش نديرو الفذلكة اللغوية، فين احنا من هاذ الالتزامات اللي جات في البرنامج الحكومي؟ السؤال الأول.

ثانيا، واش كتظنوا في هاذ العمر المتبقي من عمر الحكومة باقين في ذاك الالتزامات ولا انخفضت؟ واش يمكن نأملو أنه غادي نحسنو اشوية المعدل ديال البطالة فيما تبقى من عمر الحكومة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كنشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال.

الإحصائيات بالطبع اللي قدمها هي اللي كاينة، نحن لا نجادل فيها، ولكن فقط ينبغي أن نعرف إحصائيات كذلك أخرى، عندنا معدل البطالة على الصعيد الوطني انتقل من 13,4% سنة 2000 إلى 9,1% سنة 2009. بالفعل الحكومة التزمت، لأنها حكومة خصها تكون عندها أهداف، أي حكومة في العالم كيخصها تحدد أهداف، التزمنا، كان هدفنا أننا نقلصو معدل البطالة في أفق 2016، في نهاية الولاية التشريعية إلى 8%، مازال هذا الهدف ممكنا للتطبيق، اعلاش؟

احنا أولا.. خلي هاذ سنة 2014 كان فيها معدل النمو وتتعرفوا متواضع، الشي اللي جعل أن معدل البطالة ارتفع اشوية بصفة قليلة، ولكن مهما يكن من أمر راه في واحد السياق دولي ديال الأزمة عالمية والحكومة والاقتصاد المغربي كيبين على واحد المقاومة كبيرة، وكنتحكمو في معدل البطالة، ما اعرفش تدهور في وضعية الأزمة، هذا إنجاز كبير كذلك، راه ما شي أنك كتدير أهداف وانت كتحكم في كلشي 100%، راه كاين واحد المتغيرات اللي ما كيتحكم فيها حتى واحد، ما كيتحكم فيها لا حكومة ولا يحزنون.

وأي كان بالطبع احنا كنتحملو مسؤوليتنا، وغادي نقدمو الحساب يوم الانتخابات، وغادي نقولو ما حققناه وما لم نحققه ولماذا بكل شجاعة، ولكن كلنا أمل على أن الأمور غادي تتحسن، سنة 2015 غادي نسجلو معدل ديال النمو على الأقل ديال 5% الشيء اللي غادي يجعل معدل البطالة غادي ينخفض، وبالتالي احنا كذلك كنبحثو على فرص الشغل خارج الاقتصاد، يعني خارج المغرب لدى أصدقائنا ديال دول الخليج، لدى دول أوربية اللي عندهم حاجة في أيدي عاملة. هذه وضعية كنعرفوها أي حكومة كيخصها تواجهها.

هناك مفارقة عدم المساواة، عدم التكافؤ بين النمو الديمغرافي وبين النمو الاقتصادي، خصنا في المغرب باش نقضيو على معدل البطالة خصنا معدل النمو ديال رقمين، ديال 8، 9%، 10%، الشيء اللي يعني مستحيل كما كانت الحكومة.

احنا ما كنقولوش غادي نخلقو المعجزة، ولكن كنشتغلو بثبات وعندنا الإستراتيجية الوطنية للتشغيل غادي نعلنو عليها قريبا احنا هيأناها، غادي إن شاء الله مجلس الحكومة غادي يصادق عليها في أقرب وقت ممكن باش ندخلو واحد العدد ديال الإجراءات والتدابير اللي يمكن لها تحسن المتغيرات ديال سوق الشغل وتخفف من معدل البطالة، وخصنا نكونو متفائلين ونرسمو أمام شبابنا التفاؤل، بدل ما نكونو متشائمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

هنالك تعقيب، السيد رئيس الفريق؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

طيب، السيد الوزير، مادام كنتكلمو على الأرقام، خصنا نضيفو واحد الرقم آخر.

2012 كان معدل البطالة 9% ملي ابدات الحكومة، في 2013 انتقل إلى 9,2%، اليوم وصلنا لـ 9,9%، بمعنى أن مستوى البطالة في تصاعد.

السيد الوزير،

كتقول بأن هدف التزامات الحكومة مازال ممكنا، أنا أشك في ذلك، اعلاش؟ في هاذ 3 سنين اللي دازت حققت الحكومة نسبة نمو ديال 2,4%، فيما تبقى من عمر الحكومة غادي يكون من ضروب الخيال توصلو لـ 5.5%، لعدة أسباب أهمها النموذج التنموي المعتمد في بلادنا فيه اختلالات، وقد اعترفتم بذلك في هاذ الكتاب في هاذ المداخلة.

ثانيا، النتائج ديال الإحصاء الأخير ديال (HCP) آش كيقول؟

سنويا عندنا 400.000 من الموارد الجدد، معناه أن الاقتصاد الوطني خصو يخلق 400.000 من فرص الشغل، وهذا مستحيل. في هاذ ثلاث سنين، الحصيلة ديال ثلاث سنين جبتو 295.000 منصب شغل، 90% منها مناصب شغل أقل من السلك الإعدادي... ولكن حذاري من خلق الأوهام، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.. تفضل، ما ابقاش عندك الوقت، السيد الوزير.. في جوج ثواني.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد المستشار المحترم،

إلى عندك شي وصفة جاهزة باش نقضيو على البطالة، أنا مستعد نطبقها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل، وموضوع السؤال هو تدبير حظيرة سيارات الدولة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد رئيس الفريق، السي العلمي.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

حظيرة سيارات الإدارات العمومية بالمغرب تعتبر من أكبر حظيرة سيارات الدولة في العالم.

السيد الوزير،

بكل اختصار، نسائلكم عن:

- ما هي الإجراءات المتخذة لترشيد النفقات المخصصة لتدبير حظيرة سيارات الدولة؟

- ما هي الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة اللجوء المستمر لكراء السيارات من طرف الإدارات العمومية؟

- وما هي التدابير الرقابية بخصوص المساطر والإجراءات التي تدبر بواسطتها الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك حظيرة سيارات الدولة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

أشكر الفريق المحترم على طرح هاذ السؤال.

أنتم تعلمون بأن هاذ حظيرة السيارات اللي موجودة ماشي اشتريت في 2012، هذا تراكم، معدل السن ديالها اللي عندنا ديال 136 ألف، معدل السن 10 سنوات، بمعنى آخر أنها تشرات وتراكمت مع مرور السنوات والحكومات. إذن، نحن أمام واحد القضية اللي خصها تعالج.

لكن، أيضا يجب أن نعترف بأنه.. خلينا نتكلمو بصفة عامة، كاين قطاعات واعدة اللي محتاجة للسيارات وما أكثر، محتاجين لها، قطاعات اللي كيخرجوا للميدان لابد نحتاج للسيارات، كما نحتاج أيضا إلى توسيع الإدارات باش نكونو قريبين من المواطنين ونقومو بالدور ديالنا، ويمكن نعطي النموذج ديال وزارة التجهيز والنقل ووزارة الفلاحة ووزارة الطاقة، واحد العدد ديال الوزارات.

بطبيعة الحال لما جاءت الحكومة دارت واحد المقاربة، تعرف، السيد المستشار المحترم، ما كاينش شي وزارة كتشري شي سيارة إلا بإذن السيد رئيس الحكومة، وبالتدليل، لماذا غادي يشري هاذ السيارلت؟ يعني كيتقدم على أساس أن تعوض اللي فات، ما كتكونش إضافية إلا إذا كان هناك حاجة ملحة، خاصة الوزارات المحدثة، وأيضا أنه حتى كيأدي البقية اللي غادي يشري المقابل ديالها كيديها لـ (la réforme) باش كنبقاو نحافظو على التوازن ونحافظو على نفس العدد.

المسألة الأخرى، هو أنه تحدد السقف الأعلى، ما ابقاتش السيارات.. يمكن نقول لكم الوزراء ما عندهمش الحق يتجاوزوا 45 مليون، لم يبق كالسابق 90 مليون و80 مليون وزيادة، أقصى 45 مليون، ويمكن لي نقول لك حدث أنه تزادت غير 8000 درهم وحوسبنا عليها، صافي 45 مليون، 45 مليون، حتى للسيارة ديال الوزير، باش نعطيكم هاذ النموذج.

ثم أنه بطبيعة الحال الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك دارت واحد المقاربة اليوم (fleet management)، اللي عرضتها على القطاع الخاص وبدا كيتعامل معها، الآن عرضناها على الحكومة وأول قطاع اللي غيطبقها هو قطاع التجهيز والنقل، لأن الوزارة هاذ الإدارة تابع لو، للتدبير باش نقلصو من الكلفة، نقلصو أيضا من الكلفة ديال الصيانة، نقلصو أيضا من الكلفة ديال البنزين، ثم أيضا نراقبو تحرك هذه السيارات، هاذي واحد القضية مهمة جدا، لابد من مراقبة التحرك ديالها، السيارات اللي خصها تبقى وسط المدينة وسط المدينة، السيارة اللي كتخرج للميدان كتخرج للميدان، آش من نهار؟ ولذلك تدارت اقتراح كنموذج، عندنا نموذج معلوماتي بـ (GPS) اللي كيحاول أنه يدبر الحركية ديال السيارات لمزيد من ترشيد هذه النفقات ومتابعة الاستثمارات في هاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

التعقيب السي علمي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد علمي:

نعم، السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشكركم على الجواب، وأنا معكم بأن كاين تراكم، ولكن الحكومة بصلاحياتها التي تتوفر عليها، لا ينبغي لها أن تقف وقفة الحيران، كاين تراكم إيه، ولكن أشنو درت في هاذ ثلاث سنين من أجل محاربة هاذ التراكم، سيما وأننا نلاحظ ونتتبع بأن كاين زيادة في الشراء ديال السيارات، لا بالنسبة للجماعات الترابية ولا بالنسبة للإدارات العمومية.

السيد الوزير المحترم،

احنا كفريق الاشتراكي احنا معكم باش يتشراو سيارات الإسعاف، لأن ذاك المواطن اللي في المغرب العميق اللي في البادية وفي العروبية محتاج لسيارة الإسعاف، احنا ماشي ضد سيارة الإسعاف، احنا مع الأمن، الموطن عليه أن ينعم بالأمن، احنا مع الأمن الوطني يكون عندو

سيارات فاخرة، مع الدرك الملكي، مع وزارة التجهيز، لأن كتفك العزلة على الناس.

ولكن احنا ضد البذخ، قبل قليل، السيد الوزير، قلتم بأن سيارة الوزير ما كياخذهاش بـ 45 مليون، و(Audi) ما كايناش شي (Audi) في المغرب بـ 45 مليون، كاين وزراء عندهم 45 مليون، أنا ما كنتحدثش عليك انت، احنا تهضرو على الحكومة، الأمر لا يتعلق بوزارة التجهيز، لا سيارات جديدة اقتنيت (Mercedes) ،(Audi) ثمنها الحقيقي كيفوت 45 مليون باش نكونو كنهضرو بالوضوح.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، في إطار الحكامة التي نتحدث عليها وننشدها جميعا، كاين تراكم السيارات، ولكن أشنو درتو انتما في إصلاح السيارات؟ راه كاين ماشي غير (gonflement)، كاينة ذاك الشي خطير فيما يتعلق بالفاتورات اللي كتخصصها الإدارات العمومية والجماعات الترابية، أنا ما كنستثنيش حتى المنتخبين، كنهضر معكم بكل موضوعية، فيما يتعلق بالإصلاح ذات السيارات لحضيرة الدول.

ثانيا، كاينة الفاتورة المتعلقة بالوقود، وكاين الاستغلال الفاحش ديال سيارات الدولة والجماعات الترابية السبت والأحد، راه ما كاين حتى شي إجراء احترازي، لا ضد المنتخبين، أو بعض المنتخبين ولا الدولة، كاين هنا السبت الأحد كيديروا السيارة ديالهم كينقلوا فيها اولادهم للمدرسة، كاين اللي عندو السيارة ديال الدولة كيخصصها للزوجة ديالو تمشي بها للحمام، وهاذ الشي ماشي معقول، السيد الوزير، وكاين، في الرباط، الدار البيضاء، طنجة، تطوان، وزان فيما ابغيتي، كاين جماعات قروية الناس ما عندهمش، العزلة، ورئيس الجماعة عندو ثلاثة، إيوا اسمح لي الجماعة الترابية عندها استقلالية إيه، ولكن كاين الوصاية اللي كتمارسها وزارة الداخلية.

أنتم كحكومة متضامنة ابغينا شي إجراءات ملموسة باش نرفعو الحيف على المواطن اللي كيشوف المال العام كيتوضر في هاذ الحظيرة، وما يمكنش نحملوه المسؤولية، حتى إلى كان التراكم احنا ابغينا انتما شنو درتو باش نقضيو على هاذ التراكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السي علمي صافي.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

ياك قلنا لك أشنو درنا والقرارات اللي اخذينا، والمنظومة الآن اللي وضعناها، والسقف اللي حددناه، إلى كتكلم على سيارات قديمة في حكومات سابقة شيء، كنتكلم على أشنو درنا احنا كوزراء؟ وما كاينش كلهم غيروا السيارات ديالهم، بعض الوزراء اضطروا يغيروا، وطلب منهم ما يفوتش واحد السقف.

ثالثا، مادام تعلمون هذا البذخ السيد وهاذ التبذير، كتشوفوه؟ عندكم (IGAT) والمجلس الأعلى للحسابات والولاية اللي احداكم كمنتخب، صورها ودير الشكاية والمراقبة.. لا اسمح لي، الحكومة كتقوم بالدور ديالها، المنتخب كيقوم بالدور ديالو ماشي في السؤال، حتى محليا باش ما يكونش متواطئ مع الناس اللي متحالف معهم محليا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وننتقل إلى السؤال الموالي وهو حول تدبير المرحلة الانتقالية بين تطبيق القرارين القديم والمزمع تطبيقه والمتعلق بمأذونيات النقل بالحافلات، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يعتبر تحرير قطاع النقل بالحافلات من أهم مظاهر إصلاح هذا القطاع، لكن في يناير الماضي، أصدرت وزارتكم دورية للسادة المديريين الجهويين والإقليميين للتجهيز والنقل لعدم تجديد بطائق الإذن الخاصة بحافلات النقل العمومي للمسافرين، وهذا تسبب ضررا كبيرا لأرباب النقل، مثلا عدد كبير من الحافلات وقفت لأنها أصبحت بدون رخصة، كذلك عدد آخر منها أصبحت في الفوريانات، لأن ما بقاش عندهم (autorisation) باش يمشيو.

لهذا، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي التدابير التي ستتخذونها لتجنيب هذه الفئة لخسائر مادية قد تلحق بهم، وما هو تصوركم لتحرير هذا القطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

أشكر الفريق المحترم والمستشار المحترم على هاذ السؤال، كنتمنى تجي فرصة يتعطانا الوقت للحديث في هاذ الموضوع.

هذا من الملفات الذي عرف حراكا قويا في البلاد ديالنا وإضرابات ما اقترحت إصلاحات وإضرابات مضادة حتى سابقا من داخل الحكومة،

داخل الحكومة ولما جبنا بعقد البرنامج قبيل التوقيع عليه وصلنا لـ 99% يعني تحركت آلة، كنتكلمو بصراحة وتوقفت هاذ العملية.

باش نكونو صرحاء احنا متفقين، راه فايت تلاقينا، على أن هاذ القطاع من مصلحة البلد، أقولها للسادة المنتخبين، من مصلحة البلد أن يصلح، من مصلحة البلد أنه يخضع لطلبات عروض، وهذا هو القرار اللي اخذينا، ما نبقاوش في منطق الكرايم، سابقا ضمنا المكتسبات للمهنيين، وأنت شاهد على ذلك، ضمنا أنه ما غيفيقوش في الصباح ويلقاو حتى تتخرج واحد الكريمة هو تيخرج مع 8 ونصف كيلقى مع 9 إلا ربع، كنتو كتفيقوا في الصباح كتلقاو كريمة كتخرج، سير مع 9 إلا ربع، اللي كيدي لهم حقهم. ضمنا لكم أنه ما غادي نمشيو إلا للخطوط اللي هي ما فيهاش يعني الفائض، غادي نمشيو للخطوط لي مازال فيها نقص حماية للمكتسبات. ضمنا مليار ديال الدرهم باش نجددو الحظيرة ديال الحافلات، ضمنا برنامج ديال التكوين والقضايا الاجتماعية، وصلنا أننا غادي نظمو، احنا متفقين.

فوقع العام الأول زيدونا عام، العام الثاني زيدونا عام، العام الثالث زيدونا عام، وصلنا إلى نهاية المطاف أنه لابد ندوزو للأمور العملية، وأنا لا أخفيك اليوم غادي نضطرو المسؤولية أمام الله وأمام شعبنا سنفرض أنظمة ديال الأمن وديال السلامة، غادي نجيبو الأموال لتجديد الحظيرة، غادي نديرو التكوين، ابغاو الإخوان واحنا مقتنعين، وأنا كنعتقد، فئة عريضة منكم المهنيين، الإخوان المهنيين مقتنعين بالعملية ديال الإصلاح، ولكن تحتاج واحد الجرأة مهما كانت الكلفة السياسية، ولكن مهما كانت الكلفة حتى على بعض الناس.

لأنه دابا كاين إشكال، 70% ديال الكريمات مكريين، واحد جالس عندو الكريمة تيتخلص بظروف معينة الله يكمل بخير إلى كان يستحق، والمهني مسكين اللي كاري جالس كيتعذب مع حوادث السير ويخلص الناس، فقلنا لابد نخلقو توازن في هاذ البلاد، لأن هذا هو العدل وهذه هي التنمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد المستشار، تفضلوا لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

أنا بصراحة كنتفاجأ في الجواب ديالك، لما كتقول لي بأنه أصحاب لاكريمات كيستافدوا من هاذ الأموال، شي ناعس وكيشد 20 مليون في الشهر، وواحد تينوض يعري على اكتافو وينوض مسكين كيخدم باش يخلص هذيك لاكريمة وباش يخلص الطريطة.

ولكن، السيد الوزير، راه النقالة اليوم عالاش ما راضينش على هاذ الوضعية، اعلاش ما راضينش على هاذ التحرير اللي كنتو جايبينو، واش هاذ التحرير جاي باش يحرر من هاذ أصحاب الكريمات اللي كيشدوا الملايين وناعسين، ويعطي لصحاب النقل اللي هما خدامين في الكيران يخدموا بالكيران ديالهم، اعلاش غادي تكون هاذ لاكريمة أو هاذ (l'autorisation)، ديرالكار ديالك وسير اخدم.

وراه اليوم راه ماشي هاذ الشي اللي كتقولوا، السيد الوزير، ماشي هاذ الشي اللي كيتقال، أنا امشيت عند الكاتبة ديالكم في الوزارة الطريقة اللي شرحت لي بطريقة أخرى، كتقول لي أسيدي راه آخر ماي خص لمول الكار يمشي يشري الكريمة من مول الكريمة، يعني خص يعطيه الملايين، ولا خصو يدخلو معه شريك، واحد ناعس في دارو غدا عاوثاني تتجي تقول لو آجي ادخل معايا شريك في شركة ولا آجي نعطيك الملايين باش تبيع لي، ودائما هو المستفيد.

فين هما هاذ اصحاب لاكريمات، هاذ الناس امساكن اللي تيضربوا تمارة وخدامين في الكيران ديالهم، وراه هاذوك اللي خص تفكروا لهم، حرروا كما حرروا في أوروبا، اعطيو الناس اللي جايب كار جديد وجايب.. ديرواحد دفتر التحملات ها آش خصك تتوفر، ها آش خصك تعطي وزيد تخدم، ولكن راه ماشي هاذ الشي اللي كيتقال، انت دابا راه فاجأتني بالجواب ديالك.

إذن، حرروا هاذ القطاع وباراكا من الريع، باراكا من هذوك الناس راه استفادوا، اكلاو الملايين الله يجعل البركة، أوغادي يبقاو دايما ناعسين في ديورهم وكيديو في الفلوس، وخليو الناس إلى كنتو، الناس راه دارت فيكم زعما نهار جيتو قالوا اللهم راه واقيلة هاذ الشي غادي يتغير، ولكن راه ما شفنا والو، السيد الوزير، مع كل.. وهذا راه تيظهر لي راه خصو واحد اليوم دراسي للموضوع، إلى كان ممكن ناقشوه مزيان لأن فيه ما يتقال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم بعض الثواني.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

أتمنى أن يعطى الوقت الذي أوقف عملية الإصلاح في البداية من داخل الحكومة، وحركوا ماشي اصحاب الكرايم، مع الأسف جبنا البرنامج لصالح المهنيين، هما اللي داروا علينا الإضراب، وأنا تنتكلم معهم بصراحة، قلنا لهم جبنا لكم برنامج لصالح المهنيين، قلنا لكم تنضمنو لكم ما تبقاوش تجددوا الكرا كل مرة، غادي يولي الكرا على الأمد البعيد، قلنا لكم غادي نديرو طلبات عروض للفئة الجديدة وباقي تتذكر ديال 32 بلاصة وأعطيناها للمهنيين اللي عندهم أكثر من 5 سنوات، وقلنا لكم هاذ مالين الكيران اللي كيستثمروا غادي نجيبو لهم

مليار باش يجددوا الحافلات ديالهم، ما اعطيناش لصحاب الكرايم، أعطاوهم للمهنيين.وقلنا أنه مستقبلا أي خطوط غادي نديرو معايير باش تكون فيها المهنية للمهنيين، هاذ الشي كامل جبناه.

ولكن كل مرة كنتحركو تتحرك آلة، اليوم احنا كننتظرو تهدأ الأمور، غادي نجلسو معكم، ونقولو أسيدي أشنو اللي غادي يحافظ على المكتسبات، أولا الناس اللي كيعيشوا على حساب، اللي هما محتاجين، على حساب الكرايم، من طبيعة الحال كاين اللي ما محتاجش، باش نكونوا صرحاء، كاين اللي كيعيش بها، وهاذ المهنيين مساكين اللي كيضربوا تمارا، وعندهم إشكالات ونلقاو واحد النوع من التوازن.

مستقبلا، ما كاينش شي كريمة إلا بناء على طلبات عروض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة، حول التلوث البيئي.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

يتوفر المغرب...

السيد رئيس الجلسة:

استنى استنى، استنى.. السيد المستشار، أرجوك، أشنو ابغيتي؟ السيد المستشار، أرجوك، أشنو كتقول... ما دام أنا اللي كنسير، لأن هو طلب مني أن أؤخر السؤال الله يخليك.

تفضل السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

يتوفر المغرب على إرادة سياسية تريد أن تجعل من التنمية أحد الخيارات الإستراتيجية بالنسبة لبلدنا من أجل التماسك الاجتماعي والترابي، وتتجلى هذه الإرادة السياسية في أن المغرب يتوفر على ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، إلا أن الواقع البيئي الذي نعيشه يجعلنا نتساءل عن الجدوى من التشريعات في غياب أجرأتها وتفعيلها.

ما هي المقاربة التي ستعتمدها الحكومة لمعالجة إشكالية البيئة؟

وما هي إستراتيجيتكم الجديدة في حماية البيئة، خاصة في المناطق الصناعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيدة الوزيرة تفضلي في إطار الجواب.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السادة المستشارون،

أولا، المقاربة أو الإستراتيجية خصنا عليها يوم دراسي، لأن الكثير تعمل في هاذ السنتين هاذي.

نزلنا الترسانة القانونية، وصحيح إلى درنا القانون وما طبقناهش، ما كيصلاحش، ولكن إلى ما كانش عندنا القانون ما كتكونش عندنا القوة ديال التنزيل ديال الإستراتيجية، فكان ضروري باش يكون عندنا قوانين، واشتغلنا كثير من ناحية القوانين، القانون الإطار، المراسيم ديال التطهير، المراسيم ديال الحدود القصوى، المراسيم ديال النفايات الخطيرة اللي كتشكل واحد الخطر كبير على المستوى الوطني، وكان ما عندناش الآليات باش نراقبوها.

إذن، كانت ترسانة قانونية كبيرة.

من الناحية ديال المراقبة البيئية، جينا بالمرسوم ديال الشرطة البيئية، المختبر الوطني لأول مرة اللي مختبر معترف به من طرف الهيئات اللي تأمل بالمختبرات، اللي غادي يتبع المشاريع البيئية، واللي غادي يدير المراقبة.

25 شرطي الآن هي موجودة وكاينة على الصعيد الوطني كتدور باش تدير المراقبة البيئية. درنا شراكة مع وزارة الداخلية فيما يخص الشرطة البيئية.

الحد من التلوث ديال النفايات الصلبة على الصعيد الوطني، 220 مطرح نفايات، احنا في سنة واحدة درنا 45 إعادة هيكلة ديال المطارح القديمة، اللي كنا كنديرو خمسة ديال المطارح في السنة.

احنا درنا 45، 12 ديال المحطات ديال المعالجة وديال التثمين ديال النفايات، دخلنا لأول مرة في المغرب المنظومة ديال التثمين ديال النفايات في المغرب، والأهم فاش كنتكلم معك كاينين 12 ديال المحطات اللي هي كتبنى على الصعيد الوطني.

دخلنا للفرز، خلقنا فرص ديال الشغل على الصعيد الوطني، نعطيك غير آخر مثل هي (coopérative) كاينة في الناظور 800 ديال

الناس اللي دخلوا يخدموا في (la coopérative).

الزيوت المستعملة، في سنة وحدة خلقنا 1500 فرصة ديال الشغل في إعادة الزيوت.

كذلك، لأول مرة في المغرب...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، صافي السيدة الوزيرة؟ خلي شوية ديال الوقت للتعقيب باش.. هناك تعقيب؟ تفضل الأستاذ السي سعيد التدلاوي، تفضل.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة احنا كنشكروك، السيدة الوزيرة، لأنه المرأة المناسبة في المكان المناسب من خلال التكوين ديالكم. واحنا عرفنا المجهودات الجبارة اللي تقوم بها السيدة الوزيرة من خلال الترسانة القانونية اللي تكلمت عليها، مراسيم التطهير، مراسيم النفايات الخطيرة، المختبر الوطني، واحد العدد ديال الأمور.

ولكن احنا اللي ابغينا اليوم نوضحو، السيد الوزيرة، كاين بعض الأمور اللي هي لم تخضع إلى بعض الرخص، منها مثلا نعطيكم تاوريرت الدخلة ديالها واحد الرائحة كريهة والسبب ديالها هما ذوك المطاحن ديال الزيتون، وذاك الما تيتسرب لواحد الواد اللي اسميتو واد زا، وهذاك الواد تيكب في سد محمد الخامس اللي هو ماء صالح للشرب، وكذلك هذاك الواد الناس كيسقيو منو في القطاع الفلاحي. كنتمناو في الفريق الحركي كيطلب منك باش تزور هاذ المدينة.

اللي ابغينا، السيدة الوزيرة، هاذ الشي عرفناكم أنكم ضابطاه، ولكن اللي خطير، السيدة الوزيرة، هو أنه في بعض المناطق وخصوصا الدار البيضاء، كاين بعض المناطق الصناعية اللي هي ما كتعرفوهاش، لماذا ما كتعرفوهاش؟ لأن هي عشوائية، نعطيك مثال واحد طلب رخصة ديال إسطبل ديال الدجاج، الدجاج ملي كيبيض البيض كيولد الفلالس، ذاك الفلالس بيضوا 69 مصنع آخر، دار 69 (hangars) من خلال (hangar) واحد، ولاو هاذ (les hangars) كلهم تيأويو منطقة صناعية عشوائية خطيرة لواحد الدرجة ما تصورش، رغم أن (le règlement) ديال الظهير ديال 1914 اللي كينظم واحد العدد ديال المصانع موجودة في هذيك المنطقة، وأخطرهم هي واحد الشركة اسميتها «فاكوم»، تعمل (la pétrochimie) بمعنى المواد الأولية اللي كتصنع باش تصوب المواد ديال الصباغة، وهاذ الشركة هذي ما عندها حتى رخصة، بل أكثر من هذا ما مخلصاش لا الواجبات ديال الرسوم باش تشتغل، لا الضريبة الأولى باش تحل (le permis d'habiter)، لأن بناء عشوائي.

أكثر من هذا، صاحب هاذ 70 محل آش دار؟ اخـــــــــذا (le monopole)، احنا كنعرفو (le monopole) ديال الما والضو عند (l'ONE) أو (Lydec) في الدار البيضاء، هو دار (poste) هو اللي تيبيع لهاذ الناس الضو.

هاذ الناس تيشتغلوا بمواد خطيرة وسامة كثيرا. أنا غادي نعطيكم مثال بسيط، السيدة الوزيرة...

السيد رئيس الجلسة:

صافي السيد الرئيس، غادي نقطعو عليهم الضو وانت غنقطعو عليك الصوت لأنك تجاوزت الحيز ديالك القانوني، الوقت ديالك استغرقته. السيدة الوزيرة، تفضلي.. اعطي لها الوثائق ديالك.. السيدة الوزيرة، في ثواني.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

السيد المستشار،

إلى كنت تهضر على أولاد حدو وعلى المنطقة العشوائية الصناعية ديال أولاد حدو، راه اللجنة غادي تخرج لها في هاذ الأسبوع، وراه في علم السلطات المحلية، وراه احنا واقفين عليها وجاتنا شكاية واحنا خدامين عليها.

وبالنسبة لتاوريرت، راه كاين مشكل كبير، لأنه احنا اعطينا الدعم ديالنا للمنطقة الصناعية لعصر الزيتون، ما ابغاوش يساهموا باش نزلو الحلول مع (l'ONEP) ومع معاصر الزيتون ومع السلطات المحلية، وامشينا وكنعرف هذاك المشكل مزيان.

البارح توقعت الاتفاقية مع السي أخنوش باش نجيبو الدعم حتى من وزارة الفلاحة ونحاولو باش نكثرو من المشاركة ديال الدولة باش نزلو هذيك (la participation) ديالهم باش يمكن نلقاو الحل. والمشكل ديال تاوريرت راه على الصعيد الوطني كامل، والآن كاينة شراكة باش نلقاو الحل للمرجان على الصعيد الوطني .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الأخير المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، وهو موجه إلى السيد وزير التجهيز، وموضوع السؤال هو الطرق الثانوية بالعالم القروي، وضعية الطرق الثانوية بالعالم القروي، والسؤال كذلك لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، الأهمية الخاصة التي تحتلها الطرق الثانوية بالنسبة للعالم القروي، وذلك باعتبارها الشريان الذي يحقق سريان التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها، إضافة إلى انفتاحها على العالم الخارجي.

لذا، ومن منطلق الاهتمام الخاص الذي أولته وزارتكم لهذه الطرق من خلال تخصيص صندوق لها، وفي المقابل الوضعية المزرية التي توجد عليها، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم لتدارك هذا النقص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أعرف اهتمامكم كما اهتمام باقي المنتخبين بالعالم القروي وهو يستحق، لكن العالم القروي هي قضية أفقية، وأنتم تعلمون أنه كاين تدخل واحد العدد ديال الوزارات بالإضافة للجماعات المحلية. كنعتقد ممكن أن يكون مجال في إطار اللجنة ونجيو نتداولو ونتحدثو على ما هو موجود، ما هو الخصاص اللي باقي خصنا نعالجوه، وأشنو هي المقاربة السليمة؟

أنتم تعلمون من الناحية القانونية، خليني نقول لك من الناحية القانونية أن الطرق ديال الجماعات، بما فيها القروية والحضرية، هي مسؤولية الجماعات، دابا من الناحية القانونية أنه الطرق من مسؤولية الجماعات، لكن تبنت الدولة منذ مدة وماشية فيها أنها لابد أن تواكب الجماعات من خلال الدعم ومن خلال التأطير ومن خلال أيضا التمويل، لذلك كان البرنامج الأول، ثم جاء البرنامج الثاني، ثم جاء البرنامج ديال التهيئة الترابية (PMAT) اللي الآن كلهم تقريبا غيساليو في 2015 - 2016.

فنحن نحتاج الآن إلى برنامج جديد، بعجالة هاذ البرنامج الجديد فيه:

أولا، مضاعفة الحجم المالي، أنتم تعرفون بأن الصندوق ضعيف، وهذا قرار ديال الحكومة ثلاثة ديال المرات ديال العالم القروي، أنه غنمشيو للطرق الإقليمية اللي كتجمع ما بين الجماعات بعدا وما بين الجماعات ومراكز الأقاليم باش ما تبقاش الجماعة محاصرة باش يمكن لها تبيع وتشري ويمشيو للمرافق، أنه امشينا لجزء منو وما سبق إنجازه باش ما يضيعش لابد من الصيانة ديالو والتصنيف ديالو.

ثالثا، غنمشيو للجماعات القروية والجبلية اللي ما عمرها استفادت باش يمكن لها تستافد، باش يكون نوع من العدالة في توزيع هاذ المشاريع، ثم غنمشيو للقناطر، وأنتم تعلمون في العالم القروي أن أحيانا دوار قنطرة أفضل له من كيلومتر ولا 2 ديال الكيلومتر، لأن كيخليه يمشي للمرافق ولا يمشي للدوار الآخر ولا يمشي للفلاحة ديالو بدل ما يدير واحد عشرات الكيلومترات.

فهاذ المقاربة مع الإخوان ديال وزارة الداخلية كان عندنا اجتماع، كنحاولو إن شاء الله قبل بضعة أسابيع إن شاء الله أو أشهر باش يكون هاذ البرنامج اللي غادي يكون في السنوات المقبلة متكامل لصالح العالم القروي بالنسبة للبنية الطرقية، اللي غيساهم فيه الجميع باش يمكن لنا نستجبو للحاجيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

تفضلوا السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد امبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير.

أنا كنشكركم السيد الوزير على المجهودات القيمة اللي كتقوموا بها على الصعيد الوطني، لأن في الحقيقة هاذي البلاد ديالنا الحمد لله الوطنية ديال شاسع.

لكن، السيد الوزير، اللي ابغينا نتذاكرو عليه دابا، كيف ما قلت الطرق القروية من أصل الجماعات، ولكن كاين طرق قروية كمثل 21 و22 اللي هاذي هي الثالثة من أصل من الحكومات السابقة واحنا كنلقيو عليها سؤال، اللي كتربط ما بين خميس أولاد الحاج، حد التوابت، براكة الراضي، واللي كتربط ما بين إقليمين، ماشي ما بين جماعتين ولا بين...

كذلك، السيد الوزير، ابغينا نتذاكرو على الطريق اللي هي توقفت ديال خميس أولاد الحاج اثنين الغياث، اللي جات ذيك الفيضانات اللي كانت خصها تحل للعموم في شهر شتنبر 2014، ولحد الساعة باقا ما كايناش.

كيف ما قلت، السيد الوزير، القناطر وما أهمها، لأن راكم وقفتم في زيارتكم لإقليم أسفي القنطرة ديال «اشعاب أزاك» اللي في الحقيقة المجهودات الجبارة لا ديال مندوبية التجهيز ولا ديال الجماعة، والشركاء اللي هما الشركات اللي هما موجودين داخل الجماعة، اللي في الحقيقة كون ماشي هاذ المجهودات اللي تدارت غادي نبقاو في عزلة، راه باقا الآن ما عرفناش أشنو المصير ديالها، لأن غير ترقيعية، درنا مسائل ترقيعية باش فكينا العزلة ما بين الصويرة وأسفي على 301.

كذلك، السيد الوزير، ابغيت نسولك على واحد الطريق اللي ابقات ما بين آسفي ومراكش، آسفي المسائل ديالو تصاوبات، مراكش صايب المسائل ديالو، ابقى إقليم اليوسفية، ما اعرفناش هاذ الناس آش كيقولوا واش احنا حكرة ولا شي حاجة، لأن اللي في روسنا هو الصفقة دازت في شهر 11 والآن باقي ما تأشرش عليها. مشات للمصادقة من شهر 11 واحنا دابا في شهر 5 ومازال هاذ الصفقة ما خرجت للوجود.

وهذي هي النقطة السوداء اللي كاينة عندكم في هاذيك الطريق ما بين آسفي ومراكش، هي هاذيك اللي في إقليم اليوسفية وهي اللي كيوقعوا فيها واحد العدد كبير ديال حوادث السير.

ولهذا، احنا تنطلبو منكم، السيد الوزير، هو تسرعوا بهاذ المسائل هاذي، لأن الناس كينتظروا وكيسألوا اعلاش هاذ الاقليم صاوب الطريق ديالو وبقات اليوسفية في عزلة، هذا هو اللي تنقول للسيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

ابغيت غير أطمئن السيد المستشار وكنشكرو على طرح هاذ السؤال، نتمنى ناخذ عندك هاذ الشي من بعد باش يمكن لي نجاوب، ولكن ما تبقى من مقطع في اليوسفية كنعتقد غادي يبداو يشتغلوا فيه قريبا إن شاء الله باش تكتمل.

اللي يمكن لي نقول بأنه حرصنا كل الحرص باش الصيانة نعطيوها الأهمية ديالها، لأن كانت 10 سنوات وهي في تراجع، يجب أن نقول الحقيقة، كان عندنا أكثر من 60% طرق جيدة وحسنة، في 2012 لما جات الحكومة لقينا يالاّه 53%، اليوم ربحنا الحمد لله 5 نقط في 3 سنوات، وغادي نربحو الباقي إن شاء الله فيما تبقى.

حجم الاستثمار، غير نقول لكم هذه السنة 2015 كان تقريبا حجم الاستثمار ملي جات الحكومة كتدير واحد 2 المليار و140، بمعنى واحد 210 ديال المليار ديال السنتيم، السنة ديال 2012-2013، درنا في سنة 2014: 230 مليار، الآن غادي نديرو 340 مليار ديال السنتيم في الصيانة، وغادي نمشيو للطرق الإقليمية، وغادي نمشيو للقناطر اللي تكلمتو عليها، لأن كاين 1200 قنطرة كلها في ظروف سيئة، والكلفة ديالها حوالي 5 المليار قسمناها على بضع سنوات، انتما كتعرفوا الإمكانيات ديال البلاد ديالكم، ولكن حرصنا كل الحرص أيضا باش المحاور الرئيسية، وراه أكيد أنكم كتجولوا، جميع المحاور الرئيسية اللي كتدوز منها 80% حركية السير كلها إن شاء الله سننهيها إذا قدر الله قبل نهاية ولاية الحكومة، وهاذ البرنامج اللي تكلمنا عليه غادي نجاوبو، ولكن مزيان ناخذ هاذ الأرقام ونتواصل معكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا لجميع من ساهم في إنجاح هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 1012

التاريخ: الثلاثاء 16 من رجب 1436 هـ (05 ماي 2015 م)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عذاب، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصل مجلس المستشارين باعتذارات مكتوبة من عدد من السادة المستشارين عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفوية ليومه الثلاثاء 05 ماي 2015، ويتعلق الأمر بالسادة:

عبد الرحمان أشن، الجيلالي الصبحي، امبارك النفاوي، محمد أمزال، محمد عبده عز الدين، لحبيب لعلج، سعاد لغماري، لحسن بوعود، عياد الطيبي، يحفظه بنمبارك، محمد مفيد، الصخي حجوب، جمال الدين العكرود، عبد الرحيم أوعمرو، عبد الرحمن لبداك، عبد الرحيم عثمون، لحسن عباد، عبد الرحيم عماني، المختار صواب، عبد الوهاب بلفقيه، محمد الهبطي، محمد نبيه، عزيز مكنيف، عبد المالك لعرج، أحمد الإدريسي، حسان البركاني، المصطفى الرداد، لحسن بلبصري، زبيدة بوعياد، عبد الحميد أبرشان، عبد الله المظفار، أحمد التويزي، لحسن بلمقدم، فريدة النعيمي، عبد السلام الباكوري، مولاي الحسن الطالب، المكي الحنكوري، عبد القادر قوضاض، محمد العربي بوراس، إسماعيل قيوح، عبد الغني مكاوي، أحمد حنصالي، النعم ميارة، سيدي محمد أخطور، بنجيد الأمين، عبد العزيز العزابي، الطيب العلوي الأمين.

وطبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، نحيط المجلس الموقر أن البرلمان بمجلسيه سيعقد جلسة عمومية مشتركة يوم غد الأربعاء 6 ماي 2015 على السادة العاشرة صباحا، تخصص للاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2013.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصحة بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة نظرا لقيامه بمهمة تنفيذا لتعليمات ملكية سامية، وبمراسلة ثانية من رئيس الفريق الدستوري يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول مشكلة المركب الرياضي مولاي عبد الله إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 5 ماي، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 25 سؤال؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 12 سؤالا، أربعة أسئلة منها آنية موجهة لقطاعات التربية الوطنية، العدل، وثمانية أسئلة عادية موزعة على قطاعات السكنى، الوظيفة العمومية، التربية الوطنية، العدل، التجارة الخارجية، الشؤون العامة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى وسياسة المدينة حول الدور الآيلة للسقوط.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد ادريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي،

الجميع كيعرف الإشكالية اللي كتحطها الدور الآيلة للسقوط في

مختلف المدن المغربية وخصوصا القديمة منها. كل سنة نعيش مأساة.

السيد الوزير،

واش خممتو في الآليات اللي هي خصها تحط باش إن شاء الله السنة المقبلة ما نعيشوش نفس الإشكاليات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم، السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال.

سأكون صريح معكم، السيد المستشار، أن لا نعيش في السنة المقبلة أو السنوات التي ستأتي هذا النوع من المشاكل، لا أعتقد أنه يمكن لمسؤول أن يلتزم بذلك، لماذا؟

لأن هناك بيوت ودور تتقادم، والوتيرة التي نساير بها هذا الموضوع هي وتيرة لا بأس بها اليوم، لكن لا يمكن أن نقول بأنه سنتغلب على كل ما هو موجود.

سبق لي أن قلت بأنه الأمر يتطلب اليوم، أولا، إمكانيات مالية تتجاوز 7 حتى 10 المليار ديال الدرهم حسب المعطيات الموجودة اليوم، وعلما بأنه هناك برامج كبيرة تهم على سبيل المثال فاس أو الدار البيضاء أو ما تبقى من 31 نسيج عتيق، إضافة إلى القصور والقصبات، لكن ليس كل البنايات التي تهدد بالانهيار اليوم هي معنية بأشغال الترميم أو بإعادة إيواء أو إسكان الأسر.

هناك كما في علمكم 43 ألف وحدة اللي تم إحصاؤها هاذي عامين من قبل وزارة الداخلية على إثر السقوط اللي وقع في الدار البيضاء، من هاذ 43 ألف ما يزيد على النصف هو الآن مغطى باتفاقيات، بمعنى أن الأشغال سارية، وما تبقى سنسعى إلى أنه يتغطى في غضون هذه السنة، لكن مع ذلك الأشغال عاد تواكب هذا الواقع اللي هو واقع صعب وصعب جدا، لكن هناك تقدم الآن كبير، وعدد من المدن تعرف وتيرة لا بأس بها ديال تقدم الأشغال.

الآليات الإضافية هي ما نحن بصدد إخراجو في الأسابيع القليلة المقبلة، غنعرضو على مجلس الحكومة قانون للأنسجة العتيقة من أجل تسهيل التدخل خاصة على المستوى القانوني، ثم إحداث وكالة خاصة بمعالجة الأنسجة العتيقة والتجديد الحضري، كل ذلك سيتم في الأسابيع القليلة المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإشكالية اللي كتحط للمغاربة هي ذاك المناظر اللي هي تتكون في أوقات صعبة جدا في الشتاء، الليل، وما يصاحب ذلك من مخاطر. اللي تنطلبوه الآن احنا حطينا هاذ السؤال بلعاني في هاذ الوقت هذا، مباشرة من بعد الشتاء وقبل بكثير من الشتاء الجاية إن شاء الله، باش يمكن لنا نخممو بهدوء في الوسائل المصاحبة، فإلى كنا ما غنقدوش نتغلبو على العدد اللي اهضرتو عليه، خصنا وسائل مالية كثيرة، فعلى الأقل أننا نخممو في هاذوك الناس في الوقت اللي توقع شي حادثة تكون المصاحبة موجودة، فين نقلوهم موجود، ماشي عاد ذيك الساعة نبداو كنقلبو، الطب يكون قريب منهم أيضا.

إذن، مجموعة ديال الأمور تكون مهيأة لأننا ننتظر في مجال آيل للسقوط في كل لحظة أن تكون كارثة، وبالتالي علينا أن نتخذ الإجراءات منذ الآن حتى نتغلب على الأقل على التشرد اللي كيصبحوا فيه ذوك الناس اللي في ذوك الديور، وكذلك التطبيب ديالهم، وكذلك الأموات اللي كيمكن ينتجوا عن ذلك أن تكون الأمور ديالهم في احترام وفي تقدير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل لكم، السيد الوزير، رد عن التعقيب؟

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

طبعا أنا معكم في هذه الإجراءات للمصاحبة، علما بأنه نادرا ما نجد اليوم ضحايا ديال دور اللي سقطت وموجودين في حالة انتقالية، يعني باقي ما لقينا لهم فين يسكنوا. مثلا في الدار البيضاء تعلمون بأنه تم إعادة إيواء 4250 أسرة من بعد ما تم الإحصاء ديال الدور الآيلة للسقوط وإفراغ عدد منها، واستعملنا اشوية ديال الضغط لأنه دفاعا أو تفاديا لسقوط أرواح ديال مواطنات ومواطنين.

تم إعادة إسكان هؤلاء بالكامل اليوم، تصوروا المجهود بمعنى أنه خصك توجد لهم شقق وفي وقت سريع وكتلجأ للخواص وكتلجأ للشركات العمومية اللي عندها رصيد على هاذ المستوى. وبالتالي، اليوم المجهود يبذل في وقت قصير جدا، لكن مع ذلك يتعين أن يكون هناك احتياطي لمعالجة هاذ النوع من المشاكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه.. في التسيير الله يخليك، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

باش يكون الرأي العام كلو على علم أن اليوم الفريق الاستقلالي عندو سؤال واحد، وحيد، لماذا؟ لأن من حظه أنه تمت برمجة ثلاثة أسئلة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة اعتذر عن الحضور، وهذا من حقه.

ولكن، من حقنا نحن الفريق الاستقلالي أن نخبر مسبقا حتى نتمكن من اختيار أسئلة أخرى، وهذا عيب كبير وحيف في حق الفريق الاستقلالي، فلا نقبل مثل هذا الإجراء.

تم إخبار الإخوة المسؤولين عن برمجة الأسئلة، وعلى الأخص السيد الوزير المكلف بالعلاقة، أن السيد الوزير قد يتغيب فيجب إخبارنا حتى نتمكن من إدراج أسئلتنا. احنا اليوم كنحسو بواحد الغبن لأننا عندنا سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه السكن الاجتماعي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

الإخوة المستشارين المحترمين،

التزمت الحكومة من خلال برنامجها برفع وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي والسكن الموجه للأسر المعوزة بقيمة عقارية منخفضة التكلفة.

في هذا الإطار، نسائلكم عن حصيلة هذه الالتزامات، وما هو نصيب الأقاليم الجنوبية من هذا الالتزام؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم، السيد المستشار، على هذا السؤال.

اللي يمكن لي نقول لكم بأنه نصيب الأقاليم الجنوبية من المجهود المبذول على مستوى السكن الاجتماعي في شقه اللي يمكن نسميوه بالسكن اقتصادي، أي البقع، أي ما هو مخصص للبناء أو البناء الذاتي، لأن هذا هو اللي كيتمشى في الأقاليم الجنوبية، السكن الاجتماعي على صيغة الشقق ما كيتمشاش تما، وتعلمون ذلك.

في كل المدن الرئيسية: العيون، الداخلة، السمارة أقل، نسبيا بوجدور، وبعض المدن الأخرى التي توجد في شمال الأقاليم الجنوبية، طرفاية، طانطان، كلميم، أسا الزاك، إلى غير ذلك، التجزئات التي أقيمت تتجاوز عشرات الآلاف ديال البقع، يعني المجهود اللي تبذل في الصحراء ما عمرو ما تبذل في أي منطقة أخرى.

بالطبع المشكل اللي كاين هو أنه الجميع يتهافت على هاذ البقع، وقد تكون هناك بعض الممارسات الجانبية اللي كتجعل بأنه جزء من هاذ البقع يخضع لنوع من المضاربة، وهذا مؤسف، ونعلم بأن هناك حقيقة عدد من العمليات التي تجعل بأنه عوض أن تذهب هذه البقع إلى أصحابها، إلى مستحقيها، تذهب عبر هؤلاء في بعض الأحيان إلى المضاربة عبر عملية إعادة البيع.

لكن، يمكن لي نقول لكم بأنه المجهود، وراه تعلمون ذلك بالنسبة للسادة المستشارين اللي من الأقاليم الجنوبية، هاذ المدن اللي ذكرت محاطة بتجزئات بآلاف البقع، اللي ساعدت مثلا على أننا قضينا على المخيمات ديال الوحدة، ما ابقاتش موجودة في العيون وفي الداخلة، في السمارة كان تأخر ها احنا الآن عندنا برنامج اللي كيدخل في إطار سياسة المدينة من أجل القضاء على ذلك.

إذن، هذا المجهود كان مجهود كبير، مما لا يعني أن ما كاينش هناك خصاص، أعلم أن مع ذلك هناك طلب مستمر، ونواكب هذا الطلب بإحداث تجزئات إضافية.

السيد رئيس الجلسة:

هناك رد على التعقيب، السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد البطاح:

نشكركم، السيد الوزير، على ما جاء في ردكم على سؤالنا الخاص بسوق العقار، وخصوصا السكن الاجتماعي منه من خلال الحوافز الضريبية التي تقوم بها الدولة للمنعشين العقاريين القادرين على بناء أكثر من 500 مسكن، ومن خلال إنشاء صندوق كصندوق «FOGARIM».

كما تعلم، السيد الوزير، على أن سوق العقار يخضع أصلا لقانوني العرض والطلب، وبما أن الفئة الغالبة من المجتمع المغربي تلجأ إلى

القروض، نلاحظ على أن طلب الأسر على المنتوج الاقتصادي تراجع تدريجيا نظرا لعدم مواكبة الأبناك في منح القروض، وتقلبت عندنا الآية، ولاو دابا المنعشين العقاريين كيوجدوا المنتوج وما كيلقاوش الإقبال، لأنه هاذوك الأبناك ما كيسايروش العملية ديال البيع، وبالتالي فالمكون ديال الأبناك مكون حكومي عبر الوزارة المعنية. هذا من جانب، السيد الوزير.

الجانب الآخر من السؤال المتمثل في النصيب المخصص للأقاليم الجنوبية، فلاشيء يذكر أصلا في السكن الاجتماعي، أنا أخص بالذكر هنا السكن اللي ما كيتجاوزش السقف ديالو 25 مليون ديال اسميتو.. كاينين الناس فعلا، كاينين الناس اللي كيطلبوا هاذ المنتوج هذا، ولكن لا وجود له أصلا في الأقاليم الجنوبية، اللهم البقع الأرضية اللي ذكرتو، السيد الوزير، فهذا لا أحد يجادل في كون الدولة بذلت جهدا يشهد لها في هذا المجال، إلا من بعض الاختلالات التي شابت عملية التوزيع التي قامت بها مؤسسة العمران بمدينة الداخلة، والتي بالمناسبة نذكركم، السيد الوزير، على أنكم في جلسة سابقة قمتم بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق على ما وردكم من شكايات من المجتمع المدني، لذا نطالبكم، السيد الوزير، باش تمدونا بمعلومات في هاذ اللجنة هاذي، واش كاين شي حاجة؟ إلا ما كاين والو هذاك الشي اللي ابغينا، ولكن إلى كاين شي حاجة، كنطالبوكم، السيد الوزير، على أنكم تضربوا بيد من حديد على اللي كيلعبوا بالعواطف ديال الساكنة ديال المناطق الجنوبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم على هاذ التدقيقات. أنا امشيت مباشرة للأقاليم الجنوبية، لأنكم ضفتيو في السؤال ديالكم الأقاليم الجنوبية.

فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي عموما، الأمور اللي ذكرتيوها موجودة، ونجد حقيقة صعوبات الآن في مواكبة المشترين، لأن ذاك الشي ديال فوكاريم وكذا، بعض الأبناك الآن تتراجع في مصاحبة، ماشي الدولة، الدولة عندها الأموال المخصصة إلى ذلك. المشكل ديال الأبناك، نسعى إلى معالجته.

الآن، السكن الاجتماعي في شقه المرتبط بالشقق، ما مطلوبش بزاف في الأقاليم الجنوبية، ما كيبغيوش هاذ الشي هذا، لحد الآن، وبالتالي، كيفضلوا البقع.

لذلك، اصعيب أننا نمشيو نديرو شي منتوج اللي ما غيتباعش. عموما، هاذ العادات باقي ما ترسخت ديال السكن الجماعي (l'habitat collectif) في الأقاليم الجنوبية.

أخيرا، البحث اللي قمنا به، قمنا به كما هو في علمكم، مع الأسف أنا كنقول لكم بأنه في بعض الأحيان، أنا صريح معكم كما على عادتي، في بعض الأحيان قبل ما نسيفطو البحث كيكون وصلهم الخبر، وبالتالي لما وصلنا ما لقيناش شي حاجة تذكر، ولكن تأكدوا بأننا راه احنا راميين العين فيما يتعلق بالتلاعبات التي يمكن أن تقع، وفي الجواب الأول ديالي راني دليت لكم بأنه.. على أي حال هناك بعض الممارسات التي يتعين محاربتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول الأوضاع القانونية والاجتماعية لبعض الفئات من الأجراء العاملين بالقطاع العام. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، الإخوة المستشارين المحترمين،

يوجد بين صفوف العاملين لفائدة الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمقاولات العمومية العديد من الفئات التي لا تخضع لا للمقتضيات القانونية للنظام العام للوظيفة العمومية ولا للمقتضيات المنصوص عليها في قانون الشغل، وهو ما أنتج أوضاع ملتبسة جعلت هذه الفئات عرضة للحرمان من الحد الأدنى للحقوق والضمانات التي يستفيد منها الموظفون العموميون وأجراء القطاع الخاص، سواء على مستوى الأجور أو الترسيم أو الترقيات أو التغطية الصحية أو التقاعد.

وإذا كان هذا الحيف هو نتاج لتراكمات متعددة، فما هي الأسباب الكامنة وراء استمرار هذه الأوضاع؟ وهل تتوفر وزارتكم بحكم الاختصاص تشخيصا لأوضاع هذه الفئات حسب القطاعات؟ وهل ستبادرون لاتخاذ التدابير الكفيلة بتسوية الأوضاع المهنية والاجتماعية رفعا للحيف الذي يطال هذه الشريحة من العاملين بالإدارات العمومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هاذ السؤال.

لم أضبط بالضبط ماذا تريدون أن تقولوا بأعوان عموميين داخل الإدارات أو داخل الوظيفة العمومية، ولكن أقول أن العاملين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية، هم إما موظفين نظاميين أو متعاقدين وعددهم قليل، وكلهم مؤطرين بأنظمة أساسية. ومنذ 2001 حتى 2011 تم تسوية الأوضاع ديال جميع العمال المؤقتين اللي كيشتغلوا في الإدارات.

من جهة أخرى، القانون 65.99 المتعلق بمدونة الشغل قد نص في المادة 3 منه على أن أجراء القطاع العام الذين لا يسري عليهم أي قانون يخضعون لأحكام مدونة الشغل، واضحة الأمور.

إلا أنه في بعض الأحيان بعض الإدارات تلجأ إلى بعض الخدمات التنفيذية، كالبستنة والحراسة والسياقة عبر أعوان في إطار المناولة مع بعض الشركات، وهؤلاء تحكمهم مقتضيات قانون الشغل، والشركات الذين يشتغلون فيها يخضعون لمراقبة مفتشي الشغل.

إذا كان هذا هو المراد بالسؤال، هذا هو الجواب، كان شي معطيات أخرى أنا رهن إشارتك، السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم.

يعني المعطى ولا السؤال انتاعنا كان يندرج بصفة أساسية على بعض العاملين في الإدارات العمومية بصفة عامة، سواء كانت الإدارة الترابية أو مؤسسات عمومية، إلى غير ذلك.

كما كتعرفو، السيد الرئيس، راكم رئيس جماعة، وعدد من الجماعات في المغرب كتوفر على عاملين عرضيين، أن في الميزانيات ديال الجماعات كيمكن للجماعة يعني تستخدم بصفة مؤقتة في الميزانية ديالها بعض العرضيين، إلى غير ذلك، وهاذ العرضيين كيبقاو بصفة مستمرة، إلى غير ذلك.

وكذلك حتى الجانب انتاع الإنعاش الوطني، لأن كما كتعلموا أنهم كيعملوا كذلك في إدارة عمومية، وإن كان العمل ديالهم في الجماعات يعني في العمالات والولايات والقيادات والباشاويات وكذلك حتى في الجماعات، لأن بعض العمال في إطار التعاون مع الجماعات، يعني كيمدو الجماعات بأعوان نتاع الإنعاش الوطني.

هاذي وضعية لحد الساعة، كما كتعلموا، كاين أعوان اللي كيشتغلوا في الإنعاش الوطني في العمالات لمدة 26 سنة، ومازال وضعيتهم نتاع الإنعاش الوطني، كيتقاضى 1400 ولا 1300 درهم في الشهر، ما عندوش الحد الأدنى للأجور.

قلتيو على أن كيتطبق قانون الشغل، يا ريت لو كانت مدونة الشغل يعني كتطبق عليهم، على الأقل عندهم (le SMIG)، ولكن هاذي وضعية معروفة واللي كيخص على أن خص يعني هذا أن ماشي اختصاص، وإن كان الاختصاص بصفة عامة راه نتاعكم، ولكن هاذي مسألة ديال الحكومة اللي خصها يعني تنكب على هاذ الملف ديال هاذ العرضيين ونتاع هاذ القضية انتاع الإنعاش الوطني، لأن الإنعاش الوطني وإن كان كما قلت راه الآن كيستافدوا من (RCAR)، البعض منهم، ولكن كتبقى وضعيتهم وضعية شاذة بكل صراحة، وأنا عندي اليقين على أنكم غادي تاخذوا هاذ الملف بواحد الجدية اللي هي معهودة فيكم، وأنكم غادي تحاولوا تلقاو حل لهاذ المسألة هاذي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

غير بالنسبة للعمال ديال الإنعاش الوطني، فلابد أن أشير أن هذه الفئة هي شبه متطوعة، ولا يمكن أن نقول أنهم موظفون أو يعملون بالإدارات العمومية.

ثانيا، يتقاضون حسب القانون أو حسب المرسوم 2.14.343 الحد الأدنى القانوني للأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة والفلاحة. هذا القانون، اللى ما كيطبقش هاذ القانون راه ضد القانون.

فيما يخص العمال الذين يشتغلون في إطار المناولة، كما قلت، تطبق عليهم أحكام مدونة الشغل، وتطبق على الشركات التي يشتغلون فيها أحكام مدونة الشغل، ويخضعون لمراقبة مفتشي الشغل.

ما عدا ذلك، فحسب علمي أن كل المؤقتين العاملين في الإدارات العمومية والجماعات المحلية، بغض النظر على الإنعاش الوطني، كلهم تمت تسوية وضعيتهم، ولكن إذا كانت هناك بعض العينات أو بعض الأشخاص أو بعض الأعوان يعني لم تتم تسوية وضعيتهم، راه احنا رهن الإشارة لنتدارس هذا الموضوع ونلقاو الحل إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وموضوعه وضعية التعليم الخاص. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يلعب التعليم الخاص أدوارا تربوية وتأطيرية لا يمكن إنكارها. ويلتجئ الآباء إلى هذا النوع من التعليم رغم التضحية المادية التي يفرضها نظرا لما تعانيه المدرسة العمومية من أزمة حادة، تؤثر على جودة التعليم.

لكن، وعلى الرغم من التكاليف المادية التي يتطلبها، فإن عدد من مؤسسات التعليم الخاص لا تحترم معايير الجودة والسلامة والمقاييس التربوية المطلوبة.

وفي هذا الصدد، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى مراقبتكم لهذه المؤسسات التعليمية الخاصة، وهل تتبعون مدى احترامها لدفاتر التحملات؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتموها لزجر المخالفين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد المستشار،

شكرا لكم على وضع هذا السؤال. حقيقة الوزارة عندها آليات إدارية وتربوية لتتبع ومراقبة المؤسسات التعليمية الخصوصية، وبطبيعة الحال كتسهر الوزارة بطبيعة الحال على تتبع هذه المؤسسات، كمثل يمكن نقول لكم بأن ما بين سنة 2013 و2015 تم إغلاق 6 مؤسسات تعليمية خصوصية، وكذلك كان هناك القيام بافتحاص تربوي وإداري لجميع المؤسسات التعليمية الخصوصية في شتنبر 2012، وكذلك كاين هناك توجيه إنذارات إلى عدد من المؤسسات لعدم احترام شروط تسجيل التلاميذ ولتسجيل التباين في النقط ما بين المراقبة المستمرة والامتحانات الموحدة.

ولكن، لابد باش نقول بأن هاذ الشي هاذ غير كافي، وكمثل مثل أيضا سيتم القيام بتفتيش للمؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية خلال الأسابيع المقبلة بهدف رصد أسباب التفاوت المسجل أحيانا بين نقط المراقبة المستمرة ونقط الامتحانات الوطنية، وكيبقى المشكل هي حقيقة تطبيق هذه الآليات، واحنا الآن كنفكرو في إعادة النظر في هاذ نوعية هاد التقييم وهاذ التفتيش اللي كنقومو به بوسائل جديدة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب، السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم الفريق الاشتراكي احنا مبدئيا لسنا ضد التعليم الخصوصي ببلادنا، هذا من الناحية المبدئية، ولكن كفريق لسان حال المغاربة اليوم ما هو؟ هو انتشار التعليم الخصوصي في مقابل تراجع المدرسة العمومية، هذا سؤال عريض، ويحتاج إلى جواب كبير.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، كاينة مشكل ديال الأثمنة اللي كتأديها الأسر المغربية خاصة ذات الدخل المحدود أو المتوسط، راه في التعليم الأولي 1500 درهم، هاذ الشي غير مقبول، الأب يتقاضى 3000 أو 4000 درهم وخا تكون الزوجة ديالو عاملة أو موظفة راه ما يقدرش إلى كانوا عندو جوج الأبناء، هاذ التعليم الأولي.

إذن، من حيث البنية مادام أن التعليم العمومي منعدم فيه «التعليم الأولي»، كيمشي المغاربة مضطرين مكرهين للتعليم الخاص، فاحنا ليس من باب الترف المغاربة كيمشيو للتعليم الخاص، لو أن التعليم العمومي عندنا جيد، وعندنا بنية ديالو واسعة وعريضة، فالأسر ذات الدخل المحدود أو المتوسط لا ترغب باش تمشي تخلي التعليم العمومي جانبا وتمشي للتعليم الخاص.

ثانيا، السيد الوزير، ما كاينش في إطار الحكامة ما كاينشي واحد الرقابة موضوعية حول الناس اللي كيمتهنوا أو يستثمروا في التعليم الخصوصي، الهدف ديالهم هو الربح، ما كاينش جودة ديال المدرسين، هاذ العملية ديال التفتيش ما كنهضرش على الرباط والدار البيضاء، ربما كاين (l'accès) ديال التفتيش، إلى امشيتو للمناطق النائية في المغرب العميق، راه كاين كارثة، كاين مدارس ما عندهاش مواصفات ديال مدارس، وما كاينش التشديد.

إذن، واش الحكومة باغية تحل غير المشكل ديال التعليم، وبالتالي كترخص للناس يغرباش يستثمروا في هذا الميدان.

احنا كنقولو أن أمام إعفاء الضرائب، النقل المدرسي راه هادوك الدراري امساكن كيمشيو ابحال السمك، ما كاينش مواصفات تحترم في النقل المدرسي الخصوصي، ما كنهضرش على النقل العمومي المدرسي، ومقابل الارتفاع المهول اللي عرفوه الأثمان خاصة ملي جات الحكومة والإجراء ديالنا احنا كمعارضة راه كان جيد ملي حبستو الأساتذة ديال القطاع العام باش يمشيو يدرسوا، آش ابقى لهم هذيك الساعة؟ ناضوا كيرفعوا في الثمن.

فاحنا، السيد الوزير، كفريق اشتراكي داخل مجلس المستشارين، كنطلبوا منكم باش تشددوا الرقابة ديالكم حول مراجعة الأثمان، وإن كاين اقتصاد السوق كاين حرية راه ما يمكنش في الدولة ما موفراش تعليم عمومي جيد للمواطنين، وفي نفس الوقت تخليهم للسباع ديال التعليم الخاص يديروا فيهم ما ابغاو، وسيكون ذلك عدلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم رد على التعقيب، السيد الوزير؟

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

حقيقة فيما يخص المشكل ديال الأثمان، هما مع الأسف هاذو شركات خصوصية، وبطبيعة الحال تيطبق عليهم القانون ديال المقاولات، لكن الوزارة الآن عندها تفكير فيما يخص المستقبل إن شاء الله، باش تلقى حلولا اللي هي غادي تمكن باش حسب دفتر التحملات، يمكن لها تشرط على المقاولين اللي غادي يمشيو في هاذ الاتجاه باش يكون السقف ديال الأثمنة، هذا مشروع غادي يكون اللي سميناه «مدارس الشركة»، هذا في المستقبل.

كاين قضية اللي جوهرية اللي حقيقة هي مطروحة هي القضية ديال الجودة ديال التعليم ككل، وهذا مشكل اللي هو مهم جدا، واللي احنا تنتعطاو لو في إطار الإصلاح، اللي خصنا نلقاو لو حل، لأن مع الأسف هذا من الأسباب اللي هي كتدفع الآباء والأمهات باش يرسلوا اولادهم للتعليم الخاص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه تكريس التعليم الخصوص للامساواة في الحق في التعليم ببلادنا. فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمؤسسات التعليم الخصوصي، وهو ما ساهم بشكل كبير في تعميق نزيف المدرسة العمومية وضرب حق الفئات المتوسطة والفقيرة في ضمان حق التمدرس.

تأسيسا عليه، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم للحد من هذه الظاهرة، وضمان الحق في التعليم لجميع شرائح المجتمع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

شكرا لكم على هذا السؤال اللي هو مهم، جوابي غادي يكون أولا جواب على السؤال كيف طرحتوه كتابيا، وثانيا غادي نجاوب كذلك على الصعيد المستقبلي.

لاشك بأن تعليمنا فيه مشكل ديال الجودة، وكلكم كتعرفو هو في أزمة، بطبيعة الحال الآن كاين اقتراحات وإجراءات اللي احنا، الحمد لله، غادي نقوموبها اللي غادي تمشي في اتجاه باش تحل هذا المشكل.

المشكل الثاني هو طبيعة الفرق اللي كاين ما بين التعليم في البادية والتعليم في المدن وفي الأحياء النائية، اللي هو حقيقة غير مقبول أساسيا، ولكن هذا كيرجع إلى واحد المركب اللي هو مشعب جدا، واللي غادي يطلب منا واحد الجرأة كبيرة باش نلقاو لو حلول، ولكن احنا غادي نمشيو في هاذ الاتجاه، إن شاء الله، باش نلقاو حل لهاذ المشكل هذا.

جا المشكل ديال التعليم الخصوصي، التعليم الخصوصي أولا هو تقليدي في المغرب، وكتعرفوا هاذ الشي هذا، فقبل من الاستقلال هو موجود وكانت الحركة الوطنية هي اللي قايمة به، تقليدي.

الآن بطبيعة الحال كيتطور، ولكن هناك كاين واحد المبالغة كبيرة

حيث كتقول أن هناك خوصصة ديال التعليم في المغرب، وهذا جاء في السؤال ديالكم إلى اسمحتو، وكتعرفوا بأن المغرب بلد قانون، والخوصصة لازم يكون قانون، وإلى كان قانون كيدوز في البرلمان وكتصوتوا عليه، هذا كيبغي يقول ما كاين أي خوصصة التعليم في المغرب.

وكاين الأرقام كذلك، كاين الأرقام الآن التعليم الخاص كيمثل 12% من المجموع ديال التلاميذ اللي هما كيقراو اليوم، كيبقى هذا زعما واحد الرقم اللي هو مقبول، هذا اللي خصنا نقولو.

من جهة اخرى كنلقاو بأن فيما يخص هاذ التعليم هو في نفس الوقت داخل في إطار نقولو المحيط المغربي، لأن الناس عندها الاختيار، ولكن اللي نؤكد لكم هي كل تلميذ مغربي عندو مكان في المدرسة المغربية، ابقى الاختيار اللي هو مربوط بطبيعة الحال بإرادة الآباء، وكذلك خصنا نعترفو بهاذ بالمشكل اللي هو مشكل الجودة، واللي الآن اللي خصنا نتعطاو لو احنا هي الجودة ديال تعلمينا باش يكون تكافؤ الفرص ما بين الجميع، لا في المدن ولا في القرى.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب؟

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

ولكن أنا لم أتكلم عن الخوصصة، الشيء اللي ابغيت نقول لك السيد الوزير إلى ابغيتي باش نهضرو على فين لحق التعليم الخصوصي مثلا غادي نهضرو غير على القنيطرة والدار البيضاء، لحق ما بين 35% و50%، هذا شيء معترف به.

أنا ما ابغيتش نقول لك أكثر ما قالت لكم، السيد الوزير، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، واللي طلبت من الحكومة المغربية بالوفاء بالتزاماتها من بعد ما دقت جمعيات مدنية مغربية ناقوس الخطر إثر إغلاق 191 مؤسسة تعليمية عمومية بالمغرب ما بين 2008 و2013، هنا كاع ما نهضرو على التعليم الخاص، انتما تتشدو المدارس، الحمد لله اللي كاين التعليم الخاص اللي تيسد.

إلى ابغات الحكومة تقلص من الأدوار ديالها وترمي بثقل التعليم العمومي هذا شيء، ما فيه حتى شي حاجة ولكن خصو يكون بالمقابل، ها انتما حتى التعليم الخاص راه بدون مقابل.

فاحنا اللي تنطلبو، تنطلبو الجودة، هذا شيء اللي جيتو به، السيد الوزير، وهذا هو اللي مهم، لأنه أهم شيء كيف قلتها في الأسبوع الماضي، أهم شيء عندنا أننا هاذ الحكومة تعطي للمغاربة اللي هو أساسي التعليم، التعليم هو الأساسي، ما تنطلبوش أكثر من التعليم والعدالة والصحة، ما تنطلبوش شي حاجة اخرى، التعليم راه ما صناهش. الصحة، ها الوزير كاع غاب ما ابغاش حتى يجي يجاوب على الأسئلة ديالو لحزب الاستقلال اللي تينتظرها. والعدالة، الوزير تيعرف آش جاري عندنا.

السيد الوزير،

راه احنايا تنتمناو منكم، احنا ما تنقولوش لكم غير احنا بوحدنا، احنا تنشوفو منظمات دولية ديال الأمم المتحدة اللي تتكتب لكم وتتقول هاذ الشي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد المستشار،

أولا فيما يخص إغلاق بعض المؤسسات، هذا راجع لجانب اللي هو ديموغرافي، لأن كاين هناك بعض الأحياء اللي ما ابقاوش...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الوقت السيد الوزير، انتهى الوقت، شكرا.

إذن، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير العدل والحريات، السؤال الأول حول الخريطة القضائية. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي السباعي.

المستشار السيد محمد برعاه السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالي موجه للسيد وزير العدل والحريات.

السيد الوزير المحترم،

الحكومة، وبعد إعلانها عن التقطيع الجديد الجهوي، وإحداث 12 جهة، وذلك بمقتضى المرسوم رقم 2.15.40 الصادر بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1436 الموافق 20 فبراير 2015، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6340 بتاريخ 2015/03/05، حيث التقطيع أصبح يفرض نفسه، ويتطلب إعادة النظر في الخريطة القضائية، وخاصة على مستوى

المحاكم الاستئنافية، مع تحديد اختصاصاتها الترابية في نطاق الجهات المحدثة لتفادي التباين الصارخ الموجود بينها.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارتكم من أجل إعادة النظر في الخريطة القضائية الحالية وجعلها متلائمة مع التقطيع الإداري والجهوي على مستوى محاكم الاستئناف؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

حضرات السادة والسيدات المستشارين،

بالفعل، يعتبر موضوع الخريطة القضائية من أهم المواضيع التي تشتغل عليها وزارة العدل والحريات، وذلك في أفق عقلنتها وإقامتها على عناصر موضوعية. العناصر التي اعتمدناها في مقاربة موضوع الخريطة القضائية هي مجموعة من العناصر:

أولا، حجم القضايا المعروضة على مختلف الوحدات القضائية، كنشوفو حجم القضايا، إذن إلى كان حجم صغير كيكون عندنا مركز قاضي مقيم، إلى كان من حجم معين وصل كتعود عندنا محكمة ابتدائية، وهكذا دواليك.

مستوى المسافة الجغرافية بين المحاكم القائمة والمحتملة، كنشوفو المسافة، لأنه إلى كان مواطن غادي يقطع واحد المسافة قليلة باش يتلقى الخدمة القضائية في محكمة ابتدائية قائمة، لا حاجة من حيث المبدأ لمحكمة جديدة.

أيضا، مراعاة الاعتبارات الجغرافية والديمغرافية، جغرافيا كيمكن تكون واحد 30 أو 40 كيلومتر، ولكن كاين تضاريس صعبة، إلى غير ذلك.

وأخيرا، فإن التقطيع الإداري عموما وخاصة منه الجهوي له أهمية قصوى على صعيد صياغة الخريطة القضائية، وعلى سبيل المثال فاحنا الآن بصدد 12 جهة، هذا يعني مثلا أن جهة كلميم ما عندهاش حتى محكمة استئناف، ملي كانت 16 جهة قررنا باش أننا غنديرو جهة كلميم اللي كانت تتسمى جهة كلميم- السمارة، والآن عندها إسم آخر، نديرو لها محكمة استئناف، بالرغم من أن المعطيات الرقمية لا تشجع على إقامة محكمة استئناف، ومع ذلك ابغينا الجهة تكون عندها محكمة استئناف.

أيضا على مستوى الدور الطلائعي اللي غادي يقوم به القضاء الإداري، غادي نقاربو الموضوع في إطار ما انتهى إليه الحوار الوطني باش غادي نشتغلو بمنطق المحاكم الإدارية، وحيث ليس هناك محاكم إدارية غنعتمدو الوحدة ديال أقسام إدارية، باش ما تبقاش شي جهة ما عندهاش قضاء إداري يمكن توجيه المنازعات أمامه.

وبالتالي، فأريد أن أطمئن الفريق المحترم وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين وعموم المواطنين، أن وزارة العدل والحريات جاهزة تمام الجهوزية لتنزيل خريطة قضائية ملائمة لمعطيات التقسيم الإداري الجهوي المرتقب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

استمعنا بكل إمعان، السيد الوزير، لجوابكم، وهاذ السؤال هو في الحقيقة سؤال استباقي، ويتماشى مع الحكومة أو وزارة العدل تحديدا بصدده من أجل إصلاح منظومة العدالة، والآن نحن على مرمى حجر من تنزيل الجهوية الجديدة حسب التقطيع الإداري المعتمد الآن ببلادنا.

احنا تنشوفو، السيد الوزير، أن هناك مجهود جباريبغي أن يبذل بطريقة استباقية من أجل أولا واحد التوزيع عادل وملائم وشامل على كافة الجهات، باعتبار أن المحاكم الاستئنافية المؤهلة الآن والمهمة ممركزة في بعض الأقطاب من المملكة، محاكم الاستئناف العادية، لا من حيث المحاكم الإدارية الاستئنافية كاين جوج، المحاكم التجارية، كاين محاكم ديال جرائم الأموال، المحكمة ديال الإرهاب اللي هي.. يعني الكل سيتوجه إلى الرباط، وبالتالي هناك المناطق النائية والجهات النائية الآن ستضرر شيئا ما من التقطيع الحالي.

ابغينا واحد المنظور اللي هو يكون واقعي، وغادي نعطيكم مثال: الجهة ديال درعة-تافيلالت الآن اللي هي محدثة، والجهة الوحيدة المحدثة، وتضم 5 أقاليم كلها في الجنوب الشرقي تقريبا، هي تضم الآن محكمتين استئنافيتين، ولكن هي بعيدة كل البعد لا على المحاكم الإدارية ولا التجارية ولا جرائم الأموال ولا قضية ديال إذا كان هناك إرهاب، فالعائلات كلها عليها أن تنتقل إلى الرباط.

ابغينا هاذ الشي كلو يؤخذ بعين الاعتبار، وهاذ السؤال هو لا يمكن أن نستفي كل جوانبه في دقيقة أو دقيقتين، أتمنى أن نلتقي إن شاء الله في اللجنة من أجل توسيع النقاش، وأن يكون بطريقة تشاركية الحلول

لأن هذا في المجال التنظيمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم رد السيد الوزير؟

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

إن كان على المذاكرة في لجنة في إطار خاص نحن جاهزون، لكن في انتظار ذلك جهة درعة-تافيلالت غادي تكون عندها قسم تجاري، قسم إداري في كل من محكمة الراشيدية ومحكمة ورزازات، بالنسبة لمحكمة الإرهاب، أعتذر، محكمة الإرهاب لا يمكن أن تكون إلا واحدة وهي اللي كاينة في الرباط لأسباب لا تخفى عليكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الآني الثاني: قانون التوثيق العصري، للتجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أصبحنا اليوم كنعيشو واحد الواقعة مرة وهي فقدان الثقة في التوثيق العصري جراء تنامي ظاهرة الاعتقالات الناتجة عن التزوير، عن الاختلاسات، عن تحايلات، والعديد من السلوكات اللي كنعتبروها سلوكات غير أخلاقية من طرف بعض الموثقين.

السيد الوزير،

كنا نتوخى من صدور القانون 32.09 المنظم لمهنة التوثيق العصري أن يحصن هذه المهنة، ولكن -مع كامل الأسف- كثرت فيها ظاهرة التشرميل، وأنا كنستعمل هاذ العبارة ديال التشرميل لأن هناك اللي كيتشرمل وكيمشي للسبيطار، السيد الوزير، وكيكون عندو أمل أنه يصح ويخرج، وهناك اللي كيتشرمل وكيكون ضحية ديال الموثقين، واللي كيبقى التشرميل على مدى العمر، هناك ناس ضايعين في الزناقي، اليوم فلوسهم امشاولهم، ديورهم امشاولهم، وابقاو عرضة للضياع، السيد الوزير، وكذا المستثمر المغربي والمستثمر الأجنبي.

السيد الوزير،

سؤالنا اليوم: ما هو السبب الرئيسي لتنامي هذه الظاهرة بعد صدور القانون 32.09؟ وما هو سبب تأخر بعض المراسيم التطبيقية المنظمة للمهنة كمرسوم صندوق الضمان ومرسوم التعرفة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم لا يتعلق بالتجاوزات التي تضر بمصالح المواطن، وإن كانت جات في سياق الحديث، السؤال كان هو عن أسباب تأخر صدور المراسيم التطبيقية. المراسيم التطبيقية شيء، والموضوع ديال التجاوزات والمشاكل اللي حاصلة من بعض الموثقين -سامحهم الله- شيء آخر.

إذن، إلى ابغينا نتكلمو على التجاوزات، كنأكد لكم بأنه لا يمكن أبدا القضاء على التجاوزات إلا باسترجاع القيم والأخلاق اللي هي ضرورية في كل مهنة، ومع ذلك لقد أحدثنا مرسوما من أجل تحصين الأموال المودعة لدى الموثقين، حيث أن هناك شكليات، وحيث أن هناك مساطر أصبحت بموجبها هذه الأموال المحصلة، للأسف كاين واحد الجزء كيبقى غير محصن سنعالجه خلال هاذ السنة في إطار الالتفاتة التي سنوليها للمهن من أجل الرفع من حصانتها ومستواها.

بالنسبة للمراسيم التنظيمية، أفيدكم بأن القانون ديال 32.09 المتعلق بتنظيم مهنة التوثيق نص على مجموعة من المراسيم، وعددها 8، لحد الآن صدرمنها 6، باقين 2، واحد قمت بإنجازه في إطار واحد النوع من التشاركية مع كافة الجهات المعنية وأحلناه على السيد وزير المالية هذا اليوم، وبقي مرسوم واحد وهو المتعلق بتحديد أتعاب الموثقين، هذا تحديد أتعاب الموثقين تشاورنا فيه مع الجهات المسؤولة وأحلناه على الموثقين في شخص الهيئة المشرفة على المهنة، وننتظر جوابهم.

بالطبع مرة أخرى أرجع إلى أموال المودعين، آخر ما يعني اهتدينا له وهو المرسوم المتعلق بصندوق ضمان الموثقين، هاذ الصندوق الذي سيخرج إلى الوجود، وسيؤدي إلى ضمان تعويض أي مواطن تم يعني هدر أمواله أو اختلاسها أو خيانة الأمانة بشأنها، وهكذا إن شاء الله وتعالى سوف نتجاوز كافة الصعوبات التي يعرفها هذا الميدان.

مرة أخرى أؤكد بأن الاختلالات موجودة، ولكن لا يمكن الحديث عن فقدان الثقة في الموثقين أو في مهنة التوثيق، لأن مهنة التوثيق ينبغي الإبقاء على الثقة فيها، ولكن في نفس الوقت تحصين هذه المهنة

وتحصين أموال الناس التي في بعض الأحيان ذهبت بغيرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هناك واحد المؤسسة اللي كيشير لها القانون، وباقي ما خرجاتش للوجود، وهي معاهد التكوين المهني للموثقين.

السيد الوزير،

هاذ الفئات الكثيرة اللي ولات كتخرج ديال الموثقين، صراحة احنا عايشنا بعض الناس اللي صراحة لا علاقة لهم بميدان التوثيق، فأين هي الكفاءة؟ وهاذ الكفاءة هي اللي كتنتج عليها هاذ الاختلالات، لأن هاذ الناس ما واعيينش بهذاك الخطورة ديال الأمور اللي كيديروا، (le fait) أنهم اليوم أصبحوا كيحطوا الودائع ديالهم في (CDG)، ما ابقاش الإمكانية ديال التصرف في الودائع، إذن ذاك الشي القديم، اللي اكلاو كلو قديم، اليوم كيأديو الناس ديالو الثمن، السيد الوزير.

نرجعو لصندوق الضمان، ابغينا نطرحو لكم واحد السؤال، وابغيناكم تجاوبونا بصراحة، السيد الوزير، لأن هاذ السؤال كيطرحوه جميع المواطنين، واش صندوق الضمان كيضمن الاختلاسات؟ لأن على حساب ما كان سمعنا أن صندوق الضمان كيضمن الأخطاء المهنية، المسؤولية المدنية، ولكن راه ما كيضمنش الاختلاسات، لأن الاختلاسات كتدخل في إطار المسطرة الجنائية، إذن ما يمكنش هاذ الناس يختلسوا الفلوس وصندوق الضمان يضمن فلوسهم.

غنرجع لواحد التفعيل ديال المراقبة، السيد الوزير، المادة، أظن المادة 68 كتشير بأن كتلزم السيد الوكيل العام أنه يدير مراقبة سنوية، هاذ المراقبة ما كايناش، السيد الوزير، احنا كنعيشو واحد الحالة اللى دازت عليها مراقبة اللى تمت عندها ساعة، وكانت من الملاحظات أن ذيك (la plaque) اللي عندو ماشي (conforme)، وفينا هما (les dépôts)؟ ما كانوش راقبوا (les dépôts)، اليوم اصبح هاذ السيد موضوع مساءلة، صبحوا الناس مشردين في الزناقي، السيد الوزير.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

إذن، تلاحظون، السيد المستشار، أن تعقيبكم كما الحال بالنسبة لسؤالكم يتضمن مجموعة من المعطيات والقضايا التي تتطلب وقتا ليس بالقصير من أجل معالجته.

أفيدكم بأن المراقبة السنوية للسادة والسيدات الموثقين من طرف النيابة العامة، الآن بدأت منذ مدة، ووجه وزير العدل والحريات منشورا إلى كافة السادة الوكلاء العامين من أجل تفعيل هذه الرقابة التي ينص عليها قانون التوثيق، وأؤكد لك وهاذ الشي تكلمت عليه الصحافة ويعني استأثر باهتمام الرأي العام، وأؤكد لك بأنها جارية، وتذهب إلى العمق، طبعا يمكن في بعض الحالات أن يكون ما تفضلتم به صحيحا، وقد لا يكون صحيحا، ولكن المؤكد هو أنه كاين هناك حرص على القيام بالواجب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، السؤال الثالث قد سحب من طرف الفريق الحركي، إذن نشكر الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية، موضوعه تشجيع المنتوج الوطني.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

قامت وزارتكم مشكورة بمجهودات جبارة في مجال التصدير، الحقيقة اللي نريد أن تتوجه كذلك لضبط الواردات، هذا موضوع، السيد الوزير، لأننا نعرف أن مجال التصدير حقيقة قامت كما قلنا، وكانت هناك ولوج أسواق جديدة، وبالخصوص الدول الإفريقية. هذا، السيد الوزير، من جانب.

الجانب الآخر، هل تتوفرون على آليات لتشجيع المنتوج الوطني في الأسواق وتمكينه من منافسة المنتوجات المستوردة في إطار السوق الوطنية، اعتبارا لكون هذه الآليات إحدى المرتكزات الأساسية للتخفيف من العجز التجاري، وتوفير عملة صعبة على الاقتصاد الوطني؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا، السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد محمد عبو، الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بداية، أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار لطرح هاذ السؤال المتعلق بالتدابير الموجودة من أجل تشجيع المنتوج الوطني، كما تعلمون الحكومة تولي اهتمام كبير لهاذ الموضوع، تشجيع المنتوج الوطني، ويتجلى ذلك، كما تعلمون، في مجموعة من الاستراتجيات والمخططات القطاعية والوطنية، وكذلك مجموعة من البرامج اللي اتخذتها الحكومة، وأذكر منها بعض المخططات الإستراتيجية كـ«مخطط المغرب الأخضر»، «مخطط الإقلاع الصناعي»، «مخطط أليوتيس»، «مخطط الصناعة التقليدية»، مخطط السياحة... إلخ.

وفي نفس السياق، ونظرا كما تفضلتم لعجز الميزان التجاري اللي عرفته بلادنا في السنوات الأخيرة، قامت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بإعداد واحد المخطط استعجالي، سميناه المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، وهاذ المخطط عندو ثلاث ركائز أساسية:

كاين المحور الأول، اللي كيهم تشجيع وتثمين الصادرات، والهدف منه باش نشجعو المنتوج الوطني.

المحور الثاني يهم عقلنة وضبط الواردات باش نشجعو كذلك المنتوج الوطني.

المحور الثالث، اللي كيهم من طبيعة الحال الرفع من القيمة المضافة للمنتوج الوطني باش نشجعو المنتوج الوطني.

إذن، هذي بعض التدابير، هناك تدابير أخرى وقائية، وهذا عندها ارتباط بالسؤال الثاني، كنت أتمنى يكون.. لأن نفس الموضوع تقريبا، نفس الموضوع، وقائية اللي يمكن لنا نرجعو لها في أي وقت، هي تدابير اللي جاية في مقتضيات القانون المتعلق بالحماية التجارية إلى تبين بأن هناك استيراد مكثف أو كثير لبعض المواد، يمكن لنا نلتجؤو لبعض التدابير الوقائية، إلى تبين بأنه كان هناك إغراق للسوق الوطني، يمكن لنا نلتجؤو لتدابير ضد الإغراق، وإلى كان هناك كذلك استيراد بعض المواد مدعمة في الدول ديال المصدر، يمكن نلتجؤو لمبدأ ديال التعويض.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل السي خيري.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم، وابغينا، السيد الوزير، نعرفو أن إلى شجعنا المنتوج الوطني غادي نحافظو على اليد العاملة أو كذلك غادي نفتحو واحد المجال ديال التشغيل، كذلك غادي نحافظو على العملة الصعبة، هذا هو اللي ابغينا أننا نكونو مواطنين من أجل استهلاك المنتوج الوطني، هذا اللي ابغينا أن من الحكومة ولا جميع المجتمع كذلك يساهم في هاذي، لأننا نعرف أن العدد ديال العملة الصعبة اللي كتخرج في هاذ الميدان، وابغينا، السيد الوزير، خصنا أننا كاين هناك المواد المهربة اللي ما توفرش عليها معايير مثلا ابحال البلاستيك، واحد العدد اللي كيجي من واحد الدول بدون ما أسميها، هاذ الدول لأن ما توفرش فيها المعايير ديال الجودة، واللي كتضر الصحة.

كذلك المواد الاستهلاكية المهربة، لا من الجزائر ولا من مليلية ولا من سبتة، كذلك كنعرفو أن حقيقة هاذ المواطنين هاذ التهريب اللي كيديروه، ولكن هاذو حقيقة كيقلبوا فين يعيشوا، ولكن ربما حتى سوء الفهم ديال أن ذاك المنتوج راه كيضر بالصحة ديال المواطن.

ولهذا، السيد الوزير، كنطلبو منكم أننا تحميو المنتوج الوطني، وكذلك تديروا واحد الدعاية على جميع وسائل الإعلام باش أن المواطن نحسوه بالمنتوج ديالو باش نحافظو على الاستمرار ديال المقاولة، وكذلك إنشاء مقاولات جديدة لضمان تشغيل واحد العدد ديال الشباب المغربي العاطل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب؟ في بضع ثواني.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

فقط ابغيت نأكد للسيد المستشار المحترم بأن الموضوع ديال الاستيرادات، بعض المواد اللي ما فهاش معايير اليوم كاين واحد الحراسة مشددة في الحدود المغربية، وابغيت كذلك نأكد أن الحكومة قايمة منذ السنة الماضية بحملات تحسيسية كبيرة لمحاربة التهريب، ومحاربة كل مسائل الغش اللي كتجي في الفواتير، المبالغ غير الصحيحة المصرح بها.

وكذلك، اتخذت الحكومة واحد الإجراء مهم جدا اللي كيهم وضع واحد النظام موحد للتعريف بالمقاولة، هذا كان من توصيات اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال، وهاذ النظام هو ما بين إدارة الجمارك والمديرية العامة للضرائب ومكتب الصرف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا.

السؤال الثاني موضوعه حماية المنتوج الصناعي الوطني من المنافسة الأجنبية. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نؤكد ونعلم كثيرا بأنكم لكم غيرة وطنية على الصناعيين، وأنتم ابن التصنيع والتصدير، الموضوع اللي تيتربط بالسؤال السابق هو موضوع سؤالنا يتعلق بالمنافسة الشرسة لمنتوجنا الصناعي الوطني، خاصة المعتمد على المواد الخام المستوردة.

فالصناعيون المغاربة المعتمدون على هذه المواد يؤدون عليها رسوما توازي الرسوم المؤداة على المواد الجاهزة وكاملة التصنيع، علما أن المواد الخام بحاجة إلى تكاليف كبيرة لتحويلها، من يد عاملة وآلات وضرائب وتكاليف التسيير، مما يجعل تكلفة المنتوج المصنع محليا أكبر من تكلفة المنتوج المستورد كامل التصنيع، مما يؤدي إلى منافسة قوية، يخسر فيها المنتوج الوطني.

إن هذا الوضع يدفع بالعديد من الصناعيين إلى إغلاق وحداتهم الإنتاجية، والاتجاه مباشرة للاستيراد مما يضمن لهم ربحا أكبر وبدون تكاليف أو تعب التدبير اليومي الإداري والمالي للوحدات الإنتاجية، مما قد يؤثر بشكل ملموس على سوق الشغل بفقدان المناصب من جهة، وضعف خلق المناصب الجديدة في القطاع الصناعي من جهة أخرى، وإضعاف القطاع الصناعي بوجه عام.

وإذ نشيد بالتدابير الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2014 بخصوص مادة الشاي الخام، والتي ستساهم دون شك في تنمية التصنيع المحلي في هذا القطاع، فإننا نتساءل عن إمكانية تعميم تخفيض الرسوم على المنتوجات الخام أو شبه المصنعة لتشجيع الصناعات الوطنية والوحدات الإنتاجية المحلية.

فهل تنوون، السيد الوزير، اتخاذ تدابير حمائية للصناعة الوطنية، ومنها رفع قيمة الرسوم على المنتوجات الجاهزة، وتخفيضها بالنسبة للمواد الخام وشبه المصنعة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال الهام والمتعلق بحماية المنتوج الصناعي الوطني من المنافسة الأجنبية. إذن، كما قلت قبل قليل، الحكومة واعية بأهمية موضوع المنتوج الوطني كان مصنعا أو غير مصنع، كان فلاحيا أو غير فلاحي.

وفي هاذ الإطار، ابغيت نذكر بأن الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية، بتنسيق مع القطاعات المعنية، قامت بإعداد واحد إصلاح تعريفي حول المواد غير الفلاحية المصنعة أو نصف المصنعة أو المواد الخام.

وهاذ المواد هي المبوبة بذاك النظام المنسق (le système harmonisé) من 25 إلى 97. هاذ المواد كلها اليوم، المواد الخام ونصف المصنعة كتخضع لواحد التعريفة جمركية ديال 2,5% و10%.

المواد المصنعة ديال نفس هاذ المواد كتخضع لواحد التعريفة أكبر ديال 17,5%، و25%. هذا بالنسبة للمواد غير الفلاحية.

بالنسبة للمواد الفلاحية، عندها تدبير خاص، لأن كاينة حساسية الموضوع، واحنا كنعرفو هاذ الشي، وهاذ الشي معروف في العالم حتى في الاتفاقيات الدولية، معروف بأن المواد الفلاحية عندها تدبير خاص.

تكلمتو على موضوع الشاي، بالفعل السنة الماضية توصلنا بواحد الطلب من المهنيين اللي كيشتغلوا في القطاع، وتمت الدراسة ديالو في إطار واحد اللجنة كتسمى اللجنة المشتركة ما بين الوزارية اللي كتكلف بالواردات.

تمت دراسة هذا الموضوع، وتم اقتراحات.. تقدمت اقتراحات لوزارة الاقتصاد والمالية، وتم أخذها بعين الاعتبار في القانون المالي ديال 2015.

ابغيت كذلك نأكد لكم على أن أبواب الوزارة مفتوحة لدراسة كل قضية كتشوفوا أن بالفعل خصنا نراجعو التعريفة الجمركية ديالها، احنا مستعدين على أساس أن القطاع الفلاحي ما يكونش متضرر، لأن التعميم ما يمكنلوش يكون .

القطاع الصناعي، أنا تكلمت، المواد المبوبة من 25 لـ 97.

بالنسبة للمواد من 21 حتى 24، عندها واحد التدبير خاص (un traitement spécial)، إذن احنا مستعدين إلى كاين شي طلب، مع الأسف السنة الماضية توصلنا بطلب واحد تمت دراستو، تم أخذه

بعين الاعتبار في القانون المالي الحالي.

إذن، الوزارة مفتوحة أمامكم للاقتراحات اللي كتشوفوها أننا نرفعو أو نخفضو من التعريفة الجمركية، وهاذ الشي كيتدار في إطار قانون 13.89 ديال التجارة الخارجية، احترام التزامات المغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على تفهمكم لهذا الموضوع الشائك، واللي كنعتبروه، احنا قلنا الشاي غيركنموذج، أما المشكل كيتعمم، وبالأخص في قطاع البناء، وواحد العدد ديال المسائل اللي في الحقيقة، الوحدات الإنتاجية المغربية ابدات كتضر لأنه جميع الناس اللي كيشتغلوا بمواد البناء، كلهم كيلجؤوا للاستيراد، يعني بالنسبة لليد العاملة المغربية هناك تأثير، انتما كتعرفوا، السيد الوزير، وحتى في الاتفاقية ديال التبادل هناك واحد التحايل على الموضوع، هناك مواد أولية تتجي من الشينوا مثلا وتتحط في مصر وتيدير لها المنشأ وتتدخل في إطار اتفاقية التبادل الحر.

إذن، هنا كاين صعوبات ديال المراقبة، السيد الوزير، احنا كنعرفوها، الآن (le message) ديالك واضح، احنا غادي نلتجؤو لـ (CGEM)، لأنه هاذ المشكل تيتدرس في (CGEM) يوميا، في كل المناسبات تيتطرحوا إشكاليات ديال الناس الصناعيين المغاربة اللي كيتعرضوا لهاذ إغراق السوق ولهاذ المشاكل اللي هي في الحقيقة موجودة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب في بضع ثواني؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، المكلف بالتجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

غير ابغيت نأكد للسيد المستشار، ومن خلاله السيدات والسادة المستشارين والرأي العام، إلى كان شي قطاع معين هو متضرر من هاذ الشي اللي تكلمنا عليه دابا، يعني النسبة ديال التعريفة الجمركية ما بين المُصنع والنصف مصنع والخام، الوزارة أو المشرع راه دار واحد اللجنة ما بين وزارية مكلفة بالواردات، والدور ديالها هو هذا، مع الأسف في السنوات الماضية كنا كنتوصلو بواحد العدد ديال الطلبات، السنة الماضية طلب واحد، وتمت الاستجابة له.

إذن، هذا نداء للفاعلين وللمسؤولين على القطاع يتوجهوا للوزارة ويجيبوا الطلبيات، وتتم الدراسة ديالهم، إلا المواد الفلاحية عندها تدبير خاص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول مآل توصيات المجلس الأعلى للحسابات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الوزير.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بعد إذنكم، يظهر أن هناك مانع حال دون حضور السيد الوزير أو تأخره، أتمنى أن يكون هذا المانع خيرا. إذا أذنتم، السيد الرئيس، برفع الجلسة في انتظار وصول السيد الوزير، السيد محمد الوفا رجل مضبوط أكيد عندو شي مانع، نتمنى يكون خير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الجلسة سيدة نفسها. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

لا، السيد الرئيس، ظاهر بأن تأخر السيد الوزير المعني مرده إلى البرنامج المعلن. وبما أن السيد وزير الصحة أعتذر في آخر لحظة، يظهر بأن السيد الوزير المكلف بالعلاقات لم يخبر زميله باش يجي في الوقت.

لذلك، باش نوقفو الجلسة ونتسناو حتى معالي الوزير يجي، زعما هاذ الشي ماشي معقول وغير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

كل واحد كيقوم بشغلو كما يجب. لو صح هذا الكلام لانطبق على جميع السادة الوزراء الذين كانوا في الترتيب على السيد وزير الصحة، الذي كما تلى السيد الأمين بأنه تغيب.. يالاّه السي محمد، تفضل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، تفضلوا السيد الوزير، السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول مآل توصيات المجلس الأعلى للحسابات.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

تكتسي تقارير المجلس الأعلى للحسابات أهمية بالغة في الوقوف على بعض حقائق التسيير الإداري والمالي للشأن العام، والأهم في هذه التقارير ليس هو المتابعة الجنائية أو الإدارية للمسؤولين عن الاختلالات، بقدر ما هو تنزيل التوصيات الواردة في هذه التقارير على أرض الواقع، بما يساهم في تحسين عمل الإدارات العمومية وتكريس الشفافية والمحاسبة والنهوض بنظام الحكامة ومحاربة الفساد وتعزيز سيادة القانون في علاقة المواطن بالدولة وفي تنفيذ السياسة العمومية.

في هذا السياق نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل توصيات تقارير المجلس الأعلى للحسابات، وما الذي قامت به الحكومة من أجل تتبع توصيات التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ الموضوع من الأهمية بمكان. ونيابة عن السيد رئيس الحكومة كنبغي نأكد للسيد المستشار وأعضاء مجلس المستشارين أن أولا السيد رئيس الحكومة عاطي تعليمات صارمة بمذكرة لكل القطاعات الوزارية لتنفيذ التوصيات التي تصدر عن المجلس الأعلى للحسابات، إما كانت التوصيات ذات صبغة تأديبية إدارية، وأن القطاعات الوزارية تتخذ فيها المسؤولية، أو ملفات ذات صبغة جنائية، وكتجري فيها المسطرة، انتما راكم كتعرفوا كيفاش كتجري فيها المسطرة.

فيما يخص التوصيات، باش نكونوا واقعيين، ماشي كل التوصيات ساهل تنفذها، لأنه كاين التوصيات اللي كيمكن لك تعالجها فورا، لأنه فيها بعض الأخطاء الإدارية أو عدم احترام المساطر، وكاين احوايج اللي كتعلق بإعادة النظر أو هيكلة الإدارة، فهذا كيتطلب واحد الشوية ديال الوقت.

اللي مهم نكونو متأكدين منو أن لا السيد رئيس الحكومة ولا أعضاء الحكومة عاطيين اهتمام كبير للتوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، كيف الشأن بالنسبة للتقارير اللي كتنتج عن المفتشية العامة اللي تابعة لوزارة المالية، واللي كتكون هي الأولى أجرت البحث إما ذات طابع إداري أو ذات طابع مالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ الجواب الواضح.

في الحقيقة هذا خبر كيفرح، السيد رئيس الحكومة تيعطي تعليمات لجميع القطاعات باش ينفذو التوصيات ديال المجلس. نسولك، السيد الوزير المحترم، متى سيشرع في تنفيذ هذه التعليمات؟ ومتى هاذ التعليمات غادي تبدا تعطي النتائج ديالها ونشوفوها بعينينا؟

السيد الوزير المحترم،

اسمح لي ما تقلقش نقول لك واحد المسألة، أنا كنشوف بأن هاذ التعليمات شأنها شأن الكثير من الالتزامات ديال الحكومة اللي هي موثقة في البرنامج الحكومي.

اليوم، السيد الوزير المحترم، كاين واحد الواقع كيعمي في العين، هي أن السياسة ديال الحكومة المتعلقة بترسيخ الحكامة وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وما إلى ذلك، السياسة محدودة جدا،

والحصيلة ديال هاذ السياسة بالكاد يمكن نلقاو شي إنجازات، بالكاد، ولكن ما كاينش شي حاجة كتفرح، شي حاجة نقولو راه طوينا الصفحة وابدينا صفحة جديدة.

السبب اعلاش، من بين أسباب أخرى، هو أن هاذ الحكومة المحترمة رفعت شعارات كبيرة ورنانة، ووعدت بأشياء كثيرة، هاذ الشي كلو شي دارتو بكثير من الضجيج وبالكثير من الصخب وبالكثير من الشفوي. أنا عارفك بأنه، السيد الوزير، في قرارة نفسك، الداخل ديالك كتقول هاذ السي بنشماش عندو الحق، ما شفناش هاذ الشي بعينينا.

بالله عليك ملي كندير مقارنة، كيفاش كتعامل الحكومة مع التوصيات ديال صندوق النقد الدولي، كيفاش كتعامل مع التوصيات ديال مؤسساتنا الوطنية بحال المندوبية السامية للتخطيط وبحال المجلس الأعلى للحسابات، في التعامل ديال الحكومة مع التوصيات ديال صندوق النقد الدولي، كتبان الحكومة تلميذ مجتهد خنوع، وبعض المرات كيقففف كيطبق ذاك الشي يعني تطبيق حرفي، ولكن لما يتعلق الأمر بالتوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، إلى أنا وياك جلسنا ودرنا جرد ديال التوصيات اللي خرجت في التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، غادي نلقاو بأن النسبة اللي نفذت قليلة جدا إن لم تكن منعدمة.

التقارير كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، ديال المجلس الأعلى للحسابات فيه جوج ديال الجوانب مهمة، فيه الجانب الأول وهو رصد الاختلالات ومنها الاختلالات التي تستوجب المتابعة والمحاسبة، ولكن فيها جانب آخر مهم جدا وهو التوصيات والاقتراحات اللي كيجتهدوا فيها القضاة ديال المجلس الأعلى للحسابات، واللي من المفروض أن تكون في صلب الأولويات ديال العمل الحكومي إلى ابغينا نقنعو هاذ المواطنين بأنه راه احنا واخذين الطريق ديالنا باش نطويو صفحة ونبداو صفحة جديدة، لأنه في نهاية المطاف الحكامة لا تحارب بالشفوي، الحكامة هي سياسة، هي تدابير، هي خطط، هي إجراءات، هي أولا وأخيرا هي التتبع اليومي والمستمر.

ولذلك، نرجو أن يتم تدارك هذا الورش، لأنه مهم جدا بالنسبة لمستقبل بلادنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

قررت باش نجي باش نشوفك وتشوفني، لأنه كنت كنشوفك.

ما أعتقد أنني خنوع، أنا شخصيا، لأنه العلاقات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي مسؤولية مشتركة بيني وبين السيد وزير الاقتصاد والمالية، وكنمشيو جوج ديال المرات لواشنطن، ثق بي وكنعرف بأنه غادي تثق بي، أن والله ثم والله ما كيفتي علينا لا البنك الدولي ولا صندوق النقد الدولي أي شيء، وأنه احنا اللي كنقترحو على صندوق النقد الدولي، فاجأناهم بطريقة الإصلاح ديال صندوق المقاصة، فاجأناهم بطريقة إصلاح الموضوع ديال الكهرباء والماء، وأن النموذج المغربي اليوم ولى معمم على عدد ديال الدول.

نرجعو لما نحن بصدده، ولكن أنت درتي اشوية ديال السياسة، خليني حتى أنا نديرا شوية السياسة، ما كيفتي علينا‌ش، والله ما عندو ما يفتي عليك.

شوف آ سيدي كون اسبع وكولني. احنا خصنا نضمنو الاقتصاد ديالنا ونقويوه ونديرو التوازنات اللي فارض علينا الدستور، وراه ما عند شي واحد اللي يدخل لك في أمورك، ولكن إلى كانت عندك الأمور ما قابطاش حيث تولي تمشي للسوق المالية في 2012 باش تسلف باش تخلص الموظفين، إيوا احني الراس، ما كنقولش لك الخنوع، ولكن ما كنقدوش نقولو كلشي.

غتزيدني 43 دقيقة.. ولى فتها كاع؟

السيد رئيس الجلسة:

راه فتها.

السؤال الثاني موضوعه تقييم نظام المقايسة. فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لقد طبقت الحكومة بكل شجاعة نظام المقايسة، حيث أعطى نتائج إيجابية أعاد من خلاله الانتعاش للاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم،

هل قمتم بتقييم موضوعي لهذا النظام بعد نزول ثمن البترول إلى حدود 43 دولار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

ماشي احنا كنقيمو المقاصة على ضوء انخفاض البترول، و43 دولار للبرميل، آودي لوكان غير بصح، كتعرفوا بأنه تزاد في البرميل هاذ الشهر هذا تقريبا انطلق من 58، وصل اليوم في الصباح لـ 66 دولار للبرميل.

احنا اليوم ما عندناش المقايسة في المغرب، انتهت، بقات في غاز البوتان، في البوطا. وكنأكد لكم بأنه كنفكرو في هاذ الموضوع ديال البوطة ولكن مازال ما وصلناش للحل، لأنه 40% كتستهلك المنزلي والشي لا كيتسهلك في قطاعات اقتصادية مهمة حتى هي، وبالخصوص في الفلاحة، باش ما نكذبوش على انفسنا، الفلاحة راه حتى هي راه قطاع إستراتيجي في بلادنا.

ولذلك، احنا كنفكرو في هاذ الموضوع، وما غنديرو خطوة إلا حتى إلى ما لقينا العلاج لهاذ الموضوع ديال البوطة، لأنه راه ملي كتدير الدعم، ثقوا بي كتجي من وراه تلاعبات، راه ابغينا ولا كرهنا، كل مرة كتدير الدعم وكتدخل الإدارة كتبدا التلاعبات. هاذي كيقولـــــوا في (la source) ديال الاختيار اللي درتي.

احنا لحد الآن محررين من موضوع المواد النفطية كلها، باستثناء غاز البوتان، هو اللي باقي عندنا في صندوق المقاصة، والله سبحانه وتعالى يسر الأمر الى اشوية خلى حتى تعطال باش نخرجو بشي علاج، هو أنه انخفض البوطة، غاز البوتان انخفض، كنا كنشريوه في 2014 بـ 1000 دولار للطن، اليوم في الصباح كيدير تقريبا 420 دولار، الله سبحان وتعالى سهل. ما كنبغيوش نقولو هاذ الشي، ولكن المغاربة، البركة، إيه آ السي، الله سبحانه وتعالى سهل أمرنا.

ولذلك، حتى ذاك الشي اللي اعطيتونا في الاعتمادات ديال قانون المالية ديال 23 مليار ديال الدرهم اللي جزء فيها كبير غادي يمشي للبوطة، راه كيخفاف وغادي نكونو ملتزمين بالغلاف المالي اللي مقرر في الميزانية، واللي انتما اعطيتوها للدولة المغربية من خلال التصويت ديالكم على قانون المالية لسنة 2015.

اللي مهم عندنا هو راه قمنا بواحد التجربة اليوم فيما يسمى بالمقايسة، هاذي غدا إلى قدر الله وحصلنا، عندنا واحد التجربة في بلادنا ديال المقايسة، باش ما نعاودوش نكررو الخطأ اللي وقع، كانت عندنا المقايسة في عام 2000 وقفناها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

وتتقولو بأن رفعتو الدعم، ابقى ساير ديال البوطة، وفينا هو هاذ الفقير؟ هاذ الدعم هذا اللي تيتسناو كاع المواطن اللي ما عندوش، تيتسنى الأرملات ياخذوا الدعم، المطلقات ياخذوا الدعم، قمتم بـ 100 كيلو ديال الضو، ما ابقاتش كافية 100 كيلو ديال الضو، 150 ما كافياش، اللي عندو 3 ديال الدراري واش يدير في الليل يطفي عليهم الضو؟ راه ما يمكنش إلى عندو الدراري تيحفضوا، راه ما يمكنش والصيف جاي، والماء حتى هو اللي هو 12 مترمكعب، حتى هو واش هاذ الناس ما يشربوش، ما يغسلوش؟

إلى كان، السيد الوزير، رفعتو الدعم على هاذ الشي خصنا نعطيو واحد الفئة اللي هي هشة، ما عندهاش، تتسنى، راه الله غالب، راه عندهم الدراري ما خدامين ما ردامين، مثل المناطق ديال الأطلس. راه مناطق الأطلس خصكم كحكومة، خصكم تجيو تزورونا تما، وآجيو تشوفوا الناس تتطلب، تتسعى، ما عندهاش، وبالخصوص في المناطق ديال الجبل، الناس هابطين ما لقاو حتى تيمشيو ما عندهم حتى باش يركبوا حتى في الطوبيس، وتيتسناوهاذ الدعم اللي قلتوغادي تعطيوهم، واحنا تنقولو لهم آودي هاذ الدعم اللي ترفع وهاذ المقايسة وهاذ الشي غادي تاخذوا انتما وغادي تديروا، وصدقنا احنا اللي تنكذبو، صدقنا احنا كمنتخبين اللي معرضين لهاذ الشي.

كنشوف، السيد الوزير، خصكم تسرعوا بهاذ.. حتى الموظف البسيط والمتوسط، واش ما تتشوفوليهش حتى هو؟ وإلى رفعتو الدعم على الليصانص وعلى المازوط، إيوا راه تزاد عليه مسكين حتى هو، راه عندو الطوموبيل صغيرة يهز اولادو، امشات ليه المانضة حتى هو غير في هاذ الشي، والأجور وقفت، وإلى كان هاذ الشي السي الوزير راه ماشي زعما...

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، شكرا على مساهمتكم، انتهى الوقت السيد الوزير، اسمح لي، انتهى الوقت ديالكم.

رفعت الجلسة.